

# القبض والتفتيش والتلبس

الأحكام والشروط والآثار المترتبة على كل منهم

- طبيعية الجريمة المتلبس بها وشروطها .
- إثبات التلبس وخلفه والتحليل عليه وضمائمه وآثاره .
- الإتيان وماهيته وشروطه ومظاهره .
- القبض والإستيغاف والتعرض المادي للتحفظ .
- كفالة حقوق الدفاع للمقبوض عليه .
- الدفع ببطان القبض وآثاره .
- التفتيش القضائي والإداري والوقائي والسلطة المختصة بمباشرته .
- شروط التفتيش ومحلله .
- حالات تواجد أشخاص آخرين مع المأذون بتفتيشه .
- أحكام نقض الحديثه .

## إعداد

أشرف شافعي  
معلم

أحمد المهدى

وكيل النائب العام  
مقوم الدراسات العليا في  
القانون الناس

الطبعة الأولى

## دار العدالة

٨٥ شارع محمد فريد - القاهرة

٣٩١٦١ ٣٥ - ٠١٢٢٤٣٨٠٩٩ - ٣٩٥٥٢٧١

e-mail Dar\_El adalh2000@yahoo.Com

إسم الكتاب : القبض والتفتيش والتلبس  
المؤلف : الأستاذ / أحمد المهدى - الأستاذ / أنور شافعى  
الناشر : دار العدالة ٨٥ شارع محمد فريد - عابدين - القاهرة  
ت - ٣٩٥٥٢٧١ - ٣٩١٦١٣٥ - ٣٨٠٩٩ - ١٢٢٤٣٨٠٩٩  
E-mail Dar\_El adalh2000@yahoo.Com  
حقوق التأليف : جميع حقوق الطبع محفوظة ولا يجوز إعادة طبع أو  
استخدام كل أو جزء من هذا الكتاب إلا وفقاً للأصول العلمية  
والقانونية المتعارف عليها.  
الطبعة : الأولى  
الترقيم الدولي : I.S.B.N  
رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٧٦١٢

الى روم والدى الطاهرة

أقدم هذا الجهد عرفانا بفضلته وتمجيذاً للابنم الذى تركه تراثاً باقياً  
على مر الزمن وتجديداً للعهد الذى قطعته على نفسى بأن يكون  
طريق العلم هو طريق حياتى .

أحمد مهدي  
وكيل النائب العام





**مقدمة**

” لا اعتبارات تتصل بضمان سلامة التحقيق يستطيع المحقق إصدار بعض الأوامر الإحتياطية الماسة بحرية المتهم ، فإذا كان هدف إجراءات التحقيق القوليه و العملية إظهار الحقيقة المجردة - سواء أكانت في مصلحة المتهم أم ضده - فإن هذه الغاية لا يتسنى الوصول إليها إلا إذا خولت السلطة القائمة على التحقيق صلاحيات إصدار أوامر لتأمين سلامة سير التحقيق.“

” و يطلق على هذه الأوامر اسم الإجراءات الإحتياطية لأنها تتخذ التحوط من احتمال الإخلال بسير التحقيق ، و تتخذ هذه الإجراءات في مواجهة المتهم كلما قدر المحقق أن لها دورا في تأمين سلامة إجراءات التحقيق القوليه و العملية ، هذه الإجراءات تمنح حرية المتهم في الغزو و السروح لفترة مؤقتة لذلك تعتبر خروجاً على أصل البراءة الكامن في النفس البشرية مادام أنها تحد من حرية شخص لم يصدر بحقه حكم بات بالإدانة يسلبه حريته . و لعل ما يبرر اللجوء إلى هذه الإجراءات ضرورة تأمين سلامة التحقيق و تقديم مصلحة المجتمع في معرفة الحقيقة على مصلحة المتهم في ألا تمس حريته قبل أن يصدر ضده حكم بات بالإدانة .“

” و هذه الإجراءات الإحتياطية تتمثل في القبض و التوقيف .. كذلك للمحقق في سبيل الوصول إلى الحقيقة اتخاذ أي إجراء إذا تحققت الشروط التي يتطلبها القانون لاتخاذها ، على أن تراعى الضمانات التي يحيط بالمشروع بها مثل هذا الإجراء ، لئلا يفتأ على حريات الأفراد و حرمانهم ، الأمر الذي تتأذى منه العدالة.“

” و مجال التعدي على حرمان الأفراد واسع أثناء القيام بإجراءات التحقيق العملية ، لذلك أحاط المشرع هذه الإجراءات بعدد من الضمانات التي يقع التزام على عاتق القائم بالتحقيق مراعاتها و إلا كان عمله خرقاً للشرعية الإجرائية ، ولذلك كان لابد من التحدث عن التفتيش و ضماناته .“

” و القاعدة العامة هي أن اختصاص الضبطية القضائية تنحصر في جميع الاستدالات و لا تمتد إلى التحقيق ، ذلك أن التحقيق هو تحريك للدعوى العمومية إذ تبدأ بأول إجراء من إجراءاته و من ثم كان طبيعياً أن يكون الاختصاص بالتحقيق هو فقط للسلطة التي تملك الدعوى العمومية و هي النيابة العامة .“

” غير أن المشرع رأى أن الضبطية القضائية هي جهاز يعاون النيابة العامة في التحقيق مهمتها بغية الوصول إلى الحقيقة ، و لذلك أباح لها في بعض الأحيان أن تستدب مأموري الضبط القضائي لمباشرة إجراء معين من إجراءات التحقيق ، كما راعى المشرع أيضا أن هناك من الظروف ما يستدعي التدخل المباشر و السريع بإجراء من إجراءات التحقيق ضمانا للسرعة و المحافظة على أدلة الجريمة كما هو الشأن في حالات التلبس .“

” كما ستقوم هذه الاعتبارات أيضا في ظروف أخرى خلاف التلبس بالجريمة . و لذلك منح المشرع استثناء لمأمور الضبط القضائي أن يباشروا بعض إجراءات التحقيق الواردة على سبيل الحصر و في الحدود التي حددها القانون .“

” و حدود اختصاصات مأموري الضبط القضائي تتعلق بأحوال

التلبس و القبض .. كما أن إجراءات التحقيق الابتدائي تنقسم إلى نوعين:-

” الأول يهدف إلى جمع و فحص الأدلة المثبتة لوقوع الجريمة و نسبتها إلى فاعلها و هو ما يطلق عليه إجراءات جمع الأدلة . ذلك أن المحقق يهدف بهذه الإجراءات إلى جمع أدلة الثبوت و تحصيلها و بيان مدى دلالتها على وقوع الفعل من جانب المتهم .“

” و الثاني هو اتخاذ الوسائل اللازمة قبل المتهم لمنعه من التأثير في التحقيق أو في إزالة الآثار المستفادة من الأدلة و هي ما يطلق عليها الإجراءات الاحتياطية قبل المتهم كالقبض و التفتيش و التلبس و الاستيقاف .“

” و تتجه الدراسة إلى البحث أولا في بعض الإجراءات الاحتياطية قبل المتهم كالقبض على المتهم في أحوال التلبس ، و القبض ، و الاستيقاف .. و تتجه ثانيا إلى الإجراءات التي تستهدف إلى جمع الأدلة و منها التفتيش .. و سنتناول دراستنا ..

أولا - التلبس ، و المقصود به ، و خصائصه ، و تحديد حالاته ، و بيان شروط صحته و كذلك ضماناته ، و ما يترتب عليه من آثار ..

ثانيا - الاستيقاف و المقصود به ، و شروطه ، و كذلك المظاهر التي تبرره و بعض التطبيقات عليه ..

ثالثا - القبض و أحواله و ضماناته ، و الحالات التي يبطل فيها ..

و أخيرا ..

القبض والتفتيش والتعليق ..... حار المحاكمة  
التفتيش .. المقصود به و شروطه ، و كذلك محل التفتيش و كيفية تنفيذه و  
النتائج التي تترتب عليه و تعرض أخيراً ..  
لأثار التفتيش و حالات بطلانه .

## الباب الأول

### التلبس

”يعني التلبس : أن يتصدى مأمور الضبط القضائي لأي نزاع سواء كان جنائي أو جنحه دون حاجة إلى متظلم<sup>١</sup> ، فيقوم بضبط الجرمية حاضره . م ٣٤ أ.ج وقد حدد المشرع حالات التلبس على سبيل الحصر م ٣٠ أ.ج فلا قياس ولا توسع أو استحداث<sup>٢</sup> . وارتكاز المشرع على مشاهدة الجرمية دون الجاني<sup>٣</sup> . و يرجع تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها إلى رقابة رجل الضبط القضائي تحت رقابة الموضوع دون معقب إذا تفتت النتيجة التي انتهت إليها مع المقتضات المثبتة“.

### أهمية التلبس بالجرمة

” تتميز أحوال التلبس بالجرمة بأهمية خاصة نظراً للسلطات الواسعة التي تترتب عليها لمأمور لضبط القضائي . فقد وسع المشرع من واجبات وسلطات مأموري الضبط القضائي إذا كانت الجرمية في حالة تلبس ويسرر هذا التوسع أن وجود الجرمية في هذه الحالة يبعد شبهة التعسف من جانب مأموري الضبط القضائي التي يمكن أن تثار في غيرها من الحالات . كما أن أدلة الجرمية تكون واضحة في حالة التلبس ويخشى إذا تراخت إجراءات ضبطها وفحصها أن تضعف فيؤثر ذلك على حسن سير التحقيق بعد ذلك .“

### أولا المقصود بالتلبس :-

” إن التلبس كما يفهم من ظاهر اللفظ يفيد أن الجرمية واقعة وأدلتها ظاهره بادية ومظنة احتمال الخطأ فيها طفيفة و التأخير في مباشرة الإجراءات الجنائية قد يعرقل سبيل الوصول إلى الحقيقة ،ومتى كان هذا هو معنى التلبس فلا محل لخشيته من المساس بحريات الأفراد وضماناتها لو منح مأمور الضبط القضائي عندئذ بعض سلطات التحقيق وفضلا عن هذا فإن

<sup>١</sup> د/محمود حلمي - نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة - القاهرة - ط ١٩٨١ ص ٢٥٤

<sup>٢</sup> نقض ١٩٢٨/٦/٢٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٢٤٢ - ص ٢٦٨

<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٨/٦/٢٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض - رقم ١٦٢ - ص ٦٣٨

<sup>٤</sup> نقض ١٩٨٤/١/٢٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض - رقم ١٨٧ - ص ٨٢٩

<sup>٥</sup> د/محمد مصطفى الفتني - أصول قانون تحقيق الجنائيات ١٩٤٢ - ص ١٧٦ ، د/توفيق محمد الشاذلي - فقه الإجراءات الجنائية - ج ١ - ١٩٥٤ - ص ٢٨٧

المشرع قد حدد صور التلبس على سبيل الجسر جاعلا نصب عينيه خطورة ما يترتب عليها من آثار تمس الحريات<sup>١</sup> .

” واشترط القانون للقول بتوافر حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها<sup>٢</sup> ، فلم يشترط معرفة فاعل الجريمة طالما توافرت حالة تلازمها سواء عرف مرتكبها أم لم يعرف . فمشاهدة جثة قتيل لأزال الدم ينزف منها أو حريق مشتعل أو نور كهربائي ينبعث من منزل لم يكن صاحبه متعاقدا مع إدارة الكهرباء كلها صور لجرائم متلبس بها وإن كان الفاعل لم يعرف بعد<sup>٣</sup> .

” متى قامت حاله التلبس في جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلا أو شريكا ، هنا ولا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها<sup>٤</sup> .

#### وقد عرفت المادة ٣٠ إجراءات جنائية التلبس:

” فنصت على أنه ” تكون الجريمة متلبس بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بسيرة يسيرة ، وتعتبر الجريمة متلبس بها إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعه العامه مع الصياح إثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحه أو أمتعه أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجد به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك ”.

” فالتلبس هو حالة تلازم الجريمة ذاتها<sup>٥</sup> فهو وصف ينصب على الجريمة دون فاعلها<sup>٦</sup> فقد تشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها . فالتلبس هو

<sup>١</sup> المرسفي - أصول الإجراءات الجنائية - ص ٢٧٠

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٣/١/٢٩ - أحكام محكمة النقض - لسنة ١٤٠١، ١٠، ١٩٦٩/١/٢٤ - لسنة ٢٠٠٢ في ٢٦٨

<sup>٣</sup> نقض ١٩٣٧/٤/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج٤ - رقم ٦٩

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ - أحكام محكمة النقض - لسنة ٣٠ في ١٠٩ .

<sup>٥</sup> محكمة عتيا - ١٩٧٠/١/١٣ - مجموعة المحكمه العليا - لسنة ٦ - رقم ٥١٧/٧١ - ص ١٢٦

<sup>٦</sup> نقض ٦٣/٤/٨ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١٤ في رقم ١٩٦٠، نقض ٦٣/١/٢٩ - مجموعة

أحكام محكمة النقض - لسنة ١٤ في رقم ١٠، نقض ٥٨/٦/٩ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ٩ في

رقم ١٦٢، نقض ٦٤/١١/٩ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١٥ في رقم ١٣، نقض ٦٥/١/٤ -

مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١٩ في ص ٢ .

” والتلبس نوعان الأول حقيقي أو فعلي ويكون حيث تشاهد التلبس حالة ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . إذ في هذه الحالة تكون الجريمة فعلاً متلبساً بها . والثاني اعتباري أو حكمي وهو حيث لا تشاهد الجريمة وإنما آثارها . ويكون ذلك إذا اتبع المجني عليه أو العامة مرتكبها بالصياح إثر وقوعها أو وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً لشيء تفيد أنه مساهم فيها أو إذا وجدت به آثار أو علامات تفيد ذلك كبقع الدماء مثلاً<sup>٢</sup> .“

” ويسوي القانون بين التلبس الفعلي والتلبس الحكمي من حيث الشروط وأيضاً من حيث الآثار المترتبة عليه . ويلاحظ أن جميع صور التلبس التي وردت في م ٣٠ أ.ج قد وردت على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها<sup>٣</sup> .“

#### ثانياً خصائص التلبس :-

” إن التعاصر الزمني بين ارتكاب الجريمة واكتشافها هو شيء ضروري لقيام حالة التلبس . ويتمثل خصائص التلبس في ثلاث خصائص هي العينية والوحدة وأخيراً الحصر . وسنتناول كلا منها على حدة..“

#### ١- العينية

” إن العبرة بالفعل الذي يشكل جريمة بغض النظر عن الفاعل حيث إمكانية مشاهدة الجريمة دون مرتكبها<sup>٤</sup> . ويتوافر التلبس للجريمة الأساسية

<sup>١</sup> د/محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ط ١٩٨٨ - ص ٥٤٥ ، د/عبد المهيمن بكر - إجراءات الأدلة الجنائية ج ١ في التفتيش ط ١٩٩٦ ص ١٠٨

<sup>٢</sup> د/عالمون محمد سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - ط ٢٠٠٠ - ج ١ - ص ٥٤٧

<sup>٣</sup> نقض ٥٨/٣/٣ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ٩٩ في رقم ٦١

<sup>٤</sup> د/أحمد عوض بلال - الإجراءات الجنائية المقارنة والنظام الإجرائي في المملكة العربية السعودية - دار النهضة العربية - ١٩٩٠ ق ١٦٠ - رقم ٢٣١ - ص ٣٩٦

<sup>٥</sup> د/محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار النهضة العربية - مطبعة جامعة القاهرة - ط ١٩٨٨ - رقم ٥٨٢ - ص ٥٣٥ وما بعدها ، نقض ٦٠/١٠/١٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١١ في رقم ١٣٠ نقض ٧٣/١٢/٢٩ - لسنة ٢٤ في رقم ٣٣٩ ، نقض ٧٩/٤/٣٠ - لسنة ٣٠ في رقم ١٠٩ نقض ٨٥/٦/٥ - لسنة ٣٦ في رقم ٣٣ - ص ٢٠٩ نقض ١٩٥٦/٤/١٦ - لسنة ٧ في رقم ١٦٤ ص ٥٦٧ ، نقض ١٩٤١/١١/١٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ - رقم ٢٩٩ - ص ٥٦٧ ، نقض ٤٨/١/١٢ - ج ٧ - رقم ٤٩٨ - ص ٥٦٦ ، نقض ٦٩/١١/٢٤ - ج ٢٠ - رقم ٢٦٨ - ص ١٣١٨ ، نقض ٤٢/١٠/٢٦ - ج ٥ -

وليس للجريمة المرتبطة بجريمة إخفاء المبروكات المرتبطة بجريمة السرقة<sup>١</sup>، كما تستمر حالة التلبس كلما استمرت الجريمة كجريمة إحرار سلاح بدون ترخيص مادام يحمله<sup>٢</sup>، وعندئذ يجوز اتخاذ الإجراءات التي تجيزها حالة التلبس في أي وقت بينها، إلا أنها ليست عينية مطلقاً فالطابع غالب على حالات التلبس يعني قرب وقت ارتكاب الجريمة من وقت اكتشافها مما يدع الفرصة سانحة لاكتشاف مرتكبها، أو من حامت حوله الدلائل الكافية على الاتهام بارتكابها ويطلب إضفاء الاتهام بها عليه وإلا فإن الالتزام بالعينية يبعد عن شخصية المتهم مما يخلق تداخل في الأشخاص وإثبات يفيد الحقيقة ولا يقوي الدلائل مما يعد طريقاً لإهدار حقوق الإنسان بصفة عامة حيث التخبط في الاتهام بين شخص وآخر وبصفة خاصة إهدار حقوق المتهم الذي لم يظهر مدي إدلته<sup>٣</sup>.

## ٢- الوحدة

”المقصود بالوحدة هنا هو وحدة نوع التلبس فالجريمة إما متلبس بها أو غير متلبس بها“ كما أنه في أي من الحالات فإن سلطات مأمور الضبط القضائي هي نفسها ولها ذات الآثار وقد أورد المشرع كل حالاته في نص واحد هو نص م ٣٠ أ. ج. فاعتبار التلبس قسمين قد يمس بحقوق المتهم إذا كان في حالة تلبس حكومي مثلاً فيكون هناك طريقه لاختلافه بما يجعلها حالة تلبس حقيقي وفي النهاية فهما سواء في الأحكام فلا داعي للتفرقة<sup>٤</sup>.

رقم ٤٤٧ - ص ٦٩٥، نقض ١٩٤٣/١٨ - ج ٦ - رقم ٧٩ - ص ١٠٩، نقض ٤٥/٣/١٩ - ج ٦ - رقم ٥٢٧ - ص ٦٦٥، نقض ٤٦/٣/١٨ - ج ٧ - رقم ١١٩ - ص ١١٢، نقض ٧٩/٤/٣٠ - ج ٣٠ - رقم ١٠٩ - ص ٥١٤ - أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام - ط ٦ - دار النهضة العربية - ١٩٩٦ ص ٣٥٤ د. ب. ط. ر. ض. ط. ق. - ضمانات المتهم في حالة قيام مأمور الضبط القضائي باستثناء بإجراءات التحقيق - بحث منشور مجلة الفكر الشرعي - تصدرها شرطة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة - المجلد الأول - العدد ٤ - مارس ١٩٩٣ - ص ١١٣ .

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٣/١/٢٩ - ج ١٤ - رقم ١٠ - ص ٤٣

<sup>٢</sup> نقض ٨٤/١٢/٢١ - ج ٧ - رقم ٧٤٥ - ص ٧٠، نقض ٥٩/١١/٢٣ - ج ١٠ - رقم ١٩٣ - ص ٩٤٣، نقض ٤١/٤/٢٤ - ج ١٢ - رقم ٩١ - ص ٤٩٥، نقض ٨٣/٣/١٤ - ج ٢٤ - رقم ٦٩ - ص ٣٤٩

<sup>٣</sup> نقض ١٩٧٢/١/١٥ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ٢٢٣ في رقم ٢٥٣ - ص ١١٢١، نقض ١/١٠/١٩٧٧ - لسنة ٢٨ في رقم ٣٥ - ص ١٦٠، نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - لسنة ٣١ في رقم ٥٨ - ص ٣٠١، نقض ١/١/١٩٨٥ - لسنة ٣٦ في رقم ١٨١ - ص ٩٩٣

<sup>٤</sup> د. إبراهيم حماد مرمسي طنطاوي - سلطات مأمور الضبط - ص ٤٩٣، د. محمد زكي أبو علم - الإجراءات الجنائية - دار المطبوعات الجامعية ١٩٨٤ رقم ٥٧

”وردت حالات التلبس على سبيل الحصر لا المثال<sup>١</sup>، حيث أن التلبس يعطي لمأمور الضبط القضائي سلطات استثنائية وليست أصلية، ولا يجوز القياس عليها أو التوسع فيها<sup>٢</sup>، وهذا الحصر حماية لحقوق المتهم وحرية حتى لا يتيح فرصة لأي حالات تلبس جديدة يظهر عليها المتهم أثناء إجرائها ويتعرض لأشد صور الاعتداء<sup>٣</sup>“.

#### ثالثاً تحديد حالات التلبس

##### ١ طبيعة الجريمة المتلبس بها

”لم يشترط المشرع توافر الدلائل الكافية عند التلبس حتى يعطي لمأمور الضبط القضائي اختصاص أصيل ببعض إجراءات التحقيق الابتدائي، ولكن إضافة إلى ذلك تطلب تكييفاً قانونياً محدداً، حيث اشترط أن تكون الجريمة المتلبس بها جنائية أو جنحة ولم يترك لفظ الجنحة مطلقاً إما قيده بأن تكون الجنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، وقد وضع لها حداً أدنى للعقوبة لا تقل عنها، وبالنسبة للجنايات فهي مطلقه دون حد أدنى أو أقصى، فالعبرة بالتكييف القانوني وليس بالعقوبة المقضي بها<sup>٤</sup>. فالعبرة بما نص عليه المشرع من عقوبة جنائية سواء للجنايات أو الجنح وليست بالعقوبة المنطوق بها في الحكم القضائي<sup>٥</sup>“.

”إلا أن ذلك من الصعوبة حيث يكفي أن ينص على أن تكون الجنحة معاقباً عليها بالحبس دون وضع حد أدنى لها لتسهيل عمل مأمور الضبط، حيث أن المدة التي تقضي بها سلطة الحكم فيها يعد من الصعب معرفتها توافقاً مع ما يتطلبه الأمر في حالة التلبس من سرعة الإجراءات

<sup>١</sup> د/حسن لحدان صقر الحصن - القبض على المتهم في القانون المصري - رسالة ماجستير - القاهرة ١٩٩٣ ص ٢٢٩، د/إبراهيم حامد مرسى طنطاوي - المرجع السابق - رقم ٢٨٦ ص ٤٤٦، د/أحمد عوض بلال - المرجع السابق - رقم ٢٢٣ ص ٤٠.

<sup>٢</sup> نقض ٥١/٤/٢٢ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ٢٠٢٩ ق ١٠٢٩، نقض ٥٣/١/٢٤ - لسنة ٢٠٢٤ رقم ١٥٤ - لسنة ٢٠٢٤، نقض ٥٦/١/٢٤ - لسنة ٢٠٢٤ رقم ٣٤٣ - لسنة ١٢٣٨، نقض ٥٨/٣/٢٣ - لسنة ٢٠٢٤ رقم ٦١.

<sup>٣</sup> د/محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ١٩٨٨ القاهرة - ط ٢ - رقم ٥٨٥ ص ٥٣٥.

<sup>٤</sup> د/درو عوف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع العقابي - القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٧٩ ط ٤ - رقم ١٨٩ - ص ١٨٨، د/جمال ثروت - النظرية العامة لقانون العقوبات - مؤسسة لأبحاثه الجامعية - القاهرة - رقم ٥٦٧ ص ٥١٨.

<sup>٥</sup> د/إبراهيم حامد مرسى طنطاوي - المرجع السابق - ص ٦٢٦.



القبض والتفتيش والتلبس ..... حذر العدالة  
فالأمل المنشود هنا النص على ذلك ، وكذا النص على انعدام تأثير العذر أو  
الظروف على تكييف الواقعة للتسهيل و السرعة المطلوبة للإجراءات<sup>١</sup> .

## ٢. حصر صور التلبس

” نظرا على خطورة الآثار التي تتردد على اعتبار الجريمة متلبسا  
بها من منح مأموري الضبط القضائي بعض السلطات بصدها فقد حصر  
المشرع صور التلبس ، بمعنى أنه ما لم تتوفر إحداها فإن الجريمة لا تكون  
في حالة تلبس والقاضي لا يملك خلق حالات جديدة لها<sup>٢</sup> .“

” ولا يجوز لرجال الضبطية القضائية إجراء التفتيش مادام المتهم لم  
يكن في إحدى حالات التلبس المذكورة استنادا إلى أن حالته أقرب ما تكون  
إلى حالة التلبس الاعتيادي<sup>٣</sup> . فمثلا مقابلة شخص من المعروفين بالاتجار  
فسي المخدرات يسير في الطريق العام مرتبكا وقابضا يده على شيء لا تفيد  
قيام حالة التلبس لأن الارتباك في حد ذاته و الليد المقبوضه ليس من صور  
التلبس حتي لو أسفر تفتيش يد المتهم بعد القبض عليه عن العثور على مواد  
مخدرة<sup>٤</sup> . وقيام الضابط بالقبض على المتهم وتفتيشه بمجرد أن نظره وهو  
في حالة ارتباك يخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهم بإلقائها ومن قبل أن  
يتبين محتويات اللفافة دون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر  
فيها كأن يرى الضابط بعينه المخدر ظاهرا من الورقة أو تثبت راحته منها  
بحيث يستطيع تعرفها بحاسة الشم غير سليم لأنه لا يفيد حالة التلبس<sup>٥</sup> .“

” ومجرد اضطراب المتهم وارتبائه وإخراجه اللفافة من صدره  
محاو لا إلقاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقي القبض على أخيه  
الذي كان يسير في صحبته لا ينبئ بذاته عن إحراز المخدر ، ولا يجعله في  
حاله من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه<sup>٦</sup> .“

<sup>١</sup> د/إبراهيم حامد مرسي عططاوي - المرجع السابق - ص ٦٣٢

<sup>٢</sup> نقض ١٩٣٥/٥/٢٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ - رقم ٣٨١ - ١٩٣٨/٥/٢٣ - ج ٤ - رقم ٢٢٦

<sup>٣</sup> نقض ١٩٣٨/٧/٢٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٢٤٢

<sup>٤</sup> نقض ١٣٥/٢/١١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ٢٣٥ - ١٩٣٨/٦/٩ - ج ٤ - رقم ٤٢ - ١٢/١٥

<sup>٥</sup> ١٩٤٧ ج ٧ رقم ٤٥٣ ، ١٩٥١/٤/٢٣ لسنة ١٩٥١ رقم ٣٧٤ ، ١٩٥١/١٢/٤ لسنة ١٩٥١ رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ رقم ١٠ ، ١٩٥٩/١٢/١٦ لسنة ١٩٥٩ رقم ٣٦٥

<sup>٦</sup> نقض ١٩٥٣/١/٢٤ لحكم محكمة النقض - لسنة ١٩٥٤ رقم ١٥٤ ، ١٩٥٨/٣/٣ لسنة ١٩٥٨ رقم ٦١



القبض والتفتيش والتفتيش ————— حاد العدالة  
بحيث إذا لم تتوفر إحداهما لا تكون الجريمة في حالة تلبس.. وهذه  
الحالات هي :-

- ١- مشاهدة الجريمة حال ارتكابها .
- ٢- التلبس بالجريمة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة .
- ٣- التلبس بالجريمة إذا تبع المجني عليه مرتكبها .
- ٤- التلبس بالجريمة إذا تبع العامه مرتكبها مع الصياح إثر وقوعها .
- ٥- إذا شوهدت لحظة الجريمة .

#### ١- مشاهدة الجريمة حال ارتكابها

” تتوافر حالة التلبس الحقيقي في الجريمة إذا ما تمت مشاهدتها حال ارتكابها ، أي وقت ارتكابها بالفعل ، كأن يشاهد نور كهربائي منبعث من مصابيح كهربائية في منزل لم يتعاقد صاحبه مع مؤسسة الكهرباء على إدخال النور ، وأن تشاهد أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك مؤسسة الكهرباء<sup>١</sup>، فهذا المثال يعد صورة تلبس حقيقي لمشاهدة جريمة سرقة التيار الكهربائي حال ارتكابها ، ومشاهدة الجريمة تتم بأية حاسة من الحواس الخمس وهي : البصر والسمع والشم واللمس والتذوق ، ولذلك لا يشترط أن تتم مشاهدة الجريمة عن طريق الرؤية فقط بل يمكن أن تقوم حالة التلبس بشم مأمور الضبط القضائي رائحة المخدر مثلا<sup>٢</sup>، “

” وقد قضى بأن الرؤية ليست شرطاً في كشف حالة التلبس بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك عن طريق البصر أو السمع أو الشم ، على أنه ينبغي أن تتحرز المحاكم فلا تفر القيد أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقه لا تحتل الشك<sup>٣</sup> . كذلك يمكن أن

<sup>١</sup> نقض ١٩٣٧/٤/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج٤ - ص١٩٦ ، نقض ١٩٥٦/٤/١٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ٧ في ص٥٦٧ رقم ١٦٤ .

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٧/ ١٠/٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ٨ في ص٧٣٧ - رقم ١٩٧ .

<sup>٣</sup> نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج٦ - ص١٥٥ .

القبض والتفتيش والتلبس - حار السدالة  
تقوم حالة التلبس إذا سمع مأمور الضبط القضائي صوت الأعرية النارية  
التي ارتكبت بها الجريمة<sup>١</sup>.”

”و المقصود بذلك أن تكون المشاهدة قد وقعت في لحظة ارتكاب  
الجريمة وقبل الانتهاء منها ، ويكفي أن تتحقق المشاهدة في أية مرحلة من  
مراحل ارتكابها بها حتى ولو كانت المرحلة النهائية . ولا يلزم لكشف حالة  
التلبس أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف بل يكفي أن يكون  
شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه فأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه<sup>٢</sup>.”

”ويكفي إذن لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن يكون هناك مظاهر  
خارجية يدركها مأمور الضبط وتتبى بذاتها عن وقوع الجريمة<sup>٣</sup> . فإسالك  
المتهم بالشيشة في يده وإنبعاث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك  
المظاهر وتكون جريمة الإحراز متلبسا بها<sup>٤</sup>.”

”ويشترط أن يكون الإدراك من قبل مأمور الضبط بوقوع الجريمة يقينا لا  
يحتمل الشك فإذا كان هناك شك من قبل مأمور الضبط في وقوع الجريمة فلا  
يمكن أن تتوافر حالة التلبس<sup>٥</sup>.”

”ومشاهدة الجريمة لا تعني ضرورة المشاهدة الفعلية للجريمة لتنفيذ  
الأفعال المكونة لركبتها المادي ، بل يكفي لقيام حالة التلبس وجود مظاهر  
خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . وتطبيقا لذلك قضى بأن إذا كان  
الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سياره في طريق  
غير مسالوف بالصحرء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهريب

<sup>١</sup> نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١٩٨١ ص ٣٠١ رقم ٥٨ ، نقض ١٩٦٦/١٠/٤ -

مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١٩٧١ ص ١١١ رقم ١٦٨  
د/حسن المرصافي ” التجريم في تشريعات الضراب ” ط ١٩٦٣ ص ٢٣٧ .

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٠/٤/٤ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١١١ رقم ١٦٣ ، الطعن رقم ٩٨٧٢ - لسنة ٥٣  
في جلسة ١٩٨٣/١/٢٩ ، الطعن رقم ١٠٦٨ - لسنة ٤٣ في - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ ، الطعن رقم ٤٥٤ - لسنة  
٤٩ في - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ ، ص ٣٠١ ، الطعن رقم ١١١ - لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٠/٦/٩ ، ص ٣٣٧ ، الطعن  
رقم ٩٥ - لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٠/٢/٨ ، ص ٢١١ ، الطعن رقم ٨٢٦ - لسنة ٥٣ في - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ ، ص  
١٨٧ ، الطعن رقم ١٣١٤ - لسنة ٥٣ في - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ ، ص ٧٨٥ ، الطعن رقم ١٣٥٧ - لسنة ٥٣ في  
جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ ، ص ٩٣٤ ، الطعن رقم ٦٢٢ - لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٣/٨/٩ ، الطعن رقم ٢١٧٤ - لسنة  
٥٣ في - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ ، ص ٩٤٠ .

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٨/١٠/١٤ - مجموعة أحكام محكمة النقض - لسنة ١٩٦٣ .

<sup>٤</sup> نقض ١٩٤٧/١٢/١٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ - رقم ٥٣ ، الطعن رقم ١٨٧٢ - لسنة ٥٣ في  
جلسة ١٩٨٣/١/٢٩ ، الطعن رقم ٢٤٧٥ - لسنة ٥١ في - جلسة ١٩٨٢/٢/٤ ، ص ١٤٩ ، الطعن رقم ١١٨٧ -  
لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ ، ص ٤٩٠ ، الطعن رقم ٦٨٥ - لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ، ص ٨٤٢ .

القبض والتفتيش والتلبس حادار العدالة  
بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيارة البوليس  
مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا تعقب رجال  
البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة  
، فألقيا كيسا تبين رجال القوه عند التقاطه أن به أفيونا ، فتقبوهما حتى  
قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات ، فإن ما أثبتته  
الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع  
الجريمة ، وفيه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمه<sup>١</sup> .

” ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه  
المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقيق تلك  
المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس يستوي في ذلك أن تكون تلك  
الحاسة الشم أو النظر فتقوم حالة التلبس بتحقيق المظاهر الخارجية الدالة  
عليها ولو ثبت بعد ذلك أن تلك المظاهر لم تكن معبره عن حقيقة ، أو أن  
الجريمة لم تثبت قبل من اتهم بها<sup>٢</sup> .“

” والاكتفاء بالدلائل القوية على تحقيق العناصر التكوينية للجريمة لا  
يعني إمكان الاكتفاء بالشبهات التي تحتمل تأويلا في دلالتها ، وجلس المتهم  
على مقعد برصيف المحطة وجواره حقيبتان جديتان وتردده في القول عند  
سؤاله عن محتوياتها لا تتوافر به حالة التلبس<sup>٣</sup> . ومجرد سير راكب في  
عربة قطار واحتكاكه بالركاب لا يوفر حالة التلبس بالجريمة<sup>٤</sup> ، وليس في  
مجرد ما يبدو على الفرد من حيره وارتيابك أو وضع يده في جيبه على  
فرض صحته دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه مادام أن  
المظاهر التي شاهدها رجال البوليس ليست كافية لتخلق حالة التلبس بالجريمة<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٨/١٢/٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ - رقم ٢٩ - ص ٣٦٠ .  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٧٠/٣/١٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - ص ٣٥٥ رقم ٨٨ ، نقض ١٩٧٠/٣/١٦ -  
مجموعة أحكام النقض من ٢١ - ص ٣٩٨ رقم ٩٨ ، نقض ١٩٦٤/١/١ - مجموعة أحكام النقض - س  
١٥ ص ١٩ رقم ٢٤ ، نقض ١٩٧٢/٥/٢ - مجموعة أحكام النقض - س ٨ ص ٢٧ رقم ١٤٥ ، نقض  
١٩٥٧/٢/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٨ ص ١٧٣ رقم ٥٠٠ .  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٩/١٢/١٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٠ - ص ٤٢٢ رقم ٢٩٢ .  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٩/١٢/٢٨ - س ١٢ - ص ٩٢٨ رقم ١٩٢ .  
<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٨/١٠/٢١ - مجموعة أحكام النقض - س ٩ ص ٨٩٣ رقم ٢١ .  
<sup>٦</sup> نقض ١٩٥٧/١٠/٨ - مجموعة أحكام النقض - س ٨ ص ٧٦٥ رقم ٢٠٥ ، نقض ١٩٩٣/١/٣ طعن  
رقم ٢٢١٧٧ لسنة ٦٦ ق ، نقض ١٩٩٣/١٠/١٣ طعن رقم ٢٠٥٩٣ لسنة ٦٦ ق

## ٢- التلبس بالجريمة عقب ارتكابها ببرهه يسيره

”تفترض هذه الحالة عدم كشف الجريمة لحظة ارتكابها ولكن مأمور الضبط القضائي شاهد آثارا لها أو ظروفًا تدل على أنه لم يمض على ارتكابها إلا وقت قصير، كمشاهدة جثة القتيل تقطر دماء، أو مشاهدة الجاني يخرج مسرعا من مكان الجريمة، أو استجداد شهود الحادث بمأمور الضبط القضائي عقب وقوع الجريمة مباشرة.“

”ولم يشترط القانون لتوافر التلبس في هذه الحالة العثور فعلا على آثار للجريمة وقت كشفها، إذ من الجرائم ما قد لا تتخلف عنها آثار مادية تدل عليها، ولذا يكفي كشف الجريمة في خلال وقت قصير من ارتكابها وملاحظة إمارات يستدل منها على أنها لازلت قريبة الوقوع. وتقدير ما إذا كان الوقت الذي مضى بين ارتكاب الجريمة وكشفها قصيرا أم لا مسألة موضوعية يختص بالفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض مادامت الأسباب التي استند إليها تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتب عليها.“<sup>١</sup>

”فهذه الحالة تفترض أن مأمور الضبط القضائي لم يشاهد الجريمة وهي ترتكب وإنما شاهد آثارها أو أدرك ظروفًا تدل على أنه لم يمض على ارتكابها إلا وقت قصير<sup>٢</sup> و الآثار التي اتخذها أماره على قيام حالة التلبس في هذه الحالة هي الآثار التي تنبئ بذاتها عن أنها من مخلفات الجريمة ولا تحتاج في الإنباء عن ذلك إلى شهادة شاهد<sup>٣</sup>. ومثال ذلك إتلاف زراعة في السيل ووجود الشجيرات منزوعة من الأرض في الصباح وهي لم تدبل بعد ووجود قتل منذ وقت قصير ووجود النار مشتعلة في بيت وضع شخص النار فيه ومضى إلى حال سبيله“<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٥/٥/١٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٦ رقم ٣٠٠ ص ١٠٠٢، ١٤/١٠/١٩٦٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١١ رقم ١٥٠ ص ٧٨٢، نقض ١٩٣٦/٣/١٦ - مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢٢ ص ٢٩٤، ١٤/٨/١٩٤٨ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٣٨ ص ٦٠٥ - د / عمر السعيد رمضان - مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ص ٢٥٩

<sup>٢</sup> د/ عمر السعيد رمضان - مبادئ الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ١٩٩٣ ص ٢٩٨

<sup>٣</sup> د/ حسن محمد ربيع - سلطة الشرطة في القبض على الأشخاص دراسة مقترنة ط ١٩٩٥ - ص ٧١، ص ٧٢

<sup>٤</sup> د/ عبد المهيمن بكر - إجراءات الأتلة الجنائية - ج ١ في التفتيش ط ١٩٩٦/١٩٩٧ ص ١١٣

التبليس والتعديخ والتلبس  
”وهذا من الجرائم مالا يترك أثرا يستدل منه على أن الجريمة قد وقعت منذ وقت قصير ويستهدى لمعرفة ذلك من أقوال المجني عليه و الشهود“<sup>١</sup>

”ولم يضع المشرع ضابطا في اعتبار الوقت يسير لم لا ، ويمكن بالاعتماد على أحكام محكمة النقض القول بأن الوقت يسير هو الوقت اللازم لاستئصال مأمور الضبط القضائي إلى مكان وقوع الجريمة مادام أنه لم يتوان في ذلك<sup>٢</sup>. وتحديد الفاصل الزمني بين وقوع الجريمة ومشاهدتها وهل يدخل في عدد البرهة اليسيرة لم لا يرجع تقديره لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى“<sup>٣</sup>.

”وقد اعتبر المشرع حالة مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيره حالة من حالات التلبس لأن آثار الجريمة تكون ناطقة بوقوعها ، كما أن معالمها لا تزال موجودة وقائمة . ومثال هذه الحالة من حالات التلبس أيضا حضور مأمور الضبط القضائي عقب ارتكاب جريمة ضرب ومشاهدة إصابات المجني عليه الذي ذكر أن المتهم محدثا<sup>٤</sup>. وأخيرا فإن التلبس بالجريمة المتمثل في مشاهدتها عقب ارتكابها ببرهة يسيره يشترط فيه فقط ألا يكون قد انقضى وقت طويل يتجاوز المفهوم العادي للبرهة اليسيرة أي مفهوم المباشرة ، وتقدير الظروف المحيطة بالجريمة و المدة التي انقضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيها إذا كانت الجريمة متلبس بها أو غير متلبس بها موكول إلى محكمة الموضوع ولا تعيق عليها من محكمة النقض ما دامت الأسباب التي استندت إليها لها أصول في الأوراق وتؤدي عقلا وقانونا إلى النتيجة التي ترتبت عليها“<sup>٥</sup>.

### ٣- التلبس بالجريمة إذا اتبع المجني عليه مرتكبها

” تكون الجريمة متلبس بها أيضا إذا اتبع المجني عليه مرتكبها إثر وقوعها ، فإذا شاهد مأمور الضبط القضائي تلك الملاحقة فإنه يجوز له مباشرة جميع السلطات التي خولها له القانون في حالات التلبس ومتابعة

<sup>١</sup> فتاوى - ضللت عنهم أثناء التحقيق الابتدائي - رسالة نكتوراه - جمعة عن شمس ٢٠٠٠ ص ٤٩١

<sup>٢</sup> نقض - مجموعة فتاوى القضاة - ج ٣ رقم ٤٤٩ ص ٥٨٢

<sup>٣</sup> نقض ١٩٧٩/٥/١٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٣٠ رقم ١٢٤ ص ٥٨٤

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ - مجموعة أحكام النقض ص ٢٠ ص ٥١٤ رقم ١٠٩

<sup>٥</sup> د/ مأمون محمد سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - ج ١ - ٢٠٠٠ - دار النهضة العربية ص ٥٥٣

المجني عليه لمرتكب الجريمة هنا لا يشترط فيها أن يتبعه وهو يعدو كما قد ينصرف الذهن نحو فرضنا أن شخصين سرقا حافظه لثالث، وتسلا هاريزين فتبعهما المجني عليه بعد أن شعر بما ارتكياه إذ لم يكن في استطاعته القبض عليهما مجتمعين ، فسار خلفهما حتى التقى برجل الشرطة أو غيره واستعان به لضبطهما فالجريمة حينئذ تعتبر في حالة تلبس<sup>١</sup> . فهذه الحالة تتحقق إذا كانت الجريمة لم يمضي على ارتكابها إلا وقت قصير ثم شوهد المجني عليه يتبع الجاني ، فلا يتوافر التلبس إذا كان تتبع المجني عليه لم يحدث إلا بعد مضي وقت طويل على ارتكاب الجريمة كما إذا صادف المجني عليه الجاني فسي اليوم لتتالي للجريمة وأخذ في مطاردته بقصد الإمساك به وتسليمه إلى رجال السلطة العامة<sup>٢</sup> .

#### ٤- التلبس بالجريمة إذا تتبع العامة مرتكبها مع الصباح إثر وقوعها

” تكون الجريمة متلبس بها هنا إذا تتبع العامة مرتكبها بالصباح إثر وقوعها . والمقصود بذلك أن تكون هناك ملاحقة من قبل العامة للجاني إثر وقوع الجريمة وأن تكون الملاحقة عن طريق الصباح للإمساك بالجاني ، فإذا شاهد مأمور الضبط التقصلي تلك الملاحقة فإنه يجوز له مباشرة جميع السلطات التي خولها له القانون في حالات التلبس .“

” وكفى ما يشترطه المشرع أن تكون الملاحقة بالصباح إثر وقوع الجريمة ولا يلزم توافر شروط خاصة بالوقت الذي ينتضي بين الجريمة وبين ضبط المتهم أثناء عملية الملاحقة فحالة التلبس تظل قائمة ومستمرة مادام التتبع بالصباح إثر وقوع الجريمة كان قائما حتى ولو استمرت عملية الملاحقة بعض الوقت ، وعليه فتعتبر الجريمة متلبسا بها وفقا لتلك الحالة حتى ولو كانت مرحلة التتبع قد استمرت بضع ساعات .“

” ولا يشترط لتوافر هذه الحالة من التلبس أن يتبع العامة الجاني بأجسامهم أي بالعنق خلفه وإنما يكفي أن يتبعوه بصياحهم والإشارة إليه بما يفيد اتهامه .“

<sup>١</sup> المرسلوي - المراجع السابق ص ٢٧٤

<sup>٢</sup> /١/ عمر السعيد رمضان - المراجع السابق ص ٢٦٠

<sup>٣</sup> /٢/ ملون سلاحة - المراجع السابق ص ٢٦٠

<sup>٤</sup> /١/ عمر السعيد رمضان - المراجع السابق ص ٢٦٠



”وتطبيقاً لذلك قضى بأنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي في حوزة الطاعنين وتجمع العامة حولها مع صياحهم بأن بالسيارة مخدرات وشم شرطي المرور هذه الرائحة بنفسه وإنهاء أمره إلى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للطاعنين بالصياح ورويته لهما على تلك الحال وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معروفة به قانوناً<sup>١</sup>. ولكنهم يفرقون بين ”الصياح” و ”الإشاعة” فلا بد من صياح العامة باتهام الجاني، ولا تكفي لقيام حالة التلبس أن تتطلق إشاعة عامه باتهام الجاني بالإشاعة العامة قد تكون من شأنها تنبيه السلطات المختصة فتكون باعثاً لها على إجراء التحريات و التحقيق لمعرفة الحقيقة ولكنها لا تصلح لجعل الجريمة في حالة تلبس<sup>٢</sup> أما تقدير الزمن في قول المشرع في نص المادة ٣٠ أ. ج إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعه العامة مع الصياح إثر وقوعها“، فمتروك لمأمور الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع<sup>٣</sup>. فتقدير إذا كان تتبع الجاني قد تم إثر وقوع الجريمة أم لا يعود لمأمور الضبط القضائي ويخضع تقديره لرقابة محكمة الموضوع فلمحكمة الموضوع في حدود سلطاتها تقدير أدلة الدعوى في الاستدلال بحالة التلبس على المتهم مادامت قد بينت أنه شوهد و هو يجري من محل الحادث بعد حصوله مباشرة والأهالي يصيحون خلفه على أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى ضبط على مسافة مائة وخمسون متر من مكان الحادث<sup>٤</sup>.

##### ٥ - مشاهدة أدلة الجريمة

”المقصود بهذه الحالة من حالات التلبس بالجريمة هي حالة إذا ما وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحه أو أمتعه أو

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٠/٤/٤ - مجموعة أحكام النقض - س ١١ ص ٣١٣ رقم ٦١

<sup>٢</sup> د/محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية ١٩٨٨ ص ٢٣٥، نقض ١٩٥١/١/٢٢ مجموعة أحكام النقض - س ٢ ص ٥٣٧ رقم ٢٠٢، نقض ١٩٦٠/٤/٤ - مجموعة أحكام النقض - س ١١ ص ٣٠٨ رقم ٦١

<sup>٣</sup> د/محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٢٣٤، نقض ١٩٥١/١/٢٢ - س ٢ ص ٥٣٧ رقم ٢٠٢، د/عبد الرؤوف مهدي - شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية ص ٢٤٥

<sup>٤</sup> اتواسيه - المرجع السابق ص ٤٣٣، نقض ١٩٥١/١/٢٢ - مجموعة أحكام النقض - س ٢ رقم ٢٠٢ ص ٥٢٧

القوبس والتمتعيش والتلبس - حار العدالة  
أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك ، فهنا يشترط في هذه الحالة أن يعرف مرتكب الجريمة سواء كان فاعلا أصليا أم شريكا وأن توجد معه أشياء أو أسلحة أو توجد به آثار تدل على أن له دخلا في مقارفتها ، ومثال ذلك كأن توجد به خدوش حديثة أو آثار مقذوف ناري حديث أو دماء ظاهره بملابسه ، وذلك لأن وجود هذه الآثار والعلامات لا يقل عن حالة حمل الأسلحة أو الأدوات أو الأمتعة في الدلالة على ارتكاب الجريمة<sup>١</sup> .”

” و يجب أن توجد الأشياء والآثار بعد وقوع الجريمة بوقت قريب ، و هذا أمر يقدره قاضي الموضوع مهتديا في كل حاله بظروفها و مراعى العنصر المميز لحالة التلبس الذي يفترض أن الأدلة قائمه و مظنة الخطأ بعيدة لاحتمال فتكون الفترة التي مرت تتناسب مع ما يحقق هذا الغرض<sup>٢</sup> .”

” وتقوم هذه الحالات من حالات التلبس بتوافر ثلاثة عناصر<sup>٣</sup> الأول شخصي يتمثل في التعرف على مرتكب الجريمة والثاني مادي وهو حمله لأدلة الجريمة وهذا العنصر يفترض حيازته لأدلة الجريمة كأن يشاهد مأمور الضبط القضائي شخص يحمل سكيناً ملطخ بالدماء بعد وقوع الجريمة أو أن يشاهد وهو يحمل أدوات تستخدم في كسر الأقفال عقب وقوع جريمة سطو على أحد المحلات<sup>٤</sup> .”

” وكلمة أشياء تتسع لكل ما يحتمل ضبطه مع الجاني ويدل على أنه فاعل للجريمة أو شريك في ارتكابها ، والعنصر الثالث زمني وهو أن تتم مشاهدة الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب ويعود تقدير هذه الفترة الزمنية بيسر مشاهدة الجاني بهذا الحال ووقوع الجريمة لمأمور الضبط القضائي ويخضع تقديره لرقابة محكمة الموضوع<sup>٥</sup> .”

وبذلك تكون قد انتهينا من حالات التلبس التي إذا توافرت أحدهما تتوافر معها حالة التلبس .

<sup>١</sup> المرصفي - المرجع السابق ص ٢٧٥

<sup>٢</sup> أحمد عثمان حمزاوي - موسوعة تشريعات على مواد الإجراءات الجنائية ١٩٥٣ ج ١ ص ٢٣٥ - علي عبد الباقي - شرح قانون الإجراءات الجنائية ١٩٥٣ ج ١ ص ٤٣٥ - د/ محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية ج ١ ص ٢٠٥ ، نقض ١٩٣٥/٣/١٦ - مجموعة لقواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩ ، ١٩٤٤/١٢/١٤ ج ٦ ق ٤٤

<sup>٣</sup> د/ محمد أبو حملا عقيدة - شرح قانون الإجراءات الجنائية ج ١ ط ١٩٩٢ ص ٢٧٧

<sup>٤</sup> التوميه - مرجع سابق ص ٤٣٥

#### رابعاً: شروط صحة التلبس:-

لا يكفي أن تكون الجريمة متلبساً بها حتى يباشر مأمور الضبط القضائي سلطاته الاستثنائية والقبض على من تقوم دلائل كافيته على ارتكابه للجريمة بل لابد أن يتم إدراك حالة التلبس بواسطة مأمور الضبط القضائي نفسه وأن يكون إدراكه لحالة التلبس قد تم بطريق مشروع أي أنه يلزم لكي يكون التلبس بالجريمة صحيحاً توافر شرطين أساسيين :-

الأول وهو أن تكون مشاهدة الجريمة المتلبس بها قد تمت بمعرفة مأمور الضبط القضائي .

الثاني وهو أن يكون إثبات التلبس قد تم بطريق مشروع وإذا تخلف أحد هذين الشرطين لا ينتج التلبس الآثار الإجرائية التي خولها للمشرع لمأمور الضبط القضائي .

أولاً : مشاهدة مأمور الضبط القضائي حالة التلبس بنفسه .

” يجب لاعتبار الجريمة في حالة التلبس أن يشاهد مأمور الضبط القضائي حالة التلبس بنفسه لا أن يتلقى نبأها من الغير<sup>١</sup> . وهذا الشرط نابع من أن حالات التلبس محدده على منبيل الحصر ، ويترتب عليها منح مأمور الضبط القضائي سلطات استثنائية ، مما يتعين معه التحرز في إثباتها والتحقق من قيامها بالدقة الواجبة وعدم التوسع والترخيص في ذلك فإذا كان الذي شاهد المتهم في حالة تلبس بجريمة بيع مواد مخدرة في منزله هو المرشد الذي أرسله ضابط الشرطة لشراء المادة المخدرة ، فلما حضر الضابط إلى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط الشرطة مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس ، فلا يمكن له اعتبار المتهم في حالة تلبس ولا يمكن اعتبار ورقة المخدر التي حملها المرشد إلى الضابط عقب البيع أثراً من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قائمه وقت انتقال الضابط لأن الآثار التي يمكن اتخاذها أماره على قيام حالة التلبس إنما هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي

<sup>١</sup> نقض ١٩٩٢/٣/١٩ - طعن رقم ١٩٦٦ لسنة ١٠٠٠ - د/محمود مصطفى شرح لقانون الإجراءات الجنائية ١٩٨٨ هـ - ٢٣٧ د/محمود نجيب حسني شرح لقانون الإجراءات الجنائية ١٩٩٦ هـ - ٥٤٤ د/محمد مصطفى الفلاني - اصول تحقيق الجنايات ص ١٨٠ د/حسن المرصافي - علي اصول الإجراءات الجنائية ١٩٩٦ هـ - ٢٧٩ .

” ولا يكفي لتوافر حالة التلبس بجريمة إحراز سلاح غير<sup>٢</sup>، خص  
أن يكون الضابط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة المتلبس بها عن طريق  
الرواية لا يكفي لكي يحدث التلبس آثاره بل يلزم أن يشاهده مأمور الضبط  
بشخصه<sup>٣</sup>،

” ولا يكفي لتوافر حالة التلبس بجريمة إحراز سلاح غير مرخص  
أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة عن طريق الرواية من  
الشرطة بعد انقضاء المشاجرة التي قيل بأن المتهم كان يطلق الرصاص  
فيها من مسدس كبير كان يحملة<sup>٤</sup>،

” ومع ذلك فإن الإخطار الذي يتلقاه مأمور الضبط عن وقوع  
الجريمة يمكن أن يؤدي إلى توافر حالة التلبس وذلك إذا ما انتقل إلى مكان  
الحادث وشاهد الجريمة متلبساً بها إما لوجود آثار تلبس على ارتكاب الجريمة  
منذ برهة يسيرة أو لضبط الجناة يحملون أسلحه أو أشياء تفيد مساهمتهم في  
ارتكابها أو لوجود آثار تلبس على ذلك<sup>٥</sup>،

” ويمتثل من كل ذلك جريمة الزنا فليس من الضروري أن يشاهد  
مأمور الضبط القضائي هذه الجريمة في إحدى حالات التلبس لتعذر ذلك<sup>٦</sup>،  
ثانياً: حصول المشاهدة بطريق مشروع .

” حتى تكون الإجراءات التي يبشرها مأمور الضبط القضائي عقب  
إدراكه لحالة التلبس صحيحة لابد أن يكون إدراكه لحالة التلبس قد تم بطريق  
مشروع<sup>٧</sup>،

فيجب أن تكون المقدمات والإجراءات التي كشفت عن الجريمة  
المتلبس بها صحيحة فإذا أدرك مأمور الضبط القضائي الجريمة المتلبس بها

<sup>١</sup> نقض ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ من ٤٨٣ رقم ٣٨١ نقض ١٩٦٣/١٢/٣٠ مجموعة  
أحكام النقض من ١٠١١ إلى ١٤ رقم ١٨٤، ١٩٢٨/٥/٢٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٢٢٦  
ص ٢٣٧، ١٩٤٣/١/١٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم ٢٥٧ ص ٣٣٣  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٣٥/٥/٢٧ - المجموعة الرسمية - من ٣٧ رقم ٢٣٨ - و مشار إليه في مجموعة المرسفوي ص ٣٧

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٣/١٢/٢٠ - مجموعة الأحكام - من ١٤ رقم ١٨٤

<sup>٤</sup> د/ عبد السعید رمضان - المرجع السابق ص ٢٦٢

<sup>٥</sup> نقض ١٩٧٥/٥/١٩ - مجموعة أحكام النقض - من ٢٦ رقم ١٠٤ ص ٤٤٧، نقض ١٩٩٣/٧/٥ -  
مجموعة أحكام النقض - من ٤٤ رقم ١٠٢ ص ٦٥٨، التواصيه - المرجع السابق ص ٤٤٠

القبض والتفتيش والتأديب - حاد العدالة  
عن طريق غير مشروع كانت الإجراءات التي اتخذها باطله. ويكون التفتيش  
مأمور الضبط القضائي لحالة التلبس مشروع إذا شأه أي حاله من حالات  
التلبس أثناء قيامه بأداء واجباته كأن يتواجد مأمور الضبط القضائي في أحد  
المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين و اللوائح فيشاهد جريمة ترتكب أو أن  
يعثر موظف الجمارك أثناء التفتيش داخل الدائرة الجمركية على ما تعد  
حيازته جريمة<sup>١</sup>.”

وتقوم حالة التلبس إذا تخلى المتهم عما في حوزته من أشياء بشكل  
حيازتها جريمة أو تنبئ عن ضلوعه في جريمة مرتكبه على أن يكون هذا  
التخلي اختياريًا ، والتخلي الاختياري يمثل الغالبية العظمى من حالات التلبس  
التي تكشف إثر القيام بإجراء مشروع يعقبه تخلي من المتهم عما في حوزته  
إثر استيقاظه أو رؤيته لرجال الشرطه إثر تنفيذ أمر القبض عليه أو تفتيشه.”

”ويشترط في التخلي ألا يكون نتيجة لإجراء غير محقق قام به  
مأمور الضبط القضائي كالدخول الغير قانوني لمنزل المتهم<sup>٢</sup>، أو القبض  
عليه في غير الحالات التي يجيزها القانون<sup>٣</sup> ويشترط في هذه الحالة ألا يكون  
التخلي نتيجة للخوف من وقوع الإجراء الباطل<sup>٤</sup>، ولا ينطوي على معنى  
الإكراه مجرد حمل رجال الضبط القضائي للسلاح لأن عملهم يتطلب ذلك  
فإذا تخلى المتهم عما في حوزته من أشياء ممنوعة لمجرد رؤية رجال  
الضبط حاملين أسلحة كان تخليه اختياريًا<sup>٥</sup> كما أن مجرد متابعة رجال  
السلطة العامة للمتهم الذي رايهم أمره لا يعد عملاً غير مشروع فإذا تخلى  
عن حيازة أشياء ممنوعة قامت حالة التلبس<sup>٦</sup>.”

”ويكون سلوك مأمور الضبط القضائي في إدراك حالة التلبس قد  
جاء نتيجة عمل غير مشروع إذا كان ما أتاه رجال الضبط من سلوك  
انكشف به حالة التلبس بشكل جريمة كما لو قبض على شخص وفتشه في  
غير الأحوال التي يجيزها القانون ، ويكون سلوك مأمور الضبط القضائي

<sup>١</sup> نقض ١٩٨١/١٠/١٥ - مجموعة أحكام النقض - من ٢٢ رقم ١٠٢٤ ص ٧٠١

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦١/١/١٨ - مجموعة أحكام النقض - من ١٢ رقم ١٤ ص ٧٩

<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٦/٢/٢١ - مجموعة أحكام النقض - من ٧ رقم ٢٧٠ ص ٣٢٤

<sup>٤</sup> نقض ١٩٥١/١٠/١ - مجموعة أحكام النقض - من ٣ رقم ٢٤ ص ٥٨

<sup>٥</sup> نقض ١٩٦٩/٣/١٤ - مجموعة أحكام النقض - من ٢٠ رقم ٨٠ ص ٣٧٢

<sup>٦</sup> نقض ١٩٩٤/١٠/١٥ - مجموعة أحكام النقض - من ١٥ رقم ١٨ ص ٥٥٥

القبض والتفتيش والتلبس - حار التحالة  
غير مشروع في إدراك التلبس إذا تخلفت بعض شروط صحة الإجراء الذي  
يباشره .<sup>٤٤٠</sup>

” ويكون إدراك مأمور الضبط القضائي حالة التلبس قد تم بسلوك  
غير مشروع إذا تعسف مأمور الضبط القضائي في تنفيذ مهامه كما لو انتدب  
للتفتيش منزل المتهم أو غيره للبحث عن أدلة مادية في الجريمة المرتكبة فقام  
بالتفتيش في أماكن لا يتصور أن يوجد بها ما يبحث عنه أو أن يستمر في  
التفتيش بعد أن تم ضبط ما يبحث عنه دون أن يكون ذلك من مقتضيات  
التفتيش فإذا كشف سلوكه هذا عن جريمة لا تقوم حالة التلبس ولا يعول على  
الدليل المستمد من هذا الإجراء المخالف للقانون .“<sup>٤٤١</sup>

” ويعد سلوك غير مشروع من جانب مأمور الضبط القضائي كشف  
حالة التلبس بوسيلة منافية للأداب كاسترقاق السمع والتصنّت على أحاديث  
الناس أو النظر عبر ثياب أبواب مكان خاص لأن التحري عن الجرائم لا  
يعطيه الحق في انتهاك حرمان الأفراد .“<sup>٤٤٢</sup>

خامسا : إثبات التلبس:-

” ينبغي أن يكون مأمور الضبط القضائي قد شاهد بنفسه الجاني  
وهو في إحدى حالات التلبس المنصوص عليها م ١٣٠ ج. فإذا لم يكن قد  
شاهد الجاني أثناء ارتكاب الجريمة فعلا فيجب على الأقل أن يكون قد حضر  
إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد آثار الجريمة  
وهي لا تزال قائمة ومعالمها بادية تنبئ عن وقوعها ، فإذا لم يكن هذا ولا  
ذلك فلا أقل من أن يكون شاهد المجني عليه عقب وقوع الجريمة بزمن  
قريب وهو يعدو خلف الجاني لملاحقته والقبض عليه ، أو شاهد الناس وهم  
يشيعون الجاني بصياحهم ، أو رأى الجاني عقب وقوع الجريمة بزمن قريب  
وهو حامل لآلات أو أسلحه أو أمتعه أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها  
على أنه مرتكب للجريمة أو شارك في ارتكابها .“<sup>٤٤٣</sup>

” وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمه تبيح لمأمور الضبط  
القضائي الاستمناح بتلك السلطات الواسعة أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نيا  
التلبس عن طريق الرواية ممن شاهده على حين لا يكون هو نفسه قد شاهد  
صوره من صور التلبس السابقة ، و إلا لاستحال الأمر إلى إمكان إثبات

<sup>٤٤٠</sup> التواصيه - مرجع سابق ص ٤٤٥

<sup>٤٤١</sup> - فرصطوي - مرجع سبق ص ٢٧٧

القبس والتفتيش والتلبس - حاد التعاقبة  
التلبس بشهادة الشهود وهو ما لا يجيزه أحد رجال القانون إلا في باب الزنا  
إذا اتفق على أنه من الضروري أن يشاهد الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة  
أحد مأموري الضبط القضائي بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم لياه  
في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة  
بواسطة مأموري الضبط القضائي<sup>١</sup> .

” ومن المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط  
القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا  
يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الشهود طالما  
أن تلك الحالة قد انتهت بنقص آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها ،  
اللهم إلا إذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضي المضي فيها تكفل  
إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه<sup>٢</sup> .“

” وعلى العكس من ذلك فواقع الحياة العملية يدل على أن صور  
التلبس التي عدتها م.أ.ج. لا يحصل أن يشاهدها مأمور الضبط القضائي  
فالعالم أن يتلقى نبأ التلبس عن طريق مشاهدة الغير وليس من المقبول مطلقاً  
أن يعدد المشرع صور التلبس ثم يحدد إعمالها في الحياة الواقعية بل المقبول  
أنه افترض أن تحصل المشاهدة من غير مأمور الضبط القضائي ثم يتلقى  
خبراً عنها ممن شاهدها .“

” وعلى مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن  
ينقل فوراً إلى محل الواقعة م.أ.ج. ٢١. فهذا المفترض أن مأمور الضبط  
القضائي في محل عمله ثم تلقى خبر التلبس ممن شاهده وعليه عندئذ أن  
ينقل إلى مكان الجريمة ، وتطلب مشاهدة مأمور الضبط القضائي لآثار  
الجريمة التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفاتها ولا تحتاج في الإنباء عن  
ذلك إلى شهادة الشهود يجعل التلبس بالجريمة غير قائم في كثير من الصور

<sup>١</sup> نقض ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة قواعد القواعد - ح. ٣٨١ ، نقض ١٩٣٧/٥/١٢ - مجموعة قواعد

القانونية - ج. ٤ في ٢٢٦ ، حزيران - المرجع السابق ص ٢٣٢ - محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٢٠٧ -  
علي المرجع السابق - ج. ١ ص ٢٤٩ ونقض ١٩٥٨/١٢/١٥ - الحكم بالنقض - من ٩ في ٢٥٩ ، ١٠/١٧/

١٩٦٠ من ١١ في ١٣٠ ، ١٤/١٠/١٩٦٠ في ١٥٠  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٧٩/٥/١٧ - الحكم بالنقض من ٣٠ في ١٢٤ ، قلبي - اصول قانون تحقيق الجنايات ١٩٤٢ - ص ١٨٨

القبض والتفتيش والتلبس \_\_\_\_\_ حار العدالة  
العملية كالشروع في قتل بعبار ناري لم يصب المجني عليه فليست هناك آثار  
حتى يشاهدها مأمور الضبط القضائي<sup>١</sup>،

#### ١- إثبات التلبس بطريق مشروع

” يشترط أن تكون الإجراءات الموصلة لحالة التلبس جائزة ومشروعة ، فإذا كان اكتشافها نتيجة لإجراء غير مشروع بطلت جميع الآثار المترتبة عليه كالدخول غير القانوني في منزل المتهم<sup>٢</sup> ، واختلاس النظر من ثقب الباب في غير الأحوال الجائز فيها التفتيش قانوناً فهذا يعتبر مساس بحسمة المساكن ومناخاة للأدب<sup>٣</sup> فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتدخل عما معه من القماش المسروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأمور من سلطة التحقيق بهذا الإجراء فإنه لا يصح الاعتداد بالتخلي ويكون الدليل المستمد منه باطلاً“<sup>٤</sup>.

” كذلك إذا كان الثابت في الحكم أن غسيل معدة الطاعن والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل إلا بعد أن شم الضابط المخدر يتصاعد من فمه على إثر رؤيته له يبلغ مادة لم يتبينها ، وكان شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبساً بجريمة الإحراز فإن غسيل المعدة بعد ذلك يكون إجراءً صحيحاً على أساس التلبس بالجريمة ولا يؤثر في ذلك القبض على الطاعن قبل شم فمه مادام الدليل المستمد من شم الفم مستقلاً عن القبض ، ومادام إجراء الشم في حد ذاته لا مساس فيه بحرية الطاعن“<sup>٥</sup>.

” ومادام الثابت من الحكم أن القبض على المتهم حصل قبل شم فمه وأن الدليل المستمد من الشم مع ما فيه من مساس بحرية المتهم لا يمكن اعتباره مستقلاً عن القبض الذي وقع باطلاً فلا يصح أن يقال أن الكونستابل شم المخدر يتصاعد من فم المتهم على إثر رؤيته يبلغ المادة وأن شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبساً بجريمة إحراز فيكون غسيل المعدة بعد ذلك

<sup>١</sup> المرسلي - المرجع السابق - ص ٢٧٩

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٠/١/١٨ - أحكام النقض - س ١١ ق ١٤

<sup>٣</sup> نقض ١٩٤١/٩/١٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ ق ٢٧٨

<sup>٤</sup> نقض ١٩٥٦/٢/٢١ - أحكام النقض - س ٧ ق ٧٠

<sup>٥</sup> نقض ١٩٤٦/١/١١ - مجموعة الرسمية - س ٤٨ ق ٨٣



” أما إذا كان الإجراء الموصل لاكتشاف الجريمة مشروعاً كما إذا شاهد حارس ضوئاً مشتعلاً في غرفه بالمركز أو التسم وعندما تحرى الأمر أبصر المتهم يرتكب الجريمة اعتبر التلبس صحيحاً قانوناً ، ففعل الحارس هنا يقتضي منه التحري عن سبب الضوء في حجره أصلاً لا يفترض إضاعتها ، وهو لم يكن يقصد التجسس على المتهم ولم يكن يعرف أنه مختبئ فيها .<sup>٢</sup> ومطالبة مندوب السلطة العامة شخصاً بتقديم بطاقته الشخصية وظهور المخدر عالماً بالبطاقة يصبح عندئذ في حالة تلبس بجريمة كشف عنها إجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته الشخصية.<sup>٣</sup> ”

” وإذا كان تخلي المتهم عما بجوارته قد تم طواعية واختياراً وكشف هذا عن جريمة فإنها حينئذ تعتبر مثلياً بها تجيز مباشرة السلطات التي حولها القانون .<sup>٤</sup> وتقدير ما إذا كان تخلي المتهم عما بجوارته قد تم طواعية واختياراً أم لا يختص به قاضي الموضوع ويبنى حكمه على ما يستخلصه من الوقائع المطروحة عليه.<sup>٥</sup> ”

وانتقال الضابط إلى المقهى لضبط تفتيش أحد تجار المخدرات وأمره بحراسة المقهى ومنع الدخول والخروج منه حتى يتم مهمته لا يعد قبضاً على من بالمقهى وهو إجراء لحفظ الأمن والنظام لا تعرض فيه للحرية ، فإذا لقي المتهم الذي كان بالمقهى مخدراً كان في يده فهذا عمل اختياري تتوافر به حالة التلبس.<sup>٦</sup> ”

” وتتوافر حالة التلبس بسمع عضوا الرقابة الإدارية للحديث الذي دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الأخير ورؤيتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة من خلال ثقب باب حجرة الاستقبال مادام تلك الحال قد جاءت عن طريق مشروع هو دعوة الموظف عضو الرقابة إلى الدخول

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٨/١٢/٢٢ - أحكام النقض س ٩ - ق ٢٦٩  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٣٤/٢/٢٨ - مجموعة لقواعد للقانونية - ج ٦ - ق ٣١٠ ، نقض ١٩٥٧/٣/١٨ - أحكام النقض من ٨ ق ٧٤  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٦١/٢/٢١ - أحكام النقض - س ١٢ ق ٢١  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٢/٣/١٢ - أحكام النقض - س ٢٢ ق ٨٢ ، نقض ١٩٧٢/٥/٨ - ق ١٥١ ، نقض ١٩٧٩/٤/٩٨ - س ٢٧ ق ٩٨  
<sup>٥</sup> نقض ١٩٤٧/٥/١٩ - لمجماه من ٢٨ حصص ٧٢٣ ، نقض ١٩٥٢/١١/١ - أحكام النقض من ٤ ق ٤٨ ، ١٩ ، ١٥٢/٥/١٩ - ق ٣ ، ٢٦٠ ، ١٩٥٢/٣/٣ ، ١٩٨ ، ١٩٥٢/٢/٢٥ ، ١٨٨ ، ١٩٥١/١٠/١٥ ، ١٩٥١/٣/٨ ، ٢٤ ، ١٩٥١/٣/٢٧ ، ٢٧٥ ، ١٩٥٧/٤/١٥ ، ١١٢ ق ٨ ، ١٩٦٢/١/٢٩ - أحكام النقض من ١٣ ق ١٢ ، ٢٤ ق ٢٠ ، ١٩٦٩/١٢/٨ ، ٢٨٨ ق ٢٨٨  
- ٢٥ -

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار التحاليل  
لمنزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلًا إلى ضبط مقارفها بما لا منافاة فيه  
لحرية شخص أو انتهاك لحرمة مسكن<sup>١</sup>. وقد يحدث أن يمهّد مأمور للضبط  
القضائي إلى المرشدين بابتغاء مخدر ممن يتجر به وفور تمام الصفقة يلقي  
القبض على البائع، وإذا نظرنا هنا لوجدنا أن جريمة إحراز المخدرات قائمة  
بوجود المخدرات بحيازة المتهم قبل شراء المرشد والإجراء الذي اتخذه  
مأمور الضبط القضائي ما هو إلا وسيلة لاكتشاف هذه الجريمة الواقعة فعلا  
ومن ثم فهو قد التجأ إلى إجراء مشروع ولم يشترك في مقارفة الجريمة  
وتكون حالة التلبس الناشئة عن البيع لا مطعن عليها<sup>٢</sup>.

” وقد تقسوم حالة التلبس عرضا أثناء تفتيش مشروع عن جريمة  
أخرى وذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة  
أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي هنا  
ضبطها م ٢/٥٠ أ.ج.“

## ٢- خلق حالة التلبس والتحليل عليها<sup>٣</sup>

” قد يقوم مأمور الضبط القضائي بنفسه أو بواسطة أحد المرشدين  
إلى الإتيان بسلوك القصد منه للكشف عن حالة التلبس بالجريمة ، ومثال ذلك  
أن يتقدم مأمور الضبط أو المرشد متكررا في صورة مشتر إلى شخص يعلم  
أنه يتجر في المواد المخدرة طالبا منه إتياعه مادة مخدرة فيقدم له هذه المادة  
المخدرة ، ولا شك أن حصر حالات التلبس لا يتعارض مع إمكان تحاليل  
مأمور الضبط القضائي للكشف عن الجريمة المتلبس بها طالما أنه لم يلجأ  
إلى أساليب غير مشروعة. فتحاليل رجل الضبط لإظهار حالة التلبس  
باستعمال الطرق المشروعة لا يؤثر على الإطلاق على قيام تلك الحالة على  
صحة جميع الإجراءات والتي تتبع ذلك ، فهذا لا يمكن الاحتجاج بحريات  
الأفراد التي لم تمس بسوء إزاء الإجراء أو الأسلوب المشروع الذي لجأ إليه  
رجل الضبط للكشف عن الجريمة وهي في حالة تلبس، وحيث يكون الإجراء  
الذي وقع يتعارض تعارضا صريحا مع ما يقضي به القانون فإنه يتسم بعدم  
المشروعية.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٧١/١/١٨ - أحكام النقض - س ٢١ ق ٢٤

<sup>٢</sup> نقض ١٩٣٧/١٢/٢٧ - مجموعة قواعد القوتيه - ج ٤ - ق ١٤٠ - ١٩٤٣/١١/٨ - ج ٦ ق ٢٥٣ -  
١٩٥١/٢/١ - أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ - ١٩٥٧/١/٧ - س ٨ - ق ١٨ - ١٩٥٦/١٢/٢٤ - س ٧ ق  
٣٥٥

<sup>٣</sup> د/ مأمون محمد سلامة - بحث بعنوان تداول رجال السلطة و المرشدين في الجريمة مجلة الفقون  
”نظريات“ س ١٩٦٨ ٣٥ - ٣٠٦

”فالتلبس بإحراز مواد مخدرة الناتج عن إجراء قبض باطل أتاح مأمور الضبط على خلاف ما تقضي به القواعد القانونية يعتبر إجراء غير مشروع، وقد قضت محكمة النقض بأن مشاهدة الجريمة هي في حالة تلبس يجب أن تسبق التفتيش، فلا يجوز خلق حالة التلبس بإجراء تفتيش غير قانوني، وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم فجريمة إحراز المواد المخدرة وهو جريمة مستمرة لا تبيح التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً.“

”ويجب النظر إلى مدى تأثير الأسلوب الذي لجأ إليه مأمور الضبط على الحرية الفردية للجاني أو على حرية إرادته، فإذا كان الإجراء فيه إهدار لحرية الفرد فإننا نكون بصدد اختلاط لحالة التلبس كما لو اكتشف مأمور الضبط حالة التلبس عن طريق النظر من ثقب باب منزل المتهم، كما يكون هناك اختلاط لحالة التلبس لو لجأ مأمور الضبط إلى أسلوب ينطوي على إكراه أو ضغط على إرادة المتهم والذي كان من نتيجته توافر حالة التلبس، كما لو أمر مأمور الضبط المتهم بإخراج المخدر من جيبه فامتثل لأمره. ففي جميع تلك الأحوال نكون بصدد اختلاط لحالة التلبس وما دمنا بصدد اختلاط فمعنى ذلك عدم وجودها فعلاً قبل تدخل مأمور الضبط وبالتالي فلا يمكن أن يترتب عليها أي أثر قانوني، فمهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها فكل إجراء يقوم به رجاله في هذا السبيل يعد صحيحاً طالما أنه لم يتدخلوا في خلق الجريمة بطريقة الغش والخداع أو التحريض على ممارستها.“

”ويجب السقطة بين الفرض الذي فيه يقوم رجل الشرطه بخلق فكرة الجريمة لدى الجاني بتحريضه عليها وبين تدخله في الجريمة التي قامت فكرتها وتواجدت في ذهن الجاني قبل هذا التدخل ففي الحالة الأولى يكون هناك خلق للجريمة مع ما يترتب على ذلك من بطلان جميع الإجراءات، أما الحالة الثانية فيقع الإجراء صحيحاً.“

”والفصل في بطلان الإجراءات من عدمه ليس في التحريض الخالق لفكرة الجريمة ودون التحريض المشجع أو الدافع لفكره وجدت لدى الجاني فكل النوعين من التحريض هو سلوك غير مشروع ويكون الركن

<sup>1</sup> نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ - مجموعة الأحكام من ١٠ - ص ٤٨٧، نقض ١٩٦٨/٤/١٥ مجموعة الأحكام - من ١٩ - رقم ٨٢

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار التحالة  
المسادي في المساهمة النتيجة ، وإنما الفصيل هو في مشروعية أو عدم  
مشروعية سلوك رجل الشرطة .”

” ويترتب على ذلك أن مجرد التحريض على بيع المخدرات من  
شخص يتجر فيها ، هذا التحريض هو سلوك غير مشروع يبطل ما يترتب  
عليه من إجراءات فلو أدى إلى ظهور حالة من حالات التلبس فلا يترتب  
عليها أي أثر قانوني باعتبار أن هذا التلبس يكون مختلفاً.”

### ٣ التحريض الصوري على الجرائم<sup>١</sup>

” قد يلجأ مأمور الضبط القضائي إلى إثبات صلة من شأنها تهيئة  
الفرصة لشخص عرف عنه ارتكاب نوع معين من الجرائم دون دليل عليه  
لارتكاب إحدى هذه الجرائم توصلاً إلى ضبطه في حالة تلبس. ومثال ذلك  
تخفي مأمور الضبط القضائي في صورة صاحب مصلحة وتوجهه للموظف  
المختص يعرض عليه رشوة من أجل أن يقضي له هذه المصلحة فيقبل هذا  
الموظف الرشوة المعروضة عليه ، أو أن يتخفي مأمور الضبط القضائي في  
صورة من يرغب في شراء سلعة معينة بغية ضبط البائع متلبساً بجريمة  
امتناع عن بيع هذه السلعة إليه أو بيعها بسعر أعلى من السعر المحدد لها ،  
وهذه الحالة ما يقال لها التحريض الصوري على ارتكاب الجريمة.”

” وعلى مأمور الضبط القضائي أن يلتزم بالمشروعية في أدائه  
لواجباته ، ومن ثم لا يجوز له أن يحرض على ارتكاب الجرائم من أجل  
ضبطها ، فمهمة مأمور الضبط القضائي الكشف عن الجريمة والتوصل إلى  
معاينة مرتكبها فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره  
ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت  
إرادة الجاني حرة غير معذومة ولا تثريب على مأمور الضبط أن يصطنع في  
تلك الحدود من الوسائل البارة ما يغير لمقصودة في الكشف عن الجريمة ولا  
يتصادم مع أخلاق الجماعة.”

<sup>١</sup> د/ مأمون سلامة - المحرض الصوري - مجلة القانون والاقتصاد - سنة ٢٨ - العدد الثاني ١٩٦٨ - د/  
عبد الجابر محسن - المحرض الصوري - رسالة دكتوراه جامعة القاهرة - ١٩٨٩  
نقض ١٩٦٨/٤/١٥ - مجموعة أحكام النقض س ١٩ ص ٤٣٨ رقم ٣٨ ، نقض ١٩٦٩/٣/١٧ ص ٢٠  
ص ٣٣٥ رقم ٧٣ - نقض ١٩٧٦/٥/٣ ص ٢٧ - ص ٥٢٧ رقم ١١٧ - نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ ص ٣١  
- ص ٢٦٢ رقم ٥٢ - نقض ١٩٨٠/١٢/٨ ص ٢٢ - ص ٩٦٢ رقم ١٩٩ - د/ سامي صفق الملا -  
استعمال الحيل لضبط الجناه وحجبتها أمام القضاء - مجلة الأمن العام - العدد ٤ ص ٢٣

” وقضي بأن التداخل سواء وقع من رجال الضبط أو من سواهم من عامة الناس إن كان له أثر في قيام الجريمة فإنه يقتصر على ما يتصل بالركن المعنوي فيها وهو القصد الجنائي لدى الفاعل بحيث إذا ما بلغ التداخل أو التحريض الحد الذي لا يجعل للجاني خياراً في الوقوع في الجريمة وينفعه إلى التردّي فيها دفعا لا يملك إزاءه رداً فإن مثل هذا التداخل من شأنه أن يعدم الرضاء ويرفع المسؤولية عن الفاعل فينتفي بذلك العقاب لاتعدام الإرادة التي يقوم عليها القصد الجنائي.“<sup>١</sup>

” ويرى البعض أن التحريض الصوري لا ينتقص من حرية الاختيار في الجرائم الطبيعية التي يتضح فيها وجه تعارضها مع الخلق مثل القتل والنصب والسرقة ، بينما يصلح التحريض الصوري أن يكون مسببا لعدم العقاب في الجرائم المصطنعة وهي التي لا يكون وجه منافاتها للخلق ظاهرا مثل الرشوة والتهريب<sup>٢</sup> . فإذا ثبت من التحريات أن الموظف غير معتاد على أخذ رشوى وأنه لم يقبل الرشوة في الجريمة محل البحث إلا بعد أن بعث له مأمور الضبط القضائي بمن يزين الجريمة له بقصد الإيقاع به فإن الجريمة تعد من خلق مأمور الضبط.“<sup>٣</sup>

#### حالات أخرى للتلبس

##### ١- التلبس في جريمة الزنا:

” حدد القانون أدلة إثبات وقوع الزنا من الشريك ومن بينها حالة التلبس ، وإذا حاولنا تطبيق الصور أو الحالات السابق ذكرها وهي حالات التلبس لوجدنا أنه من النادر تحقيق إحداها ، والمتفق عليه أن التلبس في الجريمة يتوافر متى وجد المتهم في ظروف تقطع بحصول فعل الزنا منه وتتخذ من وقائع الحال، من ذلك مفاجأة الجاني خالعا ملابسه الخارجية ولباسه ومختفيا تحت مقعد في غرفه مظلمة بينما كانت الزوجة في حالة اضطراب وكانت تنتظر بادي الأمر بالنوم عند دخول زوجها ومفاجأته<sup>٤</sup> . وقضي بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٩/١٢/١ - مجموعة أحكام النقض - من ١٠ ص ٩٧٠ رقم ١٩٩-أ/حفظ السلمي - بحث " التحريض على الجريمة ليس وسيلة لضبط مرتكبها " منشور في مجلة الأمن العلم من ٩ أكتوبر ١٩٦٦ ص ١١ .

<sup>٢</sup> د/رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائي - ص ١٤١

<sup>٣</sup> د/ عبد الرؤوف مهدي المرجع السابق - ص ٢٥٣

<sup>٤</sup> نقض ١٩٣٧/٤/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ - ق ٢٤٣

القبض والتفتيش والتلبس - حار التحالة  
زوج المتهمه وهو مسلم حضر لمنزله في منتصف الساعة العاشرة ليلا ،  
ولما قرع الباب فتحته زوجته وهي مضطربة ومرتبكة وقبل أن يتمكن من  
الدخول طلبت إليه أن يعود ليحضر لها حاجات أخرى ، فاشتبه في أمرها  
ودخل غرفة النوم فوجد المتهم فيها مختفيا تحت السرير وكان خالعا حذائه  
وكانت زوجته لا شيء يسترها غير جلبابية النوم ، فالتحقت المحكمة من هذه  
الحالة التي لديها دليلا على الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك.<sup>١</sup>

#### ٢- التلبس نتيجة الدخول المأثون به للمكان :

” تكون مشاهدة الضبط القضائي للجريمة المتلبس بها قد تمت  
بطريقه مشروعه إذا كان دخوله إلى المكان الذي تمت فيه المشاهدة  
مشروعا، فإذا أثبتت النيابة العامة لمأمور الضبط القضائي بدخول منزل  
لتفتيشه بحثا عن أدلة جريمة معينة وأثناء التفتيش أمكنه مشاهدة جريمة  
أخرى في حالة تلبس كان ثبوت حالة التلبس قد تم بطريقه مشروعه ورتبت  
حالة التلبس كل آثارها القانونية ومتى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في  
تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحه وممنوعات بمقتضى أمر صادر من  
السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو  
احتمال وجود هذه الأسلحة و ما يتبعها فيه ، وبأي طريقه يراها موصلة لذلك  
، فإذا هو تبين أثناء التفتيش وجود مخبأ في أرض الغرفة يوجد به بعض  
الأكياس المعدة لوضع المخدرات كان حيال جريمة متلبس بها ، ويكون من  
واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بتقديمه لجهة الاختصاصي.<sup>٢</sup>

#### ٣- تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس:

” أجازت م ٤٧ أ.ج لمأموري الضبط القضائي في حالة التلبس  
تفتيش منزل المتهم إذا كانت الجريمة جنائية أو جنحة وضبط ما فيه من  
الأشياء والأوراق التي تغيد في كشف الحقيقة متى اتضح من أمارات قويه  
أنها موجودة فيه . أي أنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مخالفه لم يجر  
التفتيش فالمخالفات لا تبرر إجراء خطير كهذا ، أما الجنائيات والجنح فيجوز

<sup>١</sup> نقض ١٩٣٥/١٢/٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ ق ٤٠٩ - لمد نشت - شرح قانون تحقيق  
الجنائيات - ج ١ - ص ٣٣

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٢/٣/١٣ - مجموعة أحكام النقض - ص ٣ - ص ٥٨٢ رقم ٢١٥ ، نقض ١٩٧٠/١/١٨ -  
مجموعة أحكام النقض - ص ٢١ - ص ٩٤ - رقم ٢٤ ، نقض ١٩٣٤/١/١١ - مجموعة القواعد  
القانونية - ج ٣ رقم ٢٩٦ - ص ٣٥٦ ، نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ - ص ٣ رقم ١٣٠ - ص ٣٣٨

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار العدالة  
فيها التفتيش فيها دائما أيا كانت عقوبة الجثة المتلبس بها أي حتى ولو كانت  
مجرد الغرامة.<sup>١</sup>

” غير أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية هذه المادة  
لتعارضها مع نص المادة ٤٤ من الدستور التي حظرت دخول المنازل  
وتفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب . ولم تستثن من هذا الحكم حالة التلبس  
بالجريمة<sup>٢</sup> . ومن ثم أصبح من غير الجائز العمل بحكم المادة ٤٧ أ.ج  
وتطبيقا لذلك فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي الدخول إلى المنازل  
ولا تفتيشها بناء على قيام حالة التلبس بالجريمة<sup>٣</sup> .“

#### ٤- حالة التلبس لا تجوز غير القبض على الشخص وتفتيشه :

” حالات التلبس بالجريمة حالات استثنائية يمنح المشرع بناء عليها  
مأمور الضبط القضائي سلطات تحقيق على سبيل الاستثناء ولذلك لا يجوز  
التوسع في هذه السلطات ولا القياس عليها ومن ثم يتعين الالتزام بما قرره  
المشرع من استثناءات في هذه الحالات . وقد قضت محكمة النقض بأن  
السلطات المخولة لمأموري الضبط القضائية في حالة التلبس استثناءات لا  
يجوز القياس عليها.“

” وترتبطا على ذلك لا يملك مأمور الضبط القضائي إجراء تسجيل  
الأحداث الخاصة عند قيام حالة التلبس خاصة وأن هذا التسجيل يشمل في  
الغالب غير المتهم أيضا الأمر الذي جعله المشرع من سلطة القاضي الجزئي  
، فضلا عن أن حالات التلبس بالجريمة لا تجوز لمأمور الضبط القضائي  
دخول المساكن ولا تفتيشها ومن ثم فمعظم حالات التلبس التي تتولد لمأمور  
الضبط سلطات استثنائية فيها تتم في الأماكن العامة التي يباح فيها لكل  
شخص تسجيل الأحداث فيها كما لا تجوز ضبط المراسلات لدى مكاتب  
البريد أمر سلطات التحقيق.“

<sup>١</sup> د/ عمر السعد رمضان - مرجع سابق - ص ٢٦٩

<sup>٢</sup> نظر حكم المحكمة الدستورية العليا - ١٩٨٤/٦/٢ - القضية رقم ١٠٥ لسنة ٤ في دستوريه ، نقض ٢٠ /  
١٩٨٥/١١ - مجموعة أحكام النقض س ٣٦٠ من ١٠٢٧ رقم ١٨٨ نقض ١٩٦٧/١٠/٣ - س ١٨ - ص  
٢١٤ رقم ٢٤٧

<sup>٣</sup> د/ عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق - ص ٢٧٥

<sup>٤</sup> نقض ٢٠ / ١٩٨٥/١١ - مجموعة أحكام النقض - س ٦ من ١٠٢٧ رقم ١٨٨

## ٥- التصف في تنفيذ التفتيش وحالة التلبس:

” لا تقوم حالة التلبس إذا كان الذي كشف عنها إجراء تعسفي ، فإذا صدر الإذن لمأمور الضبط بتفتيش مسكن للبحث عن أسلحه أو سرقة إشارات سياره فلا يجوز لمأمور الضبط أن يفرض ورقه صغيره عثر عليها بين طيات فراش المتهم بدعوى أنه يقوم بتنفيذ إذن النيابة ، ففي هذه الحالة يكون قد تعسف في تنفيذ إذن التفتيش إذ أن الأشياء المراد البحث عنها بالتفتيش لا يعقل أن تكون في الورقة الصغيرة التي عثر عليها فإذا كان قد وجد فيها مخدرا فإن حالة التلبس لا تقوم ولا يجوز له ضبط هذا المخدر ، ولكن إذا كان المتهم قد تخلى من تلقاء نفسه عن المخدر الذي يحمله دون تدخل من مأمور الضبط القضائي فإن المخدر يصبح في غير حيازة لحد ، ويكون لمأمور الضبط القضائي أن يتحرى حقيقته فإذا كشف عن حالة تلبس كان التلبس صحيحا.<sup>١</sup>“

## ٦- التلبس نتيجة أداء مأمور الضبط القضائي واجبه:

” تقوم حالة التلبس أيضا إذا نتج عن أداء مأمور الضبط القضائي ذي الاختصاص النوعي المحدد واجبه ، فإذا قام مأمور الجمر بك بتفتيش أمتعة المسافر بحثا وراء ما يستحق عليه رسوما جمركية فاكتشف وجود مخدرات فيها كانت جريمة إحراز المخدر في حالة تلبس فكان ضبطها مشروعا ، كذلك لمهندس إدارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ولمأمور الضبط القضائي الذي يرافقه ويشاهده هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن السلطة القضائية المختصة.<sup>٢</sup>“

## ٧- التلبس نتيجة الاستيقاف :

” من الوسائل المشروعة في كشف حالة التلبس بالجريمة أن تتم مشاهدة الجريمة نتيجة لإجراء الاستيقاف ، فإذا تم استيقاف المتهم وتحققت فيه شروط الاستيقاف القانونية ، و أسفر هذا الاستيقاف عن قيام حالة التلبس ، كان ضبط الجريمة في هذه الحالة صحيحا منتجا لأثاره القانونية ، فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه عليه من الصفيح في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فإنه يكون قد وضع

<sup>١</sup> نقض ١٩٩٨/١/٦ - طعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٦ ق ، نقض ١٩٩٦/٤/٩ - طعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٩ ق ، نقض ١٩٦١/٦/١٩ مجموعة أحكام النقض س ١٢ من ٧١٠ رقم ١٣٦  
نقض ١٩٥٨/٥/٥ - مجموعة أحكام النقض من ٩ من ٤٥٧ رقم ١٢٤



القبض والتفتيش والتلبس ..... حادار العدالة  
نفسه بإرادته واختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وإذا كانت حالة التلبس قد تحققت إثر هذا الاستيقاف بانبعاث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورويتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تتبعث منه رائحة الأفيون فإن ما يثيره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس.<sup>١</sup>

#### ٨- التلبس نتيجة دخول المحال العامه :

” من سلطة مأمور الضبط القضائي دخول المحال العامه لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فإذا دخل مأمور الضبط القضائي محلا عاما والتزم بالغرض من الدخول وشاهد جريمة في حالة تلبس وقع الضبط مشروعا فإن خالف الغرض من الدخول كأن فتح أدراج مكتب مثلا فوجد مخدرا كان ضبطه غير مشروع.“

#### ٩- التلبس نتيجة الرضا بالتفتيش :

” إن الأصل أن لشخص الإنسان حرمة فلا يجوز تفتيشه إلا بإذن قضائي ، وكذلك للمساكن حرمة لا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بإذن قضائي مسبب ، وحرمة الشخص وحرمة المسكن مقرره لصالح الشخص وحائز المسكن ، فإذا رضي الإنسان بتفتيش شخصه أو مسكنه بغير إذن قضائي فإن هذا الرضا يضيء المشروعية على هذا التفتيش ويصبح ضبط حالة التلبس مشروعا.“

” ويتعين أن يكون الرضا صريحا لا لابس فيه ، فلا يستنتج من سكوت صاحب الشأن ، ولا يشترط أن يثبت الرضا كتابة<sup>٢</sup> ويجب أن يكون خاليا من الإكراه أو أي عيب من عيوب الرضا ، وأن يكون صادرا من حائز المسكن أو أحد مساكني الحائز كزوجته أو أحد أبنائه من المقيمين معه

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٩/٤/٢٠ - مجموعة أحكام النقض - ص ١٠ - من ٤٢٧ رقم ٩٦ - طعن رقم ٤٧١ - لسنة ٢٩ في مجموعة القواعد القانونية ج ٢ - ص ٣٦٠ - رقم ٣١.  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٨٧/١١/١ - مجموعة أحكام النقض - ص ٣٨ - من ٩١٧ رقم ١٦٩.  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٩٥/١٢/٦ - طعن رقم ٢١٠٩٧ لسنة ٣ ، نقض ١٩٦٠/٤/٤ - مجموعة أحكام النقض - ص ١١ - من ٣٠٨ - رقم ٥٠٦١ / ٥٠٦١ / ١١ / ١٠ - مجموعة أحكام النقض س ٢٥ من ٧١٥ رقم ١٥٥ هـ  
هـ ٢ ، نقض ١٩٧٤/١١/١٠ - مجموعة أحكام النقض س ٢٥ من ٧١٥ رقم ١٥٥ هـ

#### ١٠- حالات التلبس وجرائم الشكوى:

”توجد بعض الجرائم حظر المشرع اتخاذ إجراءات تحقيق منها قبل أن يتقدم المجني عليه فيها بشكوى إلى الجهات المختصة ، فهل ينسحب هذا الحظر على إجراءات التحقيق التي يباشرها استثناء مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجريمة هذا ما يفقده والمادة ٩ الفقرة ٢ من ق.ج. نصت على أنه:

” إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة “.

” وقد استقر الفقه على تفسير القبض الوارد في هذه المادة على أنه كل إجراء ماس بحرية المتهم ، ومن ثم يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق غير الماسة بشخص المتهم مثل سماع الشهود وندب الخبراء قبل تقديم الشكوى في الجرائم المتلبس بها ، ولكن يظل محظورا الإجراءات الماسة بشخص المتهم مثل القبض عليه وتفتيشه واستجوابه “.

#### سادسا : التلبس ..

” ليست كل مشاهدة فعلية لجريمة أثناء الارتكاب أو بعده أو متهم يحمل أثارها تلبسا وإنما إذا حدثت قبل أي من إجراءات التحقيق وبناء على إدراك شخص مشروع من مأمور الضبط القضائي كان تلبسا مشروعا بتوافر ضماناته ومن هذه الضمانات..

<sup>١</sup> نقض ١٩٤٦/١/١١ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧ - رقم ٢٢١ - ص ٢٠٥ ونقض ١٩٨٤/٤/٣ -  
مجموعة أحكام النقض - ص ٣٥ - ٣٧٨ - رقم ٨٢  
<sup>٢</sup> د/ عبد الرؤوف مهدي - مرجع السابق - ص ٢٥٧  
<sup>٣</sup> د/ عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق ص ٢٧٦  
<sup>٤</sup> د/ عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق ص ٢٢٧

## ١- أن يكون سابقا على إجراءات التحقيق

” لكي يختص مأمور الضبط القضائي بالقيام ببعض إجراءات التحقيق الابتدائي اختصاصا أصيلا بناء على توافر إحدى حالات التلبس فلا بد أن يسبق التلبس تلك الإجراءات فلا يباشر الإجراء أولا مما ينتج عنه ما يطلق عليه مأمور الضبط القضائي وقتها تلبسا، ففي هذه الحالة لا يعد تلبسا إذا كان الإجراء في غير أحوال جوارحه قانونا وبالتالي يعد الإجراء باطلا وما ينتج عنه وما يليه من إجراءات“<sup>١</sup>

## ٢- تحقق الإدراك الشخصي المشروع

” لا يكفي البلاغ لمشروعية توافر حالة التلبس<sup>٢</sup> وحتى لا يحدث أي مساس بأي من حريات وحقوق المتهم فينتطلب أن يكون إدراك التلبس بواسطة ذات شخص مأمور الضبط وليس بناء على بلاغ أو رواية عن الغير“<sup>٣</sup>

” فيدركها بإحدى حواسه<sup>٤</sup> تحت رقابة محكمة الموضوع<sup>٥</sup> وبناء على ذلك فإن الدلائل الكافية أو المظاهر الخارجية تكفي لقيام حالة التلبس ولو ظهرت الحقيقة بعد ذلك بخلافها<sup>٦</sup>. وحرصا على توفير الحماية الكافية لحقوق الأفراد بصفه عامه والمتهم بصفه خاصه يتطلب أن يمارس مأمور الضبط عمله على أساس من المشروعية بالاتفاق مع أحكام القانون<sup>٧</sup> فلا يصلح التحريض لإظهار فعل يحرمه القانون وضبطه في حالة تلبس فهو اختلاق للتلبس“<sup>٨</sup>

<sup>١</sup> د/ روف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري - مطبعة جامعة عين شمس - ط ٩٢ - ١٩٨٧

ص ٣٠٧ ، ص ٣٠٨

<sup>٢</sup> د/ روف عبيد - المرجع السابق - ص ٣١٢

<sup>٣</sup> د/ صر السعيد رمضان - مبادئ الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار النهضة العربية - ٨٥ رقم ١٥٤ ص ٢٦١

<sup>٤</sup> نقض ١٩٤٣/١/٨ - ج ٦ - رقم ٢٥٣ - ص ٣٣٠ - ١٩٨٦/١٠/٢١ - ٣٧ - رقم ٧٨٨

<sup>٥</sup> نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ - س ٢٦ رقم ٨٧ - ص ٤١٦ ، ٤١٦ - ١٩٧٧/٤/٣ - ٢٨ رقم ٩٣ ص ٤٥٢

<sup>٦</sup> د/ إبراهيم حامد مرسى شتطوي - المرجع السابق ص ٤٦٥ - ٤٦٨ - د/ حسن لحدان صقر الحسن المهدي - المرجع السابق - ص ٢٥٤ وما بعدها - نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ - س ٢٠ رقم ٨٣ ص ٣٨٤ ، ١٩٧٠/٣/١٥ - س ٢١ رقم ٨٨ ص ٣٥٥ ، ١٩٧٧/١٢/٤ - س ٢٤ رقم ٢٣٤ ص ١١٣٩

<sup>٧</sup> نقض ١٩٨٧/٦/٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣٨ رقم ١٣٣ ص ٧٤٥ - ١٩٧٠/١١/١٨ - س ٢٢ رقم ٢٤ ص ٩٤

<sup>٨</sup> نقض ١٩٥٧/٦/٣ - س ٨ رقم ١٦٢ ص ٥٩٠ ، ١٩٦٩/١٢/١٥ - س ٢٠ رقم ٢٩٣ - ١٤٢٢ - ٢٣/٧/١٩٧٠ - س ٢١ رقم ٢١٦ ص ٩١٥ ، ١٩٦٧/١٠/١٦ - س ١٨ رقم ١٩٥ - ١٦١

### ٣- عدم استخدام القوة

”أراد المشرع الحد من القوة فاعطى مأموري الضبط القضائي من رجال الشرطة استخدام السلاح كصوره من صور القوة إلا أنه سلطه مقيدة بجيزها في بعض الأحوال حيث حصرها في أضيق الحدود لعدم التوسع فيها ومن بينها تنفيذ القبض القانوني المترتب على التلبس أو التندب، ويخضع استخدامها لتقدير مدى التناسب وال لزوم في كل حالة على حده بصفه خاصه إذا كان من يحاول منع المتهم من الهروب فردا عاديا لديه سلاح مرخص فليست كل مقاومه من المتهم يقابلها استخدام قوة<sup>١</sup>. وكلما لزم الأمر عند الاستخدام يتطلب التناسب بين المقاومة والقوة المستخدمة<sup>٢</sup> فإذا انصاع المتهم لأمر مأمور الضبط القضائي فلا داعي لاستخدامها إلا إذا امتنع المتهم عن أمره.“

### ٤- الدلائل الكافية

” حتى ينشأ لمأمور الضبط القضائي اختصاص أصيل للقيام ببعض إجراءات التحقيق الابتدائي بناء على توافر إحدى حالات التلبس السابق ذكرها لا بد أن تتوفر أولا دلائل كافية على اتهام شخص معين بارتكاب الجريمة لإمكانية القبض عليه.“

” أما إذا توافرت هذه الدلائل بعيدا عن التلبس فليس لمأمور الضبط سوى اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة وفي جرائم محدده لحين صدور أمر من النيابة العامة بالقبض “.

” وهذه الدلائل عبارة عن وقائع ظاهرة يستفاد منها إسناد الجريمة إلى شخص معين كشم رائحة المخدر تنبعث من لفاقة يحملها المتهم ويحاول إخفائها عن الضابط وهو مرتبط فلا يكفي الشك أو الشبهة أو مجرد التبليغ عن جريمة حيث أنه لا يرقى أي منهم إلى مرتبة الدلائل<sup>٣</sup>. ويقدر توافر الدلائل الكافية مأمور الضبط القضائي ثم سلطة التحقيق الأصلية تحت رقابة

<sup>١</sup> د/محمد حمزة دياب الجبور - الاختصاص القضائي لمأمور الضبط - القاهرة ص ٣١٠

<sup>٢</sup> د/جمال الدين محمد أحمد - القبض في مرحلة ما قبل المحاكمة - دار النهضة العربية - دار الولاية للطبع والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٣ - رقم ١٢٠ ص ١٦٦

<sup>٣</sup> د/مأمور محمد سلامة - مرجع السابق ص ٤٨٥

٠ نفس ١٩٥١/٦/٦١ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٢ - رقم ٣٧٤ ص ١٠٢٩

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
محكمة الموضوع<sup>١</sup>. وإذا ثبت عدم صحتها فلا أثر لذلك على صحة  
الإجراءات حتى لا تفسد حقوق المتهم إلا بيقين<sup>٢</sup>.

٥- أن تكون الجريمة المتلبس بها على قدر من الجسامه

” لا يكفي أن يدرك مأمور الضبط القضائي الجريمة وهي في إحدى  
حالات التلبس حتى يستطيع أن يتخذ الإجراءات الاستثنائية التي تخوله  
القبض على مرتكب الجريمة بل لا بد أن تكون هذه الجريمة على قدر معين  
من الجسامه يبرر اتخاذ مثل هذا الإجراء حتى لا تسلب حريات الأفراد  
لمجرد وقوع جريمة متلبس بها أيا كان نوع هذه الجريمة وأيا كانت العقوبة  
المقررة على ارتكابها.“

” فالقبض على مرتكب الجريمة المتلبس بها جائز في عموم  
الجنائيات نظرا لخطورتها فمتى كان الظاهر لمأمور الضبط القضائي أن  
الجريمة المتلبس بها جناية جاز له القبض على كل من قامت ضده دلائل  
كافية على اتهامه بارتكابها ولو تبين من التحقيق أن الفعل لا يشكل جريمة أو  
غير خاضع لأحكام قانون العقوبات لتوافر أسباب إيحاء أو موانع عقاب لأن  
الأصل في الأعمال الإجرائية أنها بوشرت صحيحة وأنها تجري على حكم  
الظاهر ولا تبطل من بعد نزول على ما يتكشف من أمر الواقع<sup>٣</sup> والقول بأن  
الجريمة جناية مرجعه قانون العقوبات.“

#### ٦- جدية الاتهام

” حتى يصار إلى القبض على مرتكب الجريمة المتلبس بها لا بد أن  
تتوافر دلائل كافية على ارتكابه لهذه الجريمة بوصفه فاعلا أو شريكا في  
ارتكابها والدلائل هي عبارة عن أمارات قوية تفيد وقوع الجريمة ونسبتها  
إلى شخص معين ويكون التوصل لهذه الدلائل عن طريق استنتاجها من وقائع  
لا تؤدي إلى ثبوت التهمة بالضرورة ولا بحكم اللزوم العقلي ولا ترقى هذه  
الدلائل لمرتبة الأدلة.“

” ويجب أن تكون هذه الدلائل كافية للدلالة على صلة المتهم  
بالجريمة المرتكبة وأن ترجع هذه الدلائل احتمال إدانته من وجهة نظر  
مأمور الضبط القضائي.“

<sup>١</sup> نفث ١٩٥٥/٤/٤ - س ٦ - رقم ٢٢٩ - ص ٧٣٥

<sup>٢</sup> نفث ١٩٦٩/٦/٣٠ - مجموعة أحكام للنقض - س ٢٠ - رقم ١٩٣ ص ٩٧٦

## أولا : سلطات الاستدلال المترتبة على التلبس

” أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فورا إلى محل الواقعة ويعين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها ويجب عليه أن يخطر النية العامة فورا بانتقاله،ويجب على النيابة العامة بمجرد إخطارها بجناية تلبس الانتقال فورا إلى محل الحادث م ٣١ أ.ج.١“

” والانتقال إلى مكان الواقعة والتخفظ عليه هو واجب مفروض على مأمور الضبط حتى في الأحوال العادية ، ولكن المشرع نص عليه صراحة بصدد التلبس بجناية أو جنحة بغية التركيز على أهمية القيام بهذا الإجراء في حالات التلبس حتى لا تضع الآثار المتعلقة بالجريمة وهذا الواجب قاصر على التلبس بجناية أو جنحة أما التلبس بالمخالفات فلا يلزم فيه الانتقال ، كما أن الخطاب الموجه لمأمور الضبط في م ٣١ أ.ج يتعلق بحالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها دون قيامه بالضبط والتفتيش تنفيذا لأمر النيابة<sup>٢</sup>. ولا يترتب على مخالفه هذا الواجب أي بطلان في الإجراءات وإنما يستوجب فقط المواخذه التأديبية.“

” كما أن المشرع خول مأمور الضبط في حالة التلبس بجناية أو جنحة سلطة منع الحاضرين بمكان الحادث من مبارحته أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، كما خوله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة م ٣٢ أ.ج وهذه السلطة مقصورة فقط على الفترة اللازمة لتحرير المحضر.“<sup>٣</sup>

” فإذا ما تم تحرير المحضر لا يجوز لمأمور الضبط احتجاز الحاضرين اللهم إلا بإجراء القبض على المتهمين وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور فعليه أن يثبت ذلك في المحضر.“

<sup>١</sup> داملون محمد صلاح - المراجع السابق - من ٥٦٤  
نقض ١٩٦١/١٢/٤ - مجموعة الأحكام - س ١٤ - رقم ١٩٧  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٧/١/٤ - مجموعة الأحكام - س ٨ - رقم ٢٣١، طعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٥٣ ق - جلسة ٩/ ٩٣٤ ١٩٨٣/١١

” ويحكم على المخالف بغرامه لا تتجاوز عشرة مئة دينار أو بكنه الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي م ٣٣ أ.ج.”

ثانيا: سلطات التحقيق المترتبة على التلبس:

” إن أهم آثار التلبس تتعلق بالسلطات التي خولها القانون لمأمور الضبط القضائي في القيام بإجراءات من إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة كقاعده عامه دون غيرها. وقد خولها المشرع استثناء لمأمور الضبط في حالة التلبس حتى لا تضيق آثار الجريمة والألا يمكن الجاني من إخفاء معالم الجريمة والأشياء التي تفيد في كشف الحقيقه.”

” وإجراءات التحقيق التي يمكن أن يباشرها مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس هي:-

١- القبض على المتهم

٢- تفتيش شخص المتهم

٣- تفتيش منزل المتهم

وسنعرض لحالات القبض والتفتيش وشروط كلا منها بالتفصيل كلا في الباب الخاص به.

وأخيرا يمكن تلخيص الإجراءات التي يجوز لمأمور الضبط القضائي اتخاذها في حالة التلبس في الآتي:

١- إجراءات الاستدلال:

٢- الانتقال لمحل الواقعة لإثبات الحالة

٣- المحافظة على آثار الجريمة ووضع الأختام

٤- منع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة

٥- تسلم المتهم من العامه ورجال السلطة العامة

٢- إجراءات التحقيق:

” إن مأمور الضبط القضائي لا يملك أي إجراء من إجراءات التحقيق لأنه ليس سلطه من سلطات التحقيق فلا تتوافر فيه الحيدة الواجبة في القائمين على التحقيق وإجراءات التحقيق من الخطوره بحيث لا يمكن أن

القبض والتفتيش والتلبس ----- حار المحاماة  
يعهد بها إلا إلى سلطات تتوافر بها ضمانات معينة لخطورة هذه الإجراءات  
ومساسها بالحريات.”

” ولكن نظرا لأن أحوال التلبس تنتفي معها مظنة الكيد للمتهم فقد  
منح المشرع مأمور الضبط القضائي لبعض سلطات التحقيق في هذه الأحوال  
ولكن على الرغم من أن القبض إجراء من إجراءات التحقيق إلا أنه لا  
تتحرك به الدعوى الجنائية إذا باشره مأمور الضبط القضائي في أحوال  
التلبس نظرا لأن الجهة التي تباشره في هذه الأحوال ليست جهة التحقيق  
ولكن دون أن تعتبر هذه الإجراءات إذا باشرها مأمور الضبط القضائي من  
إجراءات التحقيق التي يترتب عليها تحريك الدعوى الجنائية.”

١- القبض على المتهم الحاضر:

٢- الأمر بضبط المتهم الغائب وإحضاره

” وحالة التلبس بالجريمة هي التي تولد لمأمور الضبط القضائي  
سلطة القبض على المتهم ويترتب على ذلك أنه إذا قام مأمور الضبط  
القضائي بالقبض على المتهم ثم

ظهرت حالة تلبس بعد ذلك وقع القبض باطلا إذ وقت إجراء القبض لم تكن  
هناك حالة تلبس بالجريمة تبرره.”

فصر السلطات الإستثنائية على الجريمة المتلبس بها

” إن السلطات التي منحها المشرع لمأموري الضبط القضائي في  
أحوال التلبس تقتصر على الجريمة محل التلبس فلا تمتد إلى غيرها من  
الجرائم فهذه السلطات لا تقوم إلا بالنسبة للمتهم الذي تقوم دلائل كافية على  
اتهامه بارتكاب الجريمة المتلبس بها لا جريمة أخرى غيرها.”

” فروية مأمور الضبط القضائي لجته تقدر بما تعد أثرا ينشئ عن  
وقوع جريمة من جرائم الأشخاص فتقوم حالة التلبس بالنسبة لهذه الجريمة  
ولكنها لا تخول مأمور الضبط القضائي سلطة القبض على متهم بارتكاب  
جريمة سرقه معاصره لهذه الجريمة.”

ثالثا: واجبات مأمور الضبط القضائي إزاء التلبس

<sup>١</sup> نقض ١٩٩٣/١١/٣ - طعن رقم ٢٢١٧٧ لسنة ٦١ ق  
نقض ١٩٨٩/١٢/٢١ - طعن رقم ١٥٠٠٨ - سنة ٥٩ ق - مجموعة أحكام النقض س ٤٠ - ص ١٢٧٤  
ز ٣٠٥



” إن التلبس يوجب اتخاذ إجراءات سريعة تحيد في كسبه ، الجريمة وتعرف مرتكبها قبل زوال آثارها وفقاً للمادة ٣١ أ.ج.“

” ومما سبق يتبين لنا أن أولى الواجبات التي تقع على عاتق مأمور الضبط القضائي هو الانتقال إلى محل الواقعة فوراً في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون المخالفة لتعرف الآثار المادية وغيرها وإثبات حالتها تيسيراً للوصول إلى الحقيقة.“

” ولا يترتب على عدم الانتقال أي بطلان ، وللمتهم أن يستفيد من السنخ السذي قد يسفر عنه والذي كانت المعايير مثلاً يحتمل أن تكمله وإن كان قد يترتب على عدم الانتقال مسئولية مأمور الضبط القضائي إدارياً والمقصود بانتقال مأمور الضبط القضائي إلى محل الحادث فوراً هو المبادرة إلى هذا المكان بمجرد إبلاغه به بصرف النظر عن الوقت الذي يمضي بين وقوع الجريمة ووصوله فما دام قد ثبت انتقاله على هذا الوجه صحت جميع الإجراءات التي يتخذها ويحولها له القانون في حالة التلبس.“

” ومتى انتقل مأمور الضبط القضائي إلى محل الواقعة وجب عليه القيام ببعض إجراءات تدور كلها حول إثبات حالة التلبس بمشتبهات من آثار وأماكن وأشخاص وسماع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة ومرتكبها.“

” وفي سبيل تمكين مأمور الضبط القضائي من أداء واجبه حوله المشرع عند انتقاله في حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه متى يتم تحرير المحضر ويجوز له تنفيذ ذلك أن يستعمل القوة متى اقتضتها الحال.“

” وقد أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي إخطار النيابة العامة بانتقاله وهو لا يحصل عملاً إلا في الجنايات والجنح الهامة كالقتل الخطأ إذا تعدد المجنسي عليهم ومتى انتقل عضو النيابة العامة إلى مكان الحادث أصبح وحده مختصاً بإجراءات التحقيق ويرتفع اختصاص مأمور

<sup>١</sup> نفخ ١٧/١٠/١٩٩١ - أحكام للنقض - س ١١ - ق ١٣٠ ، ١٩٩١/٣/١٠ المجموعة الرسمية - س

٣٦٦

<sup>٢</sup> نفخ ١٩٩١/١٠/١٠ - أحكام للنقض - س ١٢ ق ١٩٢

<sup>٣</sup> أحمد نشأت - المراجع السابق - ج ١ - ص ٤٠ ، هامش ١

القبض والتفتيش والتلبس ..... حذر الصالحه  
الضبط القضائي بالنسبة إلى حق القبض والتفتيش وقد منح له استثناء في  
حالة التلبس وإنما له إجراء الاستدلالات<sup>١</sup>.”

المرصفاوي - المرجع السابق - ص ٢٨٧

## الباب الثاني

### الإستيقاف

#### ١- ماهية الإستيقاف :-

” الإستيقاف .. هو إجراء بمقتضاه يحق لرجل السلطة العامة أن يوقف الشخص ليسأله عن هويته وعن حرفته وعن محل إقامته ووجهته إذا اقتضى الحال ، وهو ليس من إجراءات التحقيق إذ لا يتضمن أي حجر على حرية الشخص ، كما أنه ليس من إجراءات جمع الاستدلالات وإنما هو من إجراءات التحري .“

” وقد منحه القانون لكل رجل من رجال السلطة<sup>١</sup> حتى ولو لم يكن من مأموري الضبط القضائي و كل ما يشترط لقانونية الإستيقاف أن يكون هناك مسوغ له من واقعة الحال ، فإذا انتفى هذا المسوغ كان الإستيقاف هو من قبيل القبض الباطل<sup>٢</sup> .“

” والفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو من اختصاص محكمة الموضوع يستقل به القاضي بغير معقب مادام لاستنتاجه وجه يسوغه و الإستيقاف أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما دفع الشخص نفسه طواعية واختيارا فسي موضوع ينبي عن ضروره تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته<sup>٣</sup> .“

” وتلفت المتهم أثناء سيره لا يعتبر مسوغا للإستيقاف ولا يتنافى مع طبائع الأمور وكذلك الإرتباك عند مشاهدة الضابط ووضع اليد في جيب الصديري ومحاولة الخروج من المكان الذي يوجد فيه الضابط لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يسوغ الإستيقاف<sup>٤</sup> .“

” و الإستيقاف جائز في جميع الأحوال التي يشته فيها رجل السلطة ، ويكفي فيه الشك حتى ولو لم يكن هناك جريمة وهو إجراء من إجراءات الأمن يباشره أي رجل شرطه ولو لم يكن من مأموري الضبط القضائي .“

<sup>١</sup> -نقض م ١٩٦٨/٣/١ مجموعة الأحكام - من ١٩ رقم ٦٠ - نقض ١٩٦٨/٣/٢٥ مجموعة الأحكام من ١٩ رقم ٧١

<sup>٢</sup> -نقض ١٩٦٨/٣/١٨ السابق للإشارة إليه .

<sup>٣</sup> -نقض ١٩٦٨/٣/٢٥ - السابق للإشارة إليه .

<sup>٤</sup> -نقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ - مجموعة الأحكام - من ٨ رقم ٣٧٣ ، ١٩٦٠/٥/٣٠ من ١١ - رقم ٩٦ ، ١٠/١٩٦٢/٤ من ١٣ رقم ٨٥

”ولا يترتب على الإستيفاف أي أثر إجرائي ، فهو ليس فيه أي قيد على حرية الشخص ، وطالما أن الإستيفاف جائز في حالة الارتياب<sup>١</sup> ، الشك فقد يفسر هذا الإستيفاف عن قيامه حالة من حالات التلبس أو حده من الحالات التي يجوز فيها القبض إذا ما توافرت دلائل قوية وفي هذه الحالة يمكن لمأمور الضبط القضائي أن يستصدر أمر بالقبض على المتهم ويقتشه إلا أنه يلاحظ أن القبض هناليس أثرا من آثار الإستيفاف وإنما كان بمناسبته .

”وقد جرى القضاء على أنه إذا استوقف مأمور الضبط القضائي شخصا رايه أمره فتخلي هذا الشخص إثر الإيقاف عن شيء كان في حيازته وتبين لمأمور الضبط أنه مواد مخدرة أو شيء آخر يكون جريمة إحتراز فإن الجريمة تعتبر في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش .“

”وقد يتطلب الإستيفاف التحري عن الشخص أكثر تفصيلا ، ولذلك فإن اقتياده إلى مركز الشرطة للتحري عن شخصيته لا يعتبر قبضا وإنما من مستلزمات الإيقاف . فالإستيفاف يتحقق إذن بوضع الشخص نفسه طواعية واختياره موضع شبهة أو ريبه ظاهره بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره .“

”فالإستيفاف هو إجراء لا يجد له سند في نصوص قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو من صنع القضاء الذي استخلصه من وظيفة الضبط الإداري ودوره في المحافظة على النظام العام و منع وقوع الجرائم والتدخل للإستفسار في كل حالة يضع الشخص نفسه بإرادته في موضع الشك والريبه للوقوف على حقيقة أمره .“

## ٢- شروط الإستيفاف :

”الإستيفاف له شروط يجب توافرها فلا بد من توافر مظاهر تبرره بأن يضع المستوقف نفسه طواعية واختيار في موضع الشبهات مما يبرر استيقافه وسؤاله عن حقيقة أمره ، ومن المظاهر التي تبرر الإستيفاف حمل الشخص سلاحا ظاهرا وفراره بمجرد رؤيته رجال الشرطة . وأن وقوف الشخص في سياره أجرة في عدة أوضاع مربيه في وقت متأخر من الليل يبرر لرجال السلطة العامه استيقافها للوقوف على حقيقة أمرها<sup>٢</sup> .“

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٧/١/٢٣ م جمود : أحكام النقض - س ١٨ رقم ١٥ ص ٨٧

<sup>٢</sup> ١٩٧٠/١/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٩ ص ٤٣

” كما أن تلتفت الشخص السائر في الطريق لآخلف ومحاولة التلاري عن نظر الضابط يعطي لهذا الأخير الحق في أن يستوقفه<sup>١</sup> “

” كما قضى بأن استيقاف الدوري الليلي لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل انحرفوا عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤية الدوري وظهروا أمامهم بمظهر الريبه يستوجب الإستيقاف للتحري عن أمرهم<sup>٢</sup> “

### ٣- المظاهر المبرره للإستيقاف :-

” من المظاهر التي تبرز الإستيقاف ارتباطك الشخص لمجرد رؤية رجال السلطة العامه<sup>٣</sup> ولا تقوم الشبهه التي تبرز الإستيقاف لمجرد تلتفت المستوقف<sup>٤</sup> “

” ويعود تقدير المظاهر الخارجيه التي تدعو إلى الشك في الشخص المتوقف لرجال السلطة العامه تحت رقابة محكمة الموضوع<sup>٥</sup> .

” فيتعين لصحة الإستيقاف أن تتوافر مظاهر تبرره ، ومن الصور العمليه التي تجيز الإستيقاف إسراع المتهم بوضع ما يشبه علبه من الصفيح في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضعها بأسنانه ومحاولة ابتلاعها<sup>٦</sup> . والفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو قاضي الموضوع<sup>٧</sup> وهو إجراء يجوز لأفراد السلطة العامه<sup>٨</sup> ولأعضاء الضبط القضائي مباشرته<sup>٩</sup> “

” والإستيقاف هو مجرد التعرض المادي لحرية الشخص في الحركة فالإستيقاف لا يقتضي إلا التحقق من الشبهات التي ثارت لدى المستوقف في ذات مكان وجود الشخص المشتبه فيه وحينئذ لا يخرج الحال عن صورته من ثلاث :

” الأولى يتضح فيها أن المظاهر التي لاثرت الريب والشبهات لدى المستوقف لم تسفر عن شيء ، كما إذا شاهد شخصاً يحمل حقيبة في آخر الليل ولما سألته عن شخصيته وما معه كشف له عنها وبان أنه على سفر

<sup>١</sup> ١٩٧٦/١/٥ مجموعة أحكام للنقض من ٢٧ رقم ٤ ص ٣٣  
<sup>٢</sup> ١٩٥٨/١/٢ مجموعة أحكام للنقض من ٩ رقم ١٢ ص ٥٤  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٢/٤/١٠ مجموعة أحكام للنقض من ١٢ رقم ٨٥ ص ٣٣٩  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٧/٢/٣ مجموعة أحكام للنقض من ٨- رقم ٢٨٣ ص ٩٩٨  
<sup>٥</sup> نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ - أحكام للنقض من ٢٢ ق ١٨٩  
<sup>٦</sup> نقض ١٩٥٩/٤/٢٠ - أحكام للنقض من ١٠ ق ٢٩  
<sup>٧</sup> نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام للنقض من ٢٢ ق ١٨٩  
<sup>٨</sup> نقض ١٩٦٠/٥/٢ ١١ ق ٧٩ ، ١٩٥٥/١١/٧ - من ٦ ق ٢٧٩ - ١٩٥٣/٣/٣٠ - من ٤ ق ٢٣٨

القبض والتفتيش والتلبس - مدار التحذلة  
لأمر طارئ وعاجل . وهذه الصورة لا تثير إشكالا يدعو للبحث . والصورة  
الثانية أن يكشف الاستيقاف مجردا عن جريمه في حالة تلبس و... رتبا  
الظاهره أن يتخلل الشخص إثر استيقافه على ما يعد جسم جريمه - كمخدر  
- وهذا تباشر مختلف الإجراءات المترتبة على حالة التلبس.

” وفي هذه الصورة لا تثير صعوبة مادامت مظاهر الواقعه كانت  
تبرر الاستيقاف أما الصورة الأخيرة فهي التي تثير فيها شبهة المتوقف في  
الشخص ويمتنع هذا الأخير عن الكشف عن شخصيته أو إزالة أسباب  
الشبهات التي قامت لدى المستوقف .“

### ٣- تطبيقات الاستيقاف

” تطبيقا لما تقدم قضي بأنه متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن  
وضع نفسه باختياره موضوع الرية بفتح أحد دواليب العمال الموضوعه  
بفناء محطة القاهره بعد أن تعددت شكاويهم من السرقة مما يبرر لرجال  
السلطه العامه استيقافه للكشف عن حقيقة أمره وكانت حالة التلبس بالجريمه  
قد تحققت إثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطه عن  
طواعية واختيارا فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ومن ثم فإن ما يثيره  
الطاعن من قبض رجلي الشرطه عليه قبل إلقاء المخدر لا يغير من الأمر  
شيئا. إذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلي الشرطه  
اقتياده إلى مأمورية الضبط القضائي لاستيقافه والتحرري عن حقيقة أمره دون  
أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضا .“

” وإذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الرية عندما حاول الهرب  
لمجرد سماعه لمخبرين وهما يفصحان عن شخصيهما وأنهما حاولا استيقافه  
لذلك وعندئذ أقر لهما بإحراز المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه ، فكان لزوم هذا  
الإقرار تحقيق ما أمر به والتثبت من صحته وكان للمخبرين أن يقتاداه إلى  
مأمور الضبط القضائي .“

” كما قضي بأن استيقاف شخص لوضعه نفسه في موقف مريب  
اقتضى اقتياده إلى مخفر الشرطه مما يصح به تفتيش حقيه كان يحملها

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٣/٣/٢٥ - مجموعة الأحكام - من ١٤ رقم ٤٤  
نقض - ١٩٦١/٣/٢٧ - مجموعة الأحكام - بند ٩ - رقم ٧١

القبض والتفتيش والتأليب ..... حاد العدالة  
بواسطة مأمور الضبط القضائي إذا وجد فيما أبلغ به من الدلائل الكافية على  
اتهامه بإجراز المخدر<sup>١</sup>.”

” كما قضى بأنه لا يرقى إلى مرتبة القبض اقتياد السيارة وبها  
المتهم إلى نقطة البوليس بعد هرب راكبين منها يحملان سلاحاً نارياً و إنما  
يعتبر استيقافاً اقتضاء سير السيارة بغير نور<sup>٢</sup>.”

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٠/٥/٢ - مجموعة الأحكام - س ١١ - رقم ٧٩  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ - مجموعة أحكام - س ٩ رقم ٢٧٧

## الباب الثالث

## القبض

”إن حرية الفرد الشخصية من الحقوق التي تعني بها التشريعات فتضمنها صلب نسايتها وتحرم المساس بها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون.“

”فالحرية الشخصية هي حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو تقيده حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون.“

”وكل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيده حريته بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذائه بدنياً أو معنوياً ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم البحوث.“

”وتضمن قانون الإجراءات الجنائية بعض النصوص التي أكدت الحق و أباتت الأحوال التي يجوز فيها المساس بحرية الفرد والقبض عليه أو حبسه احتياطياً أثناء التحقيق الابتدائي ، فلا يضير العدالة إفلات جرم من العقاب ، بقدر ما يضيرها الإفتتات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق“.

وبينت المواد ( ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، أ. ج ) بيان واجب مأمور السجن في قبول الشخص ووضع في السجن ، وإشراف النيابة والقضاء على المسجونين وحق المحبوسين في الشكوى.“

”فلا يجوز حبس أي إنسان إلا في السجون المخصصة لذلك ، ولا يجوز لمأمور أي سجن قبول أي إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، و ألا يقيه بعد المدة المحددة لهذا الأمر ( م ٤١ أ ج ).“

نقض ١٩٧٢/١٠/٨ - لجان للنقض - من ٢٣ في ١٨  
 راجع المقتين ٩٠٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادرة سنة ١٩٤٨  
 نقض ١٩٥٨/١/٢١ - لجان للنقض - من ٩ في ٩٢٢٠٦/٩٢٣/٤ من ٢٤ في ١٥



” و لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والإستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دائرة اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس بصفه غير قانونيه ، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس “<sup>١</sup>

” والأصل أن وظيفة مأمور الضبط القضائي هي جمع الإستدلالات ولا اختصاص لهم بالتحقيق “

” ومع ذلك فقد منحهم القانون بصفه استثنائية الحق في مباشرة قدر كبير من إجراءات التحقيق في أحوال التلبس ، كما خولهم في غير هذه الأحوال سلطة القبض على المتهمين وتفتيشهم وتفتيش منازلهم بقيود معينه و أجاز كذلك نديهم من قبل سلطات التحقيق لمباشرة إجراءات معينه من إجراءاته “<sup>٢</sup>

” والقاعدة العامة هي أن اختصاص الضبطيه القضائيه تنحصر في جمع الإستدلالات ولا تمتد إلى التحقيق ، فالتحقيق هو تحريك الدعوى العموميه إذ تبدأ بأول إجراء من إجراءاته ومن ثم كان طبيعيا أن يكون الإختصاص بالتحقيق هو فقط للسلطة التي تملك الدعوى العموميه وهي النيابة العامة “

” وقد راعى المشرع أن الضبطيه القضائيه هي جهاز يعاون النيابة العامة في التحقيق مهمتها بغية الوصول إلى الحقيقة ولذلك أباح لها في بعض الأحيان أن تتدب مأمور الضبط القضائي لمباشرة إجراء معين من إجراءات التحقيق ، وراعى المشرع أيضا أن هناك من الظروف ما يستدعي التدخل المباشر والسريع بإجراء من إجراءات التحقيق : نمانا للسرعه والمحافظة على أدلة الجريمه كما هو الشأن في حالات التلبس وفي ظروف أخرى أيضا خلاف التلبس بالجريمه “<sup>٣</sup>

” ولذلك منح المشروع استثناء لمأمور الضبط القضائي أن يباشروا بعض إجراءات التحقيق الواردة على سبيل الحصر وفي الحدود التي حددها القانون ومن هذه الإجراءات " القبض "

أولا – مفهوم القبض :

<sup>١</sup> المرصفاوي - أصول الإجراءات الجنائية ص ٢٨٨

<sup>٢</sup> د / عمر السعيد رمضان - مبادئ قانون الإجراءات الجنائية - ص ٢٣٧

<sup>٣</sup> د/ مأمون محمد سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ج ١ - ط ٢٠٠٠ - دار النهضة العربيه ص ٥١٦

”القبض هو الحجز على حرية المتهم بتقييد حركته في التجول<sup>١</sup>. وقد تعرضت محكمة النقض المصرية لتعريف القبض في مناسبات عديدة ففي حكم لها قضت بأن القبض :

” هو مجموعه من الإحتياطات الوقتية ضرورة للتحقق من شخصية المتهم و إجراء التحقيق الأولي ، و هي احتياطات متعلقة بحجز المتهمين و وضعهم في أي محل كان تحت تصرف الشرطة لمدة بضع ساعات كافيه لجمع الاستدلالات التي يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الإحتياطي وصحته قانوناً<sup>٢</sup>.“

” وفي أحكام أخرى قضت بأن القبض على الشخص هو :<sup>٣</sup> إمساكه من جسمه و تقييد حركته و حرمانه من حرية التجول و دون أن يتعلق الأمر على قضاء فتره زمنيه معينه<sup>٤</sup>.“

” والقبض إجراء خطير لما يتضمنه من اعتداء على الحرية الشخصية ، ومن ثم لا يمكن اعتباره من إجراءات الاستدلال وإنما يكون دائماً من إجراءات التحقيق<sup>٥</sup>.“

” وقد حدد المشرع مسراحة الأحوال التي يجوز فيها القبض وقصره كقاعده عادية على سلطة التحقيق ومنحه استثناء لمأموري الضبط القضائي فقط في أحوال التلبس . ولا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك قانونياً ، كما جعل المشرع من القبض غير القانوني جريمة معاقباً عليها بمقتضى قانون العقوبات<sup>٦</sup>.“

” ومتى تحقق هذا الحجر على حرية المتهم بتقييد حركته وحرمانه من التجول فقد تم القبض قانونياً طالما وقع ممن يملكه<sup>٧</sup>.“

” ولا يقتصر الحق في إصدار أمر بالقبض على المتهم على سلطة التحقيق الابتدائي ويجوز لرئيس المحكمة إذا وقعت جذايه أثناء الجلسة أن يأمر بالقبض على المتهم وللمحكمة الجنائية في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره . ( المواد ٢٤٤ ، ٢٨٠ . ج )<sup>٨</sup>.“

<sup>١</sup> د/ مأمون سلامة - لمرجع السابق - ص ١٧

<sup>٢</sup> نقض ١٩١٢/٦/١٥ - لمجموعة الرسمية من ١٣ رقم ١٠٢ من ٢٠٧

<sup>٣</sup> قنوسيه - لمرجع السابق - ص ٣٨٩

<sup>٤</sup> نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ - مجموعة أحكام النقض من ١٠ رقم ١٠٥ من ٤٨٢ ، ١٩٦٦/٥/١٦ مجموعة

أحكام النقض من ١٧ رقم ١١٠ - ص ٦١٣

<sup>٥</sup> د/ مأمون سلامة لمرجع السابق . ص ١٧

<sup>٦</sup> نقض ١٩٦٢/١/٢٩ - مجموعة أحكام النقض من ١٣ رقم ٢٤

### ولخيراً...

يمكن القول بأن القبض هو إجراء من إجراءات التحقيق يقوم به مختص وينطوي على حرمان الشخص المقبوض عليه من حريته في التنقل لفترة مؤقتة<sup>١</sup>.

#### ثانياً الخصائص المميزة للقبض

” إن القبض باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق يقوم به مختص وينطوي بحرمان الشخص المقبوض عليه من حريته في التنقل لفترة مؤقتة . ومن خلال هذا التعريف يمكن استظهار الخصائص المميزة للقبض وهي :-

١- القبض إجراء من إجراءات التحقيق

٢- القبض إجراء مقيد للحرية

٣- القبض إجراء مؤقت

أولاً : القبض باعتباره من إجراءات التحقيق :-

” هناك نوعين من الإجراءات تتخذ أثناء التحقيق ، النوع الأول يستهدف البحث عن الأدلة وفحصها وهذه الإجراءات تتمثل في إجراءات التحقيق القولية والعملية .“

” والنوع الثاني من إجراءات التحقيق يرمي إلى تأمين سلامة سير التحقيق من العرقلة والعبث ، والإجراءات التي تهدف لتحقيق هذه الغاية تسمى الإجراءات الاحتياطية وهي القبض والحبس الاحتياطي .“

” والأمر الصادر من سلطة التحقيق في القبض على المتهم

ولحضاره إجراء من إجراءات التحقيق الاحتياطية.“

” ويخول المشرع في أحوال التلبس مأمور الضبط القضائي سلطة القبض تقديراً منه في أن المختص بالتحقيق بصفه أصليه قد يكون بعيداً عن مكان ونوع الجريمة ، وقد يكون انتقاله يتطلب وقت طويل مما يخشى منه

<sup>١</sup> التواصي - المرجع السابق - ص ٣٩٠

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار العدالة  
فوات الفرصة في اتخاذ الإجراءات إذا ما تطلب المشرع على وجه حائمي  
قيامه مباشرة بجميع إجراءات التحقيق<sup>١</sup>،

”والبعض يرى أن إجراء القبض هذا يعد من إجراءات الاستدلال<sup>٢</sup>  
والسبعين يرى أن كل إجراء يتخذه مأمور الضبط القضائي بناء على حالة  
التلبس يترتب عليه مساس بالحريه الشخصيه يعتبر من إجراءات التحقيق<sup>٣</sup>،  
والقبض إجراء يمس بالحريه الشخصيه ، ويؤيد اعتبار القبض الذي يقوم به  
مأمور الضبط القضائي من إجراءات التحقيق (م ٣٤ أ ج ) فهي تشترط  
بالإضافة إلى توافر حالة التلبس وجود دلائل كافية على اتهام المقبوض عليه  
، وكل إجراء يتخذ قبل شخص بهذا الوصف يعتبر من إجراءات التحقيق<sup>٤</sup>،

”والستفرقه بين القبض الذي يتم بأمر من سلطة التحقيق ، والقبض  
الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على حالة التلبس جعل للإجراء  
الواحد وضعين مختلفين حسب صفة القائم بالإجراء وهذا أمر غير جائز،  
لأن وصف الإجراء يتحدد حسب طبيعة لا بحسب صفة القائم به“.

ثانياً :- القبض هو إجراء مقيد للحريه :-

” يقيد القبض حريه الشخص المقبوض عليه في الغدور والرواح مما  
يمس حريته الشخصيه التي<sup>٥</sup> تجوز الإقتناات عليها بدون مبرر منصوص  
عليه في القانون فالقبض على أي فرد دون سند شرعي يعتبر اعتداء على  
حريته الشخصيه “.

١/ د/ حسن محمد ربيع - " سلطة الشرطة في القبض على الأشخاص " (دراسة مقارنة) ط ١٩٩٥ - ص ٣٣  
٢/ د/ محمد زكي أبو عمر - الحماية الجنائية للحريات الشخصيه - منشأة المعارف ١٩٧٩ - ص ٢١٧ ، د/  
فاروق الكيالي - أصول المحاكمات الجزائية الأردني - دار المروج بيروت ١٩٩٥ ص ٥١ (نقض ٢/٥  
١٩٦٨ - مجموعة أحكام النقض - س ١٩ - رقم ٢٦ - ص ١٤٨ ،  
٣/ د/ محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية ١٩٨٨ ص ٥٦٥ ، د/  
محمود محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية ١٩٨٨ ص ٢١٩ ، د/  
سلمى الحسيني مرجع سابق ص ١٩٢  
٤/ فوزية عبد الستار - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - القاهرة ص ٢٧١

” و ينبغي على كون القبض إجراء مقيد للحرية أنه يتم دون اعتداد بإرادة المقبوض عليه وليس له إلا أن ينصاع لأمر القائم على تنفيذ أمر القبض احتراماً منه لحكم القانون ، فإذا حاول المقاومة أو لم يرضخ لأمر القبض جاز لمنفذ الأمر سوق هذا الشخص جبراً عنه ، فكل إجراء يتخذ مع شخص ينطوي على قيد حريته دون أن يخول القائم به سلطة اتخاذ أساليب القهر والإجبار لا يعد قبضاً<sup>١</sup>“

” فالإكراه من عناصر القبض يلجأ إليه في كل حاله يرفض فيها الشخص المراد القبض عليه الإمتثال للأوامر أو يبدي مقاومه أو يحاول الهرب ، فالقبض يترتب أثره مادام أن بالإمكان اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتنفيذه دون اعتداد بإرادة من يراد القبض عليه فيكفي توافر السلطة بالجوء إلى إكراه المقبوض عليه ، ففي كثير من الحالات يتم فيها القبض على الشخص دون أن يستلزم الأمر الإمساك به و اقتياده رغماً عنه<sup>٢</sup>“

#### ثالثاً : القبض هو إجراء مؤقت :-

” لأن القبض هو إجراء يبرره تغليب مصلحة المجتمع الذي أضير من الجريمة على مصلحة المتهم بالرغم من تمتعه بأصل البراءة الكامنة في نفسه إلى أن يردن بحكم قضائي بات فتأمين سلامة التحقيق وضمان وجود المتهم تحت تصرف القضاء أو الخوف من عيبه في أدلة الجريمة أو المحافظة عليه من أي اعتداء من الممكن أن يتعرض له من المجني عليه أو ذويه كل هذه الاعتبارات تبرر القبض عليه لفترة من الزمن وهذه الفترة الزمنية من لحظة القبض على المتهم إلى أن يتخذ قرار بحبسه احتياطياً أو بإخلاء سبيله فتره مؤقتة ، وكلما قصرت مدة القبض كان هذا دليلاً على احترام الحقوق و الحريات وهذه المدة أربع وعشرين ساعة في حالة صدور أمر بالقبض من سلطة التحقيق ( م ٨٣١ أ ج )<sup>٣</sup>“

” أما إذا تم القبض بدون أمر من سلطة التحقيق بناء على حالة التلبس فإنه يجب على مأمور الضبط القضائي أن يستمع لأقوال المتهم المقبوض عليه فإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرون ساعة إلى النيابة العامة وعلى النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرون

<sup>١</sup> د/ حسن محمد ربيع - مرجع سابق - ص ٣٤ - هامش  
<sup>٢</sup> التواصيه - مرجع سابق ص ٣٩٢

القبض والتفتيش والتلبس. حار المحاكمة  
ساعه ثم تأمر بالقبض عليه أو إطلاق سراحه (م ٣٦ أ ج). فمدة القبض  
في التشريع المصري لا تزيد في حداها الأقصى عن ثماني وأربعين ساعة.<sup>١</sup>  
ثالثاً: التمييز بين القبض وبين غيره من الإجراءات :-

” إن القبض كإجراء يتشابه وبعض الإجراءات كالاستيلاء والتعرض  
المسادي والحبس الاحتياطي وذلك لما للقبض من طبيعة القيد على الحرية  
الشخصية مثلها.“<sup>٢</sup>

#### ١- التمييز بين القبض والاستيلاء :-

” إن الاستيلاء هو أحد الإجراءات التي تمس حرية المشتبه فيه في  
التنقل أما القبض فهو إجراء ماس بحرية المتهم في التنقل أيضاً إلا أنه يكون  
بعد ارتكاب جريمة ما جنائية أو جنحه ، أما الاستيلاء فهو إجراء لكشف  
الجرائم والبحث عن الفاعل<sup>١</sup> وهناك عدة فروق جوهرية بين كلا من  
القبض والاستيلاء من نواح عديدة هي ترى الاستيلاء هو إجراء استدلال  
يقوم به رجال الضبط القضائي (م ١٢٤) بحثاً عن الجرائم ومرتكبيها<sup>٢</sup> ،  
أما القبض فهو إجراء تحقيق ابتدائي يتولى القيام به سلطة التحقيق المختصة  
كما يقوم به مأمور الضبط القضائي ندبا من تلك السلطة و الاستيلاء قد  
يرتب إجراء القبض إذا تم التأكد من الاستيلاء وكشف عن جريمه متلبس بها  
، فيتم القبض دون أمر لمأمور الضبط القضائي ، وإذا كان القائم بالاستيلاء  
هو رجل السلطة العامة فليس له القبض وإنما له أن يقوده إلى أقرب مأمور  
ضبط قضائي<sup>٣</sup> .“

” ولا يجرى القبض إلا في حالات محددة في (م ١٣٤) على  
سبيل الحصر ويجوز عند الاتهام بأية جنائه أو جنحه ، أما الاستيلاء فلمجرد  
الريبه والشك ولا يشترط له أن يكون الشخص في حاله من حالات التلبس بل  
يكفي فقط أن يكون موضع اشتباه.“<sup>٤</sup>

” أما القبض فلا يجرى إلا للتلبس<sup>٥</sup> أما إذا وجد إذن باجرله أو  
توافرت دلائل كافية على الإتهام بارتكاب جريمه<sup>٦</sup> فكلاهما ماس بالحرية

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٧/١٠/١٨ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٩ - رقم ٢٠٥ من ٧٦٥ - ١٩٧١/١١/٧ -  
من رقم ١٨١ - س ٩٩٢ - ١٩٨٦/٢/٢ - س ٣٧ - رقم ٤٦ من ٢٢٣

<sup>٢</sup> نقض ١٩٧١/١١/٢٠ - س ٢٣ - رقم ١٨٩ من ٧٨١ ، ١٩٨٧/٦/٧ - رقم ١٣٣ من ٧٤

<sup>٣</sup> /نهج فزوق - مرجع سابق - س ٢٠٣

<sup>٤</sup> محمد خميس إبراهيم - المدلول القانوني للشرطه - مجلة الفكر الشرطي - بحث منشور - تصدرها  
شركة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة المجلد الأول - العدد الأول - يوليو ١٩٩٢ من ٧٣ - نقض ٢/٢٩

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار العدالة  
الشخصية للشخص محل الإجراء وإن كان الاستيقاف أقل حدة من القبض  
بصفه خاصه في حالة التلبس وتقدير نوافرها.“

” ولا يرتب الاستيقاف ذات آثار القبض ولكنه من الممكن أن يرتب  
القبض ذاته وليس العكس حيث التوالى المتوافر فيما بينهما فلا يسبق  
الاستيقاف قبضا وإنما يجوز أن يسبق القبض استيقافا والقبض قد يرتب  
التفتيش<sup>٢</sup> وهذا الأثر لا يرتبه الاستيقاف من ذاته كالقبض و إن أجاز  
إجراءات تحفظيه مناسبه إذا توافرت الدلائل الكافيه.“

”وليسست هناك مده معينه للاستيقاف أو محدد دون نص بالوصول  
إلى هدفه وهو مجرد التأكد من شخصية المشتبه فيه وطلب إثبات شخصيته  
ومعرفة هويته وهو أمر لا يحتاج إلى وقت بما يصل إلى أربع وعشرين  
ساعه كما في القبض بالنسبه لمأمور الضبط فعليه سماع أقوال المتهم  
المقبوض عليه في خلال أربع وعشرين ساعه فقط من وقت القبض عليه  
وقيد حريته وبعدها إذا لم يأت بما يبرأ ساحتة فعليه إرساله إلى النيابة العامه  
التي تستجوبه بدورها في ظرف أربع وعشرين ساعه أخرى بحيث إذا  
ظهرت براءة ساحتة من الاتهام فعليها إطلاق سراحه إذا ظهر ما يقوي  
الاتهام فيقوم بالأمر بالقبض عليه.“

” ولا يحدث الاستيقاف إلا في مكان عام<sup>٣</sup> أما القبض كإجراء تحقيق  
ابتدائي يتولى القيام به سلطة التحقيق المختصا ويقوم به مأمور الضبط  
القضائي حيث يقوم بالتنفيذ في أي مكان وجد به المتهم بعد صدور الإنذ به  
وفسق ضوابط دون تعرض لحرمة المكان الذي وجد به المتهم فيتخذ في  
السنياه في الفعل ذاته من حيث تقييد الحريه الشخصيه في التنقل التي كفلتها  
الدمائير وموائيق حقوق الإنسان“<sup>٤</sup>.

١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض - ٣٥ - رقم ٤٦ من ١٦-١٦-١٩٨٦/٤ من ٣٧-٣٧-٩٨  
من ٤٨٣  
١- نقض ١٩٨٤/١/١١ - مجموعة أحكام النقض - ٣٥ - رقم ١٩ - من ٩٥  
٢- نقض ١٩٨٤/١/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - ٣٦ - رقم ١٨٧ من ٨٥٩ - ١٩٨٥/٥/٩ - من ٣٦ رقم  
١١٣ - من ٦٤٣ - ١٩٨٦/١/١٣ من ٨ رقم ١٦٩ - من ٨٧٩  
٣- نقض ١٩٦٦/١/٣ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ١٧ رقم ٢ من ٥ - ١٠/٦ - ٩٥ من ١١ رقم  
١٦٤ - من ٧٦٧ - نقض ١٩٨٧/١٢/٢ من ٣٩ رقم ٢٥٠ - من ١١٣١  
٤- حسن صديق المرصفاوي - حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية في مرحلة ما قبل المحاكمة في  
النظام القانوني المصري - بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للجمعية المصريه للقانون الجنائي عن حقوق  
الإنسان - المنعقد في عام ١٩٨٨ الإسكندريه

٢- التمييز بين القبيض والتعرض المادي<sup>١</sup>

” التعرض المادي هو الإجراء الذي يبشره الأفراد العاديون أو رجال الضبط الإداري لمنع الشخص المتلبس بالجريمة من الفرار وتسليمه إلى السلطة المختصة وكل شخص يشاهد الجاني متلبساً بجنايته أو جنحه يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطي أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه ولرجال السلطة العامة في الجرح المتلبس بها والتي يجوز الحكم فيها بالحبس أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور للضبط القضائي (المواد ٣٧ ، ٣٨ أ ج) “.

” وقد ميز المشرع بين الشروط اللازمة لقيام الأفراد بالتعرض المادي وبين الشروط اللازمة لقيام رجال السلطة العامة بذلك ، فالأفراد لا يملكون القيام بالتعرض المادي لمرتكب الجريمة إلا إذا كانت الجريمة المرتكبة جنايته أو جنحه ولابد أن يشاهدوا الجاني وهو يرتكب جريمته ولابد أن تكون الجريمة المرتكبة معاقب عليها بالحبس الاحتياطي ، والجرائم التي يجوز فيها حبس المتهم احتياطياً هي الجنايات والجرح التي تزيد عقوبتها على الحبس لمدة ثلاثة أشهر ، ويجوز الحبس الاحتياطي إذا لم يكن للمتهم محل إقامته ثابتة ومعروف في مصر بشرط أن تكون الجريمة المرتكبة معاقب عليها بالحبس (م ١٣٤ أ ج) “.

” أما رجال السلطة العامة من غير مأموري الضبط القضائي فإن لهم التعرض المادي إذا كانت الجريمة المرتكبة متلبس بها سواء أكان التلبس حقيقياً أم حكمي مادام أن عقوبة هذه الجرح الحبس ، ويستوي أن تكون عقوبة الحبس وجوبية أو جوارية مع الغرامه ، ويجوز لهم التعرض المادي لمرتكب أي جريمة ولم يكن معاقب عليها بالحبس إذا لم يتمكنوا من معرفة شخصية المتهم ومعرفة شخصيته تكون عن طريق تقديم لوثائق تدل على شخصيته . ويجوز لرجال السلطة العامة أن يتمسك بتقديم المتهم لبطاقته

<sup>١</sup> د/ حسام الدين محمد أحمد - سلطات القبيض في مرحلة ما قبل المحاكمة - دور النهضة العربية دار الفؤاد للطبع والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٣ - رقم ٤٩ ص ٦١ - د/ محمد زكي أبو عامر - الحماية الجنائية للحريات الشخصية - القاهرة - منشأة دار المعارف - ١٩٧٩ - رقم ٧٩ ص ٢٢٣ وما بعدها - د/ محمود نجيب حسني - مرجع سابق ص ٥٦٠ - د/ فوزية عبد الستار - إجراءات - مرجع سابق ص ٢١٤ - د/ محمد أبو العلا عبيد - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ط ٢ ١٩٩٩ ص ٢٨٦ - د/ رمسيس بهنام الإجراءات الجنائية تاسيلا وتحليلا - منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٧ ص ٤٧٨ - د/ عمر فاروق الحسني - تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف ص ١٩٨٦ ص ٦٨ ، د/ هادي عبد اللاه - المركز القانوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية ١٩٨٩ ص ٣٧

<sup>٢</sup> د/ محمد أبو العلا عبيد - شرح إجراءات جنائية مرجع سابق ص ٢٨٦



القبض والتفتيش والتأليب - دار العدالة  
الشخصية ما دام أن ظاهر حاله يدل على تجاوز عمره السادسة عشر سنة  
فإذا عجز المتهم عن ذلك عد متلبسا بالجريمة<sup>١</sup>.”

”وهذا الحكم لا يطبق إلا على من يتمتع بالجنسية المصرية فإذا  
طلب رجال السلطة العامة من شخص تقديم بطاقة تحقيق الشخصية لكنه  
عجز عن تقديمها أو عن تقديم ما يثبت أنه أجنبي جاز لرجال السلطة العامة  
التعرض المادي له على اعتبار أنه متلبس بجريمة عدم استخراج بطاقة  
تحقيق الشخصية حتى لو تبين فيما بعد استخراجها ولكنها لم يكن يحملها أو  
تبين أنه أجنبي إذ أن الأمور تؤخذ بظاهرها إلى أن يثبت العكس.“

”والاقتياد المادي يختلف عن القبض ، فالقبض إجراء من إجراءات  
التحقيق ، أما التعرض المادي فهو إجراء تستتجه الضرورة لعدم وجود أحد  
ممن لهم سلطة القبض في مكان الجريمة فيحل محله بشكل مؤقت الفرد  
العادي أو رجل السلطة العامة وهذا التعرض لا يرقى إلى مرتبة القبض<sup>٢</sup>.”

”والسبب يرى أن الإجراء الذي يباشره الفرد العادي أو رجال  
السلطة العامة بمقتضى أحكام المواد ( ٣٧ ، ٣٨ أ ج ) هو قبض مادي  
وليس قبض قانوني ، فالقبض القانوني لا يجوز اتخاذه إلا من سلطة التحقيق  
أساسا أو من قبل مأمور الضبط القضائي استثناء<sup>٣</sup>.”

”ويترتب على الاختلاف بين الطبيعة القانونية بين القبض  
والتعرض المادي اختلاف الآثار المترتبة على مباشرة أي منها ، فبينما يصح  
تفتيش المتهم متى صح القبض عليه على اعتبار أن التفتيش من مستلزمات  
القبض وذلك للبحث عن الأدلة المادية للجريمة فإن التعرض المادي القائم به  
الحق في تفتيش المتهم للبحث عن أدلة الجريمة وكل ما له هو تجريد المتهم  
مما يحمله من أسلحة أو أشياء قد يستخدمها في إلحاق الأذى بنفسه أو بغيره  
، فإذا عمد الفرد العادي أو رجل السلطة العامة من غير مأموري الضبطية  
القضائية إلى الحصول على الدليل المادي في الجريمة وذلك بسعيه للبحث  
الدقيق في جسم المتهم وملابسه عد ذلك عمل غير مشروع ، ولا يعد  
بالنتائج التي يسفر عنها هذا التفتيش.“

<sup>١</sup> التواصية - مرجع سابق - ص ٤٠٦

<sup>٢</sup> د/ محمود نجيب حسني - مرجع سابق - ص ٥٦ ، د/ عمر السعد رمضان ميدان الإجراءات الجنائية -  
دار النهضة العربية - ١٩٩٣ - ص ٣٠٩ ، نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - س رقم ٨٤  
ص ٦٥٩

<sup>٣</sup> د/ رمسيس بهنام - إجراءات جنائية - مرجع سابق ص ٤٧٢ ، د/ حسن محمد ربيع - مرجع سابق ص  
١٦٤

” أما إذا أسفر التفتيش الوقائي عن كشف جريمة في حالة تلبس فإن التلبس على هذه الحالة يتحقق على نحو مشروع<sup>١</sup> . كما يجوز للأفراد العاديين ورجال السلطة العامة في الأحوال التي يجيز لهم القانون فيها التعرض المادي للمتهم أن يحتفظوا على جـ : الجريمة بشرط أن يكون مما كشف عنه حالة التلبس التي شاهدها دون سعي منهم لخلق ذلك لأن القول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافي مع مراد المشرع<sup>٢</sup> .“

” ويختلف التعرض المادي عن القبض من حيث المدة التي يستغرقها فلا يجوز للأفراد العاديين أن يحتجزوا المتهم لفترة أطول من المدة اللازمة لتسليمه لأقرب رجل من رجال السلطة العامة ، كما لا يجوز لرجال السلطة العامة أن يحتجزوا الشخص المسلم إليهم من قبل الأفراد أو الشخص الذي قاموا هم بالتعرض المادي له مدة أطول من المدة اللازمة لتسليمه لأقرب مأمور ضبط قضائي أما القبض فإنه يستغرق مدة أطول من ذلك “<sup>٣</sup>

” ولا يحول التعرض المادي للأفراد ورجال السلطة العامة من غيرها مأموري الضبطية القضائية الحق في سماع أقوال المتهم أو عمل محضير بذلك فعليهم أن يسلموا المتهم لأقرب مأمور ضبط قضائي بغير توان<sup>٤</sup> .“

#### ثالثاً: التمييز بين القبض والتفتيش :-

” إن سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهمين بدون أمر قضائي مقصوره على أحوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.“<sup>٥</sup>

” وفي غير أحوال التلبس فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنایة أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو بالعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه.“<sup>٦</sup>

<sup>١</sup> د/ محمد أبو العلا حقيده - ” شرح قانون الإجراءات الجنائية مرجع سابق ص ٢٨٧

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٩/٥/٢٢ .. مجموعة أحكام النقض - ص ٢٧ - رقم ١١٢ - ص ٥٠٩

<sup>٣</sup> التواصية - مرجع سابق ص ٤٠٩

” والإجراءات التحفظية المنصوص عليها في التشريع المصري تختلف عن القبض فهذه الإجراءات لا تعتبر قبضا وليس فيها مماس بحرية الفرد<sup>١</sup>. غرضها التحفظ على المتهم في حدود الوقت اللازم لاستصدار أمر بالقبض عليه فهي سابقة على القبض وقد حصر المشرع المصري الجرائم التي يجوز فيها اتخاذ الإجراءات التحفظية في الجرائم المنصوص عليها في (م ٣٥ / ١٢ ج) والمادة ٧ مكرر من القانون رقم ١٩٩٢.“

” والقبض بدون أمر لا يجوز إلا في أحوال التلبس أما الإجراءات التحفظية فيكفي فيها قيام دلائل كافية على اتهام شخص بالجرائم التي حددها المشرع حتى يصار لاتخاذ إجراءات تحفظية ضده وذلك في غير أحوال التلبس.“

” وتختلف مدة التحفظ عن مدة القبض الذي يجب ألا تتجاوز مدته عن أربع وعشرون ساعة وفي حالة اتخاذ إجراءات تحفظية أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي أن يطلب فوراً من النيابة العامة إصدار أمر بالقبض على المتهم ، وبعد ذلك إما أن تأمر النيابة العامة بالقبض على المتهم وبذلك تترتب جميع الإنذارات القانونية التي يخولها القانون لمأمور الضبط القضائي في أحوال القبض ، وإما أن ترفض طلب القبض على المتهم وفي هذه الحالة يتوجب على مأمور الضبط القضائي تركه وشأنه فالمهم أن مدة التحفظ يجب ألا تزيد عن المدة اللازمة للطلب من النيابة العامة القبض على المتهم وهي مدة لا تتجاوز بضع ساعات.“

” وإذا كان التحفظ على المتهم قد تم بناء على اتهامه بإحدى جرائم الإرهاب المنصوص عليها في المواد من ٨٦- ٨٩ من قانون العقوبات فإن مدة التحفظ أربع وعشرون ساعة على الأكثر<sup>٢</sup>.“

” واتخاذ الإجراءات التحفظية لا يخول القائم بها تفتيش المتحفظ عليه للبحث عن أدلة للجريمة فالتفتيش بهذه الصورة من مستلزمات القبض والإجراءات التحفظية ليست قبضا.“

” ويجوز تفتيش المتحفظ عليه وقائفا لتجريدته مما قد يوجد معه من أسلحة أو أشياء حتى لا يستخدمها في إلحاق الأذى بنفسه أو بغيره ، فإذا ظهر عرضا ما تعد حيازته جريمة قامت حالة التلبس ، و كان لمأمور الضبط القضائي القبض على هذا الشخص إذا كانت هذه الجريمة من الجرائم

<sup>١</sup> د/ عبد المهيمن بكرى - " إجراءات الأتله الجنائية " ج ١ في التفتيش ط ٩٦ / ١٩٩٧ - ص ١٥٥  
<sup>٢</sup> التواصيه - مرجع سابق - ص ٤١٤

القبض والتفتيش والتأليس  
التي يجوز فيها القبض بناء على حالة التلبس و يجوز له تفتيشه قانونياً  
إعمالاً لنص م ( ٤٦ أ ج )<sup>١</sup> .“

”ومما سبق يتبين لنا أن القبض هو أهم وأول إجراء مقيد لحرية التنقل للمتهم مساساً بمبدأ الأصل في المتهم البراءة ( قرينة البراءة ) فهو إجراء يحرمه من التجول لاتخاذ إجراءات أخرى أخطر مساساً بحقوق المتهم<sup>٢</sup> ، لذا يجب الاعتماد في إجراء القبض على أدلة اتهام جديده<sup>٣</sup> .“

”والقبض ولو أنه إجراء وقفي<sup>٤</sup> إلا أنه شديد الخطورة لما فيه من قيد بالإكراه والجبر<sup>٥</sup> ، وإن كان منعا له من الهروب إلا أنه من جهة أخرى حماية له من ارتكاب جريمة أخرى على الأقل في نفسه فيجب عند التنفيذ العمل على صيانة كرامته.“

#### رابعاً : أحوال القبض

”الأصل أن القبض على المتهم لا يجوز إلا في الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي<sup>٦</sup> . وهي الجنيات والجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.“

”والأصل أنه لا يجوز القبض في المخالفات ولا في الجنح غير المعاقب عليها بالحبس إلا أن المشرع أجاز مع ذلك اتخاذ إجراء القبض حتى ولو لم تكن الجريمة من الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي في حالات محددة.“

” ويجوز للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم وإحضاره إذا توافرت حاله من الحالات الآتية :-

<sup>١</sup> التواصيه - مرجع سابق ص ٤١٤

<sup>٢</sup> د/ عبد الحميد الشواربي - ضمقات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي - منشأة المعارف - الإسكندرية - مطبعة أطلس - ١٩٨٨ - ص ٥٤ / د/ مأمون محمد سلامة - الإجراءات في التشريع المصري مطق بالحقه وأحكام القبض - القاهرة - ١٩٨٠ - رقم ٦٠١ ص ٥٦٨

<sup>٣</sup> د/ علي محمد محمد عبيد - فتاويه العنصر التشريعي الإجرائيه - دراسة مقترنه بين الإسلام والقانون الوضعي - الأزهر - كلية الشريعة والقانون ١٩٩٢ - ص ٣١٣

<sup>٤</sup> د/ حسام محمد أحمد - المرجع السابق - رقم ١٣ ص ١٥

<sup>٥</sup> د/ محمود غوده دياب الجبور - الاختصاص القضائي لمأمور ضبط القاهرة - ص ٢٨٨

<sup>٦</sup> د/ / محمود قنيتيبي حسني - القبض على الأشخاص حالاته وشروطه وضمقاته ص ٣٧ سنة ١٩٩٤ ، وإبراهيم محمد إبراهيم - الفتاويه العنصر للقبض على الأشخاص في قانون الإجراءات الجنائية - رسالة الماجستير - جامعة القاهرة سنة ١٩٩٦ و د/ محمود مصطفى - الإجراءات الجنائية - سنة ١٩٨٨ ص ٣٠٨ ر.أ. ب. ط. ط.

١. أن يكون المحقق قد سبق له إصدار أمر للمتهم بالحضور ولكنه لم يستجب لهذا الأمر فلم يحضر ولم يبد عذراً مقبولاً لعدم استجابته للأمر الصادر بحضوره.

٢. إذا كان المحقق يخشى هرب المتهم ، وفي هذه الحالة يجوز للمحقق إصدار الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره حتى ولو لم يكن قد سبق له إصدار أمر بحضوره.

٣. إذا لم يكن للمتهم محل إقامه معروف في مصر ، وهذه الحالة تجيز له حق إصدار الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره نظراً لتعذر دعوته للحضور كلما احتاج التحقيق إلى ذلك.

٤. حاله الأخيره التي تجيز إصدار الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره في حالة التلبس بالجريمه ، وهي حاله تبعد شبهة الكيد للمتهم ، وحتى ولو لم تتوفر أي حاله من الحالات السابقه.

” والفرق بين حاله الأخيره والحالات الثلاثه السابقه عليها ، أن حاله الأخيره إذا باشرها مأمور الضبط القضائي لا تكون إلا في الجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدته تزيد على ثلاثة أشهر مع وجود دلائل كافيته على الإتهام الصادر ضده الأمر<sup>١</sup> “.

” وإذا لم يكن المتهم حاضراً فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر<sup>٢</sup> . ولا يستلزم القانون في هذه الحالة أن يكون الأمر بالقبض مكتوباً<sup>٣</sup> “.

” ولم ينص المشرع على المده التي يبقى الأمر بالضبط والإحضار نافذاً خلالها إلا أنه يمكن إعمال نص المادتين ١٢٩ ، ٢٠١ أ.ج أي لا يكون نافذاً إلا خلال ستة أشهر فلا يكون لمأمور الضبط القضائي سلطاناً أكثر مما للنيابه العامه<sup>٤</sup> “.

<sup>١</sup>- د / عبد الرؤوف مهدي - شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية ص ٣٦٢

<sup>٢</sup>- نقض ١٩٧٨ / ١ / ٢٣ - أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥

<sup>٣</sup>- نقض ١٩٦٩ / ١ / ٢٤ - أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٠

<sup>٤</sup>- حمزاوي - مرجع سابق - ج ١ - ص ٢٥٥ - رؤوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية ١٩٦٢ - ص ٢٨٨ - علي عبد الباقي - مرجع سابق - ص ٣٥٤ - ج ١

القبض والتفتيش - التلبس  
" ومنح المشرع مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم في حالة الجريمة المتلبس بها لما تقتضيه من السرعة ولتبت مظنة التلبس ، فالجريمة واقعة أدلتها ظاهره ."

" و قد قضى بأنه متى كان دخول الضابط كشخص عادي مع المرشد السري الذي سبق ترده على الطاعن في مسكن الأخير قد حصل بناء على إذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله بأن لم يعقبه قبض و لا تفتيش و لم يكن أيهما هو المقصود بالدخول ، و إنما وقع القبض على الطاعن و ضبط المضبوطات التي عثر بها على آثار مخدر بعد ما كانت جنابة بيع المخدر متلبساً بها بتمام التعاقد الذي تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كميته من المخدر - الذي علم من المرشد أن الطاعن يحزره بقصد بيعه و حقن بعض المدمنين به ، بل و حين صارت جنابة إحراز ذلك المخدر متلبساً بها ، كذلك حال ارتكاب الطاعن إياها بمحض إرادته لتسليم المبيع طواعية فإن الحكم يكون سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض و التفتيش ."

" وإذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى فقد حرم المشرع القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ."

" و يجوز هنا أن تكون الشكوى لمن يكون حاضراً من رجال السلطة العامة ، و هذه القاعدة تتفق مع الحكمه من تطلب الشكوى ، فمتى كانت إجراءات التحقيق غير جائزه لغیر شكوى من المجني عليه الذي ترك له تقدير صالحه فلا محل للقبض على المتهم و إلا فوفقاً لغرض المشرع ."

" يستوي في الجريمة التي تترتب القبض أن تكون تامه أو مجرد شروع متى كان هذا الشروع معاقباً عليه . إنما يلزم دائماً أن توجد دلائل كافية على اتهم الشخص بالجريمة أي على ارتكابه لها أو مشاركته فيها ."

<sup>١</sup> - نقض ١٠/٢٦/١٩٧٨ - أحكام النقض - من ٢٩ - ق ١٤٦  
<sup>٢</sup> - د/ عمر السعيد رمضان - مرجع سابق - ص ٢٤٠

القبض والتفتيش والتلبس: حار الصداقة  
”و تقدير تلك الدلائل و مبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط  
القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت  
إشراف محكمة الموضوع<sup>١</sup>“.

”وعلى النيابة العامة متى أرسل إليها المتهم مقبوضاً عليه أن  
تراجع تقدير مأمور الضبط القضائي للدلائل التي استند إليها في القبض قبل  
أن تستعمل سلطتها في الحبس الاحتياطي، وذلك لأنه إذا كانت هذه الدلائل  
منتقسية أو غير كافية كان القبض باطلاً وكان الحبس الاحتياطي الذي يبنى  
عليه باطلاً بدوره.“

”ولمحكمة الموضوع أن تعتبر الدلائل التي بني عليها القبض على  
المتهم غير كافية وأن تقضي بالتالي ببطال القبض واستبعاد الدليل المستمد  
منه.“

”وفقد قضي بأن البلاغ عن جريمة ما لا يكفي وحده للقبض على  
المتهم وتفتيشه، بل يجب على البوليس أن يقوم بعمل تحريات عما اشتمل  
عليه البلاغ فإذا أسفرت تلك التحريات عن توفر الدلائل الكافية على صحة ما  
ورد في البلاغ فهذا يسوغ له في الحالات المبينة في القانون القبض على  
المتهم وتفتيشه.“<sup>٢</sup>

”وقضي بأن مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب  
القبض عليهم في جناية قتل وارتباكه لما رأى رجال القوه وجريه عندما نادى  
عليه الضابط — على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن — إن جاز  
معه للضابط استيقافه فإنه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنايه تبرر  
القبض عليه وتفتيشه.“<sup>٣</sup>

حظر القبض من مأموري الضبط القضائي في غير أحوال التلبس

”جعل المشرع اختصاص القبض في غير أحوال التلبس مقصوراً  
فقط على النيابة العامة التي لها أن تصدر أمراً بالقبض متى توافرت شروطه  
بناءً عليه طلب من مأمور الضبط القضائي.“

<sup>١</sup> - نقض ١٩٥٣/٣/٣٠. مجموعة أحكام محكمة النقض س٤، رقم ٢٤٣. ص ٦٧٢، ١٩٥٥/٤/٤.  
مجموعة أحكام محكمة النقض س٦، رقم ١٣٩. ص ٧٣٥، ١٩٦١/٦/١٩. مجموعة أحكام محكمة  
النقض س١٢. رقم ١٣٥. ص ١٠٤.

<sup>٢</sup> - نقض ١٩٣٧/١٢/٢٠. مجموعة القواعد القانونية - ج ٤. رقم ١٢٨. ص ١٠٩.

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٥٩/١/٢٧. مجموعة أحكام محكمة النقض. س ١٠. رقم ٢٥. ص ١١٢.

” ففسي غير الأحوال الخاصة بسلطة مأموري الضبط القضائي عن القبض في أحوال التلبس إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بـ: تكاذب جنائيه أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومه لرجال السلطة العامة بالقوة أو العنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه<sup>١</sup>“.

شروط صدور الأمر بالقبض في غير أحوال التلبس بناء على طلب مأمور الضبط القضائي :-

” لكي يصدر أمر القبض صحيحاً في غير أحوال التلبس يشترط الآتي:

١- أن يكون الأمر قد صدر من النيابة المختصة قانوناً .

٢- أن يكون في الجريمة المسندة إلى المتهم مما يجيز القانون فيها القبض والجرائم التي يجوز فيها لمأمور الضبط أن يطلب إصدار أمر القبض هي :

- الجنايات عموماً .

- جنح السرقة والنصب والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو العنف .

- أن توجد دلائل كافية على الإتهام .

” و لا يكفي لصحة أمر القبض أن تكون الجريمة من الجرائم التي يجوز فيها القبض بل يلزم أن توجد دلائل كافية على الإتهام ولرعايتها من قبل الشخص المطلوب القبض عليه“.

” والمقصود بالدلائل الكافية أن تقوم شبهات مستمدة من الواقع والظروف المحيطة بالواقعة على الإتهام . أما إذا كانت الشبهة التي ثارت في ذهن مأمور الضبط لا تؤيدها الوقائع والقرائن المستمدة من الواقع فإن أمر القبض يقع باطلاً<sup>٢</sup> وتقدير الدلائل على الإتهام ومدي كفايتها يكون بداءة

<sup>١</sup> - د / مامون سلامة . مرجع سابق ص ٥١٩  
<sup>٢</sup> - د / مامون سلامة . مرجع سابق ص ٥٢٠



القبض والتفتيش والقبض - حار المحاكمة  
لرجل الضبط القضائي تحت إشراف عضو النيابة الذي يصدر الأمر  
بالقبض ومحكمة الموضوع بعد ذلك<sup>١</sup>،

”ولا يشترط لصحة القبض أن يسفر التحقيق بعد ذلك عن ثبوت  
صدق اعتقاد مأمور الضبط القضائي أو سلطة التحقيق، فالقبض يظل  
صحيحاً حتى ولو تبين من التحقيق أن المتهم الذي قبض عليه لا علاقة له  
بالجريمة. ومع ذلك يقع القبض باطلاً إذا كانت الجريمة المنسوبة للمقبوض  
عليه قد وقعت في ظروف تنبئ عن وجود سبب من أسباب الإباحة يستطيع  
مأمور الضبط القضائي وسلطة التحقيق تبينه بسهولة<sup>٢</sup>“.

”ويلزم أن تتوافر مقومات أمر القبض حتى لحظة مباشرته و إلا  
وقع القبض باطلاً“.

#### خامساً : الضبط والإحضار

”إن القبض لا يكون إلا بالنسبة للمتهم الحاضر، فإذا لم يكن  
حاضراً أو توافرت شروط القبض المتعلقة بالجريمة وبالدلائل الكافية على  
الإتهام جاز لمأمور الضبط القضائي أن يستصدر أمراً بضبط المتهم  
وإحضاره<sup>٣</sup>. ويثبت الأمر بالمحضر. وينفذ أمر الضبط والإحضار بواسطة  
أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة“.

”ولا يلزم أن يكون تكليف مأمور الضبط القضائي أحد رجال  
السلطة العامة بضبط المتهم وإحضاره مكتوباً، بل يكفي التكليف الشفهي  
طالما قد أثبت الأمر بالمحضر. ولم يحدد المشرع المدة اللازمة لكي ينفذ  
الأمر خلالها، ولذلك تنطبق هنا القواعد الخاصة بالأمر بالضبط والإحضار  
الصادرة من النيابة العامة، وهي أنه لا يجوز تنفيذه بعد مضي ست أشهر  
من تاريخ صدوره دون تنفيذه إذ أن الأمر هنا يسقط بمضي تلك المدة ويتعين  
إصدار أمر جديد.“

<sup>١</sup> - نقض ١٩٦٨/٢/٥ - مجموعة الأحكام - س ١٩ - رقم ٢٨ - نقض ١٩٦٨/٢/٥ - س ١٨ - رقم ٧١.  
نقض ١٩٦٧/١/٢٤ - س ١٨ - رقم ٨٧ - نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ - مجموعة الأحكام - س ١٨ - رقم ٥٨.

<sup>٢</sup> - نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ - س ١٨ - رقم ٥٨.  
نقض ١٩٥٧/١/٢٩ - مجموعة الأحكام - س ٨ - رقم ٢٨ - نقض ١٩٣٧/١/٢/٣ - المحاماة - س ٨ - رقم ٢٨٩.

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٦٧/١/٢/١١ - مجموعة الأحكام - س ١٨ - رقم ٢٦٣.

# ١- الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره :-

” خول القانون المحقق السلطة في إصدار الأمر بحضور المتهم حتى يمكنه مواله في التحقيق فإن لم يستجب كان له أن يصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره . و لقاضي التحقيق في جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمراً بحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره ، والغرض من هذه الأوامر هو تمكين المحقق من إجراء استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود .“

” فالأمر بحضور المتهم جائز في الجنايات والجناح والمخالفات ، وهذا الأمر مجرد دعوة له للحضور ، ولا يتضمن أي نوع من القسر أو الإكراه على الحضور.“

” فإذا استجاب لها المتهم وحضر ، استطاع المحقق أن يباشر التحقيق معه، وإن لم يستجب كان للمحقق أن يصدر أمره بإحضاره بالقوة ، وهو الأمر بضبطه وإحضاره .“ ويمكن للمحقق أيضاً أن يعيد إصدار الأمر بحضور المتهم دون أن يصدر أمر بضبطه وإحضاره.“

” ويجب أن يتضمن الأمر بحضور المتهم بيان المكان والزمان المحدد له للحضور فيه. والأمر بضبط المتهم وإحضاره هو في طبيعته أمر بالقبض عليه ولا فرق بينهما، والذي يميز الأمر بضبط المتهم وإحضاره عن الأمر بحضور المتهم أن الأول يتضمن تكليف رجال السلطة العامة بإحضار المتهم بالقوة إذا رفض الحضور طوعاً في الحال (م ١٢٧ ج) بينما الأمر بحضور المتهم لا يتضمن تنفيذه بالقوة.“

” أما القبض على المتهم فيعني تقييد حريته في الحركة لفترة زمنية محددة لوجود دلائل كافية على ارتكابه جريمة وذلك لمنع هربه لحين استجوابه للتصرف في أمره إما بحسبه احتياطياً أو الإفراج عنه.“

١- د/ عبد الرؤوف مهدي - مرجع سابق - ص ٣٥٧

٢- نقض ١٩٦٧/١٢/١١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٨ - ص ١٢٤٢ - رقم ٢٢٣

٣- د/ محمود تويج حسي - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ط ٣ - ١٩٩٦ - ص ٥٦٧ - د/ ملهون سائلة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ١٩٩٢ - ص ٦٤٦ - د/ أحمد فتحي سرور - التشريع الإجرائية الجنائية - المجلة الجنائية القومية - المجلد التاسع عشر نوفمبر ١٩٧٦ - العدد الثالث - الوسيط في شئون الإجراءات الجنائية - ١٩٩٣ - ص ٣٦٤

”والفرق بين الأمر بضبط المتهم وإحضاره والأمر بالقبض عليه أن الأمر الأول يصدر إذا لم يكن المتهم حاضراً أمام المحقق بينما يصدر الأمر بالقبض إذا كان المتهم حاضراً“<sup>١</sup>.

”ويجوز للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم الغائب وإحضاره في أحوال محددة نص عليها المشرع وهذه الحالات هي:

١- إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول ، فإذا كان المحقق قد سبق أن أصدر أمراً بالحضور و أعلن رسمياً إلى المتهم ولم يحضر في الميعاد المحدد بالأمر كان للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره ، إلا إذا كان هناك عذر مقبول أخطر به المحقق وقبله.

٢- إذا خيف هرب المتهم ، فيجوز الأمر بالقبض عليه وإحضاره وحتى ولو لم يكن قد سبق إعلانه الحضور.

٣- إذا لم يكن للمتهم محل إقامه معروف فللمحقق أن يصدر أمراً بضبطه أو القبض عليه وإحضاره نظراً لأن إعلانه بالأمر بالحضور لن يمكن تنفيذه.

٤- إذا كانت الجريمة في حالة تلبس.

٥- إذا كانت الجريمة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي.

”وللمحقق أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر متى كانت الجريمة يجوز فيها الحبس الاحتياطي وإذا كان المتهم غائباً فيصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره“. وقد خرج المشرع عن هذه القاعدة في الأحوال الأربع الأولى وأجاز القبض والإحضار للمتهم حتى ولو لم تكن الجريمة يمكن فيها الحبس الاحتياطي.“

”وهذا استثناء له ما يبرره نظراً لأنها أحوال تتضمن إما عنصر خطر الهرب وضياح أدلة الجريمة ، وإما عنصر عدم الإكتراث بأوامر المحقق للسير في التحقيق و الكشف عن الحقيقة.“

<sup>١</sup> - د/ عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق - ص ٣٥٩

<sup>٢</sup> - د/ مأمون سلامة - المرجع السابق - ص ٦٩٤

<sup>٣</sup> - نقض ١٢/١٢/١٩٥٤ - مجموعة القواعد - ج ٢ - ٩٢٧ - رقم ٢

<sup>٤</sup> - ١٢/٢/١٩٥٠ - مجموعة القواعد - ج ٢ - ٩٢٧ - رقم ٢

القبض والتفتيش والتطهير. دار العدالة  
” والأمر بالقبض والإحضار فيه تقييد. وحجر حرية المتهم مما  
جعل المشرع يقصره على الأحوال التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي كفأده  
عامه واستثناء الأحوال الأربعة المذكورة فقط في حالة القبض بمعرفة  
المحقق.“

” ونظراً لطبيعة الأمر وتقييده لحرية المتهم فقد أوجب المشرع على  
المحقق أن يستوجب فوراً المتهم المقبوض عليه ، وإذا تعذر ذلك يودع في  
السجن لحين استجوابه.“

” و يجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربعة وعشرون ساعة ، فإذا  
مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة.“

” وعليها أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه إذا كان  
هو الذي يباشر التحقيق وعند الإقتضاء تطلب ذلك إلى القاضي الجزئي أو  
الرئيسي للمحكمة أو أي قاضي آخر يعينه رئيس المحكمة و إلا أمرت بإخلاء  
سبيله.“

## ٢- جواز اتخاذ إجراءات تحفظيه قبل صدور أمر القبض:

” لمأموري الضبط القضائي القيام بالإجراءات التحفظيه المناسبه  
لحين صدور الأمر بالقبض من النيابة العامة .“

” و لم يحدد المشرع المقصود بالإجراءات التحفظيه المناسبه  
وبطبيعة الحال لا يمكن أن ترقى تلك التحفظات المناسبه إلى مرتبة القبض  
و إلا وقع باطلاً إذ لم يتم بناء على أمر النيابة العامة.“

” والحقيقه هي أن الإجراءات التحفظيه المقصوده هنا لا تخرج عن  
إطار سلطات الاستدلال التي منحها المشرع لرجال الضبط و التي تتخذ لمنع  
المتهم من الهرب والمحافظة على أدلة الجريمه وهي إن تضمنت حداً لحرية  
المتهم إلا أنه لا يجب أن تتجاوز هذا القدر إلى الحجر الكلي على تلك  
الحرية.“<sup>١</sup>

” ومنع المتهم من الفرار ريثما يصدر الأمر بالقبض عليه من  
النيابه العامه ، ومن أجل ذلك فهي تتحدد بالغرض منها ألا وهو التحفظ على

<sup>١</sup> - نقض ١٩٤١/٦/٣ - مجموعة القواعد - ج٢- ١٩٢٧-١٩٢٨ - رقم ١

<sup>٢</sup> - د/ مامون سلامة - المرجع السابق - ص ٦٩٥

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٦٢/١/٢٩ - مجموعة الأحكام - س ١٣- رقم ٢٤

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
المتهم في حدود الوقت اللازم لعرض الأوراق على النيابة العامة لاستصدار  
أمرها بالقبض.<sup>١</sup>

” وهي في هذه بمثابة إجراء الضبط الذي يباشره الأفراد ورجال  
السلطة القضائية في أحوال التلبس.“  
” وتنفذ الإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة  
رجال السلطة العامة.“

### ٣- القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص المحقق :

” إذا قبض على المتهم تنفيذاً لأمر القبض والإحضار خارج دائرة  
المحكمة التي يجرى التحقيق فيها ، يرسل إلى النيابة العامة بالجهاز التي  
قبض عليه فيها.“

” وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه  
وتحيطه علماً بالواقعه المنسوبة إليه وتدون أقواله في شأنها وتثبتها في  
محضر وترسله مع المقبوض عليه إلى سلطة التحقيق المختصة.“

” وإذا اعترض المتهم المقبوض عليه على نقله إلى حيث سلطة  
التحقيق المختصة أو حالته الصحية لا تسمح بالنقل يخطر المحقق المختص  
بذلك وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يتبع إما بإخلاء سبيله أو بالتحفظ عليه  
لحين استقاله هو لاستجوابه وإما يندب أحد أعضاء النيابة بالجهاز التي تم  
القبض عليه فيها لاستجوابه و إما أن يأمر بترجيله رغم اعتراضه.“<sup>٢</sup>

### ٤- مكان تنفيذ أمر القبض.

” من قبض عليه أو يحبس لا يجوز حجزه أو حبسه في غير  
الأمكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون ، فلا يجوز حبس أي  
إنسان إلا في السجون المخصصة بذلك (م / ٤١ . أ . ج ) .“<sup>٣</sup>

” واشتراط المشرع أن يكون تنفيذ القبض في السجون المخصصة  
لذلك ضمان للصانر ضده الأمر ، لأن السجون أماكن تابعة للدولة وتخضع

<sup>١</sup> - نقض ١٩٦٨/٣/٤ - مجموعة الأحكام - س ١٩ - رقم ٥٩

<sup>٢</sup> - د/ملون سلامة - المرجع السابق - ص ١٩٦

<sup>٣</sup> - د/ عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق - ص ٣١٥

#### ٥- مدة القبض:

” الحرية الشخصية حق لكل إنسان ، ومن ثم كان القبض قيد عليها ، لذا أوجب المشرع على مأمور الضبط أن يسمع المتهم فور القبض عليه ، خلال أربعة وعشرون ساعة من وقت القبض ، و إلا إذا لم يأت بما يبرئه فعلياً أن يرسله إلى النيابة العامة المختصة لاستجوابه ، فتحدد المدة هكذا حتى لا يستمر تهديد حريته إلى أجل غير مسمى أمر واجب .“<sup>٢</sup>

” ويبدأ حساب المدة منذ لحظة القبض ذاتها وفتح محضر يحدد فيه مساعة القبض على المتهم إلا أنها مده مع ذلك زائده عن الحاجه فلا يحتاج سماع أقوال المتهم إلى أربعة وعشرون ساعة فكان الأمر له ما يبرره نظراً لصعوبة المواصلات وبعد المسافات وقت سريان قانون تحقيق الجنايات.“<sup>٣</sup>

” وقد حرص المشرع على أن تكون مدة القبض على المتهم مده قصيره حتى لا يتعرض إذا طالت المده للتعذيب أو سوء المعامله . وقد أطل المشرع المده المسموح القبض فيها على المتهم قبل استجوابه في جرائم معينه هي جرائم الإرهاب على أن تكون هذه المده اثنتين وسبعين ساعة من عرض المتهم عليها ثم تأمر بحبسه احتياطياً أو إطلاق سراحه.“<sup>٤</sup>

” فإذا كان الذي يجري التحقيق قاضي التحقيق ، و تم القبض على المتهم وكان في الإمكان استجوابه فوراً يجب على المحقق القيام بهذا الاستجواب فور القبض عليه فإن تعذر ذلك لأي سبب ، فلا يجوز إرجاء استجوابه لأكثر من أربعة وعشرين ساعة في السجن ، ويجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة ، وعليها أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه فإن لم يستجوبه كان على النيابة العامة أن تطلب ذلك من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاضي آخر يعينه رئيس المحكمة و إلا أمر بإخلاء سبيله إذا كان قد جاء بما يبرئه وإما أن يصدر أمراً بحبسه احتياطياً.“<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> - د/محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ط ٣ - ١٩٩٦ - ص ٧٦

<sup>٢</sup> - / نهال فاروق - المرجع السابق - ص ٢١٩

<sup>٣</sup> - د/حسن صادق المرصافي - حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية في مرحلة ما قبل المحاكمة في النظام القانوني المصري - بحث مقدم للمؤتمر والجمعية المصرية للقانون الجنائي بالإسكندرية - ١٩٨٨ - ص ٦١

<sup>٤</sup> - د/عبد الرؤوف مهدي - مرجع سابق - ص ٣٦٢

”ومما سبق يتبين لنا أن المدة التي يمكن أن يظل فيها المتهم مقبوضاً عليه لا تزيد على أربعة وعشرين ساعة إذا كان أمر القبض قد بوشر بمعرفة سلطة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق ، أما إذا تم القبض بمعرفة رجل الضبط القضائي في الأحوال التي خولها له القانون فإن مدة القبض يمكن أن تصل إلى ثمان وأربعين ساعة .“

”ولمأمور الضبط القضائي إذا توافرت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (جرائم الإرهاب ) أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب من النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر أن تأذن له بالقبض على المتهم وللنيابة العامة في هذه الحالة ولأمر تستلزمه ضرورة التحقيق و صيانة أمن المجتمع أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وعلى النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف اثنين وسبعين ساعة من عرضه عليهم ثم تأمر بحبسه احتياطياً أو إطلاق سراحه.“

#### ٦- سقوط أمر القبض والإحضار:

” إذا لم يستم تنفيذ الأمر بالقبض والإحضار خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره فإنه يسقط ويتعين تجديده بأمر جديد يصدر من سلطة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق فقد يظهر من ظروف التحقيق ما يستدعي العدول عن الأمر .“

#### سادساً: الضمانات الخاصة بالقبض

” إن حرية التنقل مكفولة لكل فرد فله حق السعي في الأرض بشئ السبل . والأمر بالقبض على المتهم إجراء تختص به سلطة التحقيق بحسب الأصل ويجوز في أحوال التلبس وبشروط معينة أن يتم القبض على المتهم بواسطة مأموري الضبط القضائي ويكون أمر من الجهات القضائية . لذلك سنبين ضوابط القبض على المتهم بأمر من سلطة التحقيق ، ثم نبين ضوابط القبض على المتهم في أحوال التلبس .“

<sup>١</sup> - ٢/ملعون سلامة - المرجع السابق. ص ٦٩٧

أولاً : ضوابط القبض على المتهم بأمر من سلطة التحقيق :

” القبض على المتهم يعني تقييد حريته في الغدو والرواح مدة القبض ، ويخول القائل به استخدام القوة اللازمة لإجبار المقيوض عليه للإنصياع لأمر القبض إذا أبدى مقاومة ، ويترتب على القبض آثار إجرائية ، فكلما صح القبض صح التفتيش ، على اعتبار أن التفتيش من مستلزمات القبض لذلك تحرص التشريعات المختلفة على حصر نطاق القبض في أضيق الحدود فالأصل أن هذا الأمر لا يصدر إلا من سلطة التحقيق باعتبارها أمينه على الدعوى الجنائية خالية الطرف من التحيز قادره على تقدير مدى لزوم الأمر به.“

” فالمشرع منح السلطة في إصدار أمر القبض على المتهم وإحضاره لسلطة التحقيق ، قاضي التحقيق أو النيابة العامة.“

” والقبض على المتهم وإحضاره بأمر من سلطة التحقيق يجوز إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول ، أو إذا خيف هربه ، أو إذا لم يكن له محل إقامه معروف أو إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، ويجوز إصدار أمر القبض على المتهم إذا كانت الجريمة المرتكبه من الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي ، ويجوز للنيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض على المتهم للحفاظ عليه إذا وقعت أي من الجرائم المحدده في ( م ٢/٣٥ ج. ) . وعلى الرغم من أن أمر القبض يصدر من سلطة التحقيق إلا أنه يجب مراعاة بعض الضوابط التي تشكل ضمانات للمتهم نقيه من أن يصار إلى إصدار أمر بالقبض عليه لمجرد الإتهام .. ومن هذه الضوابط :

١- بيانات أمر القبض :

” يجب أن يشتمل أمر القبض والإحضار الصادر عن سلطة التحقيق على جميع البيانات اللازم توافرها في الأوامر القضائية التي تتخذ في مواجهة المتهم . فيجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء القاضي والخاتم الرسمي ( م ١٢٧ / ١١ ج. )“

” ويجب أن يشتمل أمر القبض والإحضار على تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام القاضي ، وهذا هو فحوى أمر القبض فهو تكليف لرجال السلطة العامة بضبط المتهم وإحضاره ولو

<sup>١</sup> - التواصيه - مرجع سبق - ص ١٧



بالقوة إذا لزم الأمر فكل أمر لا يخول القائم به استخدام القوة لإنفاذه يكون أمر قبض ، وتحديد شخصية المتهم تحديداً نافياً للجها له يفيد في عدم الإفتئات على حريات الأفراد. و لكي لا يتم القبض على شخص غير المقصود لمجرد تشابه الأسماء ، لذلك قضى بأن الطلب الموجه للشرطة للبحث والتحري عن الجاني غير المعروف وضبطه لا يد في صحيح القانون ضابطاً لأنه لم يتضمن تحديد لشخص المتهم الذي صدر الأمر بالقبض عليه وإحضاره<sup>١</sup> .

” وأمر القبض يجب أن يعلن إلى المتهم بمعرفة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة وأن تسلم له صورة منها (م ١٢٨/أ.ج).“

” والأمر بالقبض يصدر إذا لم يكن المتهم حاضراً ، والمقصود بالمتهم الحاضر الموجود أما السلطة في مرحلة التحقيق الابتدائي ، وكذلك المتهم الذي يمكن القبض عليه<sup>٢</sup> فلا مساس بحريته إلا بحدود أمر بالقبض والإحضار ، ولو كانت الجريمة الصادر بصدها الأمر مما يجوز الحبس الاحتياطي.“

” وتحديد الجريمة بأن يجوز فيها حبس احتياطي من أهم الضمانات حيث اتساع مجال القبض عن مجال الحبس الاحتياطي فالالتزام بين القبض والحبس هذا أمر ضروري لعدم المساس بحرية المتهم بلا حدود “.

” و البيانات المطلوب ذكرها في أوامر القبض والإحضار بعضها لا تقوم لهذه الأوامر قائمه بدونها كذكر اسم المتهم إذ لا يعقل أن يحرر أمر بالقبض على مرتكب جريمة دون أن تحدد هويته ، والاسم لا يشترط أن يرد بأمر القبض بشكل صحيح مادام أن شخص المقبوض عليه هو المقصود بالأمر ففي جرائم الإحتيال قد ينتحل الجاني اسم غيره أو يسمى نفسه باسم غير حقيقي فيقوم المجني عليه بتقديم شكواه ضد هذا الشخص بالاسم الذي أنتحله فيصدر أمر بالقبض عليه بهذا الاسم ويكون أمر القبض صحيحاً مادام أن الشخص الذي تم القبض عليه هو المقصود في أمر القبض.“

” وبيان طبيعة الإتهام ليس من البيانات الجوهرية لأن تكيف الجرم المسند للمتهم قد يتغير وصفه فيما بعد.“

<sup>١</sup> - نقض ١٩٨٧/١٢/٣١ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٩ - رقم ٢٠٦ - س ٩٩٣

<sup>٢</sup> - ١/ نهاد فزوقي - المرجع السابق - ص ٢٠٩

<sup>٣</sup> - د/ إبراهيم محمد إبراهيم - النظرية العامة للقبض على الأشخاص في قانون الإجراءات الجنائية - ١٩٩٦ - دار النهضة العربية

” ولا ينبغي على طبيعة الإتهام إلا معرفة فيما إذا كانت الجريمة المرتكبة من الجرائم التي يجوز فيها إصدار أمر بالقبض على المتهم أم لا ، وتحديد تاريخ صدور الأمر بالقبض على المتهم بيان جوهري كي يكون معلوما أن أمر القبض لأزال ساري المفعول. وتوقيع أمر القبض والإحضار من مصدره وختمه بالخاتم الرسمي من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان ورقة القبض“<sup>١</sup>.

## ٢- مدة صلاحية أمر القبض :-

” لا يجوز تنفيذ أمر القبض والإحضار بعد صدوره بسنة أشهر ( م ٣٩ أ.ج )، ما لم يتم تجديده بمعرفة المحقق لمدة أخرى . فمضي هذه المدة دون تنفيذ أمر القبض قد يبعث على الاعتقاد بأن المحقق لم يعد في حاجة إليه ، لذلك يجب إعادة عرض الأمر على المحقق لتقرير ما يراه“<sup>٢</sup>.

## ٣- الكتابة :-

” الكتابة إحدى أهم الضمانات العامة التي قررها المشرع ليس فقط حفظاً لسلامة الإجراء وإنما حرصاً على حريته إذا ظهر أنه ليس هو المقصود بالإجراءات حيث أنه بالكتابة يتضح الفرد المطلوب للإجراء دون غيره فيصدر الأمر بالقبض مكتوباً محدداً لمحلله فهي ضرورية لأمر القبض“<sup>٣</sup>.

” والكتابة أمر مستفاد ضمناً من ( م ١٢٧ أ.ج ) فهي تنص على أنه يجب أن يشمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء القاضي والختم الرسمي و يشمل الأمر بحضور المتهم فضلاً عن ذلك تكليفه بالحضور في موعد معين ويشمل أمر تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام القاضي إذا رفض الحضور طوعاً في الحال“<sup>٤</sup>.

” ويحدد بالكتابة الشخص محل الإجراء مع بيان التهمة التي بسببها يستم هذا الإجراء الخطير على الشخص وتوضيح تاريخ الأمر لتحديد مدة التنفيذ و كونه قد نفذ في موعده صحيحاً أم لا ، ويتطلب توقيع جهة إصدار الأمر لمعرفة الاختصاص بإصداره أم لا وقت الإصدار“<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> - التواصية - مرجع سابق - ص ١٩

<sup>٢</sup> - عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق - ص ٣٢٣

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٥٠/١٢/٢ - مجموعة أحكام المحكمة النقض - م ٢ - رقم ٢٠ ص ٩٢٧

<sup>٤</sup> - / نهج فاروق - مرجع سابق - ص ٢١١

القبض، والتفتيش والتأريـس \_\_\_\_\_ حار العدالة  
” وقد يحدد بالأمر الشخص المطلوب تنفيذ منه ، فقد قضى بصحة  
القبض الذي قام به رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين أن النيابة العامة  
كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك ، لذا فيكون الدفع ببطالان القبض على أساس  
من الصحة <sup>١</sup>. كما يجب أن يظهر من الأمر السبب الذي أدى إلى إصداره  
وهو الدلائل الكافية على الإتهام وهي أمر مستفاد ضمنا من ( م ١٣٩  
أ.ج. )“.

#### ٤- الحالات التي يجوز فيها إصدار أمر القبض :-

” هناك حالات محددة يجوز فيها للمحقق أن يحرر أمر بالقبض  
على المتهم وإحضاره ، فلا يجوز إصدار مثل هذا الأمر إلا إذا كانت  
الجريمة المرتكبة جنائية أو جنحه معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة  
أشهر ، أي أن تكون من الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي.“

” ويجوز ذلك ولو كانت الجريمة المرتكبة من الجرائم التي لا يجوز  
فيها حبس المتهم احتياطيا إذا صدر أمر بتكليف المتهم بالحضور ولم يحضر  
دون عذر مقبول أو إذا خشي المحقق هرب المتهم وقدر منذ البدايه أنه لن  
يحضر بناء على تكليفه بالحضور . ويجوز ذلك إذا لم يكن للمتهم محل إقامة  
معروف أو إذا كانت الجريمة في حالة تلبس <sup>٢</sup>“.

#### ٥- ضرورة صدور أمر قضائي بالقبض

” إن الحرية الشخصية هي حق طبيعي ومصونه لا تمس ، و فيما  
عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته  
بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن  
المجتمع <sup>٣</sup>“.

” ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك  
وفقا لأحكام القانون. ومما سبق يتضح لنا أنه لا يجوز القبض على أحد إلا  
بأمر قضائي سواء كان ذلك من قاضي المحكمة أو قاضي التحقيق أو النيابة  
العامة.“

<sup>١</sup> - نقض ١٩٧٣/٥/٢١ - مجموعة أحكام محكمة النقض - من ٢٤ - رقم ١٣٢

<sup>٢</sup> - التواصية - مرجع سابق - ص ٤٢٠

<sup>٣</sup> - د/ عبد الرؤوف مهدي - مرجع سابق - ص ٣٦٠

” ويسبرر هذه الضمانه خطورة القبض لتقييده الحرية الشخصية ، فكان لابد من وضع أمر تقديره ومبرر أنه في يد سلطة قضائية فهي وحدها القادرة على الموازنة بين مصلحة التحقيق وحقوق المواطن في الحرية “<sup>١</sup>.

” وقد خرج المشرع على هذه القاعدة في أحوال التلبس بالجريمة فأجاز لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه “<sup>٢</sup>.

” وخرج عليها المشرع أيضا في قانون الطوارئ فأعطى السلطة القائمة على تنفيذ هذا القانون وهي سلطه غير قضائية سلطة القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم “<sup>٣</sup>.

#### ٦- نوع الجريمة :-

” أجاز المشرع لقاضي التحقيق الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي . إلا أنه من جهة أخرى يوسع من مجال القبض مما يزيد من القيد على الحرية التي كفلها المشرع “<sup>٤</sup>.

#### ٧- جدية الاتهام :-

” لإتصاف القبض يتطلب جدية الاتهام بناء على دلائل كافية ظاهرة تفيد في توجيه الاتهام بارتكاب الجريمة أو الإشتراك فيها إلى شخص معين بقررها مأمور الضبط القضائي “<sup>٥</sup>. ولا يكفي البلاغ أو الإشتباه ومجرد الحيرة أو الارتباك حيث جواز الاستيقاف وليس القبض “<sup>٦</sup>.

” فيجوز للمأمور القبض بنفسه على المتهم الحاضر عند توافر حالة التلبس بالجنايات أو الجناح التي يتجاوز حد العقوبة الأقصى فيها الحبس لمدة

<sup>١</sup> - د/ محمود نجيب حسني - قبض على الأشخاص - ١٩٩٤ - ص ٧٤

<sup>٢</sup> - د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٧٥

<sup>٣</sup> - أ/ نهاد فاروق - المرجع السابق - ص ٢١١

<sup>٤</sup> - نقض ١٩٦٩/١١/٢٤ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٢٠ - رقم ٢٠٧ - ص ١٣٣٠ ، ١٩٧٤/١/٣٠

س ٢٥ - رقم ٣٩٦ - ص ٤٥٤ - ١٩٧٧/١/٣٠ - س ٢٨ رقم ١١٥٠ - ص ١٥٩ ، ١٩٧٧/٤/٣ - س ٢٨ رقم ١٥٠٥ - ص ٤٥٢ ، ١٩٧٧/٥/٢٩ - س ٢٨ رقم ٨٠ - ص ٦٥٤ - د/ محمود عبد العزيز خليفة - النظرية

لعامة للقرائن في الإثبات الجنائي في التشريع المصري والمقارن - رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس - ١٩٨٧ - ص ٤٤٥

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
ثلاثة أشهر بشرط توافر دلائل كافية على اتهامه<sup>١</sup>. فإذا تحفظ مأمور الضبط  
القضائي على المتهم ثم طلب إصدار أمر بالقبض من النيابة العامة وصدر له  
ولم تكن توافرت أدلة كافية فلا يصح التحفظ ولا القبض<sup>٢</sup>، وإذا توافرت  
وحدها جاز التحفظ دون القبض<sup>٣</sup>.”

”ولا تعد المظاهر الخارجية دلائل كافية فإذا تم القبض بناء عليها  
فهو إجراء باطل، وإذا اعترف المتهم بناء على ذلك كان اعترافه باطلا كما  
أنه إذا أسفر عن ثلث فهو باطل“<sup>٤</sup>.

#### ٨- الشكوى والإذن :-

”ففي الأحوال العادية لا مساس بحرية الأفراد في بعض الجرائم  
التي يقيد تحريك الدعوى الجنائية فيها بأحد القيود الإجرائية على الدعوى  
الجنائية فإذا ما ورد عليها قيد قانوني كالإذن فلا يجوز اتخاذ أي من  
إجراءات التحقيق كالقبض والبدء في تحريك الدعوى في الأحوال العادية إلا  
بعد صدوره، كحظر اتخاذ أي إجراء ماس بشخص المتهم وحرية إذا كان  
من أعضاء مجلس الشعب إلا بإذن (م ٩٩ دستور)“

”وكذلك حظر القبض على القاضي أو حنبه احتياطيا إلا بعد  
الحصول على إذن من اللجنة المنصوص عليها في (م ٩٤ من قانون السلطة  
القضائية، وكذلك الحكم بالنسبة لأعضاء النيابة العامة وأعضاء مجلس  
الدولة“.

”وإذا توقف تحريك الدعوى الجنائية على تقديم طلب (م ٨.ج) فلا  
يجوز اتخاذ أي من إجراءات التحقيق كالقبض“.

”وإذا كان القيد هو الشكوى فقد قرر المشرع أنه لا يجوز اتخاذ  
أي إجراء ماس بشخص المتهم إلا بعد تقديم الشكوى“.

”فإذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية  
عنها على شكوي فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من

<sup>١</sup> - نقض ١٩٥٨/١٠/٨ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س. ٩ - رقم ٢٠٥ - ص ٣٦٥ - ونقص ١٩٨٥  
س. ٣٦ - رقم ٨٨ - ص ٥٢٤.

<sup>٢</sup> - د/ حسام الدين محمد أحمد - سلطات القبض في مرحلة ما قبل المحاكمة - دار النهضة العربية - دار  
الولاء للطبع والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٣ - رقم ٨٢ - ص ١١٥

<sup>٣</sup> - د/ نجدي سيد أحمد سيد - المله والدلائل كمسوغ للإجراءات الماسة بالحريات في النظام الإجرائي  
المصري في قضاء النقض الحراسه - القيم - ١٩٨٧ القاهرة دار الطيف للطبعات - ص ٣٣

<sup>٤</sup> - نقض ١٩٦٦/١٢/٥ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س. ١٣ - رقم ٥٣٨ - ص ٩٥٨

يملك تقديمها ويجوز في هذه الحالة بأن تكون الشكوى لمن يكون حاضراً من رجال السلطة العامة بصفه خاصه الإجراءات العامة بالحريه الشخصيه ولو كانت الجريمه في حالة تلبس (م ٣٩ أ.ج )<sup>١</sup> .

#### ثانياً : ضوابط القبض على المتهم بدون أمر قضائي

” القبض على المتهم إجراء يظوي على مساس بحريته الشخصيه وسلب مؤقت لحقه في التنقل ، لذلك تحرص التشريعات على إيكال إصدار أمر بالقبض على المتهم إلى السلطة القضائية وتحتصر الحالات التي يجوز فيها القبض على المتهم من قبل مأموري الضبط القضائي بدون أمر من السلطة القضائية على حالات التلبس بالجريمه وبشروط معينه وذلك منعا للإقتضات على حرية الأفراد — وسنعرض ضوابط القبض في غير أحوال التلبس ثم نبين ضوابط القبض في أحوال التلبس .“

#### ٢- ضوابط القبض في غير أحوال التلبس:

” لمأموري الضبط القضائي الحق في القبض على المتهمين دون اشتراط صدور أمر بذلك من جهه قضائيه وفي غير أحوال الحبس (م ٣٤ أ.ج).“

” فلما مأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الأحوال الآتية :

أولاً : في الجنايات.

ثانياً : في أحوال التلبس بالجنتح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمده تزيد على ثلاثة أشهر .

ثالثاً : إذا كانت الجريمه جنحه معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعاً تحت مراقبة البوليس ، أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشرداً أو مشتبها فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

رابعاً : في جنح السرقة والنصب والتفالس والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامه بالقوه أو بالعنف ، والقيادة والإتجار بالنساء والأطفال ، وانتهاك حرمة الآداب ، وفي الجنح المنصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدره أو الإتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها.“

<sup>١</sup> -١- / نيهة فاروق - قديم نسليق - ص ٢١٣

## ٢ - ضوابط القبض في أحوال التلبس

”يمنح المشرع مأموري الضبط القضائي سلطة اتخاذ بعض الإجراءات في أحوال التلبس ، فالضرورة تبرر الخروج على القواعد العامة في الإجراءات ، ويستحسن المبادر إلى جمع أدلتها قبل أن تضيق أو تنال منها يد العيث<sup>١</sup>“.

”ومن الإجراءات التي خول المشرع مأمور الضبط القضائي مباشرتها في أحوال التلبس دون انتظار صدور أمر من سلطة التحقيق القبض على المتهم ، ولخضورة هذا الإجراء أحاطه المشرع بعدد من الضوابط هي في حقيقتها ضمانات نقي المتهم من أن يقبض عليه دون توافرها وهذه الضوابط هي :

أن تكون الجريمة المرتكبة في حالة التلبس .. وقد عرضنا لبيان المقصود بالتلبس وحالاته وشروط صحته.

١ . توافر شروط صحة إدراك التلبس .. السابق بيانها

٢ . أن تكون الجريمة المتلبس بها على قدر من الجسامه.

٣ . جدية الإتهام

٤ . كفاية حقوق الدفاع للمقبوض عليه.

### سابعاً : حقوق المتهم

”الأصل أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته أي إدانته نهائيه يتأكد منها ولا يوجد بعد ذلك ما يزيلها أو يثبت عكسها لذا فهي لا تثبت إلا بحكم قضائي بات لذا كل من تمتع بهذا الأصل له عدة حقوق موزعه على إجراءات التحقيق أثناء القيام به ومنها إجراء القبض والذي يتمتع المتهم فيه ببعض هذه الحقوق“.

### ١ - المحافظة على الأدلة:

” يتمتع كل إنسان بحرية التنقل في كل مكان في الدولة وخارجها مادام يتمتع بالأصل وهو البراءه ، ولكن إذا وقعت قدماء في بئر الإتهام وجريمه وقعت بالفعل اتهم بارتكابها بناء على أدلة اتهم فإنه بمجرد العلم

<sup>١</sup> - د/ رؤوف عبيد حسني - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري - ط١٦ - ١٩٨٥ - ص ٣٥١

بوقوع الجريمة يجب الإسراع في إجراء القبض الذي بدوره مأس بحرية التنقل ، إلا أنه على الأقل لصالح ذات المتهم و صيانة للأدلة كما هي حالها سواء ما ضبط مع المتهم أو ما ظهر عليه من آثار أو علامات أو أي أدلة أخرى تظهر من المعاينة مثلاً (م ٤٦ أ.ج ) فتصان الأدلة من العبث بها ولو من ذات المتهم والذي قد يتصرف في بعض الأدلة بما قد يتعارض وصالحه أو العبث لمجرد تضليل العدالة بإعطائه فرصة التأثير على الشهود فقد يظهر من الأدلة ما يبرئه<sup>١</sup>.”

” و سرعة القبض تمنع أهل المجني عليه أو الغير من شر الإنتقام من المتهم كما تحصنه من شر نفسه بالإعتداء عليها تخلصاً من ذنب الإتهام<sup>٢</sup>.”

## ٢- ضرورة توافر الدلائل الكافية على الإتهام :

” لكي يصبح قبض مأمور الضبط القضائي على المتهم صحيح يشترط أن تقوم دلائل كافية على الإتهام وترجع لتقديره عند استعماله لذلك الحق ، فيجب أن تؤدي عقلاً في اعتقاده إلى صحة الإتهام<sup>٣</sup>.”

” ولا يشترط لصحة هذا الإجراء أن يسفر التفتيش عن ثبوت صحة إسناد الجريمة إلى المتهم إذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجاً لآثره<sup>٤</sup>.”

” ولا يجوز القبض بناء على البلاغ وحده أو لمجرد الإشتباه<sup>٥</sup> . فالقوانين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير ذوي الشبهة والمتشربين وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيزه وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه<sup>٦</sup> . و إذا كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى ما يفيد أن هناك عند مشاهدة ضابط البوليس للمتهم في الطريق خارجاً من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدراً مما يجيز لرجل الضبط القضائي أن يقبض عليه و بالتالي أن يفتشه فالضبط والتفتيش هنا يكونان صحيحان<sup>٧</sup>.”

<sup>١</sup> - / نهاد فاروق - المرجع السابق - ص ٢١٤

<sup>٢</sup> - د/ إبراهيم حشد بدر - مخطوطي - منظمات مأموري الضبط - القاهرة - ص ٦٧٧

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٣٧/١٢/٢ - مجموعة قواعد القانونية ج ٤ ق ١١٩

<sup>٤</sup> - نقض ١٩٥٨/١/٢١ - أحكام النقض - س ٩ - ق ٢٢

<sup>٥</sup> - نقض ١٩٤٢/٤/٢٠ - مجموعة قواعد القانونية - ج ٥ ق ٣٨٥

<sup>٦</sup> - نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ - أحكام النقض - س ٢٨ - ق ٨٧



” والواقعه المطروحه هي أن المتهم بارح منزل مأذوناً بتفتيشه وتفتيش صاحبه وأخرج من جيبه عليه مقله وحاول إلقاءها فمنعه الكونسابل وضبطها معه<sup>١</sup>“

” ووجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام و تناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته لا ينيئ بذاته عن تلبسه بجريمة الإشتباه ولا يوحى إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ القبض عليه وتفتيشه<sup>٢</sup>“

” وتقدير كفاية الدلائل على الإتهام يخضع لتقدير النيابة العامه عندما يسلم إليها المتهم للنظر في حيمسه احتياطياً أو الإفرار عنه ، كما أنه يخضع لتقدير القاضي من بعدها<sup>٣</sup>“

” فإذا انتهت محكمة الموضوع إلى أن الدلائل كانت غير كافيه للقبض على المتهم تعين عليها أن تلتفت عن الدليل المستمد من كل إجراء لاحق للقبض وما يفسر عنه كالتفتيش ، فإنه متى حصل أثر قبض باطل يكون باطلاً ولا يؤخذ بنتيجته كدليل في الإدانه<sup>٤</sup>“

” فمن المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينيئ عليه عدم التعديل في الإدانه على أي دليل يكون مترتباً عليه ومستمداً منه . وتقرير الصله بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الإتهام أياً كان نوعه من المسائل الموضوعيه<sup>٥</sup> . ويجوز القبض على كل من قامت دلائل كافيه على أنه ساهم في الجريمة سواء كان فاعلاً أصلياً أم شريكاً<sup>٦</sup> والتلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامه<sup>٧</sup>“

” وبمستوي فيسي هذا المتهم الذي شوهد وهو يرتكب الفعل المكون للجريمه والمتهم الذي يثبت أنه ساهم فيها ولو وجد بعيداً عن محل وقوعها ،

<sup>١</sup> - نقض ١٩٥٢/١٢/٣٠ - أحكام النقض - س ٤ - ق ١٢١

<sup>٢</sup> - نقض ١٩٥٧/١/٢٤ - أحكام النقض - س ٨ - ق ٢٨

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٦٩/١/٢٤ - أحكام النقض - س ٢٧٠ - ق ٢٧٠ - ١٩٥٣/٣/٢٠ - س ٤ - ق ٢٤٢

<sup>٤</sup> - جزاوي - مرجع سابق - ص ٢٤٥ ، نقض ١٩٤١/٦/٢٣ - مجموعة لقواعد القانونيه ج ٥ - ق ٢٧٢ ، ١٩٥٣/١٢/٣٠ - أحكام النقض - س ٤ - ق ١٢١ - نقض ١٩٥٨/١٠/٢١ - أحكام النقض - س ٩ - ق ١٢٠

<sup>٥</sup> - نقض ١٩٧٣/٤/٩ - أحكام النقض - س ٤ ، ق ١٠٥

<sup>٦</sup> - نقض ١٩٦٥/٤/١٩ - أحكام النقض - س ١١٦ ق ٧٩

<sup>٧</sup> - نقض ١٩٧٨/١/٢٣ - أحكام النقض - س ١٩ ق ١٥

القبض والتفتيش والتأليس ..... ديار العدالة  
كما إذا قبض على شخص فور ارتكابه الجريمة قتل واعتُرف بأن آخر لم  
يكن بمكان الحادث هو المحرض له على مقارفتها<sup>١</sup> ، أو دل المتهم على  
شخص آخر باعتباره مصدر الماده المخدرة المضبوطة معه والبائع لها ، فإن  
انتقال الضابط إلى مكان هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون  
إجراءً صحيحاً<sup>٢</sup> .“

### ٣- سماع أقوال المتهم:

” متى قبض مأمور الضبط القضائي على المتهم وجب عليه أن  
يسمع أقواله فوراً أي يسأله عن التهمة المسندة إليه و إجابته عنها دون  
مناقشته تفصيلية في أدلة الإتهام مما قد يؤدي إلى الإيقاع به وتقوية الأدلة  
القائمة ضده ، فلأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة  
إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً<sup>٣</sup> .“

” فإن لم يأت المتهم بما يبرئه وجب على مأمور الضبط القضائي  
أن يرسله إلى النيابة العامة المختصة قبل انقضاء أربع وعشرين ساعة من  
وقت القبض عليه وهي حينئذ تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم  
تأمر بحبسه احتياطياً أو بإطلاق سراحه فإذا أبقى مأمور الضبط القضائي  
المتهم مقبوضاً عليه لأكثر من أربع وعشرين ساعة كان هذا حبساً بغير سند  
من القانون يلزمه المسؤولية الجنائية والمدنية والإدارية وإذا عرض أمر هذا  
المتهم على النيابة العامة وجب عليها أن تأمر بالإفراج عنه فلا يجوز لها أن  
تأمر بحبسه احتياطياً لأن كونه مقبوضاً عليه وقت مثوله أمامها يعتبر باطلاً  
، ولا يجوز لها أن تصدر أمراً بالحبس الاحتياطي بناء على الإجراء الباطل  
الذي لا يسند القانون<sup>٤</sup> .“

” والمقصود بسماع أقوال المتهم فور القبض عليه فهذا ضروري  
في هذا الوقت لسهولة كشف انفعالات المتهم وقت سماع التهمة وملاحظة  
مدى صدقه وكذبه في التو ، ومن ناحية أخرى لأخذ أقواله الأولى دون  
تخطيط للتضليل والمراوغه ، وإنما بطبيعتها فور السؤال ، كما أنها ضمانته  
حتى لا تطول مدة القبض<sup>٥</sup> .“

<sup>١</sup> - لدرصليوي - مرجع سابق - ص ٢٩٧  
<sup>٢</sup> - نقض ١٩٤٩/٣/٣ - قضاياه س ٢٢ - ص ١٩٧٣/٢/٢٥ - أحكام النقض س ٢٤ - ق ٥٢ .  
<sup>٣</sup> - قهرضخري - مرجع سابق - ص ٢٩٨  
<sup>٤</sup> - ١ / نهود قد وقى - مرجع سابق - ص ٢١٦

” إلا أن سؤال المتهم يجب ألا يتعدى الأمر إلى إجراء بأن يصل إلى حد الاستجواب فهو مجرد إثبات أقوال المتهم فقط دون مناقشة ، وإنما سؤاله بوضوح ويسر<sup>١</sup> و إلا كان استجواباً يستهدف الإقرار<sup>٢</sup>“

” وسماع أقوال المتهم فور القبض عليه إحدى ضمانات حق الدفاع حيث قد يصل الأمر إلى الإقرار<sup>٣</sup> فمن السؤال تظهر الحقيقة في إجابة المتهم ، وقد تزول الشبهات التي حامت حوله فيخلى سبيله.“

” وقد لا يبعد عنه الاتهام حتى بعد سماع أقواله خلال المدة المحددة فبعدها يرسله إلى النيابة العامة التي تتولى استجوابه خلال مدة يحددها المشرع هي أربع وعشرين ساعة ، مما يطيل من أمر حرمان المتهم من حريته الشخصية<sup>٤</sup>“

#### ٤- ضرورة أن يتم الاستجواب خلال ٢٤ ساعة:

” إن الهدف من أمر القبض على المتهم وإحضاره هو وضعه تحت تصرف المحقق لاستجوابه عن التهم المنسوبة إليه ارتكابها وبعد ذلك إما أن يخلي سبيله بكفاله أو بدونها أو أن يقرر حبسه احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك.“

” فالإرتباط وثيق بين القبض والاستجواب ، فكل قبض على المتهم يعقبه استجواب وبعدها الانتهاء الاستجواب ينتهي القبض، ولما كان القبض إجراء مؤقت فإن مدته يجب ألا تزيد على أربع وعشرين ساعة أي أن الاستجواب يجب أن يتم في بحر الأربع وعشرين ساعة التالية للقبض ، ويتصور أن يستمر الاستجواب بعد انتهاء هذه المدة وذلك في حالة ما إذا شرع المحقق في استجواب المتهم في الدقائق الأخيرة من مدة الأربع وعشرين ساعة ولم يفرغ من ذلك إلا بعد مضي ما يزيد عن أربع وعشرين ساعة من لحظة القبض على المتهم.“

” وعلى قاضي التحقيق أن يستجوب المتهم المقبوض عليه فور توديعه لمكتبه وذلك لحرص المشرع على أن يستجوب المتهم في وقت قصير

<sup>١</sup>- نقض ٢٤/٢٤-٢١٩٧٤ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٢٥ - رقم ٦٩ - ص ٦٩

<sup>٢</sup>- نقض ١٩٦٦/٦/٢١ - س ١٧ - رقم ١٦٧ - ص ٨٦٢ - ١٩٧٢/١٢/١٠ - س ٢٣ - رقم ٣٠٨ عن

١٣٩٧-١٩٨٥/١/١٤ - س ٣٦ - رقم ٦٩ - ص ٤٠٣

<sup>٣</sup>- نقض ١٩٨٠/٤/٢١ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣١ - رقم ١٠٢ - ص ٥٣٤ - ١٩٨٦/٨/٢١ -

س ٣٧ - رقم ١٥٠ - ص ٧٨٣

<sup>٤</sup>- د/ إبراهيم حامد مرسي طنطاوي - المرجع السابق - ص ٧٣٩ وما بعدها.

من لحظة القبض عليه لكي لا تسلب حريته وقتاً يزيد على ما تقتضيه مصلحة التحقيق<sup>١</sup>. وإذا تعذر على قاضي التحقيق استجوابه فوراً بوضع في السجن إلى حين استجوابه و يجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وسشرين ساعة فإذا انقضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة وعليها أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه وعند الإقتضاء تطلب ذلك إلى القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاضي آخر يعينه رئيس المحكمة و إلا أمرت بإخلاء سبيله<sup>٢</sup>. وإذا لم تتمكن سلطة التحقيق استجواب المتهم خلال الأربع وعشرين ساعة التالية للقبض عليه وجب عليها الأمر بإطلاق سراحه ، و إطلاق سراحه لا يلقي عليها التزام بعد إصدار أمر بالقبض عليه للمرة الثانية فيصبح المتهم مهدداً بأمر قبض متتاليه وفي كل مرة تسلب حريته لمدة أربع وعشرين ساعة لذلك يجب أن يقيد المشرع سلطات سلطة التحقيق في حالة إصدارها أمر بالقبض على المتهم وإحضاره وعدم استجوابه خلال مدة الأربع وعشرين ساعة أن يخلو سبيله - و ألا يصدر بحقّه أمر بالقبض عن نفس التهمة إلا إذا رفض الحضور بعد دعوته بدون عذر مقبول.

- ” فإذا لم يتم إخلاء سبيل المتهم المقبوض عليه بعد انقضاء الأربع وعشرين ساعة فإن من تسبب بذلك يعتبر مرتكب لجريمة الحجز بعدم وجه حق.“

#### ٥- علم المتهم بأسباب القبض عليه وحقه في الإتصال بمن شاء:

” صيانة لحق الدفاع للمتهم يجب أن يعلم بأسباب القبض عليه ، فكل شخص الحق في أن يعلم بأسباب القبض عليه عند إجراء القبض وله الحق في أن يعلم بالتهمه المسنده إليه بالسرعه الممكنه ، ولكل شخص مقبوض عليه الحق في إبلاغه فوراً بالإتهام الموجه إليه وذلك حتى يتمكن من درء الشبهه عنه.“

” والماده ( ١٣٩ أ.ج ) نصت على أن يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ، وعلى سلطة الإجراء أن تبين له صفتها و إن كان وكيل نيابه مختص كما يعلمه بالتهمه و أدلة الإتهام وسبب الإجراء فور القبض عليه.“

<sup>١</sup> - د / محمود نجيب حسنين - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ١٩٨٨ - ص ٢٩٧  
<sup>٢</sup> - قانونيه - مرجع سابق - ص ٤٢١  
<sup>٣</sup> - ٢٠١٠ / ٢٠١١ - قروى - قمرية السابق - ص ٢١٦

” وكل من يقبض عليه أو يعتقل يكون له حق الإتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الإستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذي قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة و إلا وجب الإفراج حتماً وقد أتاح القانون للمقبوض عليه الحق في الإتصال أو الإستعانة بمن يرى دون تحديد بأن يكون هذا الإتصال بشخص يحمل صفة معينة أي سواء كان تربطه به صلة قرابه أو لا تربطه<sup>١</sup> “.

#### ٦- كفالة حقوق الدفاع للمقبوض عليه:

” بعد أن يتم لقيض على المتهم بواسطة مأمور الضبط القضائي يجب عليه القيام ببعض الإجراءات التي من خلالها يستطيع المتهم الدفاع عن نفسه وذلك بعد أن يعلم بأسباب القبض عليه ، ويجعل له الحق في الإتصال بمن يشاء والحق أيضاً في أن يستعين بمحام وبعد الإنتهاء من سماع أقوال المقبوض عليه فإما أن يستطيع دحر الإتهام عن نفسه ويقتنع مأمور الضبط الجنائي بمسألة موقفه وهنا يجب على مأمور الضبط القضائي أن يتركه وحال سبيله ، وفي الحقيقة إن الأمر بترك المقبوض عليه وحال سبيله إذا استطاع أن يقتنع مأمور الضبط القضائي بأنه غير ضالع في ارتكاب الجريمة لم يرد النص عليه بشكل صريح ولكننا نستنتج بمفهوم المخالفة من عبارة “ وإذا لم يأت بما يبرئه ” والوارده في م ٣٦ أ.ج . “.

” فالأثر المترتب على عدم إثبات المقبوض عليه لما يبرئه أو عدم اقتناع مأمور الضبط القضائي بأقوال المقبوض عليه هو إحالته إلى النيابة العامة وهذا يعني أن اقتناع مأمور الضبط القضائي بما يدلي به المقبوض عليه من أقوال يترتب عليه عدم وجود سبب لإحالته إلى النيابة العامة مما يقتضي تركه وحال سبيله.“

#### ثامناً : بطلان القبض

##### أولاً : الدفع ببطلان القبض:

” إذا خولفت الشروط القانونية للقبض وقع باطلاً ، أي إذا تخلف شرط من الشروط السابقة بيانها لصحة القبض في غير أحوال التلبس وقع

<sup>١</sup> د / عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق ص ٣٦

القبض والتفتيش والتأليب - حار المحاكمة  
القبض باطلاً ومخالفة هذه الشروط يترتب عليه البطلان المطلق لتعلقه  
بالنظام العام وهذا هو أحد الأراء<sup>١</sup>،

” ولكي تحكم المحكمة ببطلان القبض فعلى المتهم أن يدفع به أمام  
محكمة الموضوع ، فهو بطلان متعلق بالخصوم وليس بالنظام العام وهذا هو  
السرأي الآخر ، فنقض قضاء النقض يعتبره متعلقاً بالنظام العام وإن كان لا  
تجاوز إثارتها لأول مره أمام محكمة النقض إذا كان بحثه يتطلب تحقيقاً  
موضوعياً ، ويترتب على ذلك أنه لا يستفيد من بطلان القبض إلا المتهم  
الذي وقع عليه القبض الباطل<sup>١</sup>،

” ويترتب على الحكم ببطلان القبض بطلان كل ما ترتب عليه من  
آثاره تطبيقاً لقاعدة كل ما يترتب على الباطل فهو باطل ، حتى ولو اعترف  
المتهم بسر القبض عليه أو ظهرت بناء على القبض حاله من حالات  
التلبس<sup>٢</sup>،

” وليس معنى ذلك أن المحكمة لا تستطيع رغم الحكم بالبطلان أن  
تدين المتهم بناء على عناصر إثبات أخرى ، إلا أنه يجب في هذه الحالة أن  
تكون مستقلة عما هو مستفاد من الإجراء و إلا كان الحكم معيباً<sup>٣</sup>،

” فإذا كان الحكم بعد أن انتهى إلى بطلان القبض على الطاعن  
وتفتيشه قضى بإدانة قولا منه أن يستند في ذلك إلى عناصر الإثبات الأخرى  
المستقلة على القبض والتفتيش المؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها أو  
كانت الأدلة التي استندت عليها المحكمة في قضائها بالإدانة لا تخرج عن أن  
تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيداً له ولا يمكن أن  
يتصور لهما وجود لولا وقوع التفتيش الباطل فإن الحكم يكون معيباً<sup>٢</sup> . وإذا  
كان المتهم لم يتمسك ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة الموضوع فإنه لا  
يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض<sup>٣</sup>،

ثانياً : بطلان القبض ... وما يترتب عليه ...

” متى قام مأمور الضبط القضائي بالقبض على المتهم في غير  
الأحوال المصرح بها قانوناً أو بالرغم من عدم وجود دلائل كافية على اتهامه  
وقع القبض باطلاً وترتب على بطلانه بطلان كل إجراء بني عليه وكل دليل

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٨/٣/١ - مجموعة أحكام س ١٩ - رقم ٥٩ - نقض ١٩٦٧/٢/١٤ - س ١٨ - رقم ٤٢  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٢/١/٢٧ - مجموعة أحكام - س ١٣ - رقم ١٩٨  
<sup>٣</sup> محكمة عليا ١٩٦١/١/١ - مجموعة القواعد - ج ١ - ص ٢٦٩

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
مستمد منه كفتيش المتهم وضبط الأشياء التي توجد معه واعترافه تحت  
تأثير القبض ، كما تبطل كذلك حالة التلبس التي قد يسفر القبض عن  
ظهورها.

” وبناء عليه قضى بأنه إذا ارتاب رجل البوليس في أمر المتهم لما  
بدا عليه من ارتباك ثم اقتاده إلى مركز البوليس حيث أجرى تفتيشه قبل  
إدخاله غرفة الحجز وعثر معه على مخدر فإن القبض عليه يكون قد وقع  
باطلا وبالتالي يكون تفتيشه قد وقع باطلا أيضا.”

” وإذا صدر اعتراف منه بإجرازه المادة المخدرة إثر تفتيشه لمحقق  
غير الذي تولى إجراءه فإنه لا يصح الاعتماد على هذا الاعتراف كدليل  
مستقل عن التفتيش إذا صدر في الزمان والمكان الذي حصل فيهما التفتيش.

” كما قضى بأنه إذا قبض كونستابل البوليس على المتهم بناء على  
بلاغ من مجهول أو بناء على مجرد الظن والإشتباه بأنه يتجر في المواد  
المخدرة وكان ذلك غير حالة التلبس وبغير أمر من السلطة المختصة فالق  
المتهم المادة المخدرة التي كانت معه خشية العثور عليها معه عند تفتيشه لم  
يجز الإشتباه بها عليه لأن إلقاء لها كان نتيجة خشية القبض عليه ، ومادام  
القبض قد وقع باطلا فيكون ضبط المواد المخدرة باطلا كذلك.”

وبطلان القبض يكون بناء على أمر من سلطة التحقيق في حالتين:

١- حيث يحتجز المتهم مقبوضا عليه مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة  
أو مدة تزيد على ثمان و أربعين ساعة إذا كان قد تم بمعرفة مأمور  
الضبط.

٢- إذا وقع القبض بعد مضي سنة أشهر من تاريخ صدور الأمر بالقبض  
والإحضار دون اعتماده من المحقق ، وبطلان القبض هنا يترتب  
عليه ما نتج عنه من آثار وما ترتب عليه من إجراءات ولذلك فإن  
الحبس الاحتياطي المترتب على القبض الباطل يعتبر باطلا هو  
الأخر.

” كذلك التلبس الذي يظهر في فترة القبض الباطل لا ينتج آثاره وإذا  
اعترف المتهم بناء على القبض الباطل فإن اعترافه يكون باطلا ولا يصح

١ نقض ١٩٥٨/١٠/٢١ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٩ - رقم ٢٠٦ - ص ٨٣٩  
٢ نقض ١٩٣٩/٣/٢٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٣٦٤ - ص ٤٩٩

القبض والتفتيش والتوقيف - حار العدالة  
الإستناد إليه ، وينتج نفس آثار القبض الباطل لوقوعه في غير الأحوال  
المصرح بها قانوناً<sup>١</sup>.”

ومما سبق يتبين لنا أن :-

” الدفع بسبطلان القبض أمام محكمة الموضوع يعتبر دفعا متعلقا  
بصالح الخصوم لا يستقاد منه إلا المتهم الذي وقع عليه . وإذا لم يتمسك به  
أمام محكمة الموضوع فلا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض<sup>٢</sup> . فهو بطلان  
نسبي إذا حدث بخلاف ضوابط الإجراء كان تزيد المدة أو ينفذ الإجراء بعد  
مضي ستة أشهر من تاريخ صدور الأمر به دون اعتماد من المحقق<sup>٣</sup> .“

ثالثاً : آثار البطلان:

” تقررت لئثار البطلان في ( م ٣٣٦ ج ) حيث أن بطلان أي  
إجراء يترتب بطلان ما يترتب عليه من آثار فلا يترتب آثار قانونية مشروعه  
كان يهدف إليها من إجرائه ولا يقع بطلان بقوة القانون وإنما بحكم قضائي  
وعليه فإن ذات الإجراء لا قيمة له لانعدامه<sup>٤</sup> وهذه الآثار لا تترتب إلا على  
الإجراء اللاحق للإجراء الباطل وليس على الإجراء السابق له<sup>٥</sup> . فينتظر  
البطلان لما نتج من آثار عن الإجراء الباطل حيث أنه ما بني على باطل فهو  
باطل ويحدد تلك العلاقة بين الإجراء الباطل والإجراء اللاحق عليه قاضي  
الموضوع<sup>٦</sup> فإذا قضى ببطلان القبض لعدم مشروعيته فلا يعول في الإدانة  
على ما يترتب عليه من أدلة<sup>٧</sup> ويبطل كل إجراء يترتب مباشرة على القبض  
كما في إجراء التفتيش للمتهم<sup>٨</sup> .“

” فالعبرة بترتيب الإجراء اللاحق عل السابق الباطل فإذا قبض  
كونستابل البوليس على المتهم بناء على بلاغ من مجهول أو مجرد الظن بأنه  
يتجر في مواد مخدرة دون توافر حالة التلبس أو إذن من السلطة المختصة ،  
وعندما رآه المتهم يقدم عليه ألقي بالمخدر خشية ضبطه معه ، فإذا فتشه فهذا

<sup>١</sup> د/ مأمون سلامة - المرجع السابق - ص ٦٩٨

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٢/٢/٢٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض - رقم ٤٨ - ص ١٩٣

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٣/١/٢٢ - ص ١٤ - رقم ١٩ - ص ٨٨

<sup>٤</sup> ١/ نهاد فاروق - مرجع سابق - ص ٢٢١

<sup>٥</sup> نقض ١٩٧٤/١٠/١٤ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧ - رقم ٣٩ - ص ٣٧٦

<sup>٦</sup> نقض ١٩٥٦/٣/١٥ - ص ٧ - رقم ١٠٧ - ص ٣٦١ - ١٩٥١/١٢/٣١ - ص ٣ رقم ١٣٣ - ص ٣٤٤

<sup>٧</sup> نقض ١٩٧٦/١/٥ - ص ٢٧ - رقم ٣ - ص ٢٦٠ - ١٩٨٠/٣/١٣ - ص ٣٤ رقم ٦٨ - ص ٣٤٤

<sup>٨</sup> نقض ١٩٧٣/٤/٩ - ص ٢٤ - رقم ١٠٥ - ص ٥٠٦

نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٣٧٥ - ص ٥١٥



القبض والتفتيش والتبليغ ..... حادار العدالة  
يبطل التفتيش وضبط المخدر لعدم وجود سند القبض فوقع باطلاً<sup>١</sup> أما إذا لم  
يكون مترتباً عليه وإنما كان مستقلاً عنه فلا يطلان للإجراء السابق كما لو  
وقع القبض باطلاً إلا أن المتهم اعترف أمام المحكمة فيما بعد.<sup>٢</sup>

” وعليه فإن إجراء القبض كره إلا أنه من جانب آخر ضمان  
للمحافظة على الأدلة ثم هو بعد ذلك أول خطوه في طريق الإتهام مما يوجب  
تأكيد بالكتابه وتحديد مدته.“

---

<sup>١</sup> نقض ١٩٢٩/٣/٢٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ج ٤ - رقم ٣٦٤ - ص ٤٠٣  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٤٩/٦/١٣ - ج ٧ - رقم ٩٤٤

#### الباب الرابع

##### التفتيش

” يعتبر التفتيش من أهم إجراءات التحقيق العلمي فهو من الإجراءات الهادفة التي يلجأ لها للوصول إلى دليل مادي في جرائم معينة ، وهو من أكثر الإجراءات مساسا بالحريات وحقوق الخصوصية التي تحرص الدساتير على حمايتها و التي أصبحت من الحقوق الطبيعية المعترف بها للأفراد .“<sup>١</sup>

” ويمكن مباشرة التفتيش في مواجهة المتهم وذلك بتفتيشه أو تفتيش منزله ومن الممكن تفتيش غير المتهم ومنزله ما دام أن الهدف من ذلك الوصول إلى الحقيقة في شأن الواقعة محل التحقيق والتفتيش يحاط بضوابط عديدة بعضها يتعلق بتفتيش المنازل وبعضها يتعلق بتفتيش الأشخاص .“<sup>٢</sup>

أولا : المقصود بالتفتيش والهدف منه :

” التفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق يباشر عند وقوع جناية أو جنحة للبحث عن أدلة الجريمة ، ويباشر في محل له حرمة سواء رضی به من يباشر حياله أم لم يرض. ويقوم بهذا الإجراء موظف مختص وفقا للأحكام المقررة قانوناً“<sup>٣</sup>.

” وهو يهدف إلى ضبط أدلة الجريمة موضوع التحقيق وكل ما يفيد في كشف الحقيقة“<sup>٤</sup>.

” ولا تجوز مباشرته أو الإذن به إلا بشأن جناية أو جنحة وقعت للبحث عن دليل يفيد في كشف الحقيقة حيال شخص قامت دلائل كافية على اتهامه فيها بوصفه فاعل أو شريك أو على أنه حائز لأشياء استعملت في الجريمة أو نتجت عنها أو تعلقت بها متى استلزم ذلك ضرورة التحقيق وتقوم به سلطه حددها القانون“<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> التوايسه - ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي - رسالة دكتوراه - ص ٣٠١ جامعة عين شمس .  
<sup>٢</sup> د/ محمود محمود مصطفى ” الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن ص ٢ ط مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

<sup>٣</sup> د/ أحمد فتحي سرور - الوسيط في الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ١٩٩٣ .

<sup>٤</sup> د/ عبد المهيمن بكر - إجراءات الأدلة الجنائية - في التفتيش ط ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ص ٥ .

” التفتيش إجراء يبنى على الجبر و الإكراه لما فيه من مساس بحرية المتهم وحرمة مسكنه. ولما يتطلبه من الحد من حرية المتهم ولو لم يشمل إذن التفتيش إنداء بالقبض صراحة.“

” والهدف من مباشرة التفتيش هو الحصول على دليل مادي يتعلق بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو التحقيق في شأنها ، فلا يمكن اعتبار التفتيش دليل في ذاته و إنما الدليل هو ما ينتج عنه من أدلة مادية سواء تعلقت بالجريمة التي اتخذ هذا الإجراء من أجلها أم بجريمة أخرى شُف عنها الإجراء في إطار ضوابط محددة تهدف إلى أن يكون ضبط هذه الأدلة بطريقة عرضية“ ويمس التفتيش بحق الإنسان في المس الذي يمثل أحد مظاهر الحق في الخصوصية<sup>١</sup>، الذي يعني حق الفرد في ممارسة شؤونه الخاصة بمنأى عن تدخل الآخرين ومجال هذه السرية هي شخص الإنسان أو مسكنه<sup>٢</sup>.

” والتفتيش الذي تباشره السلطة المختصة بمباشرة التحقيق الابتدائي أو يباشره مأمور الضبط القضائي بناء على انتداب منها يعد إجراء من إجراءات التحقيق ما دامت روعيت فيه الشروط المطلوبة لإجراءات التحقيق الابتدائي كتكوين محضر التفتيش بمعرفة كاتب.“

” ويستطيع القائم بالتحقيق الاستدلال بمباشرة التفتيش بناء على حالة التلبس بالجريمة ، وفضلاً عن ضرورة توفر دلائل كافية على اتهام المقبوض عليه فهذه الدلائل تشير بوضوح إلى أن المقبوض عليه أصبح في مركز المتهم بالمعنى القانوني والقول بأن التفتيش القائم بناء على حالة التلبس من إجراءات الاستدلال يجعل للإجراء الواحد تكييفين بحسب صفة القائم بالإجراء وهذا غير جائز لأن تكييف الإجراء يتحدد بحسب طبيعته لا بحسب صفة القائم به.“

” و أخيراً يمكن القول بأن التفتيش هو البحث في مستودع أسرار فرد معين عن أدلة تقيد التحقيق بشأن جريمة معينه جنايته أو جناحه وقعت وتقوم الدلائل الجدية ضد هذا الشخص على ارتكابه لها.“

<sup>١</sup> نعيم عطيه - حق الفرد في حيزهم الخاصة. مجلة إدارة قضايا الحكومة - أكتوبر - ديسمبر ١٩٧٧ -

ع ٤ ص ٨٠، د/ إبراهيم حامد طنطاوي - التحقيق الجنائي - ص ١٤٩ دار النهضة العربية ط ١ - ١٩٩٩.

د/ توفيق الشاوي - فقه الإجراءات الجنائية - منشأة المعارف - ١٩٨٢ ص ٢٦٩ د/ المرصفاوي -

أصول الإجراءات الجنائية - منشأة المعارف ١٩٨٢ ص ٢٦٩.

<sup>٢</sup> د/ فوزية عبد الستار - الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ص ٩٨٦ ص ٢٧١.

القيس والتفتيش والتليس. حار العدالة  
”وقد يكون مستودع الأسرار محل التفتيش شخص الفرد أو أمكنة  
خاصة لها حرمتها.“

ما يأخذ حكم تفتيش الأشخاص

#### (١) المنقولات:-

”إن المنقولات المراد ضبطها إما أن تكون موجودة في أماكن  
عامه كالحدائق العامة والطرق العامة أي في غير حيازة أحد فيمكن فتحها  
والإطلاع عليها دون قيود وهنا تعتبر معاينة وليس تفتيش. و إما أن  
تكون موجودة في مسكن المتهم أو خارجه. فإنه لا يمكن فتحها وتفتيشها  
بدون توافر قيود تفتيش الأشخاص إلا إذا تخلى عنها حائزها بإرادته الحرة  
فترتفع عنها قيود التفتيش. والتخلي يعتبر اختياريًا إذا كان نتيجة لمجرد  
شعور المتهم بمراقبة رجال البوليس له وتتبعهم لحركاته واشتباهم في أمره.“  
”و إذا كان المتهم لم يتخل عما معه إلا عندما هم مأمور الضبط  
القضائي بتفتيشه دون أن يكون مأمورا بذلك من سلطة التحقيق فإن التخلي  
هنا يكون ناتجا عن إجراء غير مشروع ولا يصح الإستناد إلى الدليل الناتج  
عنه.“

#### (٢) تفتيش السيارات الخاصة والمتاجر

”يأخذ حكم تفتيش الأشخاص تفتيش السيارات الخاصة بالمتهم  
وكذلك المتجر المملوك له فإذا كانت سيارة المتهم مغلقه فلا يمكن تفتيشها  
إلا بإذن تفتيش شخص مالكيها. وإذا صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص  
فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك. وكذلك  
الشان بالنسبة لمتجر الشخص فلا يجوز تفتيشه إلا بإذن قضائي إما خاص به  
و إما تبعا لإذن بتفتيش شخص صاحبه.“

د/ توفيق الشاوي "بطلان التحقيق الابتدائي" مجلة القانون والإقتصاد س ٢١ العدد الأول ص ٢٤٧  
ود/ هادي عبد الله أحمد. تفتيش نظم الحاسب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي - دراسة مقارنة - دار  
النهضة المصرية ١٩٩٧.

د/ عبد الرؤوف مهدي- المرجع السابق ص ٤١٨.  
١- نقض ١٩٥٨/٤/٨- مجموعة أحكام النقض س ٩- ص ٣٩٠ رقم ١٠٥- نقض ١٩٦٩/٥/١٩ مجموعة  
أحكام النقض - س ٢٠ ص ٧٢٢ رقم ١٤٠.  
٢- نقض ١٩٥٨/٤/٨- مجموعة أحكام النقض س ٩ ص ٣٩٠.  
٣- نقض ١٩٨٧/١٢/٢٣- مجموعة أحكام النقض س ٣٨ - ص ١١٣٤ رقم ٢٠٦ د/ سلوم سلامة - قانون  
الإجراءات الجنائية ط ٩٦- ١٩٩٧ ص ٥٢٨.  
٤- نقض ١٩٨٨/١/٣- مجموعة أحكام النقض س ٣٩ - ص ٤٩ رقم ٨١٨.

### ثانيا : خصائص التفتيش

هناك عدة خصائص يتصف بها التفتيش وهذه الخصائص تنحصر في:-

- ١- أنه إجراء من إجراءات التحقيق
- ٢- أنه من إجراءات التحقيق التي تنطوي على خاصية الجبر والإكراه
- ٣- أنه عين بحق السريه
- ٤- أنه يباشر للبحث عن الأدلة المادية للجريمة المرتكبه

### أولا: التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق

” إن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي لا يمكن مباشرته بعد انتهاء التحقيق أو بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة<sup>١</sup>. لأن غايته البحث عن أدلة مادية وبالتالي فإن تراخي الفترة بين وقوع الجريمة والتحقيق فيها وإحالة الدعوى إلى المحكمة يجعل منه إجراء عديم الفائدة، كما أنه إجراء مفاجئ لا يحاط المتهم أو من يجري تفتيشه أو تفتيش منزله به مسبقا لكي لا يبادروا إلى التخلص مما يجري البحث عنه وإجراءات المحاكمة علنية وقراراتها تتخذ في مواجهة الخصوم وهذا يعطي من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله مكنه للتخلص من الأشياء الجاري البحث عنها لعلمه المسبق بقرار المحكمة باتخاذ مثل هذا الإجراء ويجب التفريق بين التفتيش القانوني الذي تقوم به سلطة التحقيق الأصلية أو تندب غيرها للقيام به باعتباره من إجراءات التحقيق وبين صور أخرى من التفتيش يجري فيها البحث عن أشياء أو تفقد أمور معينة إلا أنها ليست تفتيشا بالمعنى القانوني.“

” فتفتيش الأشخاص إما أن يكون هدفه البحث عن أدلة الجريمة وهو بذلك إجراء تحقيق ، وقد يباشر بهدف الحفاظ على سلامة الشخص الذي يجري تفتيشه أو غيره من الأشخاص تجزيده مما يحمله معه من أسلحه أو أدوات قد يستخدمها في الإعتداء على نفسه أو على غيره.“<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> د/ جلال ثروت - نظم الإجراءات الجنائية - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - ١٩٩٧ ص ٤٧٤ .  
<sup>٢</sup> الواسية - ضمائل المتهم أثناء التحقيق الابتدائي - رسالة الدكتوراه - جامعة عين شمس - كلية الحقوق ص ٣٠٤ .

” ويسمى هذا النوع من التفتيش بالتفتيش الوقائي لتمييزه عن التفتيش القانوني لأن غايته التوقي من خطر المتهم من إلحاق الأذى بنفسه أو بغيره.“

” يعرف التفتيش الوقائي بأنه ما يستلزمه تنفيذ القبض من بحث في ملابس المتهم لتجريدته مما يحتمل أن يكون معه من سلاح خشية أن يستعمله في المقاومة أو الإعتداء على نفسه أو من يقبض عليه<sup>١</sup> وهو إجراء تبرره ضرورة الأمن والتوقي ولا يحتاج إلى نص قانوني يبيحه فإذا تجاوز غايته في تجريد المقبوض عليه مما يحمله لئلا يلحق الأذى بنفسه أو بغيره وتعدى هذه الغاية إلى البحث عن أدلة فإنه يكون باطلا.“

” ومتى صح التفتيش الوقائي وعثر من يجريه على دليل في جريمة ما والتعويل عليه وقامت حالة التلبس والتي تخول القائم به اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون.“

” وقد جرى التفتيش لغرض إداري ولا يكون الهدف منه البحث عن أدلة الجريمة ولا يشترط لاتخاذ وقوع جريمه ولا يشترط صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يقوم به.“<sup>٢</sup>

” والتفتيش الإداري قد يكون مقررًا بنص القانون بهدف منع وقوع الجرائم ولاكتشافها إن كانت قد وقعت كنص المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجون والتي تخول ضباط السجن وحراسه الحق في تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملبسه وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو حوزته من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز له تعليمات السجون حيازتها أو إحرازها.“

” وقد يكون التفتيش الإداري بحكم الضرورة كمثل ما يقوم به رجال الإسعاف من بحث في ملابس شخص فاقد الوعي أثناء نقله للمستشفى عقب وقوع حادث سير لحصر ما يوجد معه من أشياء أو بقصد العثور على ما يثبت شخصيته أو للبحث عن بطاقته الشخصية للتعرف على فصيلة دمه.“

” وقد يظهر لهم عرضاً ما تعد حيازته جريمه أثناء محاولتهم قلب المصاب أو تجريده من ملبسه التقى تسيق عملية الإسعاف وهذا التفتيش لا

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٩/٧/٢ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٠ - رقم ١٩٣ - ص ٧٩٠  
<sup>٢</sup> د / عبد المهيمن بكر - إجراءات الأدلة الجنائية - ج ١ - في التفتيش - ط ١٩٦ - ١٩٩٧ - ص ٧٦

القبض والتفتيش والقبس - حار العدالة  
يعد تفتيش قانوني حتى لو كان القائم به أحد مأموري الضبط القضائي أو  
أحد رجال السلطة العامة.<sup>١</sup>

”ويأخذ حكم التفتيش الإداري التفتيش بالإتفاق بين جهة العمل ومن  
يتبع عليه التفتيش ويكون هذا الإتفاق كشرط في عقد العمل أو لوجوده في  
لائحته<sup>٢</sup>. فمجرد موافقة الشخص على العمل في المؤسسة أو المصنع الذي  
ينص نظامه على مثل هذا الإجراء فإنه يقبل ضمننا الإنصياع والتقيّد  
بالتعليمات والأوامر الصادرة من الإدارة الهادفة إلى تنظيم العمل.“

”ومع أن التفتيش الإداري لا يدخل ضمن نطاق التفتيش القانوني  
إلا أنه إذا تم صحيحاً جاز الاستناد إلى ما يسفر عنه من دليل يتطرق بجريمه  
وإذا أسفر عما تعد حيازته جريمه قامت حالة التلبس.“

#### ثانياً : التفتيش وخاصة الجبر والإجراه

”إن طبيعة إجراءات التحقيق لا تتم إلا جبراً عن إرادة الشخص  
محل الإجراء لما ينطوي عليه إجراء التفتيش بصفه خاصه من مساس  
بحرمة المسكن والحياء الخاصه بشخص المتهم والتدخل في أسرار حياته  
التي تخفي عن الكثير من الغير<sup>٣</sup> فلا يستطيع أحد المساس بها. بناء على  
الرضاء التام من أول واهل بالقيام بالإجراء ووجود الأمر القانوني الموجب  
لإجرائه بين القائم به بعطيه القوة والإرادة الحاسمه في التنفيذ بأي وجه وبأي  
طريقه“<sup>٤</sup>.

”والتفتيش لإجراء يتضمن خاصية الإجبار ، فالفتيش تعرض  
قانوني ينطوي على انتهاك لحرمة سر الإنسان في الوعاء الخاضع للفتيش  
ويجد تبريره في مقتضيات المصلحة العامة لضبط أدلة الجريمة التي أضرب  
منها المجتمع ، ويتم مباشرة التفتيش سواء كان محله شخصاً أم مسكناً دون  
اعتداد برضاء أو إذعان الشخص المراد تفتيشه أو تفتيش مسكنه.“

”والأصل أن يدعى من يباشر حياله التفتيش متى كان له ما يبرره  
احتراماً للقانون وإذا أبدى مقاومه فإن للقائم بالتفتيش استعمال القوة اللازمة  
للتغلب على كل مقاومه من جانب الشخص المطلوب تفتيشه أو تفتيش منزله  
،فصـدور الإذن لتفتيش المتهم يقتضي لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم

<sup>١</sup> د / عبد المهيمن بكر - مرجع سبق - ص ٧٣

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٥/١/١١ - مجموعة أحكام للنقض - س ٦ - رقم ١٤١ - هـ ٢٢٨ - ١٩٥٦/٢/٢ - س ٧ -

رقم ٦٥ - هـ ٢٠٤ - ١/١٨/١٩٩٠ - س ١١ - رقم ١٢ - ص ٧٠

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٧/٦/١٩ - مجموعة أحكام للنقض - س ١٨ - رقم ١٦٨ - ص ٨٣٨

لإجراء التفتيش ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً للقبض لما بين الإجراءين من تلازم.<sup>١</sup> وللقائم بالتفتيش أن يتحوط مسبقاً لما قد يواجهه من قوة وعدم إذعان لأمر تنفيذ التفتيش فله أن يصطحب معه القوة اللازمة متى كان التفتيش ماثوناً به قانوناً فإن اتخاذ ما يلزم من طرق لإجراؤه متروك لرأي القائم به.<sup>٢</sup> فله أن يدخل المنزل من التوافد إذا تعذر الدخول من الأبواب ما لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة لمنع ذلك.<sup>٣</sup>

”وبالتالي فإن الإجراء الذي لا يحتوي على عنصر الإيجاب لا يعتبر تفتيشاً في ملابس الشخص أو ما يحمل معه من أمتعة أو في مسكنه برضاه ويكون مثل هذا الإجراء اطلاع أو معاينة.<sup>٤</sup> ولا يعد تفتيش دخول المساكن عند تحقق حالة الضرورة.<sup>٥</sup> أو بناء على طلب صاحب المنزل أو عند تعقب مأمور الضبط القضائي للمتهم للقبض عليه.“<sup>٦</sup>

#### ثالثاً : مساس التفتيش بالحق في السرية:

” إن التفتيش من إجراءات التحقيق الابتدائي الأشد خطوره على الحق في السرية والحياء الخاصة والتسلل إلى كشف ما ستر ، فهو إجراء يجعل من الأمر حقيقة عاربه لما يأتي عليه من كشف أمور مستورة وليس على ما كشف من أمور للعامة، أما إذا كشف صاحب السر عن سره للغير فهو مما لا يؤثر على صحة الإجراء.“

” والغايه من التفتيش كما نعلم هي البحث عن أدله ماديه بصدد الوقعه الجرميه الجاري التحقيق بشأنها ، والبحث عن هذه الأدله يكون في وعاء السر أو في مكان له حرمة فسواء كان التفتيش يجري حيال شخص أو كان التفتيش في منزله فإنه ليس وعاء يمس وعاء له حرمة. والحرمة هي الإحترام الواجب لشيء من الأشياء وعندما يكون القانون مصدر هذا القانون فإن هذا الإحترام يرتفع إلى مصاف الحقوق ، فالحق مصلحه يعترف بها القانون ويضفي عليها الحماية اللازمه للإستثثار بها ، والقانون عندما يحيط بمنزل شخص بحرمة فإنه يحمي حق الإنسان في السر لأن أي مساس بهذا

<sup>١</sup>نقض ١٩٥٩/١/٢٦ - مجموعة أحكام نقض - س ١٠ رقم ١٩ - ص ٧٢ ، نقض ١٩٦٣/١/١٤ -

مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - رقم ١٣٣ - ص ٧٤١

<sup>٢</sup>نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ - مجموعة أحكام نقض - س ١٦ - رقم ١٢٤ - ص ٦٤٣

<sup>٣</sup>نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ - مجموعة لقواعد القانونية - رقم ٣٧٦ - ص ٤٣٥

<sup>٤</sup>د/ عبد المهيمن بكر - المرجع السابق - ص ٧٥

<sup>٥</sup>نقض ١٩٦٢/١/٢١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٣ - رقم ٢٠٥ - ص ٨٥٣

<sup>٦</sup>نقض ١٩٦٤/١/٢٣ - مجموعة أحكام نقض - س ١٥ - رقم ١١ - ص ٥٢



القبض والتفتيش والتلبس \_\_\_\_\_ حار العدالة  
السر عن طريق انتهاك وعائه بدون مبرر يمثل اعتداء على حق من حقوق  
الإنسان الأساسي.<sup>١</sup>

” وحرمة المسكن لم يقصد منها حماية حق الملكية فالملكية ليست  
شروط لوجود حرمة المنزل فمن يقيم في منزل بموجب عقد إيجار أو ينتفع  
بهذا المسكن بموافقة المالك يستفيد من الحرمة التي تحيط هذا المكان،  
فالحرمة والحماية ليست للمكان أو للحقوق المقررة للشخص عليه وإنما  
الحماية مقررة للحق في السر الذي من مظاهر حمايته سحب الحرمة على  
محله.“<sup>٢</sup>

” والحق بالسر يرتبط بالحرية الفردية ولا يقتصر محله على  
المسكن بل إن الحرمة تمتد إلى المسكن وشخص الإنسان وفكاهه فكل منها  
مستودع للسر يجب حمايته وكل إجراء لا يمس بحق السر يخرج عن كونه  
تفتيش منضبط الأشياء دون تفتيشها لا يمثل اعتداء على حق السر. ولا يعد  
تفتيش البحث في الأماكن والأشياء التي ليست مستودعا للسر كالأماكن العامة  
والمزارع والحقول حيث يحق لكل إنسان الإطلاع على ما فيها.“<sup>٣</sup>

” وتسقط الحرمة المقررة للحق في السر عن الأشياء التي يتخلل  
عنها أصحابها طوعية واختياراً“ ولا يعد تفتيش الإطلاع على المنقولات  
التي توجد في الطريق العام في غير حيازة أحد للتحري عن مالها. فإذا  
أسفر هذا التحري والإطلاع عن دليل في جريمة أو كشف عما تعد حيازته  
جريمة قامت حالة التلبس والتي تخول مأمور الضبط اتخاذ الإجراءات  
القانونية المنصوص عليها في م ٣٤ أ. ج. “<sup>٤</sup>

رابعاً : البحث عن الأثلة المادية للجريمة :

” يجب أن يتوافر الدليل على الإتهام لكي تستمر الدعوى الجنائية  
وتسير العدالة في مجراها الطبيعي ويصل التحقيق إلى ترجيح دليل الإدانة أو  
البراءة في حق المتهم محل الإجراء حيث إن الأصل براءة المتهم  
وليس إدانته.“<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> قنوبيه - المرجع السابق ص ٣١٠  
د/سلي الحسيني - النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري المقارن، دار النهضة العربية ١٩٧٢ -  
ص ٤٤

<sup>٢</sup> د/ عبد المهيمن بكر - ص ٦٥ المرجع السابق

<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٣/٤/١٢ - مجموعة أحكام النقض س ٤ - رقم ٢٤٩ - ص ٦٨٦  
نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ - مجموعة أحكام النقض - س ١٩ - رقم ١٧٤ - ص ٨٧٨

” والتفتيش من الإجراءات الكاشفة للحقيقة والتي توصل إلى حقيقة أمر اتهم الشخص من الصدق أو الكذب وبراءة ذمته من التهمة المنسوبة إليه.“

” والتفتيش هو أحد الوسائل القوية التي توصل إلى حقيقة واقعه ماديته ملموسة وليست مجرد أقاويل أو اعتقادات وإنما حقائق ووقائع محققة على مسرح الحياة بخلاف بعض الإجراءات الأخرى كالإستجواب مثلا.“

” وهدف التفتيش هو الوصول إلى أدلة مادية في الواقعة الجرمية محل التحقيق ، ولا يقتصر البحث عن الأدلة المادية على التفتيش بل إن هدف جميع الإجراءات العملية كالخبره والضبط والمعاينة الوصول إلى دليل مادي ومع ذلك يختلف التفتيش عنها في أن الدليل المراد تحصيله من التفتيش يكون عن طريق المساس بحق السر والتقيب في وعاء له حرمة ، وبالتالي فإن أي بحث عن دليل في مكان ليس له حرمة لا يعد تفتيشا.“

” وقد تسفر المعاينة عن ضبط أدلة مادية توصل إلى الحقيقة إلا أنها لا تمس حق السر في حالة التلبس في الجنايات ، أما التفتيش فهو من الإجراءات التي يخضع أمر القيام بها إلى سلطة التحقيق ، ويتطلب المشرع حضور بعض الأشخاص أثناء تفتيش المنازل ولا يوجد في نصوص القانون ما يوجب حضور المتهم أو غيره أثناء إجراء المعاينة.“

” ويختلف التفتيش عن الخبره في أن هدفه العثور على أدلة الجرمية المادية في عمل له حرمة فهو عمل مادي ، أما الخبره فهي عمل فني ، والخبير أثناء قيامه في مهامه قد يقوم بعمل مادي وقد يقوم بعمل ذهني.“

” وقد يكون محل الخبره ما تم ضبطه أثناء التفتيش إلا أن اطلاع الخبير عليه للقيام بمهمته لا يعد انتهاك لحق السر ولا ينطوي على عنصر الإكراه لأن عملية التمكين من الإطلاع على هذه الأشياء لإجراء الخبره تتم بواسطة سلطة التحقيق ، وإذا كان التفتيش لا يتم إلا بمعرفة المحقق أو من

<sup>1</sup> د / نهاد فاروق عباس محمد – الحماية الجنائية – رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة – كلية الحقوق – ص ١٦١ - ٢٠٠٠

<sup>2</sup> فتاوى ١٩٥٨/١/٢٠ – مجموعة أحكام النقض – س ٩ – رقم ٢٧ – ص ١٦٨

<sup>3</sup> د / نبال عثمان – التفتيش في المصطلح الجنائي – رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة – ١٩٦٤ – ص ٦٢

يسنويه من مأموري الضبط القضائي فإن أعمال خبره يقوم بها فنون لا يشترط فيهم توافر صفة الضبطية القضائية.<sup>١</sup>

التمييز بين التفتيش وغيره من الإجراءات :

” إن التفتيش القانوني يختلف عن التفتيش الوقائي ، والتفتيش الوقائي يهدف إلى ضمان استتباب الأمن بتجريد المتهم مما يحمله من أشياء تمثل خطراً ولو على نفسه ، كما تملية الضرورة وليس التحقيق فهو إجراء أممي .“<sup>٢</sup>

” وفي الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائياً عند ضبطه ويختلف التفتيش القانوني أيضاً من إجراء التفتيش للشبهة الذي ينصب فقط على الأشخاص والأمتعة لهدف كشف أفعال التهريب كما أنه لصالح الخزائن العامة للدولة.<sup>٣</sup> فالباعث عليه هو تجريد الشخص مما يحمله من أسلحة أو غيرها قد يساعده على الإفلات من القبض وقد يكشف عن جريمه متلبس بها عرضاً أي أنه لكشف جريمه وليس لتحقيقها .“<sup>٤</sup>

التفتيش القضائي والتفتيش الإداري:

” يقصد بالتفتيش القضائي : الإجراء الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي في الأحوال المعينه بالقانون بحثاً عن أدلة الجريمه وأدلة ثبوتها.“

” أما التفتيش الإداري : هو ذلك الإجراء التحفظي الذي يجرى بمعرفة بعض الموظفين العموميين أو من في حكمهم ، وذلك بقصد تحقيق أهداف إداريه أو وقائية عامه.“

” والتفتيش الإداري هو إجراء إداري يهدف إلى تحقيق حسن سير العمل وتفاذي أخطار معينه.“

” والتفتيش الإداري وإن لم يكن إجراء قضائياً إلا أنه أسفر عن قيام جريمه متلبس بها كان الدليل المستمد منه صحيحاً وكان على الموظف أو من في حكمه والذي قام بإجراء التفتيش أن يتحفظ على المتهم ويسلمه لأقرب

<sup>١</sup> د / منامي الحسيني - مرجع سابق - ص ٢٥

<sup>٢</sup> نقض ١٩٨٥/٥/٩ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣٦ - رقم ١١٣

<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٩/٦/٣٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١٠ - رقم ١٦٠

<sup>٤</sup> د / أحمد فتحي سرور - الوسيط - المرجع السابق ص ٥٤

القبض والتفتيش والتلبس. ————— حذر العدالة  
مأمور ضبط قضائي وذلك إذا كانت الجريمة يجوز فيها الحبس  
الإحتياطي.<sup>١</sup>

” والتفتيش الذي لا يجيزه القانون لمأموري الضبط القضائي إلا  
بشروط وفي أحوال معينة هو التفتيش القضائي أي الذي يعتبر من إجراءات  
التحقيق بالنظر إلى أن غايته البحث عن شيء في حيازة الشخص أو عن  
علامات جسمه أو ملابسه لها صلة بجريمة معينة قامت دلائل كافية على  
اتهامه بها.“<sup>٢</sup>

” فالتفتيش الإداري لا يشترط لصحته أن تسبقه دلائل على ارتكاب  
الشخص لجريمة ما كما لا تلزم صفة الضبط القضائي فمن يقوم بإجرائه  
ومثاله تفتيش المسجونين بمعرفة شأويش السجن للتحقيق من عدم حيازتهم  
لأشياء ممنوعة ، وتفتيش رجل الإسعاف جيوب الشخص الغائب عن صوابه  
قبل نقله إلى المستشفى لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، وتفتيش ملاحظ  
العمال ملابس عمال المصانع والملاجئ أو المستشفيات عند انصرافهم في  
نهاية كل يوم.“<sup>٣</sup>

” والتفتيش الإداري قد يسفر عن ظهور دليل على ارتكاب جريمة  
كما إذا عثر في ملابس من يجري تفتيشه على مخدر أو سلاح غير مرخص  
أو عمله اجنبيه يحوزها بالمخالفة للقانون وهذا يصح الإستثناء إلى هذا الدليل  
لأنه ظهر في أعقاب إجراء مشروع ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية  
مخالفة للقانون.“<sup>٤</sup>

#### ثالثا : السلطة المختصة بمباشرة التفتيش

” تختلف السلطة المختصة بمباشرة التفتيش بحسب ما إذا كان هذا  
الإجراء يتخذ في مرحلة التحقيق الإستدلالي أم في مرحلة التحقيق الابتدائي  
بناء على إذن من سلطة التحقيق الابتدائي.“<sup>٥</sup>

ففي مرحلة التحقيق الإستدلالي يباشر التفتيش بمعرفة مأموري الضبط  
القضائي باعتبار أنهم هم القائمين على إجراءات هذا التحقيق ويشترط  
لمباشرة التفتيش بمعرفتهم توافر عدة شروط :-

<sup>١</sup> د/ مأمون محمد سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ج ١ - دار النهضة العربية - ٢٠٠٠ -  
ص ٣٨

<sup>٢</sup> د/ حمر السيد رمضان - مبادئ قانون الإجراءات الجنائية - ص ٢٤٧ - دار النهضة العربية.

<sup>٣</sup> تفتيش ١٩٤٥/٤/٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٥٤٩ - ص ٦٩٢

#### (١) وقوع الجريمة بالفعل :

” لا يستطيع مأمور الضبط القضائي مباشرة التفتيش كإجراء تحقيق إلا إذا كانت هناك جريمة قد وقعت بالفعل ، فلا يصح مباشرة إجراء التفتيش حيال جريمة لم ترتكب و لو حتى وجدت تحريات تفيد أنها سترتكب “<sup>١</sup>.

” و قد حكم بطلان إذن تفتيش متهم دلت التحريات على أنه سافر من القاهرة إلى أسوان منذ ثلاثة أيام و سيعود بعد يومين و معه كمية من المخدرات ، فالإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة وقعت فعلاً و ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه “<sup>٢</sup>.

” و بخضوع القول بتوافر حالة التلبس بالجريمة لمأمور الضبط القضائي القائم بالتحقيق الاستدلالي تحت إشراف و رقابة سلطة التحقيق الابتدائي محكمة الموضوع “<sup>٣</sup> فإذا كان هذا الإجراء يباشر بناء على انتداب من سلطة التحقيق فيكون تقدير وقوع الجريمة منوط بها تحت رقابة محكمة الموضوع “<sup>٤</sup>.

#### (١) أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة :

” يجب أن تكون الجريمة المرتكبة جنائية أو جنحة حتى يستطيع القائم بالتفتيش في مرحلة التحقيق الاستدلالي تفتيش المتهم ، ويشترط أن تكون الجنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر “<sup>٥</sup>.

#### (٢) توافر الدلائل الكافية :

” ينبغي أن تتوافر الدلائل الكافية على نسبة الجريمة إلى المتهم ، فالدلائل الكافية هي شرط لمباشرة أي إجراء ينطوي على مساس بحرية المتهم وهي الضمان الوحيد للأفراد لحمايتهم من كل إجراء قد يكون ضاراً بهم “<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> - نقض ١٩٩٦/٣/١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٧ رقم ٤٢ ص ٢٢١

<sup>٢</sup> - نقض ١٩٩٧/٢/٧ - س ١٨ - رقم ٣٤ - ص ١٧٤

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٩٢/١/٤ - المجموعة الرسمية - س ٣٣ - رقم ١٧١ - ص ١٤٩

<sup>٤</sup> - نقض ١٩٩٦/١/٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٥ - ص ٣

<sup>٥</sup> - د/ إبراهيم حامد طنطاوي - التحقيق الجنائي - ط ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - دار النهضة العربية - ص ١٥٢

<sup>٦</sup> - د/ رؤوف عبيد - بين القبض على المتهمين واستيفائهم في التشريع المصري - مجلة العلوم القانونية والإقتصادية - يناير ١٩٩٢ - ص ٢٣٠

” و الدلائل الكافية هي مجموعة الوقائع الظاهرة الملموسة التي يستنتج منها أن شخص معين هو مرتكب الجريمة <sup>١</sup>“.

” ولا يرقى التلبس عن الجريمة إلى مرتبة الدلائل الكافية <sup>٢</sup> بل يتعين أن نعززه تحريات بمعرفة رجل الضبط القضائي تؤيد ما جاء بالبلاغ.“

” و مجرد الشك و الارتباك لا يعتبر من قبيل الدلائل فهو مجرد حدس ورجم بالغيب <sup>٣</sup>“.

” أما كفاية الدلائل فتعني قوتها بحيث يصح معها في العقل إسناد جريمة معينة إلى شخص معين ولا يشترط للقول بقوتها أن ترقى إلى مرتبة الأدلة.“

” وحالة التلبس في حد ذاتها لا تعد من قبيل الدلائل الكافية على نسبة الجريمة إلى متهم معين وجود الدلائل الكافية على نسبة الجريمة إلى شخص معين.“

” وتخضع الدلائل الكافية في مجال الإثبات لقاعدة ” الشك يفسر ضد مصلحة المتهم “ فتور هذه الدلائل ينحصر في السماح باتخاذ إجراء ينطوي على مساس بحرية المشتبه فيه عقب قد يد مدى قيمة هذه الدلائل ووزن الشبهات والشكوك والمنعته عنها ولا تمتد قيمتها إلى تأسيس حكم الإدانة عليها ما لم تستعرض دليل يعتمد عليه القاضي فيما بعد.“

### (٣) الاعتقاد بوجود أدلة مادية متعلقة بالجريمة :

” حتى يصح التفتيش ينبغي بجانب ضرورة وجود جريمة في حالة تلبس ، توافر الدلائل الكافية التي تقيد نسبة الجريمة إلى المتهم و لابد من توافر أمارات قوية على أن المتهم يحوز أو يخفي أشياء مادية تقيد في كشف الحقيقة عن الجريمة المرتكبة <sup>٤</sup>“.

” فليس لمأمور الضبط القضائي مباشرة تفتيش شخص المتهم في مرحلة التحقيق الاستدلالي و لو توافرات كافة شروطه - ماعدا هذا الشرط ،

<sup>١</sup>-/ محمد زكي لوي عامر - الإجراءات الجنائية - منشأة المعارف - ١٩٩٤ - رقم ٢١٣ - ص ٥٧٦

<sup>٢</sup>- نقض - ١٩٣٧/١٢/٢٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ١٣١ - ص ١٢١

<sup>٣</sup>-/ عوض محمد - الأحكام الدائمة في قانون الإجراءات الجنائية الليبي - المكتب المصري الحديث - ط ١ - ١٩٩٨ - رقم ٢٠٤ ص ٢٢٩

<sup>٤</sup>- نقض - ١٩٥٦/١/١٠ - أحكام للنقض - س ٧ - رقم ٩ - ص ٢١

متى كانت الجريمة المرتكبة تتميز بطبيعتها بأنها لا تخلف آثار مادية بجرائم السبب و القذف ، و ليس لأمور الضبط القضائي مباشرة تفتيش شخص المتهم على الرغم من أن طبيعة الجريمة يمكن أن تخلق آثار مادية ما دام أنه لا تتوافر قرائن تفيد بأن المتهم يخفي معه في ملابسه أو جسمه ما يفيد في كشف الحقيقة<sup>١</sup> .

” فإذا توافرت مبررات التفتيش مع هذا الإجراء ولو لم يسفر التفتيش عن وجود أشياء تفيد كشف الحقيقة فالعبرة بتوافر مبررات التفتيش وليست بنتيجته فهذه النتيجة احتمالية<sup>٢</sup> .“

**مباشرة التفتيش بناء على إذن من سلطة التحقيق :**

” ولا تقتصر مصادر تحويل القائم بالتحقيق الاستدلالى مباشرة التفتيش بناء على حالة التلبس بل له مباشرة هذا الإجراء بناء على انتداب من جانب السلطة والتي تتولى التحقيق الاستدلالى ويبرر النذب للتحقيق عدة مبررات هي الرغبة في سرعة إنجاز إجراءات التحقيق وتوفير وقت المحقق.“<sup>٣</sup>

” والانتداب للتفتيش يعد في ذاته إجراء من إجراءات التحقيق<sup>٤</sup> . والسمة الغالبة لهذا الإجراء هو أنه يهدف إلى معرفة الحقيقة والتي تعد السمة المميزة لإجراءات التحقيق فكل إجراء تباشره سلطة التحقيق بهدف الكشف عن الحقيقة هو في حقيقته إجراء من إجراءات التحقيق.“

” ويترتب على اعتبار النذب للتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق أن يترتب عليه كافة الآثار التي ترتبها إجراءات التحقيق الأخرى ولو لم يكن الإجراء محل النذب قد نفذ بالفعل.“

” و إذا كان قرار النذب هو أول إجراء في الدعوى العمومية ، كما أنه يترتب على الدعوى بدو صدور قرار النذب للتفتيش منها فإن قرار عدم السير في الدعوى يعد أمراً بالاً وجه لإقامة الدعوى العمومية وليس أمر حفظ لها“<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> - نفث ١٩٧٠/٣/٣٠ - أحكام النفث - س ٢١ - رقم ١١٨ - ص ٤٩٠

<sup>٢</sup> - نفث ١٩٧٢/٥/٢٨ - أحكام النفث - س ٢٣ - رقم ١٨٢ - ص ٨٠٦

<sup>٣</sup> - د/ أحمد فتحي سرور - الوسيط - المراجع السابق - ج ٢ - ص ٥٢ - هلمش رقم ١ - د/ لعل عثمان - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ١٩٧٥ - رقم ٣٢٠ - ص ٣٨٠ - د/ محمود بخت حنن - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ١٩٨٢ - رقم ١٤٤ - ص ٦١٤

<sup>٤</sup> - نفث ١٩٧٣/١٢/١٦ - أحكام النفث - س ٢٤ - رقم ٢٤٨ - ص ٢٢٣ ، نفث ١٩٨٤/١٢/٤ - ص ٣٥ - رقم ١٩٢ - ص ٨٦٣

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
" فالعبرة في تحديد طبيعة الأمر تكون بحقيقة الواقع لا بما تصدره  
العامه عنها<sup>١</sup> ويتطلب الإنتداب للفتيش شروط بالجريمة وشروط موضوعيه  
وأخرى شكلية."

السلطة المختصة بفتيش غير المتهم ومنزله :

" خرق المشرع فيما يتعلق بالسلطة المختصة بالفتيش بين المتهم وغير  
المتهم يستوي في ذلك شخصه أو منزله . فأجاز لقاضي التحقيق والنيابة  
العامه سلطة تفتيش شخص المتهم ومنزله وحظر على النيابة العامه تفتيش  
غير المتهم ومنزله وقصر هذه السلطة على قاضي التحقيق."

" فإذا كانت النيابة العامه هي التي تجري التحقيق كانت السلطة  
المختصة بفتيش غير المتهم ومنزل غير منزله هي القاضي الجزئي . وعلى  
النيابة إذا أرادت تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله أن تعرض الأمر  
على القاضي الجزئي طالبه بإصدار هذا الأمر<sup>٢</sup>."

" فإذا اتضح للنيابة أن شخصا ليس متهما في الجريمة التي يجري  
التحقيق بشأنها يحوز أشياء تتعلق بالجريمة ويكون من المفيد ضبطها فعليها  
أن تعد مذكره تشرح فيها الأمارات والدلائل القويه التي جعلتها تعتقد أن  
شخص غير المتهم يحوز هذه الأشياء وتعرض الأمر على القاضي الجزئي  
لكي تستأذنه في تفتيش هذا الشخص أو تفتيش مسكنه ، فإن اقتنع القاضي  
بهذه المبررات وأذن لها بالفتيش أمكنها أن تقوم بالفتيش أو تتدب نه ما هو  
الضبط القضائي . وفي تفتيش الأشخاص يجب أن يكون أمر القاضي  
بالفتيش مسببا ، بعكس أمر تفتيش المتهم نفسه فلا يشترط أن يكون مسببا."

" وإذا أذن القاضي بالفتيش يمكن اعتبار الأمارات والإعتبارات  
الوارده في مذكره النيابة أسبابا لإذنه . وقد سوى المشرع في خصوص غير  
المتهم بين أحكام تفتيش شخصه وتفتيش منزله بعكس الحال في تفتيش المتهم  
فيشترط أن يكن تفتيش مسكنه مسببا ولم يشترط ذلك بالنسبة لتفتيش  
شخصه."

١- مقرر ١٩٨٥/٢٧ ، أحكام النقض - س ٣٦ - رقم ٢١ - ص ١٥٩  
٢- المادة ١/١٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢



القبض والتفتيش والتلبس - حذر العدالة  
”و تستقدم النيابة العامة لقاضي التحقيق بطلب إصدار هذا الأمر  
المسبب فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتوجه بهذا الطلب إلى القاضي  
الجزئي مباشرة“<sup>١</sup>.

إمتداد اختصاص المحقق ...

” إذا بدأ وكيل النيابة التحقيق في دائرة اختصاصه المكاني ثم ظهر  
من ظروف التحقيق ما يستوجب امتداد اختصاصه هذا إلى خارج تلك الدائرة  
، فهذه الإجراءات التي يتخذها تكون سليمة كبصدار أوامر التفتيش ولو  
خارج دائرة اختصاصه والسند هنا هو حالة الضرورة الإجرائية ، فمتى بدأ  
وكيل النيابة المختص التحقيق في دائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت  
ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة  
فهذه الإجراءات منه أو ممن يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها “<sup>٢</sup>.

التفتيش بغير إذن من سلطة التحقيق :

” هناك أحوال أجاز فيها المشرع تفتيش الأشخاص دون صدور أمر  
به من سلطة التحقيق تلك هي الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ،  
وأحوال أخرى جرت أحكام القضاء على إجازة التفتيش فيها رغم عدم وجود  
نص تشريعي يجيزها وانتهت فيها إلى أن بطلان التفتيش يزول وتصح  
نتيجته “<sup>٣</sup> وهذه الأحوال هي : الرضا الصادر ممن وقع عليه التفتيش ،  
والتفتيش الإداري ، وتفتيش رجال الجمارك والتفتيش بناء على حالة  
الضرورة وأيضاً التفتيش بناء على تعاقد سابق.

١) كلما جاز القبض جاز التفتيش :-

” أجاز المشرع لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم كلما جاز له  
القبض عليه أي بذات الشروط التي أجاز له القبض عليه “.

” ولا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم إلا في أحوال  
التلبس بجذابه أو جنحه معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر  
وبشرط وجود دلائل كافية على اتهامه أو في الأحوال الأخرى التي يجيز له  
فيها القانون ذلك ، فكلما جاز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم

<sup>١</sup>- د/ عبد الرؤوف مهدي - شرح قواعد العمل للإجراءات الجنائية - ص ٤٥١  
- نقض ١٩٩٠/٣/٨ - مجموعة أحكام النقض - ص ٤١ من ٤٨٢ - رقم ٨٢ ، نقض ١٩٩٨/١/١ .  
مجموعة أحكام النقض - ص ٤٩ من ١١ - رقم ١  
<sup>٢</sup>- نقض ١٩٩٣/٩/١٥ - مجموعة أحكام النقض - ص ٤٤ - من ٧٠٣ رقم ١١٠

القبض والتفتيش والتوقيف. ————— حار العدالة  
جاز له أن يفتشه ولكن لا يعني ذلك ضرورة أن يبدأ مأمور الضبط القضائي  
بالقبض على المتهم ثم يلي ذلك بتفتيشه وإنما يكفي توافر شروط القبض  
ويسنوي بعد ذلك أن يبدأ المأمور بتفتيش المتهم ثم يقبض عليه أو أن يبدأ  
بالقبض ثم يلي ذلك التفتيش<sup>١</sup>.”

” وكما كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا<sup>٢</sup> والتفتيش دائما  
من توافر القبض ومستلزماته<sup>٣</sup>.”

” والقبض إجراء أخطر في تقييده للحرية من التفتيش فمتي كان  
الأكثر ممكنا لمأمور الضبط القضائي فمن المنطقي أن يكون له الأقل<sup>٤</sup>.  
ولكن إجازة تفتيش شخص لا يستتبع إجازة القبض عليه فيصح في القانون  
تفتيش الشخص دون أن يقبض عليه لا قبل التفتيش ولا بعده<sup>٥</sup>. ولا يخل هذا  
بحق المأمور الضبط القضائي في التحفظ على المتهم بالقدر اللازم لتفتيشه<sup>٦</sup>.  
فكلما كان القبض على المتهم باطلا لأي سبب تعين تقرير بطلان تفتيش  
الشخص باعتباره أثرا له<sup>٧</sup>.”

## (٢) تفتيش الأشخاص والمنازل برضاء أصحابها :

” إن بطلان التفتيش يزول وتصح نتيجته إذا وقع برضاء من  
الشخص الذي وقع التفتيش الباطل عليه أو على مسكنه ، فطالما أن قواعد  
التفتيش وقيوده قد وضعت حماية لحرية الشخص وحرمة مسكنه فإنه يملك  
أن يتنازل بمحض إرادته عن هذه الضمانات فيسمح لمن يشاء تفتيش شخصه  
ومسكنه<sup>٨</sup>.”

” وهذا الرضا يصلح في إزالة البطلان إذا صدر من صاحب  
المسكن أو جائزه ويجب أن يكون الرضا صريحا خاليا من الإكراه أو أي  
عيب من عيوب الرضا وأن يكون حاصلًا قبل دخول المنزل للتفتيش وبشرط

<sup>١</sup> - نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ - مجموعة أحكام النقض - س. ١٨ - ص. ٢٩٥ رقم ٥٨

<sup>٢</sup> - نقض ١٩٣٧/٢/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج. ٤ - ص. ٤١ رقم ٤٣

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٤١/١٠/١٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج. ٩ - ص. ٦٥ رقم ٣٧٥

<sup>٤</sup> - د/ فوزية عبد المنير - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ص. ٢٨٨

<sup>٥</sup> - د/ محمود نجيب حسني - ١٩٩٢ الدستور والقانون الجنائي ص. ٦٥

<sup>٦</sup> - د/ محمود مصطفى - التفتيش وما يترتب على مخالفة أحكامه من آثار مجلة الحقوق ص. ١ - العدد الثاني

ص. ١٩٤٣ ص. ٢/٨

<sup>٧</sup> - د/ محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية سنة ٩٦ ص. ٤٥٣

<sup>٨</sup> - نقض ١٩٥٨/٦/٣ - مجموعة أحكام النقض - س. ٩ ص. ١١٦ رقم ١٥٧

القبض والتفتيش والتفتيش - حاد الصداقة  
العلم بعدم قانونية التفتيش أي علم صاحب المنزل بأن من يريد دخول المنزل  
لإجراء التفتيش لا حق له في إجرائه<sup>١</sup>.”

” وكذلك العلم بالإتهام الموجه للقائمين بالمنزل والذي جرى  
التفتيش من أجل تحقيقه<sup>٢</sup>. والرضا اللاحق على التفتيش لا ينتج أثراً ويظل  
البطالان عالقاً بالتفتيش ، وهذا الرضا لا يصح أن يستنتج من سكوت صاحب  
المكان فقد يكون منبعا عن خوف واستسلام<sup>٣</sup>.”

” ولا يشترط أن يثبت الرضا بالتفتيش كتابة بل يكفي أن تستظهر  
المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها وأن تدلل عليه تدليلا سائغا<sup>٤</sup>.”

### (٣) التفتيش الإداري :

” المقصود بالتفتيش الإداري هو الذي يكون الغرض منه بواعث  
إدارية بحثه أو وقائيته ولا شأن له بتحقيق أية جريمة أو البحث عن أدلة عليها  
، وذلك كتفتيش المسجونين طبقا للوائح السجن للتأكد من عدم حيازتهم  
للأشياء الممنوع حيازتها على المسجونين طبقا للوائح السجن كالسجائر.“

” وشرط صحة التفتيش الإداري تتوقف على وجود تنظيم من الجبه  
المختصة يجيز هذا التفتيش سواء كان هذا التنظيم تشريعيًا أو لائحيا أو حتى  
إداريا مع مراعاة شروط هذا التنظيم وبشرط ألا يتعارض مع الدستور . فلا  
يملك رجل الإدارة تفتيش أي شخص بدعوى أنه يقوم بتفتيش إداري بقدر هو  
أنه تبرره مصلحه عامه.“

” فالتفتيش الذي يجري على البوابات الموجوده في الفنادق مثلا  
والمخصصه للكشف عن الأسلحه التي يحملها من يعبر هذه البوابات وذلك  
بإطلاق صفاراتها يقع باطلا إذا لم يكن هناك تنظيم خاص بهذه البوابات  
يصدر به قانون أو لائحته أو في أقل القليل قرار من وزير الداخليه.“

” ولأن التفتيش الإداري صحيحاً في القانون فإذا أسفر هذا التفتيش  
عن وقوع جريمة قامت حالة التلبس سليمة لظهورها عن طريق مشروع كما  
لو أسفر التفتيش الإداري عن وجود مخدر مثلا أو أشياء مسروقه أو أشياء

<sup>١</sup> نفث ١٩٣٤/٦/١١ - مجموعة القواعد القانونية ٣٦٠ ص ٢٥٦ رقم ٢٦٦ ونفث ١٩٣٩/٤/١٧ - ج

٤ - ص ٥٣٠ ، نفث ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ - ص ٢٠٥ رقم ٢٢١

<sup>٢</sup> نفث ١٩٥٤/١١/٢٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ ص ٢١٦

<sup>٣</sup> نفث ١٩٥٥/١٢/٢٦ - طعن رقم ٢١٠٩٧ لسنة ٢٣ ، نفث ١٩٥٤/١١/٢٣

<sup>٤</sup> نفث ١٩٦٩/١/٦ - مجموعة أحكام النفث ص ٢٠ - ص ٢ رقم ١

محظور على المسجونين وحيازتها وترتب بناء عليها كافة السلطات المخولة لمأمور الضبط القضائي وغيره من الناس<sup>١</sup>.

(٤) تفتيش رجال الجمارك قبل تقديم الطلب :<sup>٢</sup>

” أعطى المشرع رجال الجمارك سلطات واسعة جدا في التفتيش وإن كان قد قصرها على أن يتم داخل الدائرة الجمركية والأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك.“

” ولأن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فلا يجوز اتخاذه قبل صدور طلب من الجهة المختصة إلى النيابة العامة فالجرائم الجمركية من الجرائم المعلق رفع الدعوى الجنائية فيها على طلب ، فإذا صدر الطلب يجب أن تأذن النيابة العامة بالتفتيش بوصفها سلطة تحقيق طبقاً للقواعد العامة.“

” وتخويل قانون الجمارك رجال الجمارك سلطة التفتيش بدون إذن من النيابة العامة وإن أمكن اعتباره استثناء ورد في قانون الجمارك على القواعد العامة الواردة في قانون الإجراءات الجنائية قبل صدور دستور سنة ١٩٧١<sup>٣</sup>. إلا أنه لا يصح هذا الاعتبار بعد صدور هذا الدستور.“

” فهذا الدستور يحظر تفتيش الأشخاص بغير أمر قضائي من القاضي المختص أو النيابة العامة . وإذا تعارض نص قانوني مع الدستور رجب تغليب حكم الدستور وعدم العمل بحكم القانون المخالف له “.

” و مع ذلك فقد أجازت محكمة النقض التفتيش الجمركي للأشخاص داخل الدائرة الجمركية دون أمر قضائي بدعوى أنه تفتيش إداري.“

” ويجب العمل بجميع نصوص قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بتفتيش الجمارك وكافة ضماناتها ولا يمكن الإستثناء منها إلا في حالة رضا الشخص الواقع عليه التفتيش وهذا هو المبرر القانوني الوحيد لتفتيش الجمارك دون إعمال الضمانات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فهذه الضمانات مقرره لصالح من يجري تفتيشه ومن ثم فهو يملك التنازل عنها بقبوله التفتيش دونها “.

د/ عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق - ص ٤٧٥

د/ محمود مصطفى - سلطة تفتيش الأشخاص في الدائرة الجمركية - مجلة الحقوق - سنة ٧ ص ٢١٥

د/ عوض محمد - جرائم المخدرات والتخريب الجمركي والمنعقد سنة ١٩٦٦ ص ٢١٨ ، ص ٢١٥

نقض ١٩٨٥/١١/٢ - مجموعة أحكام النقض - ص ٣٦ ص ١٠٢٧ رقم ١٨٨

نقض ١٩٥٨/٤/٢٩ - مجموعة أحكام النقض - ص ٩ ص ٤٤٦ طعن ٧٣ لسنة ٢٨ رقم ١٢٢

##### ٥) التفتيش بناء على حالة الضرورة :-

” قد تقوم حالة ضروره تقتضي تفتيش بعض الأشخاص الذين يوجدون في ظروف معينه كرجل الإسعاف الذي يكون مضطرا للبحث في ملابس المصاب الغائب عن الوعي قبل نقله إلى المستشفى للتعرف على شخصيته فهنا يجوز تفتيش هذا الشخص دون الحصول على إذن من السلطات القضائية<sup>١</sup> وكذلك التفتيش الذي يجرى للمسافرين بالطائرات والباخر<sup>٢</sup>.

##### ٦) التفتيش بناء على تعاقد :

” المقصود بهذا النوع من التفتيش هو ذلك الذي يجرى للعمال عند دخولهم أو خروجهم من المصانع طبقاً لعقد العمل المبرم بينهم وبين صاحب العمل وهو نوع من الرضا بهذا التفتيش ومنذ القانوني فهو عقد العمل الذي وقعه العامل مع رب العمل<sup>٣</sup>.”

##### رابعاً : شروط التفتيش

” يتطلب الإنتداب للتفتيش بعض الشروط ، منها ما يتعلق بالجريمة ومنها الشروط الموضوعية وأخير ( الشكلية.”

##### أولاً : الشروط المتعلقة بالجريمة:

” لا يجوز الإذن بمباشرة التفتيش إلا إذا كانت هناك جريمة قد وقعت بالفعل ، فإذا كانت الجريمة ستقع فلا يجوز مباشرة التفتيش أو الإذن بمباشرة لضبط جريمة ستقع بالفعل ويجب أن تكون الجريمة المأذون بتفتيشها من نوع الجنايه أو الجنحه ، فلا يجوز الإذن بالتفتيش إذا كانت الجريمة مخالفه نظراً لأن المخالفات قليلة الأهميه فلا يجوز إهدار حرمة المسكن بشأنها.”

” وإذا انصب التفتيش على واقعه باعتبارها جنحه ثم تبين بعد التحقيق أنها مخالفه فإن ذلك لا يؤثر في التفتيش فهو أجزى صحيحاً فالأعمال الإجرائيه محكومـه من جهة الصحة والبطان بمقدماتها لا بنتائجها<sup>٤</sup>،

<sup>١</sup> نفـض ١٩٥٦/١/١٠ - مجموعه أحكام النفـض - س ٧ ص ٢١ رقم ٩

<sup>٢</sup> نفـض ١٩٨٧/٣/١ - مجموعه أحكام النفـض س ٣٨ ص ٢٤٧ رقم ٥٣

<sup>٣</sup> نفـض ١٩٤٥/٤/٩ - مجموعه القواعد القانونيه - ج ١ ص ١٩٣ - رقم ٥٤٩

<sup>٤</sup> نفـض ١٩٦٩/٦/٢٠ - أحكام النفـض - س ٢٠ - رقم ١٩٣ - ص ٩٧٦

القبض والتفتيش والتلبس ..... حاد العدالة  
” و إذا كانت الجريمة جنحه فلا عبرة بنوع العقوبة المقرره لها  
فيجوز الإذن بالتفتيش في واقعه تعد جنحه ولو كان معاقب عليها بالغرامه.“  
” ويجب أن يوجد اتهام موجه إلى الشخص المقيم في المسكن أو  
وجود قرائن تدل على جيازته لأشياء تعد جريمه ، ويستوي أن يكون الإتهام  
إلى الشخص المقيم في المسكن المراد تفتيشه موجه إليه باعتباره فاعلا أو  
شريكا.“

” كما يجب أن تتوفر ضده دلائل كافية تسمح بتوجيه الإتهام إليه  
وهذه الدلائل تستفاد من التحريات التي يجريها مأمور الضبط القضائي.“

ويجب أن توجد فائده من هذا التفتيش ، فالتفتيش بوصفه إجراء من إجراءات  
التحقيق يجب أن يكون قد بوشر بهدف معين هو كشف الحقيقه وإلا كان  
المساس بحرمة المسكن غير مبرر.<sup>١</sup>

#### ثانياً : الشروط الشكلية:

” استسقط المشرع بعض شروط لابد أن تتوفر في شكل الأمر  
الصادر بالتفتيش فإذا لم تتوفر فقد الأمر أحد مقومات وجوده.“

” فيتعين لصحة الذنب للفتيش مراعاة توافر بعض القواعد الشكلية  
وهذه القواعد تطلب القانون بعضها والبعض الآخر جرى العمل على تطلبه ،  
وهذه القواعد تتمثل في أن الذنب للفتيش يتعين أن يكون صريحاً وأن يكون  
قرار الذنب مكتوباً ومؤرخاً وأن يتضمن اسم ووظيفة من أصدره واسم المتهم  
والجريمة المنسوبة إليه وأن يحمل قرار الذنب توقيع مصدره.“

#### ١- أن يكون القرار واضح وصريح :

” يجب أن يكون قرار الذنب واضحاً يبيّن تعيين الإجراء محل الذنب  
، فالسندب يسمح لمأمور الضبط القضائي بمباشرة بعض الاختصاصات  
الإستشاريه بما يشكل خروجاً على قواعد الاختصاص الوظيفي فالطلب  
الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتنبيه له لا  
يعتبر أمراً بالقبض ولا بالإحضار ولا يصح الإستناد إليه في تبرير صحة  
القبض والتفتيش فذلك يخالف نص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> د/ ابراهيم حامد طنطوي - المرجع السابق - ص ١٥٦  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٤/١٢/١٣ - أحكام النقض - ص ٦ - رقم ٩٨-٢٩٢

## ٢- أن يكون قرار النذب مكتوباً:

” لا يجوز النذب الشفهي ، فيجب إثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادره بشأنه لكي تبقى حجه يعامل الموظفون الأمر من منهم والمأمورون بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج . فإذا لم يكن قرار النذب مكتوباً ترتب على ذلك بطلان الإنتداب للتفتيش<sup>١</sup> فيتعين أن يكون أمر التفتيش ثابتاً بالكتابة حتى يكتسب قوته القانونية فالأوامر الشفهيه لا تتمتع بأية قوة ولا يشترط القانون إلا أن يكون الإنن بالتفتيش شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتاً بالكتابة وفي حالة الإستعجال قد يكون إبلاغه بالمسره أو ببرقيه أو بغير ذلك من وسائل الإتصال.“<sup>٢</sup>

” ولا يلزم وجود ورقة الإنن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب ففي ذلك عرقله لإجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضي السرعة وإنما الذي يشترط هو أن يكون للتبليغ بفحوى الإنن أصل ثابت في الأوراق<sup>٣</sup> . ولا يغني عن شرط الكتابة أن يكون قد تم إثبات أمر النذب بدفتر الإشارات القانونية عند تبليغه مادام هذا النذب لم يكن له أصل موقع عليه ممن أصدره ولا يغني عن شرط الكتابة إقرار المحقق أمام المحكمة بأنه أذن شفويا بالتفتيش فهذا الإقرار لا يصح الإنن<sup>٤</sup> .“

” ولا يشترط في النذب الفرعي أن يكون مكتوباً فإذا نذبت النيابة العامه أحد مأموري الضبط القضائي لتفتيش مسكن المتهم وعينت المأذون له بالإسم وأجازت له نذب غيره فيما نذب هو لإجرائه فنذب غيره بالفعل فلا يشترط في هذا النذب الفرعي أن يكون مكتوباً إذ يكفي أن يتم شفاة لأن من يباشر الإجراء في هذه الحالة لا يباشره باسم من نذبه وإنما يباشره باسم النيابة العامه الأمر<sup>٥</sup> .“

” ويندرج ضمن النذب الفرعي حالة ما إذا تعلق الأمر بتفتيش أنثى سواء أكان تفتيشها بناء على حالة تلبس بجريمه أم بناء على إذن من النيابة فيتعين على مأمور الضبط القضائي نذب أنثى لتفتيشها متى كان موضع

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٧/١/١٣ - أحكام نقض - س ١٨ - رقم ٢٩٩ - ص ١١٠١

<sup>٢</sup> نقض ١٩٣٧/١/٢٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ١١٣ - ص ٩٨

<sup>٣</sup> د/ عبد الرؤوف مهدي - شرح القواعد العامه للإجراءات الجنائية - ٢٠٠٣ - ص ٤٣٨

<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٠/١٠/٣١ - مجموعة أحكام النقض - س ١١ - ص ٧٣٠ - رقم ١٣٩

<sup>٥</sup> نقض ١٩٤٠/١٢/٢٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ - رقم ٩٠ - ص ٣٢٤

<sup>٦</sup> نقض ١٩٣٧/١/٢٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ١٣٣ - ص ٩٨

<sup>٧</sup> نقض ١٩٨٣/١٢/٢٣ - أحكام النقض - س ٣٠ - رقم ٥٢ - ص ٢٧١

٣- أن يكون قرار النذب مؤرخاً:

” يجب أن يحمل الإنن تاريخ صدوره ، فكتابة تاريخ صدور الإنن في ذات ورقة الإنن يعد تطبيقاً للقاعدة العامة التي توجب أن تكون الأوراق الرسمية مؤرخة<sup>٢</sup> وفي الحالات التي يحدد فيها أمر النذب مده معينة لتنفيذ التفتيش فإنه يتعين كتابة التاريخ حتى يمكن حساب المده التي يتعين تنفيذ التفتيش خلالها ، كما أن النذب للتفتيش كإجراء تحقيق يقطع المده اللازمه لتقدم الدعوى العموميه مما يتعين كتابة التاريخ لتحديد الوقت لكي يبدأ منه هذا الأثر المهم ويختبر التاريخ من البيانات الجوهريه التي يترتب على إغفالها بطلان قرار النذب وخلو الإنن بالتفتيش من تاريخ إصداره يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الإنن إذ تتضمن إجراء من إجراءات التحقيق هي ورقه رسميه يجب أن تحمل تاريخ إصدارها و إلا بطلت لفقداء عنصر من مقومات وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الإنن على النحو الذي صدر به ويكون لصاحب المصلحه أن يدفع ببطلانها لهذه السبب فإذا بطلت بطل الإنن ذاته.“<sup>٣</sup>

” ويجب أن يثبت في الإنن ساعة إصداره لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه.“<sup>٤</sup>

٤- أن يكون إذن التفتيش موقعاً:

” يجب أن يكون إذن التفتيش مشتملاً على بيان اسم ووظيفة من أصدره كي لا تعجز المحكمه عن التحقق من أنه صاحب السلطه في النذب وتوقيعه ولا يغني عن التوقيع على إذن التفتيش أن تكون ورقة الإنن محرره بخط الإنن أو معنونه باسمه ، فيجب أن يكون الإنن أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره أقراراً بما حصل منه وإلا فإنه لا يعتبر موجوداً ويضحى عارياً مما يفصح عن شخص مصدره ذلك أن ورقة الإنن وهي ورقه رسميه يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعاً عليها لأن

<sup>١</sup> د/ إبراهيم حامد طنتوي - المرجع السابق - ص ٣١١

<sup>٢</sup> د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق - رقم ٦٥٠ - ص ٢٢٢

<sup>٣</sup> نقض ١٩٨٧/٤/٩ - مجموعة أحكام النقض - س ٣٣٨ - ص ٥٩١ - رقم ٩٩

<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٠/١٢/٢٠ - مجموعة أحكام النقض - س ١١ - ص ٩٣٣ - رقم ١٨٢

<sup>٥</sup> د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٤٩٥



القوبس والتفتيش والتوقيص  
التوقيص هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت عنه  
على الوجهه المعترف قانونا.

” ولا تجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستند من ورقة  
الإنز بآي طريق من طرق الإثبات ومن ثم لا يغني عن التوقيع على إنز  
التفتيش أن تكون ورقة الإنز محرره بخط الإنز أو معنونه باسمه أو أن  
يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها مادام الأمر لا يتعلق بواقعة  
صدر الإنز باسم مصدره بل بالشكل الذي أفرغ فيه وبالتوقيع عليه بخط  
مصدره<sup>١</sup> ويجب أن يحتوي إنز التفتيش على اسم المتهم والتهمة المنسوبة  
إليه والأعمال المطلوب إجراؤها ولا يشترط بيان اسم النيابة التي يتبعها  
مصدر أمر التفتيش<sup>٢</sup> يشترط أن يحرره أو يوقع عليه كاتب لأنه ليس من  
الأعمال التي تقتضي تفرغا ذهنيا للمحقق<sup>٣</sup> “

#### ٥- أن يشتمل إنز التفتيش على بعض البيانات:

” يجب أن يشتمل الإنز على بيانات تتعلق بمصدره والمتهم ،  
فبالنسبة لمصدر أمر التفتيش يتعين أن يتضمن الإنز اسمه ولا يشترط بيان  
صفة مصدره في ذات الإنز فهذه الصفة ليست من البيانات الجوهرية.“

” ولا يشترط بيان الإختصاص المكاني لمصدر الإنز مقرونا باسمه  
لأن القانون لم يوجب ذلك<sup>٤</sup> فالعبرة في الإختصاص المكاني هي بحقيقة  
الواقع ولو تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة.“

” ويتعين بيان اسم المتهم سواء ذكر اسم المتهم الحقيقي أو الاسم  
الذي اشتهر به<sup>٥</sup> ووجود ملف بالاسم الحقيقي للمتهم بمكتب المخدرات لا  
يقضي حتماً وبطريق اللزوم صدور الإنز بالتفتيش بهذا الاسم دون اسم  
الشهرة ولا يؤدي صدور الإنز باسم الشهرة إلى بطلان الإجراء.“

<sup>١</sup> نفث ١٩٧٦/١/١٣ - مجموعة أحكام النفث - س ١٨ - ص ١١٠١ - رقم ٢٢٩  
<sup>٢</sup> نفث ١٩٨٧/١/١ - مجموعة أحكام النفث - س ٣٨ - ص ٣٨ - رقم ٣  
<sup>٣</sup> نفث ١٩٦١/٥/٨ - مجموعة أحكام النفث - س ١٢ - ص ٥٤١ - رقم ١٠١ : نفث ١٩٦١/١٠/٢٣  
- مجموعة أحكام النفث س ١٢ - رقم ١٦٥ ، وتنشيط بعض الأحكام أن يحرر الإنز بخط مصدره - نفث  
١٩٩٦/١٢/٩ - طعن رقم ١٣٣٩٢ لسنة ٦٤.  
<sup>٤</sup> نفث ١٩٨١/١٢/٢ - أحكام النفث - س ٣٢ - رقم ٢٠٨ - ص ١١٦٨  
<sup>٥</sup> نفث ٣١٩٦/٢٨ - أحكام النفث - س ١٢ - رقم ٧١ - ص ٣٧٧  
<sup>٦</sup> نفث ١٩٥٦/١٠/٢٣ - أحكام النفث - س ٧ - رقم ٢٩٥ - ص ١٠٧٢  
<sup>٧</sup> نفث ١٩٧١/٣/٨ - أحكام النفث - س ٢٢ - رقم ٥٤ - ص ٢٢٠

” والخطأ في كتابة اسم المأذون بتفتيشه لا يؤثر في صحة الإنن ما دامت المحكمة قد استظهرت أن من وقع عليه التفتيش هو المقصود بالإجراء ، وذكر صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته غير لازم.“

#### ٦- تسبب الأمر بالتفتيش:

” إن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون وفي كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً ، أما بالنسبة لتفتيش الأشخاص فلم يشترط تسبب الأمر . والمقصود بالتسبب : بيان العناصر التي تنفع بتوافر الدلائل والقرائن و الإمارات الكافية المبرره لإصدار أمر التفتيش ، ولم يرسم القانون للتسبب شكلاً وقدرًا معيناً ويجوز لمصدر أمر التفتيش أن يتخذ من الدلائل الواردة في محضر تحريات الشرطه إذا رأي جدتها أسباباً لأمره بالتفتيش وأن تأشيرته وكيل النيابة على محضر التحريات بالإنن بالتفتيش تفيد أنه اتخذ من الدلائل الواردة في هذا المحضر أسباباً لأمره.“

” فيتضح لنا مما سبق أن الإنن بتفتيش مسكن المتهم يتعين أن يكون مسبباً ، أما الإنن الصادر بتفتيش شخص فلا يشترط أن يكون مسبباً . كما أنه يشترط أن يصاغ التسبب في عبارات خاصة فيكفي أن يصدر وكيل النيابة الإنن على محضر التحريات ذاته بعد اطلاعه عليها ، ويعتبر ما أثبت بمحضر التحريات مثابة أسباباً لإننه<sup>١</sup> كذلك لا يشترط أن يحدد الإنن صراحة بيانات المسكن الذي يراد تفتيشه فيكفي أن تكون هذه البيانات قد وردت في محضر التحريات بما يمكن من تحديد هذا المسكن فخلو التحريات من هذا البيان يدل على عدم جدتها بما يؤدي إلى جواز الحكم ببطلان الإنن<sup>٢</sup> . وورد خطأً بمحضر التحريات بخصوص اسم الشارع الذي به مسكن المتهم لا يدل بذاته على عدم جدية بالتحريات.“

” ومتى صدر الإنن بتفتيش مسكن المتهم دون تحديد مسكن معين فإنه يشمل كل مسكن المتهم مهما تعدد ولا يغير من ذلك أن يكون قد تحدد

<sup>١</sup> نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - س ٣١ - ص ٢٧١ - رقم ٩٥٣ - نقض ١٩٧٦/١٢/٢٠ - مجموعة أحكام نقض - س ٢٧ - ص ٩٦٩ - رقم ٢١٨  
نقض ١٩٧٣/٤/٢٣ - أحكام النقض - س ٢٤ - رقم ١١٢ - ص ٥٤٤ / مقض ١٩٧٥/١١/١٦ س ٢٦ رقم ١٥١ - ص ٦٨٨ - ١٩٧٦/١٠/٣٠ - س ٢٧ - رقم ١٥٣ - ص ٦٨١  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٧٧/١٢/٤ - أحكام النقض - س ٢٨ - رقم ٢٠٦ - ص ١٠٠٨  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٨/١٢/٢٦ - أحكام النقض - س ٢٧ - رقم ٢٢٠ - ص ٦٠٣

في طلب الإذن تفتيش مسكنين للمتهم المطلوب تفتيشه مادام الإذن قد صدر من النيابة دون أن يتضمن تحديدا للمساكن التي يراد تفتيشها.<sup>١</sup>،

”والخلاف بين عنوان مسكن المتهم والمثبت ببطاقته العائليه وما ورد بمحضر التحريات في شأنه لا يعني عدم جدية التحريات حتماً. ولا يتقيد المحقق بطلبات مأمور الضبط القضائي في إصدار أمر التفتيش فله أن يرفض إصدار هذا الأمر ، وله أن طلب مأمور الضبط الأمر بتفتيش منزل المتهم بناء على محضر تحرياته أن يصدر أمر بتفتيش شخصه فقط أو شخصه ومنزله بناء على ما يراه مما جاء بمحضر التحريات وهنا لابد أن يضع المحقق لنفسه أسبابا تبرر هذا الأمر.“

”والأمر الصادر من المحقق بتفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه<sup>٢</sup> كما أن إعفاء أمر تفتيش الأشخاص من التسبب لا يعني إمكان أن يصدره المحقق دون أسباب والمقصود فقط دون أن يحرر هذه الأسباب في الأمر. وقد أوجب المشرع على قاضي التحقيق أن يكون الشخص المأمور بتفتيشه إما متهما بارتكاب الجريمة وقامت ضده الدلائل وأما إذا كان غير متهم فيتعين أن يتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة<sup>٣</sup>، وتلك هي أسباب الأمر بالتفتيش فإذا صدر أمر التفتيش ضد شخص غير متهم بارتكاب الجريمة ولا يتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة كان أمر تفتيشه باطلاً وقد أوجب المشرع أن يكون أمر تفتيش الشخص مسبباً إذا طلبته النيابة العامة من القاضي الجزئي بالنسبة لغير المتهم بارتكاب الجريمة ، وسوى في الحكم بينه وبين تفتيش المنازل والغرض من إيجاب التسبب أن يعلم الشخص المعني بالتفتيش أن الأمر الصادر ضده ليس تعسفياً له ما يبرره من أوراق القضية وظروفها وأن المحقق معذور في إصدار هذا الأمر فشعور الناس بالعدالة وبزاهة المحقق أمر ضروري للسلام الاجتماعي كما أن التسبب يمكن المحكمة من مراقبة مدى سلامة صدور أمر التفتيش.“<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٨/٢/٥ - أحكام النقض - من ٩-رقم ١٣١-٤٨٦

<sup>٢</sup> نقض ١٩٧٥/١٠/١٩ - أحكام النقض - من ٢١-رقم ١٣٥-٦٠٣

<sup>٣</sup> نقض ١٩٤٩/١/١٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧-ص ٧٥-رقم ٧٨٧

<sup>٤</sup> د / عوض محمد عوض - الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية - ص ٨٧

<sup>٥</sup> د / عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق - ص ٤١

” ومتى صدر أمر القاضي الجزئي مسبباً فإنه إذا نذبت النيابة العامه مأمور الضبط الجنائي لتنفيذ هذا الأمر فلا يشترط أن يكون أمرها بالندب مسبباً.<sup>١</sup>“

#### ثالثاً : الشروط الموضوعية:

” يشترط لصدور الأمر بالتفتيش عدة شروط موضوعية ، فلا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنايه أو جنحه أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

كما أنه لقاضي التحقيق أن يفتش المتهم وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تقيد في كشف الحقيقة ، وتمثل الشروط الموضوعية لصحة الندب للتفتيش في صفة الأمر بالندب والمندوب للتفتيش والإجراء موضوع الندب وقوده . فيشترط لصدور أمر التفتيش الشروط الموضوعية الآتية:<sup>٢</sup>

#### ١- صدور الأمر من سلطه قضائية:

” يجب أن يصدر الأمر من هيئة قضائية مختصة سواء كان قاضي التحقيق أو النيابة العامه أو محكمة الموضوع<sup>٣</sup> فالتفتيش دائماً إجراء تحقيق ولا يمكن أن يكون إجراء استدلال . ولا يملك مأمور الضبط القضائي إصدار أمر بالتفتيش ولكن يشترط أن تكون الهيئة القضائية مصدرة الأمر مختصة بإصداره و إلا وقع الأمر بإبطاله، ولا يشترط أن يذكر هنا الاختصاص في الأمر الصادر بالتفتيش ، فليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي مقرونا باسم وكيل النيابة الذي أصدر الإذن بالتفتيش ولم يزعم أي الطاعنين أن وكيل النيابة ذاك لم يكن مختصاً وظيفياً أو مكانياً بإصدار الإذن فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد<sup>٤</sup> ولا يشترط أن يذكر في أمر التفتيش اسم النيابة التي يتبعها مصدر الأمر.<sup>٥</sup>“

<sup>١</sup> نقض ١٩٧٤/٢/١١ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٥ - - ص ١٣٨٥ - رقم ٣١

<sup>٢</sup> د / عبد الرؤوف مهدي - المرجع السابق - ص ٤١٤

<sup>٣</sup> د / محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٦٦١

<sup>٤</sup> ١٩٨٧/١١/١١ - مجموعة أحكام النقض - س ٣٨ - ص ٩٣٥ - رقم ١٧٢

<sup>٥</sup> نقض ١٩٧٨/١/٦ - مجموعة أحكام النقض - س ٣٨ - ص ٣٨ - رقم ٢٣٧

” ولجميع أعضاء النيابة الصلاحية لإصدار أمر التفتيش بما فيهم مساعد النيابة فالإنن بالتفتيش موكول إلى أعضاء النيابة العامة الذين لهم الحق وحدهم في إصدار الإنن بالتفتيش ويملك أعضاء النيابة جميعهم سلطة إصدار الإنن بالتفتيش وعلى ذلك فإنه يجوز لمساعد النيابة إجراء التحقيق وله أن يصدر إنن التفتيش الذي ينتج دليلاً في الدعوى.“

” ويكفي أن يسطر وكيل النيابة مصدر الإنن بالتفتيش أنه منتخب لإصداره ولو كان نديه شفوياً“

” ولرؤساء نيابة الإستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الإتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الإستئناف وهذا الإختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح.“

#### ٢- صدور أمر التفتيش بشأن جنائيه أو جنحه:

” يشترط أن يصدر أمر التفتيش بشأن جريمه محدده جنائيه أو جنحه ( فلا يجوز أن يصدر أمر التفتيش في المخالفات ، فالتفتيش إجراء خطير ينطوي على مساس بحرمات الأشخاص والمساكن فلا يصح صدوره في شأن جريمه قليلة الأهميه كالمخالفة.“

” أما بالنسبه للجنح فيجوز صدور أمر التفتيش بشأنها ولو كانت الجنحه معاقبا عليها بالغرامه فقط . وهذا الوضع محل نظر فالتفتيش إجراء ينطوي على التعرض للحرية الشخصية فمن المناسب أن يقتصر على الجنح الهامه وهي التي حدد القانون لها عقوبه السجن.“

” واشترط المشرع لاتخاذ إجراء التسجيلات أو ضبط ومراقبة المحادثات السلوكيه والاسلكيه أن تكون الجنحه محل هذه الإجراءات من الجنح المعاقب عليها بالحبس مده تزيد عن ثلاثة اشهر وهذه الإجراءات من طبيعة التفتيش فيجب التسويه بينها وبين التفتيش في الحكم من حيث الجنح الجائز اتخاذ إجراء التفتيش فيها.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٩٤/١٢/٧ - مجموعة أحكام للنقض - من ٤٥ - ص ١١٠٢ - رقم ١٧٤

<sup>٢</sup> نقض ١٩٨٧/١/١ - مجموعة أحكام للنقض - من ٣٧ - ص ٩١٣ - رقم ١٦٨

<sup>٣</sup> د / عبد الرؤوف مهدي - مرجع سابق - ص ٤٤٤

### ٣- اشتراط صدور الأمر بعد وقوع الجريمة:

” يشترط أن يصدر الأمر بالتفتيش بعد وقوع الجناية أو الجنحة موضوع الأمر ، فالأمر بالتفتيش إجراء تحقيق ، والتحقيق لا يبدأ إلا بعد وقوع الجريمة وغرضه هو جمع الأدلة على الجريمة التي وقعت فإذا لم تكن هناك جريمة قد وقعت لم يكن هناك محل لإجراء تحقيق و بالتالي لم يكن هناك محل لإجراء التفتيش. ولكن ليس ما يمنع أن يكون التفتيش هو أول إجراء من إجراءات التحقيق<sup>١</sup>“.

” ويكفي أن تكون الجريمة قد وقعت عند حد الشروع فالشروع في الجريمة عمل مجرم<sup>٢</sup>. والعبرة في القول بوقوع الجريمة كشرط لإصدار أمر التفتيش هي بظاهر الحال عند إصدار الأمر بصرف النظر عما يسفر عنه إجراء التفتيش ، فإذا أصدر المحقق أمراً بتفتيش شخص معين أو مسكنه بناء على اتهامه بارتكاب جريمة وأسفر التفتيش عن عدم ضبط شيء فلا يخل هذا بسلامة الأمر حتى ولو أسفر التفتيش عن أن الجريمة الصادرة بشأنها أمر التفتيش لم تقع أصلاً“.

” ولا يؤثر في صحة الأمر بالتفتيش أن يكون المتهم الصادر بشأنه الأمر غير مسئول عن أفعاله أو يتمتع بمانع من موانع العقاب فعدم مسئولية المتهم لا يعني أن الجريمة لم تقع<sup>٣</sup> وإذا كانت الجريمة مما يتوقف تحريك الدعوى بشأنها على شكوى أو إذن أو طلب فلا يجوز صدور أمر التفتيش فيها إلا بعد زوال هذه القيود“.

” ولا يجوز إصدار أمر التفتيش بصدد جريمة مستقبله أي لم تقع بعد حتى ولو كان من المؤكد أنها ستقع ، فإذا علم مأمور الضبط القضائي من تحرياتة أن شخص يعد العدة لارتكاب جريمة معينة وحرر محضر بذلك وطلب من سلطة التحقيق إصدار أمر بتفتيش هذا الشخص أو منزله لضبط أدوات الجريمة التي ينوي ارتكابها فلا يجوز لسلطة التحقيق إصدار هذا الأمر ، و إلا تكون قد أصدرت أمر التفتيش بصدد جريمة مستقبله وهو أمر غير جائز قانوناً<sup>٤</sup>. ولا يجوز التفتيش لاكتشاف جريمة<sup>٥</sup>. ومن أمثلة الجريمة

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٩/٥/١٨ - مجموعة أحكام النقض - س ١٠ - ص ٥٢٥ - رقم ١١٨

<sup>٢</sup> د/ حوس محمد - تفتيش الإجراءات الجنائية - ج ١ - ص ٤٨٥

<sup>٣</sup> المرجع السابق - ص ٩٧٦

<sup>٤</sup> د/ محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ١٩٩٨ - ص ٦٥١

<sup>٥</sup> نقض ١٩٦٢/١/١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٣ - ص ٢٠ - رقم ٥

<sup>٦</sup> د/ محمد رشيد - قانون تحقيق البعثات - سنة ١٩٩٧ - ص ٢٨٩

المستقبلي أن يصدر المحقق أمراً بتفتيش موظف لضبط ما عسى أن يتقاضاه من رشوة من صاحب مصلحة بناء على معلومات من مأمور الضبط القضائي لم تتضمن أكثر من أنه عرف عن هذا الموظف أنه يتقاضى رشاً من أصحاب المصالح نظير قضائه مصالحهم دون تحديد لواقعه معينه فمن الجائز أن يرفض هذا الموظف تقاضي رشوة من هذا الشخص بالذات الذي صدر بشأنه الإنذار طالما أنه لم يسبق له أن اتفق معه على رشوة أو طلب أو قبل منه عرضاً بالرشوة<sup>١</sup>.”

” ولا يعد الأمر بالتفتيش قد صدر لضبط جرمه مستقبلي إذا أصدر المحقق أمراً بتفتيش موظف لضبطه حال تقاضيه مبلغ رشوة تكررت له المعلومات أنه سبق أن اتفق عليه مع صاحب مصلحة ، فجرمة الرشوة تعتبر أنها وقعت بمجرد طلب الموظف للعطية أو قبوله لها ، وما إجراء الضبط إلا لإثبات هذا الطلب أو القبول.“

#### ٤- وجود دلائل وأمارات جديده ضد شخص معين:

” من الشروط الموضوعية لصحة أمر التفتيش أن توجد دلائل وأمارات جديده سابقه على إصداره تكفي لتوجيه اتهام إلى الشخص المراد تفتيشه أو تفتيش منزله بارتكابه الجريمة موضوع التحقيق<sup>٢</sup> أو أنه يحوز أشياء متعلقه بالجريمة التي يجري التحقيق بشأنها ، فالتفتيش إجراء خطير يمس الحريات ولا بد لاتخاذها من وجود أساس من الواقع ويستدل على هذه الدلائل من التحريات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي أو تظهر من التحقيقات التي يجريها المحقق في واقعه ، فكل ما يشترط لصحة التفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جرمه معينه جناية أو جنحه قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٦/٣/١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٧ - ص ٢٢١ - رقم ٤٢ ، نقض ١٩٦٧/٢/٧ - س ١٨ - ص ١٧٤ - رقم ٣٤ ، نقض ١٩٧٠/٦/٢٢ - س ٢١ - ص ٩١٥ - رقم ٢١٦ / نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ - س ٢٢ - ص ٨٠١ - رقم ١٩٢

<sup>٢</sup> د/ عبد الرؤوف مهدي - شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية - ص ٤٤٦

<sup>٣</sup> د/ محمد نيزي حنّاه - تحريات الشرطة - مجلة الأمن العام بوليه سنة ١٩٦٤ - المنة ٧ - العدد ٢٦

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٤/٣/١٧ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٥ - ص ٢٩٢ - رقم ٦٤

”ومجرد البلاغ عن وقوع جريمة لا يكفي لإصدار أمر التفتيش فلا يغني هذا البلاغ عن قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء تحريات عن مدى صحته فإذا أسفرت التحريات عن صحة البلاغ وعن وجود دلائل وأمارات جديده تكفي توجيه الاتهام لشخص معين سواء بارتكابه الجريمة أو بحيازته أشياء متعلقة بها جاز إصدار الأمر بالتفتيش بالنسبة لهذا الشخص أو لمسكنه.“<sup>١</sup>

”والدلائل والأمارات الكافية ضرورية في جميع الأحوال سواء بالنسبة للمتهم لتوجيه الاتهام إليه بارتكابه الجريمة أو لغير المتهم لوجود أشياء متعلقة بالجريمة لديه<sup>٢</sup>. ويجب لكي توصف التحريات بأنها جديده أن تتضمن بياناً بتحديد شخص من يطلب الأمر بتفتيشه والجريمة المنسوبة إليه وتحديد المسكن المراد تفتيشه وكافة العناصر التي تساعد المحقق على أن يكون أمر التفتيش محققاً للغاية من إصداره.“<sup>٣</sup>

”وتقدير جدية التحريات من الأمور التي تترك للمحقق مصدر أمر التفتيش تحت رقابة محكمة الموضوع.“<sup>٤</sup>

”ويسيطر رقابة محكمة الموضوع على تقدير جدية التحريات ليس مطلقاً فإذا ما دفع أمامها بعدم جدية التحريات فلا يكفي في الرد على الدفع أن تقرر المحكمة أن تقرير جدية التحريات من حق مأمور الضبط القضائي<sup>٥</sup>. أو إنها هي نفسها تقدر جدية التحريات بل يتعين أن تقول المحكمة كلمتها في عناصر هذه التحريات ومدى كفايتها لتسويغ إصدار الإنذ من سلطة التحقيق.“<sup>٥</sup>

##### ٥- أن يستهدف المحقق من صدور أمر التفتيش الحصول على فائده للتحقيق:

”يجب لكسي يصدر أمر التفتيش في حدود القانون أن يستهدف المحقق منه الحصول على فائده للتحقيق فالغاية من التفتيش هي تحقيق هذه

<sup>١</sup> نقض ١٩٨٨/١/٩ - طعن رقم ٤١٨٦ لسنة ٥٧ القضائية، ونقض ١٩٣٨/١/١٠ - مجموعة لقواعد الفقهية - ج ٤ - ص ١٤٢ - رقم ١٤٩، ونقض ١٩٥٢/٤/١٥ - مجموعة أحكام النقض - من ٣ - ص ٨٤١ رقم ٣٦٦.

<sup>٢</sup> نقض ١٩٩٢/١/٤ - طعن رقم ٤٨٨٦ لسنة ٦١ قضائية.

<sup>٣</sup> نقض ١٩٧٤/٤/٢٨ - مجموعة أحكام نقض - س ٢٥ - ص ٤٣٠ - رقم ٩٢.

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٢/٢/٦ - مجموعة أحكام نقض - س ٢٣ - ص ١٢٦ - رقم ٢٤، نقض ١٩٨٥/١/٨ - ص ٨٢٤ - رقم ١٤٦.

<sup>٥</sup> نقض ١٩٩٢/١/٤ طعن ٤٨٨٦ لسنة ٦١ ق ونقض ١٩٧٨/١/١٥ - مجموعة أحكام نقض س ٢٩ ص ٢٩ رقم ٩، نقض ١٩٩٠/٤/٥ طعن رقم ٢٤٨٧٠ لسنة ٥٩ القضائية.



القبض والتفتيش والتلبس ————— حار الصعالة  
الفائدة ، وهذه الفائدة مثله في ضبط أشياء تفيد في كشف الحقيقة بالنسبة  
للجريمة التي يصدر أمر التفتيش بشأنها فإذا انعدمت الفائدة وقع أمر التفتيش  
باطلاً<sup>١</sup>،

” فهناك من الجرائم ما لا يتصور فيها أي فائدة ترجى من التفتيش  
كما لو صدر أمر تفتيش تحقيقاً لجريمة امتناع عن أداء الشهادة فلا يتصور  
العثور على أشياء تفيد التحقيق فيها.“<sup>٢</sup>

” ولا يخل بعنصر الفائدة من أمر التفتيش أن يكون لدى المحقق  
أدلة أخرى لإثبات الواقعة بخلاف الأشياء المتوقع ضبطها من التفتيش قبل  
إصدار الأمر فتقدير هذه الأدلة النهائية يخضع لمحنة الموضوع التي قد  
يختلف تقديرها عن تقدير المحقق.“

٦- أن يكون محل الأمر محدداً:

” لكي يصدر أمر التفتيش سليماً وصحيحاً يجب أن يكون محل  
الأمر محدداً فإذا كان محله تفتيش مسكن فيجب أن يتعين فيه هذا المسكن  
بدقه كأن يذكر أنه مسكن فلان الكائن بجهة كذا بمدينة كذا بشارع كذا ويكفي  
ذكر عنوان المنزل ولو حصل خطأ في اسم المتهم “<sup>٣</sup>،

” ولا يجوز أن يصدر المحقق أمراً بتفتيش منازل مدينة معينة أو  
قرية معينة للبحث عن سلاح استخدم في ارتكاب جريمة معينة فهذا الأمر  
باطل لعدم تحديد المحل الوارد عليه<sup>٤</sup> ، ولا يجوز تفتيش غرف فندق معين و  
إذا أمر المحقق بضبط المسروقات أو السلاح المستخدم في الجريمة بإرشاد  
المتهم فإن ذلك لا يعني تفتيش أي مكان حتى ولو كانت النيابة العامة لا تملك  
تفتيش هذا المكان كأن يرشد المتهم عن أن المسروقات مخبأة في منزل غير  
منزل المتهم مما لا تملك النيابة تفتيشه إلا بعد استئذان القاضي الجزئي فهنا  
على الضابط المنفذ لأمر التفتيش أن يرجع للنيابة لكي تستصدر أمراً بتفتيش  
المنزل الذي أرشد إليه المتهم، وإذا كان محل الأمر تفتيش شخص فيجب أن

<sup>١</sup> د/ محمد عبد الله الشلتاوي إجراءات وصيغ التصرف في المضبوطات سنة ١٩٩٣ - ص٣٣، نقض ١٠/١  
١٩٣٨/١ - مجموعة القواعد القانونية ج ٤ - ص١٤٢ - رقم ١٤٩

<sup>٢</sup> د/ عوض محمد - المرجع السابق - ص٤٩٤

<sup>٣</sup> نقض ١٤/١٩٤٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - ص٧٣٨ رقم ٦٥

<sup>٤</sup> د/ محمود مصطفى - الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن ج ٢ تفتيش والضبط ١٩٧٨ - ص١٨٥  
، الدكتور / عوض محمد - المرجع السابق ص٤٨٢، د/ توفيق الشاوي - بطلان التحقيق الإبداعي - مجلة  
القانون والإقتصاد من ٢١ - العدد الأول - ص٣٧٨

يحدد فيه الشخص المعني بالتفتيش وأن يحدد باسمه ، وجود هذا الاسم ليس شرط فيكفي تحديده بأية بيانات كما لو كان اسم الشهرة.<sup>١</sup>

” فبمجرد الخطأ في اسم الشخص المطلوب تفتيش منزله أو إغفال ذكره كلية في أمر التفتيش لا يرتب البطلان إذا كان من الممكن تحديده من بيانات أخرى خلاف الاسم فالعبرة هي بتحديد الشخص في محل التفتيش سواء كان ذلك باسمه أو بأية بيانات أخرى فإن لم توجد أية بيانات لتحديده أو كانت البيانات غير كافية لهذا التحديد كان الإنن باطلا حتى ولو وقع التفتيش على الشخص المعني فعلا.“

#### ٧- صدور الإنن متفرعاً من إجراء غير مشروع:

” لا يصلح الإنن بالتفتيش الصادر من سلطة التحقيق مسنداً لمشروعية التفتيش إذا كان الإنن صدر متفرعاً من إجراء غير مشروع ، كأن يصدر الإنن من المحقق بتفتيش شخص متهم في جريمة ثم تبين أن وقت صدور هذا الإنن كان هذا الشخص مقبوضاً عليه قبض باطلا بدون مسوغ قانوني قبل صدور إنن التفتيش فهذا الإنن يقع باطلا ويكون التفتيش الذي يتم تنفيذاً له وما يسفر عنه من ضبط لأنه يكون متفرعاً من إجراء غير مشروع هو القبض الباطل.“<sup>٢</sup>

#### ٨- الأسر بالتدب:

” تتمثل الشروط الموضوعية لصحة التدب للتفتيش في صفة الأمر بالتدب ، فالتدب للتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي فمن الطبيعي أن يحتفظ به المشرع للسلطة المختصة بالتحقيق الابتدائي .“

” وقد قرر المشرع الحق في التدب للتفتيش لقاضي التحقيق وللنيابة العامة ويجب أن يكون الأمر بالتدب مختصاً بمكانيا ونوعيا ، والإختصاص المكاني يستحدد إما بمكان وقوع الجريمة أو بمكان إقامة المتهم أو بالمكان الذي تم القبض عليه فيه ، وإذا لم تتوافر أي من معايير الإختصاص المكاني السابقة فليس لسلطة التحقيق الابتدائي أن تتدب أحد مأموري الضبط القضائي لمباشرة التفتيش ولو كان المجني عليه يقيم في دائرة عملها.“<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> تفتيش ١٩٩٠/٢/٢٧ - مجلد ٢ أحكام النقض - من ٢ - ص ٩٧٤ - رقم ٣٥٧

<sup>٢</sup> فائض ١٩٩٠/٢/١٥ - مجلد ٢ أحكام النقض - من ٤١ - ص ٥٣٠ - رقم ٨٨

<sup>٣</sup> - قراره بعد التفتيش - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية ١٩٨٦ - رقم ٢٧٩ ص ٣١٠

” ويجب أن يكون المحقق مختصاً نوعياً بمباشرة الإجراء الذي يريد إنباية مأمور الضبط القضائي في مباشرته فإذا كان لا يملك مباشرته فلا يستطيع التفويض في مباشرته ولا تملك النيابة العامة تفويض أحد مأموري الضبط القضائي تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله مادام أنها لم تحصل على إذن من القاضي الجزئي بمباشرة هذا الإجراء ويجب أن تكون الدعوى في حوزة المحقق حين صدور قرار التلبس منه وتستمر حتى قيام المفوض إليه بتنفيذ التفتيش موضوع الإنتداب.“<sup>١</sup>

” فوجود الدعوى في حوزة المحقق يعني أن اختصاصه النوعي مازال قائماً كما أن المفوض إليه يتصرف باسم المفوض ويعمل لحسابه فإذا زال الإختصاص النوعي المفوض زال بالتبعيه الإختصاص النوعي للمفوض إليه المستند من قرار التلبس.“<sup>٢</sup>

” وتخرج الدعوى من حوزة المحقق إما بإحالتها إلى المحكمة المختصة وتصبح هذه الأخيرة هي المختصة بمباشرة أي إجراء في الدعوى المحالة إليها وإما بإصدار أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى.“<sup>٣</sup>

#### ٩-المنسوب للتفتيش :

” يجب في المنسوب للتفتيش أن تكون له صفة الضبطية القضائية ، بغض النظر عن ترتيب درجته أو فئته ضمن مأموري الضبط القضائي فيجوز لسلطة التحقيق الابتدائي نذب أحد أمناء الشرطة للقيام بإجراء التفتيش.“<sup>٤</sup>

” ومتى صدر التلبس صحيحاً لمن له صفة الضبطية القضائية فلا يؤثر في صحته استعانة المنسوب بغيره من مرعوسيه ممن ليست لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ التفتيش مادام أن التفتيش يجري تحت رقابته وإشرافه.“<sup>٥</sup>

” ويعتبر المرعوس في هذه الحالة قائماً بعمل مادي<sup>٦</sup> ويجوز الإستعانة بالأفراد العاديين في تنفيذ التفتيش مادام أن تنفيذه يتم تحت إشراف

<sup>١</sup> د/ محمد زكي أبو علان - الإجراءات الجنائية - منشأة المعارف - ١٩٩٤ رقم ٢٥٩، ٢٥٢

<sup>٢</sup> د/ إبراهيم حامد طنطاوي - المرجع السابق - ص ١٥٨

<sup>٣</sup> نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ - أحكام النقض - س ٣ - رقم ١٣٩ - ص ٢٦٤

<sup>٤</sup> د/ توفيق الشاوي - فقه الإجراءات الجنائية - دار الكتب العربي ط ١ - ١٩٥٤ - ١٠٤ - رقم ٢١٩ - ص ٢٧٣ - هامش ١

القض والفتيش والتليس ..... حار العدالة  
المأذون له ولا يشترط أن يحدد في قرار الذنب اسم ذلك المندوب  
الذي تم نديه<sup>١</sup>،

”وتعيين اسم المأذون له بالفتيش ليس لازماً لصحة الذنب<sup>٢</sup>  
ويجوز هنا تنفيذ الذنب بمعرفة أي مأمور ضبط قضائي مختص<sup>٣</sup> ويكون  
تنفيذ الإجراء محل الذنب، صحيح ولو قام بتنفيذ الفتيش غير الذي طلب الإذن  
بمباشرة الفتيش.“<sup>٤</sup>

”وصدور الإذن بالفتيش بناء على طلب الضابط الذي قام بعمل  
التحريات التي إبنى عليها الإذن لا يجعله منصرفاً إلى اختصاص طلبه دون  
غيره بتنفيذه، فالإذن بالفتيش لو كان أراد قصر إجراءاته على مأمور بعينه  
من مأموري الضبط القضائي لنص صراحة على ذلك.“<sup>٥</sup>

”و إذا اختص الأمر بالذنب واحداً معيناً بالإسم من مأموري الضبط  
القضائي لتنفيذ الذنب تعين على من حدد اسمه أن يقوم بتنفيذ هذا الإذن فإذا  
عهد إلى الغير بتنفيذه كان هذا التنفيذ باطلاً مادام الإذن لم يجر ذنب غيره  
لتنفيذه.“<sup>٦</sup>

”ويعتبر من قبيل التحديد الدقيق للمأذون له بالفتيش أن يعين الإذن  
المأذون له باختصاصه الوظيفي فيتعين على من يشغل هذه الوظيفة القيام  
 بتنفيذ الفتيش كما لو أن بالفتيش الرئيسي وحدة مباحث القسم.“<sup>٧</sup>

”وإذا صدر الإذن بنذب أحد مندوبي الضبط القضائي أو من يعاونه  
، فعبارة من يعاونه لا تقتصر على مرعوسي الضبط القضائي فمن ليست لهم  
صفة الضبطية القضائية بل تشمل أيضاً مأموري الضبط القضائي المعاونين  
للمأذون بالفتيش وصدور الإذن بنذب أحد مأموري الضبط القضائي المسمى  
باسمه في إذن الفتيش أو من يندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي لذلك

<sup>١</sup> /٥ إقرار غلي الذهبي – الإجراءات الجنائية في التشريع المصري – دار النهضة العربية – ط١ - ١٩٨٠ -  
رقم ٢٥٨ ص ٣٢٢

<sup>٢</sup> نقض ١٠٧، نقض ١٩٨٣/١١/١٧ س ٣٤ - رقم ٣٠٦ - ص ١٠٤٣، نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ رقم ٦٦ ص  
١٠٧

<sup>٣</sup> نقض ١٩٨٣/١١/١٧ س ٣٤ - رقم ١٩٣ ص ٩٦٤

<sup>٤</sup> نقض ١٩٨٣/١١/١٧ س ٣٤ - رقم ١٩٣ ص ٩٦٤

<sup>٥</sup> نقض ١٩٨٣/١١/١٧ س ٣٤ - رقم ١٩٣ ص ٩٦٤

<sup>٦</sup> نقض ١٩٨٣/١١/١٧ س ٣٤ - رقم ١٩٣ ص ٩٦٤

<sup>٧</sup> نقض ١٩٨٣/١١/١٧ س ٣٤ - رقم ١٩٣ ص ٩٦٤

لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن يتولاه المسمى في الإذن أو من يندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي المختصين ما دامت عبارة الإذن لم تستلزم إجراء التفتيش منهما مجتمعين.<sup>١</sup>

#### خامسا : محل التفتيش

” بعد دراستنا للشروط الشكليه والشروط الموضوعيه نعرض للمحل الذي يقع عليه التفتيش.“

” ومحل التفتيش قد يكون شخص المتهم أو مسكنه ، وتفتيش شخص المتهم يكون جائزا في حالة التلبس بارتكاب جنايه أو جنحه معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أو بناء على إذن من النيابة ، أما تفتيش مسكنه فهو جائز فقط بناء على إذن من النيابة من الجنايات والجنح بغض النظر عن مقدار العقوبة المقررة لها.“

” ولا شك أن الإنسان يحرص على صيانة أسراره من اطلاع الناس عليها وأول هذه الأسرار هو شخصه فخص الإنسان هو أهم ما يتمتع بالحرمة ، وحرمة الشيء تعني أنه محل حماية القانون ثم امتدت الحرمة إلى مسكن الشخص أيضا باعتباره المكان الذي يابوي إليه بشخصه كما يضع فيه أسراره أيضا<sup>٢</sup>. فحرمة المسكن مستمدة إذن من حرية الشخص<sup>٣</sup> فالمقصود بها حماية الحرية الشخصية<sup>٤</sup> وهذه الحرية ليست حقا من الحقوق المأليه فلا يمكننا الحديث عن حماية الحرية الفردية دون حماية حرمة المسكن.“

” ويجوز لسلطة التحقيق تفتيش كل مكان يرجى من تفتيشه فائده للتحقيق وذلك بالشروط السابق ذكرها ، وسواء كان هذا المكان خاصا بالمتهم أو بغيره وسيا كان مخصصا لسكنه أو لعمله وكل مكان لا يسمح للجمهور بالدخول إليه بغير تمييز تحميه قواعد التفتيش ولو لم يكن هذا المكان مسكنا كمكاتب المحامين ورجال الأعمال وعيادات الأطباء ويلحق بالأماكن التي تسبغ عليها الحماية ضد التفتيش في غير الأحوال المقرره بالقانون ومكاتب

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٠/١١/١٥ - لحكم النقض س ١١ - رقم ١٥٣ ، ص ٧٩٦ ، نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ - س ١٨ -

رقم ١١٠ - ص ١٠٢٦ ، نقض ١٩٨٤/١١/٦ - س ٣٥ - رقم ١٥٩ ، ص ٧٢٥

د - / توفيق الشاوي ، لغة الإجراءات الجنائية - ج ١ سنة ١٩٥٤ - ص ٣٧٢

د - / محمود مصطفى - الإثبات في المواد الجنائية - ج ٢ سنة ١٩٧٨ - ص ٢٢ - محمد القرطبي الجمع

لأحكام القرآن دار الكتب العربي ط ١٩٦٧ القاهرة ص ٦٨ وما بعدها.

د - / توفيق الشاوي - المرجع السابق - ج ١ ص ٣٧٢

د - / سامي الحسيني - نظرية العامة للتفتيش سنة ١٩٧٢ ص ٥٥ ؛ في القانون المصري والمقارن - دار النهضة العربية.

القبض والتفتيش والتلبس - دار العدالة  
المحاميين وعيادات الأطباء<sup>١</sup> ، فإنها في غير أوقات العمل تكتسب حرمة  
خاصة إذ تعتبر حينئذ مستودعا لسر لا يباح لأي فرد الإطلاع على ما  
بداخله<sup>٢</sup> .

” والدخول إلى تلك الأماكن في أوقات العمل يباح فقط لأفراد  
معينين يحضرون ابتغاء الإفاده من تلك المكاتب أو العيادات وإذن فدخولها  
لسبب مشروع في أوقات العمل لا يجيز التفتيش ، ولكن إن وجدت عرضا  
جريمة وكانت في حالة تلبس فإنه يترتب عليها مختلف آثار التلبس . أما إذا  
كان الدخول في أوقات العمل ابتغاء التفتيش في غير الأحوال الجائزه أساسها  
رضاء من جانب صاحب المكان وهو لم يرض إلا لمن ينبغي الدخول للإفاده  
بجريمته أما غيره فلا يعد قابلا لوجوده في المكان فدخوله بغير سبب مشروع  
ومن ثم إن وجدت جريمة وكانت في حالة تلبس فإن كل ما يترتب عليها من  
آثار يكون باطلا<sup>٣</sup> .“

” وقواعد التفتيش المقصود بها حماية مستودع السر وكما يكون  
مستودع السر ممكنا يصح أن يكون أي مكان آخر من الأماكن الخاصة ، وإذا  
كان المكان المراد تفتيشه خاصا بغير المتهم وكانت النيابة هي التي تتولى  
التحقيق فاستلزم القانون لجواز التفتيش هنا وجوب الحصول على إذن سابق  
من القاضي الجزئي باعتبار أن صاحب المكان هنا غير متهم بجريمة فينبغي  
أن يحاط تفتيش محله مسكنا كان أو خلافة بضمانات أوفي وذلك بتمكين  
القاضي الجزئي من مراجعة تقدير النيابة لجذوى هذا الإجراء وضرورته .

ويصدر القاضي الجزئي إنذنه بالتفتيش بعد اطلاعه على الأوراق  
وسماعه إن رأي لزوما لذلك أقوال من يراد تفتيش محله<sup>٤</sup> .“

” ينصب التفتيش على مكان يصح أن يكون محله شخصا ، وقد  
أباح القانون لسلطة التحقيق تفتيش شخص المتهم أو غيره ، ولكنه فرق بين  
ما إذا كان المراد تفتيشه هو المتهم أو كان شخصا آخر فاكتفي في تفتيش  
المتهم بأن يكون هناك اتهام موجه إليه في جنايه أو جنحه بينما استلزم  
لتفتيش غير المتهم شرطين هما :

” استصدار النيابة إنذنا من القاضي الجزئي وتوفر أمارات قوية  
على أن من يراد تفتيشه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة<sup>٥</sup> .“

<sup>١</sup> - د/ محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية ط ١٩٦٢ - ص ٢٤٥  
<sup>٢</sup> - د/ حسن صادق المرصافي - أصول الإجراءات الجنائية ص ٣٨٨ - ط ٢ - ج  
<sup>٣</sup> - د/ نصر الدين رمضان - مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ط ١٩٦٧ - دار النهضة العربية - ص ٢٩٨

” وقد تصدر النيابة العامة إذنها بتفتيش شخص معين أو مسكنه ومن يتواجد معه عند التفتيش وإذن التفتيش الصادر على هذه الصورة يكون صحيحا على اعتبار أن أساسه هو مظنة أن المتواجدين مع المتهم مساهمون معه في الجريمة<sup>١</sup>. أي أنهم بدورهم متهمون فيها ومادام هذا هو الأساس الذي يقوم عليه الإذن بتفتيش المتواجدين مع المتهم فينبغي أن تتوفر بالفعل قرائن أو أمارات جديده على أن من قد يوجد مع المتهم مساهم معه في الجريمة و إلا كان الإذن بتفتيشه باطلا<sup>٢</sup>.”

” وأخيرا يعتبر في حكم تفتيش الشخص تفتيش الأمتعة التي توجد في حيازته كحقيبته يحملها أو ما أشبه فتفتيشها ينطوي على مساس بحريته الشخصية فتسري عليه قواعد التفتيش وشروطه السابقة.“

” أما الأشياء التي لا تكون في حيازة أحد كسله عثر عليها في الطريق العام فيجوز البحث فيها دائما بلا قيد باعتبار ذلك ضربا من ضروب التحري و الاستدلال الذي يملكه مأموري الضبط القضائي وأعاونهم.“

” و من الاستعراض السابق يتضح لنا أن محل التفتيش قد ينصب على أشخاص وهؤلاء الأشخاص قد يكونوا متهمين أو غير متهمين ، وقد ينصب على أماكن والأماكن قد تكون مساكن أو أماكن أخرى..

وهناك أيضا تفتيش الأمتعة والسيارات ————— فلا نقىها بالتفصيل..

١- تفتيش الأشخاص.

٢- تفتيش المساكن.

٣- تفتيش السيارات .

٤- تفتيش المنقولات والأمتعة.

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٢/١/١٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س٣ رقم ١٦١ ص ٤٢٦ ، ١٩٥٧/١٢/٣ -  
مجموعة أحكام محكمة النقض س٨ رقم ٢٦٠ ص ٩٤٨ ، ١٩٦٢/١١/١٢ - مجموعة أحكام محكمة النقض  
س١٣ رقم ١٨٠ ص ٧٣٧  
<sup>٢</sup> د/ حسن صالحي المرصفاوي المرجع السابق - ج١ - فقره ٢٢٧ ص ٤٧٢ ، وحكم محكمة الأريكة في  
١٩٥٠/٥/٢٥ - المحاماه س٣١ - رقم ١٨٨ - ص ٦٢٨

#### أولاً : تفتيش الأشخاص

” قل المشرع من ضمانات تفتيش الأشخاص عن تفتيش المنازل ، فلم يشترط أن يكون أمر التفتيش بالنسبة للأشخاص مسبباً بعكس تفتيش الأماكن.“<sup>١</sup>

” ولقاضي التحقيق أن يفتش المتهم وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تغيد في كشف الحقيقة م ٩٤ ، و م ١٩٥ ج.“

” وتملك النيابة العامة تفتيش المتهم دون غيره ، فإذا أرادت تفتيش غيره بسبب أنه اتضح لها من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة فعليها الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق م ٢٠٦ أ.ج.“

#### ١- المقصود بتفتيش الأشخاص و ما يأخذ حكمه:

” يقصد بتفتيش الأشخاص البحث في أجزاء جسم الشخص وملابسه وحوائثه أو أية أشياء يحملها أو تكون في حيازته بقصد العثور على الأدلة التي قد تغيد في الوصول إلى الحقيقة في الجريمة التي قامت الدلائل على اتهامه بارتكابها أو على حيازته لأشياء تغيد في كشف حقيقتها.“<sup>٢</sup>

” وإذا كان من المسلم به جواز التفتيش في أعضاء الجسم الظاهر كاليد والقدمين والفم ، فيجوز فض يد الشخص وفتح فمه لإخراج ما يخفيه.“<sup>٣</sup>

” و تفتيش أعضاء جسم الإنسان الداخليه كالمعدة والدم والبول محل خلاف ، فالبعض يرى عدم إجازة إجراء غسيل للمعدة أو تحليل الدم على أساس عدم مشروعية الإجراء في هذه الأحوال.“<sup>٤</sup>

” و اتجه البعض الآخر إلى أنه ليس ما يمنع أن يتضمن التفتيش غسيل المعدة.“<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> نفث ١٩٥٧/٦/١٩ - مجموعة أحكام النفث س ٨ ص ٦٨٤ - رقم ١٨٤

<sup>٢</sup> نفث ١٩٦٦/٥/١٦ - مجموعة أحكام النفث س ١٧ - ص ٦١٣ - رقم ١١٠

<sup>٣</sup> نفث ١٩٥٨/٢/١٧ - مجموعة أحكام النفث س ٩ ص ٣٠٠ - رقم ٩٤

<sup>٤</sup> د/ محمود مصطفى - التفتيش وما يترتب على مخالفة أحكامه من آثار - مجلة الحقوق س ١ - العدد الثاني سنة ١٩٤٣



” فأخذت أحكام القضاء بهذا الرأي الأخير وأجازت الاستعانة بطبيب في إجراء عملية غسيل معدة المتهم للبحث عن آثار مخرده ضبط مثلياً بتعاطيها.<sup>١</sup>“

” أما فحص الحالة النفسية للمتهم فلا يعد من قبيل التفتيش فهذه التفتيش هو ضبط الأدلة المادية للجريمة وهو ما لا يتحقق في فحص الشخصيه ، فهذه فحص المتهم من الناحية النفسية يكون لأسباب تتعلق بمدى مساعلة جنائيا ، والأسباب التي دفعته لارتكاب الجريمة ولا يعد كذلك فحص الدم من قبيل التفتيش فهذا الإجراء لا يتمخض عنه ضبط أدلة مادية ملموسة وإنما تقتصر هذه العملية على فحص الدم لبيان نسبة المخدر أو الكحول وهي تأتي على شكل نتائج مخبرية فهي أقرب ما تكون لأعمال الخبرة.“

” وبأخذ حكم تفتيش الشخص تابعه وتشمل أمتعته وسيارته الخاصة ومحلته التجاري فمتى صح تفتيش الشخص جاز تفتيشها تبعاً له دون حاجه لإذن بذلك لأنها تستمد حرمتها منه.“

” فالأمتعة التي يجوزها الشخص لها حرمة مستمدة من حرمة فلا يجوز تفتيشها إلا إذا صح تفتيش جانيها كالأشياء التي يحملها كالحقائب وغيرها.“

” أما الأمتعة والمنقولات و التي لا تكون في حيازة أحد وليست ملحقة بمكان له حرمة كالأشياء التي يعثر عليها في الحدائق العامة أو في الشوارع والمحطات، فإنه يجوز الإطلاع عليها ومعاينتها للعثور بداخلها على ما عساه يرشد رجال السلطة العامة للتعرف على صاحبها كما يجد الإطلاع عليها من قبل رجال السلطة العامة سنده في المحافظة على السلامة العامة فقد يكون بها مواد سامه أو متفجرات أو ما تعد حيازته جريمة فالإطلاع هنا لا يعتبر تفتيشاً وإنما من قبيل التحري.“<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> / محمد محي الدين عوض ” حدود القبض والحبس الإختيافي على ذمة التحري في القانون السوداني “ مجلة القانون والإقتصاد ص ٣٢ العدد الرابع ص ٥٤١ والمستشار / محمد رفيع البستويسي – مدى مشروعية الحصول على عينة دم من المتهم في حوادث المرور في حالة الإشتباه في قيامته المركبة تحت تأثير مخدر أو خمر – مجلة القضاء – يناير ١٩٨١ ص ١٠٤ ونقض ١٩٥٨/٣/١٧ مجموعة أحكام النقض ص ٩ ص ٣٠٠ رقم ٩٤

<sup>٢</sup> نقض ١٩٧٢/٣/١٢ – مجموعة أحكام النقض – ص ٢٣ ص ٣٥٧ رقم ٨١ ونقض ١٩٥٢/٢/٢٤ – مجموعة أحكام النقض – ص ٨ ص ١٠٤ رقم ٣١  
نقض ١٩٥٤/٦/٢٦ – ص ٥ رقم ٥٠٨ ص ٦٥١

”ويُظلل المنقول مستمداً من حرمة حائزه مادام تحت سيطرته وسلطته فإذا تخلى عن هذه الحيازة لشخص آخر ولو بصورة مؤقتة فإنه لا يقبل منه الاعتراض على تفتيش هذا المنقول مادام أن تفتيشه تم تبعاً لتفتيش حائزه الجديد ولو كان صغيراً أو مجنوناً على أن يراعى ألا يكون التفتيش رضائياً لأنه لا يصح الرضاء ممن لا يتمتع بملكي الإدراك والتمييز.“<sup>١</sup>

”وينقذ الشيء حرمة إذا تخلى عنه حائزه ويصح البحث فيه فإذا وجد فيه ما تعد حيازته جريماً أو يشكل دليل في جريماً صح ضبطه على أن يكون التخلي طواعية واختياراً ومن أمثلة التخلي الاختياري أن يلقي المتهم المخدر لمجرد أمر الضابط للموجودين على المقهى بعدم التحرك لكي يباشر تفتيش أحد تجار المخدرات فهذا لا يعد قبضاً بغير حق والهدف منه حفظ الأمن أثناء التفتيش“<sup>٢</sup>. ويعتبر التخلي اختياري إذا شعر المتهم بمراقبة رجال البوليس له وتتبعهم حركاته لاشتباههم في أمره فيلقي بما معه من مخدر.“<sup>٣</sup>

”أما إذا كان التخلي نتيجة تهديد رجل الشرطة بتفتيش أو قبض لا حق له فيه فإن التخلي يكون اضطرارياً ويكون الضبط باطلاً ووجود تهديد بالقبض أو التفتيش دون وجه حق يكون بالنظر إلى سلوك رجل الشرطة لا إلى ما اعتقده أو توهمه الشخص الذي ألقى بالشيء فحمل رجال البوليس السلاح لا ينطوي على معنى الإكراه الذي يبطل الاختيار.“<sup>٤</sup>

”و السيارة الخاصة لها حرمة ونرى أنها تستمد حرمتها من حرمة حائزها فإذا صح تفتيشه صح تفتيشها دون حاجة إلى إذن خاص بذلك مادامت خارج ما يدخل في مفهوم المنزل كالمراة أو حديقة المنزل اللتين يضمهما معه سور واحد ، أما إذا كانت موجودة فيهما فلا يجوز تفتيشها إلا إذا تحققت شروط تفتيش المنزل باعتبارها من موجوداته ، فإذا صح تفتيش المنزل وكانت السيارة موجودة في أحد ملحقاته صح تفتيشها ولو لم يذكر ذلك بالإذن.“<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> النواحيه - المرجع السابق ص ٣٥٠

<sup>٢</sup> نقض ١٩٤١/١٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٧١ ص ٣٥١

<sup>٣</sup> نقض ١٩٧٠/١٣ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - رقم ١٨ ص ٧٤

<sup>٤</sup> نقض ١٩٥٨/٤/٨ - مجموعة أحكام النقض - س ٩ - رقم ١٠٥ ص ٣٩

<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ - مجموعة أحكام النقض - س ٩ - رقم ١٦٤ ص ٣٤٧

<sup>٦</sup> النواحيه - مرجع سابق - ص ٣٥٢

القبض والتفتيش والتلبس ..... حاد العدالة  
” أما سيارة الأجرة فإنها تستمد حرمتها من حرمة سائقها وراكبها  
فمتى صح تفتيش أحدهم صح تفتيشها تبعاً له.<sup>١</sup>“

” وإذا كانت سائره على الطريق العام جاز لمأمور الضبط القضائي  
المختص إيقافها بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح أو التحري عن الجناه  
ولا يعتبر هذا الإجراء قبضاً على أحد من الموجودين في السيارة يبيح له  
تفتيشها تبعاً لتفتيشه.<sup>٢</sup>“

” والحافلات العامة لا تعتبر من توابع قائدها وحكمها حكم المحلات  
العامة ، وإرجال السلطة العامة الصعود إليها لمراقبة ما يجري فيها والتأكد  
من تطبيق القوانين واللوائح وليس في ذلك مساس بحرية الركاب الشخصيه<sup>٣</sup>  
فإذا ما عثروا على ما تعد حيازته جريمة قامت حالة التلبس وإذا عثروا على  
ما لا يدخل في حيازة أحد جاز لهم التحري بداخله للتعرف على صاحبه.<sup>٤</sup>“

” بخصوص محل التجاره فإنه إذا كان مفتوحاً للجمهور يأخذ حكم  
المحل العام ، ويجوز لمأمور الضبط القضائي المختص أن يدخله ويراقب  
مدى الإلتزام بتطبيق القوانين واللوائح ، أما إذا كان مغلقاً دون تمويه فتكون  
له حرمة المسكن<sup>٥</sup>“

” ويستمد المحل التجاري حرمة من حرمة صاحبه وحرمة مسكنه  
فأي حاله يصح فيها تفتيش الشخص أو تفتيش منزله جاز تبعاً لذلك تفتيش  
متجره دون حاجة لذكر ذلك في إذن التفتيش.<sup>٦</sup>“

## ٢- إجازة التفتيش حيث يجوز القبض:

” أجازت المادة ٤٦/أ.ج لمأمور الضبط القضائي أن يفتش  
الشخص في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً ، نفي القبض على

<sup>١</sup> د/ عبد المهيمن بكر - إجراءات الأتله الجنائية - ج ١ في التفتيش ط ١٩٩٧/٩٦ ص ٢٦٠

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٨/٣/٤ - مجموعة أحكام النقض - س ١٩ - رقم ٥٩ - ص ٣٢٠

<sup>٣</sup> د/ عبد المهيمن بكر - المرجع السابق - ص ٢١١

<sup>٤</sup> التولسيه - مرجع سابق - ص ٣٥٣

<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٦/١١/١٣ - مجموعة أحكام النقض - س ٧ - رقم ٢٣١ - ص ١٥٩ ونقض ١٩٧٤/١١/٢٢ -

مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٩٠ ص ٨٧٦ و نقض ١٩٨١ ٥/٢٥ ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض - س ٣٢

- رقم ٩٥ ص ٥٤٢ ونقض ١٩٨٦/٢/١٨ - مجموعة أحكام النقض س ٣٧ - رقم ٢٠٦ ص ١٠٨٥

<sup>٦</sup> ١٩٦٢/١/١٥ - مجموعة أحكام النقض - س ١٣ - رقم ١٠ - ص ٣٨

المتهم اعتداء على حريته الشخصية أكثر من التفتيش<sup>١</sup> فإذا ما أهدرت تلك الحرية بوجه قانوني هو القبض كان التفتيش الذي يأتي تبعاً لها صحيحاً.<sup>٢</sup>“

” و كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذي يرى من خول القبض إجراءً على المقبوض عليه صحيحاً فالتفتيش في هذه الحالة يكون لازماً ضرورة باعتباره من وسائل التوقي و التحوط الواجب توفيرها للتأمين من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالإعتداء بما قد يكون معه من سلاح.“

” و إذا كان القبض باطلاً استتبع هذا بطلان الإجراءات اللاحقة له فلا يصح التعويل في إدانة المتهم على ما يسفر عنه التفتيش التالي لذلك القبض فكل ما يبني على الباطل فهو باطل“

” وان كانت القاعدة الأصلية هي أن تفتيش الشخص يكون بعد وقوع الجريمة والغاية منه هي ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها إلا أن المشرع قد يخرج على هذه القاعدة بنص صريح فأخضع الدائرة الجمركية لإجراءات وقيد معلومه منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به.“

” وهذا التفتيش يعتبر ضرباً من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع الصالح.“

” والشبهه في توافر التهريب الجمركي حاله ذهنيه تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركيه يصح فيها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركيه.“

” فلمأمور الضبط القضائي تفتيش شخص المتهم في الحالات التي يجوز له فيها قانونا القبض عليه وتفتيش الشخص من مستلزمات القبض عليه

<sup>١</sup> د/ محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ط ١٩٦٣ ص ١٩٨  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٦/١/٢٧ من ٧ - ق ٣٣٧، ١٩٦٧/١٢/١١ من ١٨ ق ٢٦٣ ونقض ١٩٥٩/١/١٩ أحكام  
نقض من ١٠ ق ١٨٣  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٤/١٢/٢٤ - مجموعة قواعد القانونيه ج ٧ ق ٤٢، ١٩٣٦/٣/٢ ج ٣ ق ٤٧٨، و ٢/٨  
١٩٣٧ المحاماه من ١٧ ونقض ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض من ٦ ق ٩٨، ونقض ١٩٥٧/١٠/٨ - أحكام  
النقض من ٨ ق ٢٠٥  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٦١/٢/٦ - أحكام النقض من ١٢ ق ٢٨، ونقض ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ ق ٣٠، ١٩٧٣/٤/٢٩  
ق ١١٥

القبض والتفتيش والتلبس \_\_\_\_\_ حادار العدالة  
بوصفه من وسائل التوقيف والتحوط والواجب توفيرها للتأمين من شر  
المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته باعتماد بما قد يكون  
معه من سلاح.<sup>١</sup>“

” والتفتيش الجائز في أحوال القبض هو مجرد التفتيش الوقائي الذي  
يكون ضرورياً لإتمام القبض أي الذي تكون غايته مجرد تجريد المتهم مما  
يحتمل وجوده معه من سلاح يخشى أن يستعمله في الإعتداء به على نفسه<sup>٢</sup>  
ورتب على ذلك أن هذا التفتيش ينبغي أن يكون محدوداً بحدود تلك الغاية فلا  
يجوز أن يتعداها إلى البحث عن جريمته أو عن دليل.“

” وإن كان لرجل البوليس المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط  
المتهم و إحضاره بأن يفتشه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية  
اعتدائه به عليه أو إيذاء نفسه به إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون  
التفتيش قد بدئ فيه إلا بهذا العقد ، و إذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن  
وجود مخدر مع المتهم صح الاستشهاد به ، أما إذا كان التفتيش قد أجري من  
بإحدى الأمر بقصد البحث عن مخدر فإنه يكون باطلاً غير جائز الإعتداد  
عليه.“<sup>٣</sup>

” والتفتيش الذي يجيزه القانون لمأموري الضبط القضائي في أحوال  
القبض هو التفتيش الذي يجيزه القانون لمأموري الضبط القضائي في أحوال  
القبض هو التفتيش الذي يقتصر على شخص المتهم فلا يملك مأمور الضبط  
القضائي في غير حالة التلبس وبدون ندب من سلطة التحقيق تفتيش منزل  
المتهم لمجرد توافر حاله من الحالات التي يجوز له فيها القبض عليه .

صحيح أن القائم بتنفيذ أمر القبض على شخص معين يجوز له تعقب  
هذا الشخص ودخول منزله عند الضرورة للقبض عليه؛ إلا أن دخول المنزل  
لهذا الغرض لا يعد تفتيشاً له ولا يصح أن يستنتج من السماح به أن تفتيش  
المنازل جائز لمأموري الضبط القضائي في أحوال القبض.“<sup>٤</sup>

١- نقض ١٩٤٥/٦/١١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٥٩٨ - ٧٣٣ - ١٩٤٥/١٢/٢٤ -  
مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٢ ص ٣٢  
٢- نقض ١٩٤١/٦/٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٢٧٢ ص ٥٣٧  
٣- نقض ١٩٤١/٦/٢ - والسابق إشاره إليه.  
٤- علي زكي العربي - المبادئ والأساليب للإجراءات الجنائية ج ١ سنة ١٩٥١ - فقره ٦١٦ ص ٣١٠ ،  
د/ مصطفى الفللي "أصول قانون تحقيق الجنايات" سنة ١٩٤٥ ص ٢٢٧

## ٣- حالات تفتيش الأشخاص

”إن تفتيش الأشخاص عمل من أعمال التحقيق لا يلجأ إليه إلا إذا كان مفيدا في كشف الحقيقة ، ويمكن لسلطة التحقيق أن تصدر أمر بتفتيش المتهم وتفتيش غيره كلما قدرت أن ذلك يمكن أن يسفر عن ضبط أدلة تساعد في الوصول إلى الحقيقة ، فالتفتيش وإن كان من الإجراءات التي تمس حق السر إلا أنه تغلبا للمصلحة الإجتماعية يمكن لسلطة التحقيق اللجوء إليه في أي وقت ومستى توافرت مبررات القيام به على أنه تطبق القواعد المتعلقة بتفتيش المساكن على تفتيش الأشخاص لأن الحصانة ليست للشخص أو المكان وإنما للحق في السر“<sup>١</sup>.

”ولا يجوز مباشرة تفتيش الأشخاص إلا إذا تحقق السبب المبرر لذلك فلا بد من وقوع جنايه أو جنحه ووجود دلائل جديده ما يفيد في كشف الحقيقة مع هذا الشخص ، وفي غير أحوال التلبس لابد من صدور أمر قضائي للقيام بتفتيش شخص معين تعينا نافيا للجهالة وعصى على أي خلط بينه وبين غيره“<sup>٢</sup>.

## - والمقصود بتفتيش شخص المتهم :

”هو البحث معه في مستودع سره عن أشياء تفيد في الكشف عن الجريمه ونسبتها إلى المتهم.“

”وتفتيش شخص المتهم لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية قد حصره المشرع في حالات معينة نص عليها على سبيل الحصر. وقد أباح المشرع لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق التي خولها له استثناء عندما منحه حق القبض“<sup>٣</sup>.

## الأحوال التي يجوز فيها تفتيش شخص المتهم:

”نص المشرع على قاعده عامه مؤداها أنه في جميع الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم فإنه يجوز له تفتيشه دون التزام بترتيب معين بمعنى أنه يجوز أن يسبق التفتيش القبض“

<sup>١</sup> التواصيه - مرجع سابق - ص ٣٥٩

<sup>٢</sup> د/ روف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - ط ١٦ - ١٩٨٥ - ص ٣٤٣ ، د/ أحمد فتحي سرور " الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية ١٩٩٣ - ص ٢٦٦ ، د/ مأمون سلامة - الإجراءات الجنائية في القانون المصري م ١٠ ج ١ ط ٣٨٦ - ص ٣٦٣

<sup>٣</sup> سامي الحسيني - النظرية العامة في التفتيش - رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس - ١٩٧٢

<sup>١</sup> ففسي الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط أن يفتشه ، فصحة التفتيش تتوقف على توافر حاله من حالات القبض وليس القبض الفعلي ، وفي غير أحوال التلبس يلزم أن يكون مأمور الضبط القضائي قد استصدر أمر بالقبض على المتهم ويكفي أن يكون هناك أمر بالقبض ولو لم ينص على التفتيش.

” وهذه القاعدة العامة تكمن حكمتها في أن إجراء التفتيش هو أقل خطوره من القبض. فمادام القانون قد أباح لمأمور الضبط إجراء القبض فلا مشكلة فسي منحه حق التفتيش بالكشف عن جسم الجريمه أو الأدوات التي استخدمت فيها حتى لا يتمكن المقبوض عليه من إخفائها أو إعدامها “.

” وإذا كان القانون يبيح تفتيش شخص المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه فتلك الإباحة لا تتعدى شخص المتهم فلا يجوز أن تمتد إلى منزله<sup>٢</sup>. حتى ولو كان مأمور الضبط قد قبض على المتهم في منزله أي كان دخوله بوجه قانوني<sup>٣</sup>.”

” ولكي يقع التفتيش صحيحا قانونا يجب أن تكون هناك دلائل كافية على اتهام الشخص بارتكاب جريمه من الجرائم التي يجوز فيها القبض “.

” وتقدير هذه الدلائل منوط بمأمور الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق والمحكمة كما يلزم أن يكون قد صدر أمر بالقبض من النيابة المختصة.”

” و يلاحظ أن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته قبض ولذلك يجوز التفتيش بناء عليه ما دام الأمر بالضبط قد صدر صحيحا مما يملك إصداره قانونا<sup>٤</sup>.”

” إذا كان التفتيش جائزا حيث يجوز القبض فليس معنى ذلك ضرورة القبض على المتهم لتفتيشه إذا كان أمر النيابة المختصة قد صدر بالتفتيش دون القبض ، فالقبض على المتهم لتفتيشه يجب أن يكون في حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش<sup>٥</sup>.”

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ - مجموعة الأحكام من ١٨ - رقم ٥٨

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ - مجموعة الأحكام من ١٩ رقم ١٧٤

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ - مجموعة الأحكام من ١٨ - رقم ٢١٤

<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٨/١١/١٤ - مجموعة الأحكام من ١٩ - رقم ١٦٥

<sup>٥</sup> نقض ١٩٦٧/٢/١١ - مجموعة الأحكام من ١٨ - رقم ١٦٣

<sup>٦</sup> نقض ١٩٦٨/٦/١٩ - مجموعة الأحكام من ١٨ - رقم ١٦٨

” ويجب أن يقع التفتيش من مأمور الضبط القضائي وذلك باعتباره من إجراءات التحقيق و ليس لمعاونيه أن يقوموا بذلك استقلالا عنه وإن كان لهم مساعدته في التفتيش ما دام ذلك تحت بصره وإشرافه <sup>١</sup>“

” ويكون تفتيش المتهم صحيحا حتى ولو لم يكن هناك شهود . ويلاحظ أن المقصود بشخص المتهم هو كل ما يحمله بشخصه <sup>٢</sup>“

” ويجب أن يكون التفتيش للبحث عن الأشياء المتعلقة بالجريمة التي وجدت دلائل قوية على ارتكابها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها <sup>٣</sup>“

” وتقدير القصد من التفتيش أمر تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى و فرائض الأحوال فيها دون معقب <sup>٤</sup>“

” وعلى ذلك إذا عثر الضابط الذي يقوم بالتفتيش بحثا عن سلاح على مفسد في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحا <sup>٥</sup>“

” و في جميع الأحوال يراعى في تفتيش شخص المتهم وجوب المحافظة على حياة المرء و كرامته الإنسانية وذلك بقدر المستطاع كما لا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا <sup>٦</sup>“

” و تأخذ السيارة الخاصة حكم المنازل في التفتيش فلا يجوز تفتيشها حيث يجوز القبض على المتهم في غير أحوال التلبس <sup>٧</sup>“

” وقد حكم بأن فتح المخبر لباب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي يتيح له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشا <sup>٨</sup> ولا يعد تفتيشا بل مجرد استيقاف الأمر بوقف السيارات الخاصة والعامة والأجرة للتأكد من مراعاة القواعد الخاصة

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٨/٦/٣ - مجموعة الأحكام من ١٩ - رقم ١٢٥ ، ١٢١ ، ١٩٦٧/٢/٢١ مجموعة الأحكام من

٢١٨ - رقم ٤٨

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٨/١/١٦ - مجموعة الأحكام من ١٨ - رقم ١٩٥

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٧/١/١٦ سابق الإشارة إليه

<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٠/١/١٤ مجموعة الأحكام - من ١١ رقم ٦١ ، نقض ١٩٦٨/٣/٤

مجموعة الأحكام من ١٩ رقم ٦٩

<sup>٥</sup> نقض ١٩٦٠/١/٢٤ - مجموعة الأحكام من ١١ رقم ١٣٥



بالترخيص وسلامة المركبة الآليه أو للتفتيش عن مجرم هارب للتأكد من شخصية راكبها أو لأي سبب آخر تقتضيه ضرورات الأمن<sup>١</sup>،

” ولا يشترط أن يكون الأمر الصادر بتفتيش المتهم مسبباً كما هو الحال في تفتيش المساكن لعدم تطلب المشرع لذلك ولا يتطلب حضور أشخاص آخرين أثناء تنفيذه تيسراً لإجرائه.“

” و يجوز للقائم بالتحقيق سواء أكانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق في الحالات التي يندب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بتنفيذ أمر التفتيش“<sup>٢</sup>.

” وإذا اقتضى الأمر تفتيش غير التفتيش وكانت النيابة العامة هي القائم بالتحقيق وجب عليها الحصول مقدماً على مسبب من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق ، فتسبب أمر التفتيش الواقع على الأشخاص لا يتطلب إلا إذا كان المراد تفتيشه غير متهم وأن تكون النيابة العامة هي القائم بالتحقيق فلا يقع التزام على قاضي التحقيق تسبب الأمر الصادر بتفتيش غير المتهم أو الحصول على إذن من جهة أخرى لأن صفته كافية للإطمئنان لما يصدر عنه من أوامر.“

” ولما مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فإذا لم يكن المتهم بارتكاب الجريمة حاضراً يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمر بضبطه و إحضاره ويذكر ذلك في المحضر وهنا يجوز تفتيشه بالضبط في الحقيقة أمراً بالقبض“<sup>٣</sup>.

” ولا يشترط أن يكون التفتيش تالياً للقبض وإنما يجوز القيام بالتفتيش كلما تحققت شروط القبض“<sup>٤</sup>.

” أما الحالات التي يتم فيها إصدار أمر الضبط والإحضار من قبل سلطة التحقيق في غير أحوال التلبس فلا تبيح لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم إلا إذا اشتمل أمر الضبط على ما يجيز ذلك.“

<sup>١</sup> د/ مامون سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - دار النهضة العربية ٢٠٠٠ - ص ٥٣٥

<sup>٢</sup> التواشيح - مرجع سابق ص ٣٦٠

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٧/١٢/١١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٨ رقم ٢٦٣ ، ص ١٢٤٢

<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ - مجموعة أحكام النقض - س ١٨ رقم ٥٨ ، ص ٢٥٩

”قواعد تفتيش الأشخاص تتضمن نوعين من القواعد أولها قواعد عامه يخضع لها جميع الأشخاص بغض النظر عن نوعهم سواء كانوا ذكورا أم إناثا ، وثاني هذه القواعد هي قواعد خاصة تتعلق بتفتيش الأئشي ..

#### أولاً:- القواعد العامة في تفتيش الأشخاص

##### ١- مكان تنفيذ التفتيش على الأشخاص .

” إذا نذبت النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي لتفتيش متهم معين ، فإن المندوب لا يلتزم بتنفيذ هذا التفتيش على المتهم حال وجوده في مكان معين ، بل له أن ينفذ عليه الإذن في أي مكان ولو كان المتهم موجودا في مسكن آخر وقت تنفيذ الإذن<sup>١</sup> . ما دام هذا المكان يدخل في اختصاصه هو و مصدر الإذن<sup>٢</sup> .“

##### ٢- عدم اشتراط القبض على المتهم لمباشرة التفتيش :

” يكفي لثبوت اختصاص مأمور الضبط القضائي بالتفتيش أن تثبت له أولا سلطة القبض ولو لم يقبض بالفعل على المتهم<sup>٣</sup> . ولا يلزم أن يقبض مأمور الضبط القضائي بالفعل على المتهم لكي يفتشه وله أن يلجأ إلى تفتيشه متى كان حاضرا ودون الحاجة إلى القبض عليه أو أن يقبض عليه ثم يفتشه بعد ذلك ولم يشترط القانون لإيقاع هذين الإجرايين ترتيبا معينا<sup>٤</sup> .“

” وإذا كان مأمور الضبط القضائي يبشر سلطته في التفتيش<sup>٥</sup> بناء على إذن فله الحق في مباشرة القبض بالقدر الذي يمكنه من إجراء التفتيش ويكون ذلك في حالة ما إذا رفض المأذون الإمتثال للإذن الصادر بتفتيشه مما يقتضي الحد من حريته لتنفيذ التفتيش - أما إذا امتثل المأذون بتفتيشه للإذن الصادر لتفتيشه فلا يجوز القبض عليه لأن القبض ليس من تولى التفتيش.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٠/٢/١٢ - لحكم النقض - س ١ - رقم ١٠٨ - ص ٣٢٨ - ع -  
<sup>٢</sup> - نقض ١٩٦٦/٥/١٧ - لحكم النقض س ١٧ - ص ٦٥٠ ، نقض ١٩٧٩/١/٢٩ س ٣٠ رقم ١٨٢ - ص ٨٤٥  
<sup>٣</sup> د/ مأذون سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي - مطبوعت الجامعة للبييه - ط ١٩٧١ - ج ١ - ص ٤٨٢  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ - لحكم النقض - س ١٨ رقم ٥٨ ص ٢٩٥  
<sup>٥</sup> د/ محمد محي الدين عوض - حدود القبض والحبس على لمة التحري في القانون السوداني - مجلة القانون والاقتصاد - ١٩٦٢ - ع ٤ - ص ٥٠١

### ٣- اقتصار التفتيش على شخص المتهم :

” يباح تفتيش المتهم بناء على حالة التلبس ولكن ذلك لا ينصرف إلا لمن توافرت في حقه الدلائل الكافية على ارتكاب الجريمة المتلبس بها “<sup>١</sup>  
 ” ولا يجوز أن يمتد التفتيش إلى غيره كزوجته “<sup>٢</sup> أو ابنه “<sup>٣</sup> ولمجرد توافر تلك الصفة فقط.“<sup>٤</sup>

### ٤- محل التفتيش شخص المتهم وما بحوزته من منقولات :

” إن تفتيش شخص المتهم يعني تحسس ملابسه من الخارج والتفتيش فيها بنقه وتحسس ملابسه من الخارج يعد تفتيشاً فهو ينطوي على اعتداء على حرمة السر باعتبار أن ملابس الشخص يمكن أن تكون مستودعاً لأسرار ، فتحسس ملابسه يعد أولى مراحل التفتيش ، فعدم توافر السبب القانوني الذي يجيز هذا الفحص الخارجي يؤدي إلى بطلان حالة التلبس الناتجة عن هذا الإجراء ويشمل التفتيش فحص جسد المتهم ظاهرياً من الخارج لبيان ما به من آثار تساعد في إجلاء الحقيقة بشرط ألا يمتد الفحص إلى ما بعد عوره ، ويمتد التفتيش إلى الحقايب والصناديق والأوراق و أي شيء يحمله المتهم “<sup>٥</sup> فالفتيش يمتد إلى كل ما يتصل بجسم الخاضع له باعتبار أنه من توابع الشخص ، فيستمد حرمة من هذا الإتصال و لو لم يكن على ملكه “<sup>٦</sup>.

” ولا يشترط أن تكون هذه الحقايب في يد المتهم وقت تفتيشه لإمكان تفتيشها بل يصح تفتيشها ولو كان بعضها أمامه في طريق عام ما دام ظاهراً الحال لا يوحى بتخليه عنها ، أما إذا كان ظاهر الحال يوحى بتخليه عنها فإن فتحها لا يعد تفتيشاً بل هو ضرب من ضروب الإستطلاع والتحري “<sup>٧</sup> والتخلي الاختياري يجيز البحث والتفتيش في الشيء المتخلى عنه

<sup>١</sup> نقض ١٩٧٢/١١/٥ - أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٥٣ ص ١١٢١ ، نقض ١٩٥٤/٤/٧ س ٥ رقم ٦٥ ، ص ٤٨٦ ، نقض ١٩٥١/١١/٥ س ٣ رقم ٥٠ ص ١٣٢  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٤١/١/٢٧ - مجموعة القواعد القانونية ج ٥ - رقم ١٩٤ ص ٣٦٨  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٣/١٢/١٥ - أحكام النقض - س ٤ - رقم ٩١ ص ٢٩٣  
<sup>٤</sup> د/ إبراهيم حامد طنطوي المرجع السابق ص ١٧٢  
<sup>٥</sup> د/ محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ١٩٨٢ - رقم ٦٢١ ص ٥٨٨  
<sup>٦</sup> نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ - مجموعة القواعد القانونية ج ٦ - رقم ٥٠٨ ص ٦٥١  
<sup>٧</sup> نقض ١٩٣٦/١/١ - مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٢٨ ص ٥٤٠ ، نقض ١٩٥٨/١/٢٧ - أحكام النقض س ٩ - رقم ٢٦ ص ٩٧

<sup>١</sup> فإذا أسفر هذا البحث عن وجود جريمة مثلبس بارتكابها وتوافرت الدلائل الكافية قبل المتهم على أنه مرتكبها جاز القبض عليه وتفتيشه<sup>٢</sup>.

٥- في حالة تواجد شخص أو أشخاص آخرين مع المأذون بتفتيشه..

” قد يتضمن الإنذ بتفتيش تفتيش من يوجد مع المتهم أو يوجد في المكان المأذون بتفتيشه على مظنة اشتراكه معه في الجريمة ويكون الإنذ الصادر بذلك لا مخالفه فيه للقانون<sup>٣</sup>“.

” و إذا صدر الإنذ بتفتيش متهم ومنزله ومحل عمله ومن يوجد معه أو بهما فإن كلمة معه لا تنصرف فقط إلى من يوجدون معه في منزله أو محل عمله وإنما إلى من يوجدون معه في أي مكان . فإذا كان إنذ النسيابه في التفتيش منصوباً فيه على ضبط المتهم وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بهما أو معه وقام الضابط الذي كلف بتنفيذ ذلك فأمسك المتهم في سيارة لتوبيس وفتشه وفتش من كان يجلس بجواره فوجد مع هذا مخدراً فلا يصح القول ببطلان هذا التفتيش على أساس أن الإنذ به لم يجر ضبط الغير إلا إذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو محل عمله فعبارة الإنذ عامه تنصرف إلى أي مكان “.

” ولا يشترط في تنفيذ الإنذ الصادر بتفتيش المتهم ومن يوجد معه أن يكون هذا الأخير في حالة تلبس قبل تنفيذ الإنذ وحصول التفتيش<sup>٤</sup> فالإنذ الصادر بتفتيشه يغني عن توافر مرحلة التلبس ولأن النسيابه لعمامة تملك إصدار هذا الإنذ ولو لم يكن المتهم في حالة تلبس “.

” و لا يشترط لصحة الإنذ الصادر بتفتيش المتهم ومن يوجد معه أن يكون هذا الأخير مسمى باسمه في الإنذ فالتحريرات التي صدر الإنذ بناء عليها قد لا تكون شملت هذا الأخير كما أن شخصية هذا الأخير قد تكون مجهولة على الرغم من أن التحريات أكتت أن المتهم يستعين بأخر في تنفيذ

<sup>١</sup> نقض ١٩٣٦/٤/٦ مجموعة لقواعد للقانونية - ج ٣ - رقم ٤٥٥ ص ٥٩١ ، نقض ١٩٦١/٢/٢٧ -  
لحكم النقض من ١٢ رقم ١ ص ٢٨٠  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ - مجموعة لقواعد للقانونية - ج ٤ رقم ٣١١ ص ٣٠٣ ، نقض ١٩٥٧/٢/٤  
- أحكام النقض من ٨ رقم ٣٤ - ص ١١١  
نقض ١٩٤٨/٢/١٦ - مجموعة لمبادئ للقانونية ج ٧ - رقم ٥٤٨ ص ٥٠٨  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٤٨/١٢/٣ - مجموعة لقواعد للقانونية - ج ٥ - رقم ١٧٤ ص ٦٣٨  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٤٢/٢/٢ - مجموعة لقواعد للقانونية - ج ٥ - رقم ٣٤٧ ص ٩١١ ، نقض ١٩٤٠/١/١٥  
ج ٥ رقم ٥٢ - ص ٧٨ ، نقض ١٩٤١/١/١٠ - ج ٥ رقم ٢٩٩ ص ٥٦٧ ، نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ -  
نقض ٢٧٢ ص ٧٢٨ .

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
نشاطه الإجرامي لذلك فإن اشتراط تعيينه باسمه سيحول دون ضبط هذا الشخص مطلقاً.”

” وقد تقوم قرائن قوية ضد شخص موجود في المكان المأذون بتفتيشه بأنه يخفي معه أشياء تفيد في كشف الحقيقة متعلقه بالجريمة التي يجري التفتيش بشأنها دون أي تحديد فمثل هذا لا يعتبر إنفاً جدياً ويكون القبض الذي حصل على مقتضاه قد وقع باطلاً لمخالفته الأصول المقررة للقبض والتفتيش<sup>١</sup>.”

” وقد اطردت أحكام القضاء على مشروعية هذا التفتيش حتى وقت قريب إلا أنه بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٣ أصدرت إحدى الدوائر الجنائية بمحكمة النقض حكماً قضت فيه ببطان التفتيش من وجد مع المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومسكنه مادام أن الإنان لم ينص فيه على تفتيش من يوجد مع المتهم أو لم تتوافر بالدعوى من أدله أخرى بما يوجب نقضه والإعاده دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن<sup>٢</sup>.”

ثانياً : قواعد تفتيش الأثني :-

أوجب القانون أنه إذا كان المتهم أثني فيجب أن يكون تفتيشها بمعرفة أثني يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي ، ويجب عليه أن يثبت اسمها في المحضر تمهيداً لإعلانها أمام المحكمة لتؤدي الشهادة عما تكشف لها عند التفتيش<sup>٣</sup>.”

” ولا يجب على من تندب لهذا الغرض أن تحلف اليمين أمام مأمور الضبط القضائي إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين.”

” والقاعده التي توجب تفتيش الأثني بمعرفة أثني مثلها تتعلق بالنظام العام ، فمخالفتها يترتب عليها بطلان التفتيش وما قد يسفر عنه من الأدله ، و لا يصحح هذا البطلان رضاء المتهمه بأن يفتشها مأمور الضبط القضائي بنفسه<sup>٤</sup> . والمقصود بحظر التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي هو عدم قيامه بالتفتيش في المواضع التي تعتبر من عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا مسّت ، فإذا كان موضع التفتيش لا تتوافر فيه تلك الصفة

<sup>١</sup> نقض ١٩٩٥/٣/٢٢ - قطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٦٣ ق

<sup>٢</sup> نقض ١٩٩٣/٩/١٥ - قطعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٦٢ ق

<sup>٣</sup> د/ عمر المسعد رمضان - مبادئ قانون الإجراءات الجنائية - ص ٦٦ ، ٢

كان صحيحاً<sup>١</sup> فإذا كان مأمور الضبط القضائي قد التقط المخدر من يد المتهمه أو من بين أصابع قدم المتهمه وهي عارية<sup>٢</sup> فإن التفتيش يكون صحيحاً كما أن صدر المرأة من الموضع التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة أن التقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر المتهمه لا يعتبر تفتيشاً يمس مواطن العفة فيها وقاضي بإدانتها اعتماداً على الدليل المستند من هذا التفتيش الباطل وحده فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه<sup>٣</sup>.

” وإذا اقتضى تفتيش الأنثى تدخل طبيباً ندب طبيب أو طبيبه لذلك دون تطلب صفة الأنثى فيمن يجري التدخل الطبي باعتباره ذلك من أعمال الخبرة ويجري على الطبيب في ذلك ما يجري على الخبير<sup>٤</sup> “.

” ولكن لا يمكننا القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره عند استحالة التفتيش بمعرفة أنثى بأن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب فهذا تقدير خاطئ في القانون<sup>٥</sup> “.

” ولم يشترط القانون الكتابة في النذب لأن المقصود بنذب الأنثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجري تفتيشها ولكن اشتراط ندب الأنثى جاء عندما يكون التفتيش في الموضع التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا مسّت بل يكتفي بالنذب الشفوي<sup>٦</sup> “.

” ومتى كان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط لم يفتش المتهمه بنفسه وإنما كلفها بأن تقلب جيوبها فبرز من جيبها الأيمن جزء من علبة صفيح أخرجتها كما أخرجت من جيبها الأيسر ورقة أخفتها في راحة يدها

<sup>١</sup> مأمون سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - ج ١ دار النهضة العربية ٢٠٠٠ - ص ٥٣٦

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٧/٥/٣٠ - مجموعة الأحكام - ص ٨ - رقم ١٤٣ ، وقطر نقض ١٩٦٢/١/٢٠ - مجموعة الأحكام من ١٢ - رقم ٤٠

<sup>٣</sup> نقض ١٩٥٥/١/١٩ - مجموعة الأحكام من ٦ - رقم ٢٩٩

<sup>٤</sup> مأمون سلامة - الفرجع لسليق - ص ٥٣٧

<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٤/٤/١١ - لائحة النقض من ٣ ق ٢٦٤

<sup>٦</sup> نقض ١٩٧٩/٥/١٧ - أحكام النقض من ٣٠ ق ١٢٥

فأخذها منها ووجد بداخل العلبه ولورقه أفيونا وحشيشاً فإن ما تتعاه المتهمه من مخالفة الضابط يكون على غير أساس<sup>١</sup>.”

”ولم يشترط المشرع في الأثني المندوبه لتفتيش أثني أخرى أي شروط خاصة فلا يشترط أن تكون ممن يشغلون وظيفة عامه<sup>٢</sup> فيجوز نذب ربة منزل تصادف وجودها بقسم الشرطه لحظه القبض على المتهمه إلا أنها حين تسندب لهذا الإجراء تعتبر مكلفه بخدمه عامه فإذا أخفت دليل الإدانه مقابل منفعه تحصل عليها طبق عليها قواعد رشوة الموظفين العموميين<sup>٣</sup>.”

”ويجب أن تكون الأثني المنكبه محل ثقته وعلى غير علاقة بالمتهمه كأن تكون شقيقه لها أو إحدى قريباتها غير أن الإستعانه بأحدى هؤلاء ليس من شأنه أن يبطل الإجراءات وإن كان من شأنه أن يشكك المحكمه في صحة النتائج التي أسفر عنها التفتيش<sup>٤</sup>.”

”ومجرد صدور أمر النذب للأثني للقيام بتفتيش المتهمه لا يلزمها القيام بهذا الإجراء إلا إذا قبلت ذلك فطبيعتها قد تتأذى من القيام بهذا العمل فالأمر لا يتعلق بالسترار القانوني قرر المشرع جزاء على مخالفته كما أن احترام الحريه الشخصيه للفرد توجب ترك الحريه كامله لمن صدرها التكليف في قبوله أو رفضه<sup>٥</sup>.”

”ويعد أن ينتدب القائم بالتفتيش أثني لمباشرة التفتيش عليه أن يبين لها مهمتها ولا تتريب عليه أن يبين لها المواضع من جسم من يجري تفتيشها التي يشك بوجود الشيء الجاري البحث عنه أو الذي رأها تخفيه فيه ما دام أن عمله لم يستطيل إلى ما يعد عوره من جسم المتهمه ، وإذا استلزم التفتيش تجريد من يراد تفتيشها من ملابسها أو الكشف عن جزء من جسمها يعد عوره وجب موارئها الأنظار وتمكين المفتشه من الإختلاء بها ولا يجوز بحال من الأحوال أن يتم بحضور القائم بالتفتيش أو أي شخص آخر رجل أو امرأه لأن خدش الحياء لا يتوقف فقط على الملامسه بل بمجرد النظر<sup>٦</sup>.”

”و لا يجوز انتداب الزوج لتفتيش زوجته و إن كان اطلاعه على جسمها لا يحدش حبايتها لأن هذا العمل خروج على قاعده تتصل

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ٢٦٠ ص ٩٤٨ ، نقض ١٩٦٢/١/٣٠

<sup>٢</sup> مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٣٠ رقم ٢٧ ص ٩٨ ، نقض ١٩٥٥/١١/١٩ - مجموعة أحكام

محكمة لنقض س ٣٩٩ رقم ١٣٤١ ، نقض ١٩٦٤/١١/١٦ - مجموعة أحكام محكمة لنقض س

<sup>٣</sup> ١٥ - رقم ١٣٢ ص ٩٦٨

<sup>٤</sup> د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق رقم ١٣٥

<sup>٥</sup> د/ سامي الحسيني - المرجع السابق ص ٢٩٠

القبح والتفتيش والتلبس - حاد التعالفة  
بالإختصاص دون سند من القانون<sup>١</sup> بالإضافة إلى أن الزوج غير مجبر على  
الشهادة أمام المحكمة ضد زوجته<sup>٢</sup> كما أن تفتيش الزوجه بمعرفة زوجها  
تدور حول نتائج الشكوك لمظنة قيامه بمساعدتها على التخلص مما يجري  
البحث عنه<sup>٣</sup>.”

#### ضمانات تفتيش المتهم :

” استلزم المشرع عدة ضمانات ينبغي توافرها عند إجراء التفتيش  
وهذه الضمانات تنحصر في ثلاثة هي :

١- قيام مأمور الضبط به بنفسه في حضور الشهود

٢- الالتزام بحرمة السر

٣- حضور المتهم

” فيقوم بالتفتيش مأمور الضبط بمساعدة معاونيه تحت إشرافه<sup>٤</sup>  
ودون تطلب حضور شهود تيسيرا لإجرائه إلا أنه إذا حضروا فلا بطلان<sup>٥</sup>  
ولكن عدم الحضور هذا مما يقلل من قيمة الدفاع فحضور الشهود دليل إثبات  
قد يكون فيه صالح المتهم نفسه كما تقوى حججه بالشهادة<sup>٦</sup>.”

” كما أن العسيرة بحرمة السر محل الحماية وليس حماية الحيازة  
ذاتها كما في حصانة الحقيبه الدبلوماسية لما تحمله من أسرار خاصة وعامة  
في ذات الوقت لذا يحظر ضبط بعض الأوراق كأوراق الدفاع لدى المحامي  
إلا إذا كانت متعلقة بارتكاب جنايه ولم تكن سلمت إلى المحامي لمهمة الدفاع  
المعهود بها إليه في القضية<sup>٦</sup>.”

” واشترط المشرع حماية لأسرار الأوراق والرسائل و المضبوطات  
الحماية الدستورية م ٤٥ / ٢) لما تحويه من أسرار تخص شخص المتهم  
أن يكون ضبطها بناء على أمر قضائي مسبب وأكد تلك الحماية بتجديدها  
لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما<sup>٧</sup>.”

<sup>١</sup> د/سلي فصيحي - مرجع سابق رقم ٢٠١ ص ٩

<sup>٢</sup> د/ عبد المهيمن بكر - مرجع سابق - ص ٢٥٧

<sup>٣</sup> القواسيه مرجع سابق ص ٣٥٩

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٥/١/٨ - مجوعة أحكام محكمة النقض - ص ٢٦ - رقم ١١٧ - ص ٥٠٠

<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٩/١/٩ - ص ١٠ - رقم ١٨٣ - ص ١٩٥٧

<sup>٦</sup> د/محدث زكي أبو خابر - إجراءات الجنائية - القاهرة دار المطبوعات الجامعية - فتيه للطباعة  
وسنر - ١٩٩٤ - ص ٨٠ - ص ٧٠٣



” ولا يتحقق التفتيش إلا إذا أطلع عليها وإلا كان مجرد ضبط<sup>١</sup> وإذا ما وجدت الأوراق بمنزل المتهم أو غيره أخذت حكم المنقول وليس حكم الرسائل<sup>٢</sup>.”

” و تقوم النيابة العامة بدورها هذا التزاما بالمشرعيه وحماية لحق الدفاع لذا تطلب المشرع حضور المتهم عند الإطلاع عليها وإذا ثبتت فائدتها للتحقيق ضمت إلى ملف الدعوى ، وتبلغ الخطابات والرسائل إلى المتهم أو تعطى له صورة منهم ما لم يضر بالتحقيق مما يعد ضمانه أخرى لحماية حقه في الدفاع وتحرز تلك الرسائل والأوراق مع الإلتزام بحدود نص م ١٩٦ ج ) فيما يخص مكتب المحامي والخبير الإستشاري<sup>٣</sup>.”

#### ثانيا: تفتيش المساكن

” المسكن هو ذلك المكان الخاص المغلق الذي يقيم فيه فرد أو أكثر أو يباشر فيه نشاطا معيناً والذي يتمتع على المواطنين عادة بدون تمييز ارتياده دون إذن من حائزه والممنول الجدير بالحماية هو المغلق وليس المفتوح لكل عابر<sup>٤</sup>.”

” وتعني الدساتير بالنص على حرمة المنازل لأنها مستودع سر الشخص والمكان الذي يطمئن فيه على شخصه وماله<sup>٥</sup>.”

” وللمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ويقاس على المنازل من هذه الوجهة المحال التي يخصصها الأفراد لأغراض معينة كعيادات الأطباء ومكاتب المحامين<sup>٦</sup>.”

” وقد راعى المشرع حرمة المساكن فحرم دخولها إلا في الأحوال التي يجيزها القانون كالدخول بقصد التفتيش أو تنفيذاً لأمر القبض أو عندما تقضي الضرورة بهذا الدخول كحالة طلب المساعدة من الداخل أو الحريق أو الغرق وهي حالات لم ترد على سبيل الحصر<sup>٧</sup> فمثلا يجوز الدخول للتطعيم

<sup>١</sup> د/ سامي الحسيني - المرجع السابق - ص ٥١ - رقم ٣٧

<sup>٢</sup> د/ سامي الحسيني - المرجع السابق ق ١٨٨ - ص ٣٣٧

<sup>٣</sup> نهاد فزوقي عباس - محمد - الحماية الجنائية لحقوق المتهم في مرحلة لتحقيق الابتدائي - رسالة

دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ٢٠٠٠

<sup>٤</sup> د/ أمال عبد الرحيم عثمان - شرح قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٨ - رقم ٢٧٥ ص ٤٥٧ نقض ١٩٧٩/١١/٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٣٠

رقم ١٧٨ ص ٨٢٩

<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٨/١١/٧ - أحكام النقض ص ٩ ق ٢٢٤

<sup>٦</sup> نقض ١٩٥٩/٣/٢١ - أحكام النقض ص ٧ ق ٨٧

القبض والتفتيش والتلبس - دار العدالة  
الإجباري في حالة الوباء وهناك فرق بين مجرد الدخول وحق التفتيش فقد  
لا يكون الغرض من الدخول التفتيش وإنما مجرد عمل مادي لغرضه  
الضروري كدخول الدخول للقبض على متهم هارب<sup>١</sup> وهو إجراء من  
إجراءات التحقيق<sup>٢</sup>.

وسنبين مفهوم المسكن وقواعد تفتيشه:

المقصود بالمسكن:-

” لم يضع المشرع تعريفاً لمطلوب كلمة السكن ولكننا نرى أن هذه  
الكلمة تنطوي على معنيين :

” الأول : المكان الذي يستخدم بالفعل في الإقامة والسكنى،  
والثاني: هو المكان الذي وإن لم يستخدم بالفعل في الإقامة والسكنى إلا أنه  
مخصص لهذا الغرض فالمعنى الأول ينصرف إلى المكان المسكون  
والمعنى الثاني ينصرف إلى المكان المعد للسكنى.“

” والمكان المسكون هو المكان المستعمل بالفعل للسكنى سواء أكان  
معداً لذلك بطبيعته كالمنازل والفنادق والمستشفيات والسجون<sup>٣</sup> أم لم يكن  
معداً من الأصل للسكنى ولكنه مسكون فعلاً أي يقيم فيه شخص أو أكثر  
فينام أو يقضي أوقات راحته فيه كالمدارس والمسارح والمصانع التي يبيت  
فيها حارس نحرستها“<sup>٤</sup>.

” أما المكان المعد للسكنى فهو المكان المعد للسكنى إلا أن ساكنيه  
لا يقيمون فيه بصفه مؤقتة مثل منزل في مصيف لا يقيم فيه صاحبه وقت  
الشتاء“<sup>٥</sup>.

” فالمكان يعتبر مسكناً متى كان الشخص يملك الإقامة فيه ولو كان  
لا يقيم فيه بالفعل أي يكفي أن توجد بعض المظاهر التي تدل على أن  
شخصاً يشغل هذا المسكن“<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ - الحكم النقض - ص ١٨ ق ٢١٤

<sup>٢</sup> المرصفي - المرجع السابق ص ٣٠١

<sup>٣</sup> د/ عبد المهيمن بكر - فوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي ، القسم الخاص - الكويت - الطبعة الثانية  
١٩٨٢ - ص ٢٨١

<sup>٤</sup> د/ فوزية عبد الستار - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية ١٩٧٩ - رقم ٦٩ -  
ص ٨٢

<sup>٥</sup> د/ محمود تيجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية - ١٩٨٦ - رقم  
١٢٠٠ - ص ٨٨

<sup>٦</sup> د/ إبراهيم حمدة - نقلاً عن - المرجع السابق ص ١٦٤

” وتتمتع ملحقات المكان المسكون أو المعد للسكنى بالحماية ذاتها المقررة له فهذه الملحقات تأخذ حكمها لأنها تعد امتدادا لها لاتصالها بها وتخصيصها لمنافعها ومن أمثلتها حظائر الماشية والطيور والحدائق الملحقة بالمنزل والمخصصه لأفراد الحراسه أما بالنسبه للمساكن الخاليه كالمنزل الذي تم بناؤه حديثا والمساكن الموده للإيجار فإنها لا تعتبر من قبيل الأماكن الموده للسكنى<sup>١</sup>. لذلك فإن تفتيشها لا يخضع للقواعد المتعلقة بتفتيش المساكن وإنما تخضع للقواعد المتعلقة بتفتيش الأشخاص فمدلول كلمة المسكن بالنسبه للقبض والتفتيش لا يختلف عن مدلول كلمة المسكن بالنسبه لانتهاك حرمة.”

” ومتى انطبق على المكان وصف المسكن فلا أهميه للشكل الذي يتخذه لذلك قضي باعتبار كوخ مقام في نهاية حديقة مسكنا متى كان معدا للإقامه فيه<sup>٢</sup> ولا يدخل في تحديد مفهوم المسكن الماده المصنوع منها المسكن أو الهيئته التي يكون عليها فقد يكون المسكن مبنيا من الطوب أو القش أو الخشب وقد يكون عقارا مثبتا في الأرض وقد يكون منقولاً متحركا كالعربات التي يستخدمها أصحاب الموالد والملاهي الجواله ما دام أنها مأوى لحائزها ولا يجوز لغيره دخولها إلا برضاها<sup>٣</sup>.”

” ولا يشترط في البناء أن يكون مكتملا فيدخل في مفهوم المسكن البناء في طور الإنشاء ولو لم يكن له أبواب أو نوافذ طالما أنه في حيازة صاحبه يقيم به ولو لبعض الوقت ويستطيع أن يمنع الغير من الدخول إليه إلا بإذنه<sup>٤</sup>.”

” ولا أهميه لسند الحيازة فقد يكون المقيم بالمنزل مالكة أو مستأجرة أو مقيم فيه بدون أجر، ويصح أن تكون هذه الحيازة غير مشروعه ما دام أن حائز هذا المنزل قد اتخذ مأوى له ومستودعا لأسراره.”

” أما الأماكن العامه والتي يباح للجمهور دخولها دون تمييز فلا تصلح لأن تكون مستودعا للأسر لذلك لا تضافي عليها الحرمة المقرره

<sup>١</sup> د/ حسن صادق المرصفاوي- جرائم المال - مطبعة نهضة مصر - ١٩٥٩ رقم ١٤٢ ص ٦٩ - د/ عبد المهيمن بكر - المرجع السابق ص ٢٨٢/د/ فوزيه عبد الستار - القسم الخاص - المرجع السابق - رقم ٧١ ص ٨٤

<sup>٢</sup> نقض ١٩٤٤/١/١١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم ٣٧٦ ص ٥٠٧

<sup>٣</sup> د/ عبد المهيمن بكر - إجراءات الأدلة الجنائية - ١٩٠٩ في التفتيش ط ٩٧/٩٦

<sup>٤</sup> نقض ١٩٨٩/٦/٤ - مجموعة أحكام النقض ص ٣٧ - رقم ١٢١ ص ٦٤٠

القبض والتفتيش والتلبس \_\_\_\_\_ حاد العدالة  
للمسكن كالتوادي والمتاجر والحدائق العامة والمطاعم وحافلات النقل العام ،  
وهناك أماكن قد لا تستخدم للسكنى إلا أن حائزها قد يتخذ منها وعاء  
لأسراره فدخولها يقتصر على فئة معينة ولا يباح دخولها للكافة دون تمييز  
ويقتصر دخول هذه الفئات على مواعيد معينة كما أنها وعاء لأسرار العملاء  
كمكاتب المحامين وعيادات الأطباء وهذه الأماكن تأخذ حرمة المسكن وهذه  
الأماكن لا يصح تفتيشها إلا إذا توافرت شروط تفتيش المنازل فلا يمكن  
اعتبارها أماكن عامة فهي ليست مفتوحة للعامة بل يقتصر دخولها على فئات  
معينة وبرضاء حائزها كما أن حرمة المنزل تابعه من المحافظة على الأمن  
الشخصي والحق في السر وهذه الأماكن نظرا لطبيعتها يصح أن تكون وعاء  
لسر شاعها بالإضافة إلى أسرار مرتاديه من مرضى وموكلين.”

” وحصانة حق الدفاع لا تحول دون تفتيش مكتب المحامي أو  
مكتب الخبير الإستشاري فإذا ارتكب المحامي أو الخبير جريمة البحث عنه  
في حدود هذا النوع من الجرائم أو ما يفيد ضبطه في إظهار الحقيقة جاز  
تفتيشه مع عدم الإخلال بحق الدفاع وبشروط تفتيش المساكن.”

” ولا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو  
الخبير الإستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم له لأداء المهمة  
التي عهد لها القيام بها ولا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط المراسلات  
المتبادلة بينهما في القضية“<sup>١</sup>

## ٢- الشروط الواجب توافرها في المسكن محل التفتيش:

” هناك بعض الشروط التي يجب توافرها في المسكن محل التفتيش  
يجملها في التعيين والمشروعية لدخول المسكن كما سيأتي:

أولاً: التعيين:

” حماية للحقوق والحريات لا بد أن يتم التفتيش على محل محدد  
سلفاً ولو بالعنوان وإن أخطأ في الاسم<sup>٢</sup> وبصفه عامه يجب تحديد محل أي  
إجراء حتى لا يكون هناك إفتئات على الحريات بلا مبرر ويلتزم المنفذ  
للإجراء على حرمة المسكن بالمحل المحدد بالإذن وإلا جاز الدفع بطلان

<sup>١</sup> التواصية-المرجع السابق ص ٣١٦

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٨/٦/١٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٥ - رقم ١٧٠ ص ١٧٢-١٣/٢/١٩٦١ - س ١٢ رقم ٢٤ ص ٢٠٥ - ١٩٨١/١٠/٢ - س ٣٢ رقم ١٢٨ ص ٧٢٨/د منصور أبو المعاطي محمد الجوهري- القضاء في الشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة لقانون الوضع الجنائي - جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون - رسالة دكتوراه ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ص ٢٧٢

القبض والتفتيش والتلبس ————— حار العجالة

التفتيش لوقوعه على غير محله<sup>١</sup>. ويشمل التفتيش ملحقات المنزل ولو لم يحدد ذلك بالإذن<sup>٢</sup> ولو كانت سياره خاصه داخل المسكن<sup>٣</sup> وإذا كان للمتعم أكثر من منزل وصدر الإذن لأحدهما كان إجراؤه صحيحا طالما كان يقيم فيها<sup>٤</sup>.

ثانيا : مشروعية المحصل:

” لما للمسكن من حرمة الحياه الخاصه وحرمة السر وحتى لا تمس أي منها بالتفتيش فلا بد أن يكون المحل مما يجوز تفتيشه بلا تعد على الحرمات كما في حمايه الدستور لمسكن عضو الهيئه القضائيه والدبلوماسي والحصانه البرلمانيه والمدافع والخبير الإستشاري.“

#### ١- الحصانه القضائيه:

” تعمل السلطه القضائيه على إقامة العدل في المجتمع لما تتمتع به من نزاهه في العمل وهيئه في المجتمع لذا وجب عدم الإخلال بتلك الهيئه والمساس بحرمة أعضائها ومساكنهم.“

” وتستمر الحصانه القضائيه ولو كانت الجريمه غير متعلقه بالوظيفه العامه أو بسببها “<sup>٥</sup>.

” وجدير بالذكر تقرير الماده ٩٦ للحصانه القضائيه للقاضي في قولها في غير حالات التلبس بالجريمه لا يجوز القبض على القاضي وحيدمه احتياطيا إلا بعد الحصول على إذن من اللجنه المنصوص عليها بالماده ٩٤) ولا تجوز أي من إجراءات التحقيق الماسه بشخصه أو مسكنه ولو في حالة تلبس عدا القبض والحبس<sup>٦</sup>. وفي غير حالة التلبس لا يجوز المساس بحرمة مسكنه إلا بعد الإذن بالتفتيش من مجلس القضاء الأعلى وبناء على طلب النائب العام.“

<sup>١</sup> د/ حسني أحمد الجندي -الفتح بيطلان التفتيش - ص ٢٤

<sup>٢</sup> نقض ١٩٨٩م/٢ - مجموعه أحكام محكمة النقض - س ١٠ - رقم ١٣٣ - ص ٦٠١

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٨م/٣/٤ - س ١٩ - رقم ٥٩ ص ٢٠

<sup>٤</sup> نقض ١٩٥٢م/٤/٨ - س ٣ رقم ٢١٩ ص ٧٧٦

<sup>٥</sup> د/ عبد المهين بكر- إجراءات الجنايه ج ١ - في التفتيش ط ١٩٩٧/٦٩ ١

<sup>٦</sup> د/محمود محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائيه - مطبعة جامعة القاهرة - القاهرة ١٩٨٨ - ط ١٠ - ص ١٠٥ رقم ٧٦

” إذا كان المتهم ممن يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية حماية أعضاء البعثات الدبلوماسية وأماكن سكنهم وعملهم وأفراد أسرهم عدا من هم من مواطني الدولة المضيفة حماية للعمل الدولي من أي إجراء يعرقله<sup>١</sup>. فلا دور لمأمور الضبط ولو في حالة التلبس<sup>٢</sup> وتشمل الحصانة دور البعثة فلا مساس بها ولو كان هناك مجرماً يختبئ فيها ليس للمبعوث أن يحميه فيها<sup>٣</sup> وإنما يجوز محاصرة المكان لإمكان القبض عليه قبل هروبه“.

## ٣- الحصانة البرلمانية:

” قررت المادة (٣) من لائحة تأسيس مجلس شورى النواب في ١٨٦٦ على أنه في مدة افتتاح مجلس الشورى والأيام المحددة لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه إلا إذا كان قد قتل ثم اتسع النطاق ليشمل الجنائيات والجنح في ١٨٨٢ وتطور دور المجلس تجاه الإجراءات الجنائية في مواجهة العضو بعد إذن المجلس في القبض فقط ، ثم اتسع ليشمل جميع الإجراءات عدا الجنائيات المتلبس بها اعتباراً من دستور ١٩٣٠“.

” أما من حيث الزمان فاتسع النطاق ليشمل مدة العضوية ولو دون دور الإنعقاد ولم يكن دور المجلس سوى الإذن برفع الحصانة في دور الإنعقاد“.

## ٣) قواعد تفتيش المساكن:

(أ) إتباع ذات القواعد التي تتبعها السلطة مصدرة الإذن:-

” يتعين على مأمور الضبط القضائي عندما يقوم بتفتيش مسكن للمستهم بناء على إذن بذلك أن يتبع القواعد التي يتعين على سلطة التحقيق اتباعها لو أنها هي التي كانت ستقوم بالتفتيش، فالندب للتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق ، وتنفيذ العمل محل الإنتداب يعد بدوره عملاً من

<sup>١</sup> د/ مأمون محمد سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - دار الفكر العربي ١٩٩١ ص ٦٠٧

<sup>٢</sup> د/ إبراهيم حامد مرسى قنطاوي - سلطات مأموري الضبط - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الحقوق

<sup>٣</sup> د/ علي صادق أبو هيف - القانون الدولي العام - ط ١٢ - منشأة المعارف رقم ٢٧٣ - ص ٤٩٦ ، رقم ٢٨٠ ص ٥١٥

<sup>٤</sup> د/ حامد سلطان- القانون الدولي العام في وقت السلم - القاهرة - دار النهضة العربية - مطبع نافع - ط ٥ - ١٩٧٢ ص ١٧١ - ١٧٢

القبض والتفتيش والتلبس - حاد الحافة  
أعمال التحقيق الابتدائي ، و من شروط صحة أعمال التحقيق الابتدائي وجوب الالتزام بالقواعد الخاصة بها عن مباشرتها وعلى المندوب للتحقيق أن يراعي حدوث التفتيش في مسكن المتهم بحضوره أو بحضور من ينوب عنه إن أمكن ذلك<sup>١</sup>،

” ويتعين عليه أن يصطحب معه كاتباً يتولى تكوين محضر إجراءات التفتيش التي تمت<sup>٢</sup> فإذا لم يصطحب معه كاتباً فإن المحضر الذي قام بتكوينه بنفسه يعتبر محضر جمع استدلالات وليس محضر تحقيق.“

ب) سلطة المأذون له في ضبط الجرائم:-

” القاعدة التي تحكم عمل المأذون له بالتفتيش هي وجوب تنفيذه بمباشرة الإجراءات الذي أن له به دون غيره ومع ذلك أقر القضاء للمأذون له بالتفتيش لضبط الجرائم المتلبس بها والتي يعاينها أثناء تنفيذ التفتيش بشرط ألا يكون ضبطها منطوقاً على أي نتيجة سعى من جانبه لضبطها<sup>٣</sup> وإلا ترتب على ذلك بطلان إجراءات ضبط هذه الجريمة وما تلاها من إجراءات الضبط والتفتيش . وضبط الجرائم التي تظهر عرضاً أثناء التفتيش بعد إجراء صحيح يجيز القبض على المتهم وتفتيشه ، ومتى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل متهم بحثاً عن أسلحه أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة بهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وما يتبعها من ذخائر بأية طريقه موصلة لذلك فإذا عثر هو في أثناء التفتيش على عليه اتضح أنه بها مادة مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ولا يؤخذ عليه تجاوزه في تفتيشه الحد الذي صرح به القانون.“

” أما إذا كان ضبط هذه الجريمة قد تم نتيجة سعي من القائم بتنفيذ التفتيش ترتب على ذلك بطلان إجراءات ضبطها وما تلى ذلك من القبض على المتهم وتفتيشه<sup>٤</sup>، وتقدير ما إذا كان مأمور الضبط القضائي قد التزم

<sup>١</sup> - نقض ١٩٥٣/١٨ - أحكام النقض - س ٤ - رقم ٣٠٥ - ص ٨٣٧ - نقض ١٩٥٧/١٠/٧ - س ٨ - رقم ١٩٩١ - ص ٧٤٣ - نقض ١٩٥٩/٥/٢٥ - س ١٠ - رقم ١٢٦ - ص ٥٦٨ - نقض ١٩٦٢/١٢/١٠ - س ١٣ - رقم ٨٣٠ - ص ٢٠

<sup>٢</sup> - نقض ١٩٦١/٢/٢٠ - أحكام النقض - س ١٢ - رقم ٤٠ - ص ٢٣٣

<sup>٣</sup> - نقض ١٩٦١/٤/١٧ - أحكام النقض - س ١٢ - رقم ٨٤ - ص ٤٥٧

<sup>٤</sup> - نقض ١٩٤٩/١/٢٢ - أحكام النقض - س ١ - رقم ٣٧ - ص ١٠٧ - نقض ٥٦/١٢/٣١ - س ٧ - رقم ٣٩٦ - ص ١٣٤٩ - نقض ١٩٦٢/١٠/١٥ - س ١٣ - رقم ١٥٥ - ص ١٢١ - نقض ١٩٧٠/٢/٢٠ - س ٢١ - رقم ٢٩٧ - ص ١٢٢٨ - نقض ١٩٨١/١/٢٤ - س ٣٢ - رقم ١٦٨ - ص ٩٦٥

<sup>٥</sup> - نقض ١٩٥٠/١/٢٧ - أحكام النقض - س ٢ - رقم ٨٤ - ص ٢١٧

حدود الإنز أو تجاوزه متعسفا في تنفيذه ينطوي على تقدير للوقائع التي تفيد هذا التعسف وهو أمر موكول لمحكمة الموضوع تنزله المنزل التي تراها مصادم استنتاجها سائغا فإذا لم تستظهر محكمة الموضوع أن ضبط الجريمة أثناء تنفيذ الإنز قد تم عرضا ودون سعي من جانب مأمور الضبط القضائي المندوب للتفتيش فإن هذا يعد قصورا منها يستوجب نقض الحكم.

(ج) ضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة بشأن جريمة أخرى:-

” يجوز لمأمور الضبط القضائي إذا أذن له بتفتيش مسكن أن يضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة بشأن جريمة أخرى ولو كانت حيازة هذه الأشياء لا تعد جريمة في حد ذاتها.“

” ويشترط لصحة الضبط أن يكون قد توافر العلم لدى المأذون له بالتفتيش بوقوع الجريمة الأخرى قبل ضبط الأشياء المتعلقة بها بالتفتيش كإجراء تحقيق تحكمه ذات القاعدة التي تحكم إجراءات التحقيق وهي عدم التعسف في تنفيذه من جانب القائم به ، وهذه القاعدة شرط لصحة العمل الإجرائي ، فإذا كان القائم بالتفتيش يجهل وقوع الجريمة الأخرى فإن ضبط الأشياء التي لا تعد حيازتها جريمة يعتبر باطلا لانتفاء حسن النية من ضبطها فوقت أن تم ضبطها لم يكن الغرض من ضبطها تحقيق أغراض مشروعه منتملة في كشف الحقيقة في جريمة أخرى لأنه لا يعلم وقوع هذه الجريمة مما يدل على انتفاء حسن نيته.“

(د) حرية القائم بتنفيذ التفتيش في اختيار أسلوب تنفيذه:-

” لم يتطلب المشرع من مأمور الضبط القضائي القائم بتنفيذ التفتيش إتباع أسلوب معين في تنفيذه وإنما ترك ذلك لفظنته وتقديره والقائم بالتنفيذ له سلطة تقديرية في عدة أمور هي:

(١) وقت التنفيذ :

” لم تلزم سلطة التحقيق المأذون له بمباشرة الإجراء وقت صدوره ، لذلك فله أن يتخير الوقت المناسب لذلك مادام أن هذا الوقت يقع خلال المسد المصروح له فيها بمباشرة الإجراء ، فإذا أذنت النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم على أن يتم ذلك في خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره



القبض والتفتيش والتلبس ..... حار العجالة  
فلمأمور الضبط تنفيذ الإنن خلال أء تلك الأيام ولا يجوز أن يعاب عليه  
تراخيه عء تنفيذه وقت صءوره.<sup>١</sup>

#### ٢) طريق ءءول المسكن:-

” في طريق ءءول المسكن المأءون بتفتيشه الأصل أن يكون  
ءءول للمسكن من باب ولكن لا التزام بذلك فإذا ما تعذر ءءول من الباب  
لصعوبة ذلك فلا ءرج عل رجل الضبط أن ءءل من نافءة المسكن<sup>٢</sup> وله ءق  
ءءول عن طريق سطح مءزل مجاور<sup>٣</sup> ولو كان بمءوره ءءول من الباب  
وذلك إذا ما ءضي هو أن طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له الباب أن يسهل لهم  
ذلك سبيل للتءص من المءدر المءءوب للتفتيش منه.“

” ومسى ءءل المسءون له بالتفتيش إلى المنزل فله أن يتءذ من  
الإءتىاطات ما يمكن من إءجاز مهمته فله أن يصءر أوامره إلى القوه  
المرفقه له بالتءظ على أفراد أسرة المأءون بتفتيش مسكنه ءتى ينتهى من  
إءراءاته ولا يعد ذلك الأمر قبض بل هو من قبيل الإءراءات التءفظيه التي  
يقءر مأمور الضبط القضائي مءى فائءتها في مساعدته على إءجاز مهمته.“

#### ٣) جواز اللجوء إلى الحيله والءءبعه:-

” يجوز لمأمور الضبط المأءون له بالتفتيش أن يلجا إلى التءفي  
واءءال الصفات ءتى يتمكن من ءءول إلى المسكن المرء تفتيشه.“

#### ٥- ضءاءات تفتيش المسكن

” وضع المشرع عءة ضوابط لتفتيش المسكن وبعض الشروط  
المءطلبه للقيام بذلك على اءءبار أنها تشكل ضءاءات يجب مراعاتها قبل  
وائءاء للقيام بعملية التفتيش.“

#### أولا : وقوع جريمه :-

” إن غاية التفتيش البءث عن أدله مءديه في جريمه ، و البءث عن  
هذه الأدله يفترض أن هناك جريمه قد وقعت و أن العءور على هذه الأدله له

<sup>١</sup> نفن ١٩٧٠/٢/٨ - لءام نفن من ٢١ - رقم ٥٧ ص ٢٢٠  
<sup>٢</sup> نفن ١٩٣٥/٥/٢٠ - مءوعة لقواعد القءويه ج ٣ - رقم ٣٧٦ ص ٤٨٠ ، ونفن ١٩٣٨/٢/٢١ -

ج ٤ رقم ١٦٥ - ص ١٥١

<sup>٣</sup> نفن ١٩٦٤/١٠/١٩ - لءام نفن من ١٥ - رقم ١١٧ ص ٥٩٧

<sup>٤</sup> نفن ١٩٥٣/٥/١٨ - لءام نفن من ٤ - رقم ٢٠٢ ص ٨٢٢

<sup>٥</sup> نفن ١٩٦١/٢/٢١ - لءام نفن من ١٧ - رقم ٣٢ ص ١٧٥ - لءام نفن من ١٧ - رقم ٣٢ ص ١٧٥

دور فسي ظهور الحقيقة ففوق الجريمه وتوافر الدلائل الكافيه على وجود عناصر إثبات في المحل المراد تفتيشه بنشأ المبرر لإجراء التفتيش ففوق الجريمه يمتكّل أحد مقومات السبب الكامن وراء عملية التفتيش .“

” و لخطورة هذه الإجراء في المساس بحرية المسكن فإن المصلحه الإجتماعيه لا تقتضيه لمجرد التحوط لجريمه مستقبله و لو كان ارتكاب هذه الجريمه في المستقبل أمر مؤكد .<sup>١</sup> فلا يجوز القيام بالتفتيش لضبط جريمه مستقبله<sup>٢</sup> حتى لو قامت التحريات والدلائل على وشوك وقوعها لذا فإن الإذن الصادر من سلطة التحقيق لضبط جريمه مستقبله باطل ولو ترجح وقوعها بالفعل<sup>٣</sup> أو حتى لو قامت التحريات والدلائل الجديه على أنها ستقع بالفعل .“

” ولا يعني ذلك وجوب تمام الجريمه فيصح التفتيش ولو وقعت الجريمه عند حد الشروع<sup>٤</sup> مادام أنه يشكل جريمه يعاقب عليها.“

” و يجب أن تكون للجريمه المرتكبه سواء كانت تامه أم على صورة شروع على قدر من الخطوره تثير انتهاك حرمه مسكن المتهم أو غيره ، فلا يجوز التفتيش في عموم الجرائم وإنما اشترط في الجريمه الواقعه أن تكون جنايه أو جنحه والتفتيش جائز في عموم الجنايات والجنح فلم يضع المشرع حد أدنى للعقوبه المقرره في الجنحه حتى يسوغ التفتيش إذا عقوبتها الغرامه ، أما المخالفات فلا يجوز إجراء تفتيش بشأنها لأنها قليلة الأهميه ولا يبرر وقوعها خرق حرمان الأفراد .“<sup>٥</sup>

” ويستوي أن يكون مرتكب الجريمه فاعلاً أصلياً أو شريكاً في ارتكابها حتى يباشر التفتيش في منزله ، ويجوز تفتيش منزل الغير متى قامت الدلائل على حيازته لأشياء تتعلق بالجريمه محل التحقيق ، ولا يتوقف إجراء التفتيش على توجيه التهمه لأحد أو القبض عليه مادام أن التفتيش يجري لدى الغير فالتفتيش إجراء من الممكن أن يفتح به التحقيق . وقد يختلف التكييف القانوني للواقع الذي جرى التفتيش بشأنها بعد استكمال

<sup>١</sup> د/محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربيه ١٩٨٨ - ص ٦٥٣

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٢/١/١ - مجموعه أحكام النقض - س ١٣ رقم ٥ ص ٢٠ ، نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ - مجموعه أحكام النقض - س ٢٢ رقم ١٩٢ - ص ٨٠ ، نقض ١٩٩٤/٢/٢ - مجموعه أحكام النقض - س ٤٥ - رقم ٢٨ - ص ١٨١

<sup>٣</sup> نقض ٢٠٠٣/٣/١٧ ... - مجموعه أحكام النقض - س ٢٠ رقم ١٤ ص ٢٦٢

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٦/١/١٧ - مجموعه أحكام النقض - س ٢٧ رقم ١٧٢ ص ٧٩٢

<sup>٥</sup> د/عوض محمد ققون الإجراءات الجنائية - ج ٢ - ط ١٩٩٠ - ص ٤٧٧

<sup>٦</sup> فتاويه - المرجع السابق ص ٣٢١

القبض والتفتيش والتلبس - مدار العدالة  
التحقيق وتبين أنها من الجرائم التي لا تبرر اللجوء إلى التفتيش فالعبرة في  
تحديد وصف الجريمة هو وقت اتخاذ الإجراء لا بما يسفر عنه التحقيق في  
نهايته<sup>١</sup> .

” والتفتيش شأنه شأن سائر إجراءات التحقيق يجرى على حكم  
الظاهر إذ أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على  
مقتضاه وذلك لتفسير تنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للعدالة<sup>٢</sup> . مما سبق نخلص  
إلى أنه حماية لحق السريه وحرمة المسكن والحياة الخاصة للمتهم التي  
يعيشها داخل مسكنه فلا يكسر حاجز تلك السريه إلا إذا قد سبق أن وقع من  
صاحب هذا الحق فعل يده القانون جريمه ويعاقب عليها ، فلا يصح ذلك إذا  
كان وقوع الفعل محتملاً و بالتالي لا مساس بحرمة المسكن لجريمه مستقبليه<sup>٣</sup>  
ويخضع ذلك لتقدير محكمة الموضوع“<sup>٤</sup> .

#### ثانياً : نوع الجريمة :-

” ضماناً لعدم المساس بحق المتهم في حرمة مسكنه لأقل اتهام قرر  
المشرع حماية للحقوق و حرصاً على الحريات أنه لا يجوز المساس بحرمة  
المسكن في المخالفات نظراً لماله قدر الإتهام فيها وتطلب أن يكون الجريمة  
الحاصلة التفتيش لأجل كشف حقيقتها جنايه أو جنحه وبغض النظر عن  
عقوبة الجنحه“<sup>٥</sup> .

#### ثالثاً : أن يكون للتفتيش فائده في ظهور الحقيقة :

” إن التفتيش إجراء هادف غايته ضبط ما يفيد في كشف الحقيقة ،  
ولا يصر إلى إجرائه إلا إذا قدرت سلطة التحقيق حيازة المتهم أو من يراد  
تفتيش مسكنه لأشياء مدار بحث كأن تشكل جسم الجريمة أو ما استخدم في  
ارتكابها أو ما نتج عنها ، فالتفتيش ليس إجراء إلزامي أي لا يشترط أن  
يقترن كل تحقيق في جنايه أو جنحه باتخاذها فإذا فقد سببه ومع ذلك عمدت

<sup>١</sup> د/محمود نجيب حسني - المراجع السابق ص ٦٥٣

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٩/١/٣٠ - مجموعة أحكام قتلض - س ٢٠ رقم ١٩٣ ص ٩٧٦

<sup>٣</sup> د/أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص - دار الطباعة الحديثه - القاهرة ط ٤ - ١٩٩٤ ص ٥٦٠

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٦/١/٣ - مجموعة أحكام محكمة قتلض - س ٢٧ رقم ١٥٣ ص ٦٨١ - ١٩٨٧/١/١١ - ١٩٩٤ ص ٦١

رقم ١٥٣ - ص ٦٤٣ - ١٩٨٦/٣/١٣ - ١٩٨٦/٤/٨ - ١٩٩٣/٤/٨ - طعن ١٣٥٩٤ ص ٦١

قضائيه .

<sup>٥</sup> نقض ١٩٧٥/٤/٢٧ - س ٢٦ رقم ٨٢ ص ٣٥٥ - ١٩٧٥/٥/٢٦ - س ٢٦ رقم ١٠٧ ص ٤٥٨ - ١٩٨٦/١/١٩ - ١٩٧٥

١٩٧٥ - س ٢٦ رقم ١٣٤ ص ٥٩٦ - ١٩٧٥/١/١٦ - س ٢٦ رقم ١٥١ ص ٦٨٨ - ١٩٨٦/١/١١ - ١٩٨٧/١/١١ - ١٠٥٩ - طعن ٣٨٨٧ ص ٨

القبض والتفتيش والتلبس - حار المحاكمة  
سلطة التحقيق إلى إجراؤه يكون عملها خالي من سنده لانتقاء الفائدة المرجوة منه.

” والقول بحيازة من يراد تفتيش مسكنه لأشياء يكون لضبطها فائدة  
فسي ظهور الحقيقة بشأن الواقعة الجرمية محل التحقيق لا يكون ارتجالاً أو  
تخميناً بل يتم بناء على قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .  
وتطلب توافر قرائن على وجود أشياء في المنزل المراد تفتيشه يفيد ضبطها  
فسي ظهور الحقيقة شرط عام لا بد من تحققه سواء أكان التفتيش منصبا على  
مسكن المستهم أم على منزل غيره والقرينة ليست مجرد ظن براود المحقق  
وينبع من ذاته فهي أماره ظاهرة في العالم الخارجي تؤدي عقلا إلى الاعتقاد  
بوجود أدلة مادية تفيد في كشف الحقيقة في المنزل المراد تفتيشه<sup>١</sup> فلا بد من  
وجود دلائل وأمارات ترجح الاعتقاد بوجود هذه الأشياء في منزل المتهم أو  
غيره.”

” وهذه الأمارات والدلائل تتكون من التحريات التي تقوم بها سلطة  
التحقيق أو مأموري الضبط القضائي ، ويجب أن تكون هذه التحريات كافية  
وتنقير ذلك يعود إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع<sup>٢</sup> فإذا  
وجدت أن الدلائل التي استند عليها المحقق للترخيص بإجراء التفتيش غير  
كافية أهدرت التفتيش وما نتج عنه من أدلة<sup>٣</sup> ، فالدفع بعدم كفاية الدلائل من  
الدفع الجوهري وعدم رد محكمة الموضوع عليه يعد قصور في حكمها<sup>٤</sup>  
ولا يجوز إثارة مثل هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض<sup>٥</sup>.”

” و يجب أن تكون هذه التحريات جديده بحيث تسوغ إجراء التفتيش  
، ولا ترتبط جديده التحريات بعنصر زمني فليس بالضرورة أن يكون رجل  
الضبط القضائي قد أمضى زمن طويل في التحريات<sup>٦</sup> أو أن يتولى

١/د/ عوض محمد ، قانون الإجراءات الجنائية ، ط ١٩٩٠ ص ٤٧٨  
٢/نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ - مجموعة أحكام النقض - س ٥ - رقم ١١٦ ص ٣٥٤ ونقض ١٩٧٧/٤/١٣ -  
مجموعة أحكام النقض - س ٢٨ - رقم ٩٠ - س ٣٦ ونقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - س ٣١ -  
رقم ١٠٥ ص ٥٥٢ ونقض ١٩٩٥/٥/١٤ - مجموعة أحكام للنقض - س ٣٦ رقم ١٢٨ ص ٨٥١ -  
٣/نقض ١٩٥٥/٣/١١ - مجموعة أحكام للنقض - س ١١ رقم ١٠٤ ص ٥٤٨ ، نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ -  
مجموعة أحكام النقض - س ١١ رقم ١٠٥ ص ٥٢ ، نقض ١٩٨١/١/١٤ - مجموعة أحكام النقض - س ٣٢  
رقم ١٤١ ص ٨١٣  
٤/نقض ١٩٧٩/٢/١٢ - مجموعة أحكام للنقض - س ٣٠ - رقم ٥٢ ص ٢٦٥  
٥/نقض ١٩٧٩/٢/٢٩ - مجموعة أحكام للنقض - س ٣٠ - رقم ١٨٢ ص  
٦/نقض ١٩٧٨/١٢/٧ - مجموعة أحكام للنقض - س ٢٩ رقم ١٨٣ ص ٨٧٩

رابعاً : صدور إذن قضائي بالتفتيش :

” لا يتطلب القانون شكل معين للإذن<sup>٤</sup> يتطلب لدخول المسكن بناء  
على إذن القانون أن يصدر الإذن المطلوب من السلطة المختصة وفق نص  
القانون ، وعلى مأمور الضبط الإلتزام بمضمون الإذن حيث أنه لا يتضمن  
انتهاك الحرمات<sup>٥</sup> وفق ما سبق توضيحه في أمر النذب وقد تقرر وجوب  
الإذن لتفتيش المسكن م ٩١ أ ج ) فالإذن أمر ضروري.“

” فنظرا لخطورة التفتيش ولما يترتب عليه من مساس بحق السر  
تكمل التشريعات المختففة الأمر بإجرائه إلى السلطة القضائية باعتبارها جهة  
محايدة لا يهمها إلا الأمن الاجتماعي وظهور الحقيقة ولا تأمر بإجرائه إلا إذا  
قدرت أن له فائده في إظهار الحقيقة التي هي غاية كل تحقيق ، لذلك ترتبط  
أحدى ضمانات تفتيش المساكن بالمختص بالأمر بإجرائه . والتفتيش هو  
إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي فالإختصاص به ينعقد للسلطة المختصة  
بالتحقيق والنيابة العامة هي صاحبة الإختصاص الأصيل في التحقيق لذلك  
فإن إجراء التفتيش مخول بها.“

خامساً: تسبیب أمر التفتيش :

” اشترط المشرع في إذن التفتيش أن يكون مسبباً و لا ضروره  
لذكر مصدره و إختصاصه الوظيفي<sup>٦</sup> و بغض النظر عن شكل هذا التسبیب<sup>٦</sup>  
أو قدره<sup>٧</sup> فإنه يشترط أن يكون من واقع الدلائل وليس مجرد نموذج يملأ<sup>٨</sup>

<sup>١</sup>نقض ١٩٧٩/٤/٨ - مجموعة أحكام النقض - س ٣٠ رقم ٩٦ - ص ٤٥٣

<sup>٢</sup>نقض ١٩٧٤/٥/٢٧ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٥ رقم ١١٢ ص ٥٢٣

<sup>٣</sup>نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٦ رقم ١٨٧ ص ٨٢٩

<sup>٤</sup>د/ أحمد فتحي سرور - الوسيط - المرجع السابق ط ٧ ص ٥٦٥ د/ حامد عبد الحكيم راشد - الحماية

الجنسية للحقوق الخاصة بالمسكن - رسالة بكتورة - القاهرة - ١٩٨٧ ص ٣٦٣

<sup>٥</sup>نقض ١٩٨٦/١٠/١٥ - ص ١٦٠ رقم ١٤٦

<sup>٦</sup>د/ حسني أحمد الجندي - التعليق على حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٩٨٤/٦/٢ - القاهرة

١٩٨٥ - ص ٥٦ - ١٩٨٧/١٠/٢٢ - س ٣٨ في ١٥١ ص ٨٣٥ - ١٩٨٥/١٢/٢٣ - س ٣٦ رقم ٢١٤ - ص

١١٥٧

<sup>٧</sup>د/ محمد عبد الرحمن البكر - السلطة القضائية وشخصية القاضي في التنظيم الإسلامي - فزراء للإعلام

العربي - ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ ص ٢٦٦ وما بعدها د/ عبد الصمد الشواوي - ضمانات المتهم في

مرحلة التحقيق الجنائي - منشأة المعارف - الإسكندرية - مطبعة أطلس ١٩٨٨ ص ٢٧٩

<sup>٨</sup>نقض ١٩٧٣/٢/١٥ - س ٢٤ رقم ٤٩ ص ٢٢٣ - ١٩٧٤/٣/٧ - س ٢٥ رقم ٦٤ ص ٢٩٢ - ١٠/١٧/١٩٧٦ - س ٢٧ ص ٧٦٢ د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق رقم ٧٠٨ ص ٦٥٣

القبض والتفتيش والتأليس - حادار العدالة  
سواء كانت حالة تأليس أو في الظروف العادية<sup>١</sup> فيكفي وجود أمارات قويه  
على أن المتهم محل الإجراء يخفي أشياء تنقيد في كشف حقيقة الجريمه<sup>٢</sup>.

”فالتفتيش هو إجراء هادف لا يلجأ إليه إلا عندما يقرر المحقق أن  
له فائده في إظهار الحقيقه من خلال ما يتم ضبطه من أشياء أو وثائق تتصل  
بالواقعه الجرميه وتشكل دليل مادي فيها ، وحتى تتحقق للأفراد الطمانينه  
والأمان حال سكناهم منازلهم ولأنها أوعية أسرارهم تطلب المشرع كلما  
تعلق الأمر بتفتيش منزل أن يسبق ذلك بقرار قضائي مسبب. ولم يشترط  
المشرع قدراً معيناً من التسيب أو صوره بعينها يجب أن يكون عليها الأمر  
الصادر بالتفتيش ولم يشترط صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصه<sup>٣</sup>.”

سالمياً : المبرر :-

”إن حرمة السكن حق لكل فرد فله أن يتمتع بحياته الخاصه بمنزله  
بعيداً عن العلانيه فلا اقتحام لحرمتها إلا لمبرر يقرره المشرع ، لما ينطوي  
عليه التفتيش من عنصري الجبر و إلكراه فهو قيد على حرمة المسكن و  
انتهاك لحق سريته<sup>٤</sup>.”

”يتطلب وجود اتهام موجه إلى الشخص المقيم في المسكن مرتكب  
الجريمه التي وقعت فعلاً جنائياً أو جنحه أو الإشتراك فيها أو لوجود قرائن  
قويه على أنه يخفي في مسكنه أشياء تتعلق بتلك الجريمه تظهر من دلائل  
كافيه على الإتهام يقدرها المحقق تحت رقابة محكمة الموضوع<sup>٥</sup>.”

<sup>١</sup> نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض من رقم ٢٢ من ١٩٢ من ٨٠١  
د/١ محمود محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة ١٩٧١ - مطبعة جامعة القاهرة -  
رقم ٢٠٦ - ٢٠٦ - ٢٧٣  
نقض ١٩٧٥/٥/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - من رقم ٢٦ من ٩٩ من ٤٢٨ ، نقض ١٩٧٥/١٠/١٩ -  
مجموعة أحكام النقض - من رقم ٢٦ من ١٣٤ من ٢٩٦ ، نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ - من رقم ٣١ من ٥٣ - من ٢٧١ .  
د/ حامد عبد الحكيم راشد - تفتيش المسكن في قانون الإجراءات الجنائية لدولة الإمارات - بحث منشور  
مجلة الفكر الشرطي - تصدرها شرطة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة - المجلد الأول - العدد الرابع -  
مارس ١٩٩٣ من ٢٠٠  
نقض ١٩٤١/١/١٩ - مجموعة لقواعد القانونية ت ج رقم ٢٧٤ من ٥٤٠ ، ١٩٥٦/٢/٢٠ -  
مجموعة أحكام محكمة النقض - من رقم ٧ من ٦٥ من ٢٠٤ - ١٩٦٠/١/١٣ - من رقم ١١ من ١٠٤ من ٥٤٨ /  
١٩٧٧/١٢ - من رقم ٢٨ من ٦ من ١٠٠٨ - ١٩٧٨/١٠/٢٩ - من رقم ٢٥ من ١٤٨ من ٧٣٨ ، ١٩٩٠/١٢/٢٠ -  
من رقم ٣٠ من ٢٠٦ من ٩٦٢ - ١٩٨٠/١/١/٢٤ - من رقم ٣١ من ١٩٩ من ١٠٢٥ - ١٩٨١/١/١٤ - من رقم ٣٢ -  
رقم ١٤١ ت ٢/٢/١٣ - ٤٦٨ - من ٥٧

” حماية لحق المتهم في السر قرر المشرع قاعدة حضور المتهم للإجراء أو من ينسبه في حالة التلبس والندب وهو شئ طبيعي في حالة الرضا.“

” فحضور المتهم ضماناً لعدم إمكانية الدفع بعدم مشروعية الضبط كما يقوي حجية ضبط من أشياء سواء أدله براءه أو إدانته<sup>١</sup> ويترتب البطلان بعدم حضوره<sup>٢</sup>. وكذلك يوجد المحامي حيث يوجد المتهم ولا يجوز الفصل بينهما بصفة خاصة سواء كان القائم بالإجراء سلطة التحقيق ذاتها أو مأمور الضبط القضائي<sup>٣</sup>. وكذلك حضور الكاتب بصفة خاصة عند تنفيذ التفتيش دون إصدار الأمر به لأن سلطة التحقيق هي المختصة بإصداره ولا دور في ذلك للكاتب فوجوده عند التنفيذ ضروري سواء نفذته السلطة الأهلية أو مأمور الضبط القضائي وإلا كان إجراء استدلال وليس إجراء تحقيق<sup>٤</sup>.“

” وحضور صاحب الشأن من الضمانات الشكلية التي توجب التشريعات مراعاتها أثناء تنفيذ التفتيش سواء كان حضور من يجرى التفتيش في منزله أو حضور أشخاص آخرين لتفادي التعسف في تنفيذ التفتيش ، فالمحقق يتردد في مخالفة القانون إذا حصل التفتيش بحضور هؤلاء الأشخاص ، كما أن هذا الإجراء يدخل الإطمتنان إلى نفس من يجرى التفتيش في مسكنه بأن ينفذ وفق أحكام القانون<sup>٥</sup>.“

” ويجب حصول التفتيش في حضور المتهم أو من ينسبه عنه كلما أمكن ذلك ، وإلا وجب أن يكون بحضور شاهدين يكونان بقدر الإمكان من أقارب المتهم البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران م ٥١ ج.١“

” أما المادة ٩٢ ج.١ فقد ألغت تطبيق م ٥١ ج.١ فأوجب حضور المتهم للتفتيش الذي يجرى في منزله أو من ينسبه عنه إن أمكن ذلك إذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينسبه عنه إن أمكن ذلك.“

<sup>١</sup> د/ محمود محمود مصطفى - إجراءات - المرجع السابق - رقم ٢٠٧ - ص ٢٧٥  
تفرض ١٩٨٥/١٢/١ - م ٩ رقم ٢٤٤ - ١٠٠٦ - ١٩٧١/١/٢٤ - م ٢٢ رقم ١٢ ص ٩٥  
<sup>٢</sup> د/ سامي حسني حسني - النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن - دار النهضة العربية - ١٩٧٢ رقم ١٤٤ - ص ٢٦٩  
تفرض ١٩٦٩/٢/٢٠ - مجموعة القواعد القانونية - رقم ٤٠ ص ٢٢٣  
<sup>٣</sup> د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٦٦٣

” والمتهم أولى الناس بالحضور لكي يقف على ما يجري من بحث في منزله ويدافع عن نفسه ، ولكي تعرض عليه الأشياء التي يتم ضبطها حتى يقول كلمته فيها ويعترف عليها ، كما أن في حضوره طمأنينه له لأنه في حالة غيابه سيوجس في نفسه خيفة من تعسف منفذي التفتيش وكيدهم فإذا تعذر حضوره جرى التفتيش بحضور من ينييه عنه إن أمكن ذلك وعدم الإمكانية يجب ألا يتخذ منها ذريعة لتنفيذ التفتيش بغير ضروره<sup>١</sup> .“

” وسواء أكان القائم بالتفتيش قاضي التحقيق أم النيابة العامة أم مأموري الضبط القضائي بناء على نذيرهم من قبل سلطة التحقيق الأصليه ولا يقع التزام على القائم بالتفتيش بإعلام المتهم أو من ينييه عنه بموعد إجراء التفتيش لئلا يفقد التفتيش عنصر المفاجأة ولخشية أن يعمد المتهم إذا لم يكن مقبوضاً عليه أو أقاربه أو أوعانه إلى التخلص مما يجري البحث عنه وبهذا يفقد التفتيش غرضه فالمقصود بحضور المتهم أو من ينوب عنه وجوده أثناء التفتيش لا إخطاره بموعد<sup>٢</sup> .“

#### ثامناً : رضاء المتهم :-

” المقصود برضاء المتهم هنا رضاه بدخول مسكنه ، والرضا هو الإقصاد في صورته مباشره بألفها الناس عن إرادة التصرف بحميتها الشارع ويجيز له التصرف فيها<sup>٣</sup> .“

” وهناك بعض الشروط المتطلبه لصحة رضاء المتهم ومنها صدور للرضاء وذلك صيانة لحرمة المسكن وحماية للحريات الشخصية فلا يجوز دخول المسكن للقيام بإجراء التفتيش القانوني إلا بناء على صدور الرضاء بذلك من صاحب الشأن في حرمة المسكن ما لم يوجد إذن قانوني صادر بالقيام بهذا الإجراء<sup>٤</sup> . أما شكل الرضاء فيجوز صدور رضاء صاحب الشأن كتابة أو لفظ أو إشارة ، وأجاز القضاء إثبات الرضاء بوصفه واقعه يخضع

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٠/١/١٤ - مجموعة أحكام النقض - س ١١ - رقم ١٥٠ - ونقض ٧٨٢ - ونقض ١٩٦٤/١/٢ - مجموعة أحكام النقض - س ١٥ رقم ١٢ - ونقض ٥٧ - ونقض ١٩٧١/١/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٢ - رقم ٢٢ - ونقض ٩٥ - ونقض ١٩٧٧/٦/٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٨ رقم ١٤٥ - ونقض ٢٣ - ونقض ١٩٨٩/٥/ - مجموعة أحكام النقض - س ٣٩ رقم ٥٩ - ونقض ٣٧٩ - ونقض ١٩٩٤/٩/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - س ٤٥ رقم ١٢٤ - س ٧٩٥  
<sup>٢</sup> دار هالتي عبد القادر - المراكز القانونية للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - ١٩٨٩ - س ٦٥١  
<sup>٣</sup> دار عبد القادر أحمد المشهري - الوسيط في شرح القانون المدني ط ١ - القاهرة - ١٩٥٢ - ج ١ - ص ١٧٥  
<sup>٤</sup> دار سامون محمد سلامة (١) جرائد الجنائية في التشريع المصري - القاهرة - دار الفكر العربي ١٩٩١ - رقم ٥ ص ١٢٧



تقديرها لمحكمة الموضوع<sup>١</sup> إلا أنه وفقاً لمتطلبات الواقع يجب صدور الرضاء كتابة وإلا صح الدفع ببطالان الإجراء<sup>٢</sup>.

” يجب أن يكون الرضاء قاطع الأثله لا يحتمل التأويل<sup>٣</sup> فالسكوت المجرد لا يعبر عن الرضاء لاحتمال التأويل“.

” يجب أن يكون الرضاء على بينه من الأمر الذي لأجله دخل المنزل<sup>٤</sup> وإذا لم يكن موجوداً فتقوم مقامه الزوجه<sup>٥</sup> أو الإبن المقيم بالمنزل مع والده<sup>٦</sup> ونون من له بالمتهم مجرد صلة قرابه<sup>٧</sup> إلا إذا كان مقيماً معه بالمنزل<sup>٨</sup> ولا يعتد برضاء الخادم<sup>٩</sup> ولا يجوز سحب الرضاء<sup>١٠</sup> ولو كان رضاء بإجرائه مساء<sup>١١</sup> وسواء كان الدخول بناء على إذن من القانون أو بناء على رضاء صاحب الشأن فقد قرر المشرع للمتهم حماية لحق الدفاع أن يحضر الإجراءات ومنها إجراء التفتيش كما سبق وبيننا.“

#### تاسعا: مراعاة وقت تنفيذ التفتيش

” زيادة في الحفاظ على حرمة المنزل من أن تنتهك ويعتدى على سر حائزه في أي وقت تحرص بعض التشريعات على حظر القيام بتفتيش المنازل في أوقات معينة فتتخذ في أوقات معينة فيه ضرر وإخلال في أمن الأسره الجاري تفتيش منزلها قد يفوق الفائدة المرجوه منه خصوصا إذا تم في ساعات متأخرة من الليل كما أنه يجعل المتهم مهددا بانتهاك حرمة منزله واقتحامه على مدار الأربعة والعشرين ساعه طوال مدة الإذن بالتفتيش ولم

<sup>١</sup> قض ١٩٤١/٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج- رم ٣٧٢ ص ٥٣٦ - ٩٤٦/١/٢١ ج ٧ - رقم ٦٠ ص ٥٥ - ٩٦٣/٤ - مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ١٩ ص ٨٨  
<sup>٢</sup> د/ حسني أحمد الجندي - الدفع ببطالان التفتيش في ضوء أحكام محكمة النقض - دراسة تحليلية وتفصيلية لأحكام النقض المصري - د/ النهضة العربي - القاهرة - ١٩٨٩ ص ٢٥ د/ محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٧٦ - رقم ٢١٥ ص ٢٩٢  
<sup>٣</sup> د/ أحمد فتحي سرور - أصول الإجراءات - د/ النهضة العربي - المطبعة العلمية ١٩٦٩ رقم ٣٩٩ ص ٦١٢  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٣٦/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ٤٦٥ ص ٥٩٩  
<sup>٥</sup> د/ عبد الحميد الشواربي - الضمانات - المرجع السابق - ص ٢٨١ ونقض ٨٠/٤/٢١ - س ٣١ - رقم ١٠٢ ص ٥٣٤  
<sup>٦</sup> نقض ١٩٥٩/٦/٢٢ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١٠ رقم ١٤٤ ص ٦٤٤  
<sup>٧</sup> نقض ١٩٦٩/٤/٢١ - س ٢٠ رقم ١١٣ ص ٥٤٤  
<sup>٨</sup> د/ إبراهيم حامد مرسى عفتلوي - مرجع سابق - رقم ٣٥٥ ص ٦٤٢  
<sup>٩</sup> المرجع السابق رقم ٣٥٦ ص ٦٤٤  
<sup>١٠</sup> نقض ١٩٦٤/٥/١٨ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١٥ رقم ٧٨ ص ٤٠١  
<sup>١١</sup> نقض ١٩٧٩/٣/١٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣٠ رقم ٧٢ ص ٣٥١

القبض والتفتيش والتلبس - حار التعادلة  
يتضمن قانون الإجراءات الجنائية المصري أي قيد يتعلق بموعد التفتيش  
فيصح تنفيذه في أي وقت من اليوم ما دام الإذن به ساري المفعول.

” وقد أجازت محكمة النقض المصريه لمأمور الضبط القضائي أن  
يختار الزمن الملائم لإجراء التفتيش في حدود الإذن فاختيار وقت تنفيذ  
التفتيش يرجع أمره إلى القائم بتنفيذه دون أي رقابة ما دام أنه أجراه خلال  
فترة الإذن به والتزم بالحدود التي تضمنها الإذن.“

” وإذا جاء الإذن بالتفتيش محددًا بوقت معين كأن يشترط مصدره  
إجراء التفتيش نهارًا أو ألا ينفذ بعد ساعة معينة من الليل فهذا يقع التزام على  
منفذه مراعاة هذا القيد ويبقى له اختيار الوقت المناسب لإجراء التفتيش ضمن  
الوقت المسموح له تنفيذه خلالها.“

#### عاشرا- عدم التصرف في تنفيذ التفتيش

” إذا كان لا بد من القيام بتفتيش منزل المتهم أو غيره وجب تنفيذ  
أمر التفتيش بحيث لا يساء إلى صاحب المنزل أو الموجودين فيه وإلا كان  
العمل تعسفا ، فتتخذ أمر التفتيش يتم غالبا بواسطة مأموري الضبط القضائي  
والذين لهم أن يختاروا الوقت المناسب والطريقة التي يرون أنها مثمرة في  
تحقيق الغرض من التفتيش ضمن حدود الإذن به وعلى القائم بالتفتيش أن  
يراعي حرمة الأفراد وتقاليدهم بما لا يعطل عملية التفتيش فلا يسمى لامرأه  
أو طفل أو يطلق العنان للسانه بألفاظ خارجة أو يحد من حرية الموجودين إلا  
بالقدر اللازم للقيام بعملية التفتيش وقد يكشف التفتيش بصفه عارضه عن  
أسرار خاصة لأصحاب المنزل يجب عدم الإشارة إليها في المحضر طالما  
أنها لا ترتبط بالتحقيق ولا تشكل حيازتها جريمة.“

” ولا يجوز للقائم بالتفتيش أن يثلف أو يبعثر محتويات المنزل أو  
أن يحيط بعملية تنفيذ التفتيش بالضججه لئلا يزيد الآثار النفسية المرافقه  
لإجراء التفتيش ويعد متعسفا إذا قام بالتفتيش في أماكن من المنزل يستحيل  
بطبيعتها أن تحتوي على ما يجري البحث عنه كأن يكون الهدف من التفتيش  
ضبط أجهزة حاسبات أو تلفزيونات مسروقه فيعتمد القائم بالتفتيش إلى البحث

<sup>١</sup> نقض ١٩٧٢/٥/٢١ - مجموعة أحكام النقض - من ٢٣ رقم ١٦٩ ونقض ١٩٧٣/١/١١ - مجموعة  
أحكام النقض من ٢٤ رقم ١٢٥ ص ٧٢٦  
أكتوبر ١٩٧٥ - مرجع سابق ص ٣٤١  
ك/ حسن المرصافي - الجواب العملية في التحقيق الجنائي - المجلة الجنائية القومية - العدد الثالث -  
نوفمبر ١٩٦٨ ص ٥٠١

فسي محظفة المتهم ويعثر على لفافات من نبات البانجو المخدر فهنا لا يعول على هذا الضبط لبطلان إجراء التفتيش<sup>١</sup>. ولا يجوز التمادي في إجراء التفتيش ما دام أنه قد تم العثور على ما يبحث عنه<sup>٢</sup>،

” وإذا كان المراد تفتيش منزله يختص بغرفته من الغرف ضمن منزل فإنه لا يجوز مد هذا التفتيش إلى ما يخص غيره إلا إذا كان من الصعب تحديد المكان الذي يختص به كان يكون مقيم في غرفة في فندق مع غيره أو أن يكون مقيم في منزل للطالبه فهنا يجري تفتيش أي مكان ضمن هذا المنزل يشغله أو تخوله إقامته فيه إخفاء الأشياء ومدار التفتيش فيه كالمطبخ والصالة والحديقة وسطح المنزل ولا يجوز أن يتعدى ذلك إلى ما يختص به غيره من غرف إلا إذا توافرت شروط تفتيشها كمنزل مستقل<sup>٣</sup>،

” وعلى منفذ أمر التفتيش أن يدخل المنزل المراد تفتيشه من أبوابه وإن لا يلجأ إلى الدخول بطريق غير عادي كأن يتسور أو يدخل من الشرفة أو يكسر الباب إلا في حالات الضرورة القصوى كي لا يروع الأفراد لو طلب من صاحب المنزل الدخول بعد أن يطلع على صفته لبادر إلى إجابته كما أن معرفة حائز المنزل لصفة من يريد الدخول واستأنه يقلل من مخاطر المقاومة وفيه مراعاة للشعور ممن يصادف وجودهم في المنزل والطريق و الذين يتأذون من مباغتتهم على حين غفلة<sup>٤</sup>،

” فالأصل في دخول المنازل أن يكون من أبوابها إلا أن المتهم قد يمتنع عن فتح الباب أو يثبته في ذلك حتى يستطيع التخلص مما يجري البحث عنه، ويرجع تقدير كيفية الدخول للقائم بالتفتيش ما دام أنه لم يخرج على أحكام القانون<sup>٥</sup>،

” وله أن يلجأ إلى القوة لتنفيذ التفتيش على ألا يتخذ من ذلك ذريعة لترويع الأفراد والتعدي على حرمتهم<sup>٦</sup>،

” وحتى يستفاد حالات الطعن في أن إذن التفتيش قد صدر بعد القيام بتنفيذ التفتيش يجب أن يسلم من يجري التفتيش في منزله أو من يوجد في المنزل ساعة القيام به صوره عن الإذن، وهذا الإجراء لم ينص عليه

<sup>١</sup>نقض ١٩٦٥/٦/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - س ١٥ - رم ١٢٢ ص ٦٢٥  
<sup>٢</sup>نقض ١٩٦٢/٦/١٩ - مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - رقم ١٣٤ - ص ٧٧٠  
<sup>٣</sup>نقض ١٩٦٣/٣/٥ - مجموعة أحكام النقض - س ١٤ - رقم ٣٤ ص ١٥٨ ونقض ١٩٦٨/٦/٢٨ - مجموعة أحكام النقض - س ١٦ - رقم ١٢٤ ص ٦٤٣ ونقض ١٩٨٦/١٠/١٥ - مجموعة أحكام النقض - س ١١٧ - رقم ١٤٦ ص ٧٦٠

القبض والتفتيش والتأديب - حذر العدالة  
قانون الإجراءات الجنائية المصري رغم أهميته في طمئنة المقيم في المنزل  
المراد تفتيشه إلى شرعية هذا الإجراء<sup>١</sup>.”

#### ثالثاً : تفتيش السيارات

” يجوز لمأمور الضبط القضائي استيقاف المركبات العامة والتأكد  
من صحة وثائقها أو إثبات شخصية ركبائها عند البحث عن مرتكبي الجرائم<sup>٢</sup>  
أما المركبات الخاصة فهي ترتبط بشخص من وجدت بجوزته وقت اتخاذ  
الإجراء وإذا وجدت بالمنزل أخذت حكمه<sup>٣</sup>.”

” أما إن كانت بالطريق العام وظهر تخليه عنها فقد سقطت حمايتها  
وجاز تفتيشها، وقد تكون سياره خاصة تستعمل كمسكن تأخذ حكم المسكن<sup>٤</sup>  
إلا أنها في الحالتين تقرر لها الحماية سواء حماية الشخص أو حماية المسكن  
وبين حكم تفتيش السيارات يتوقف على نوعها ومكان وجودها ولحظة  
مباشرة التفتيش على النحو الآتي:

#### ١- السيارات العامة أو وسائل النقل العامة:

” مثل الترام والقطارات والأوتوبيسات وسيارات الأجرة (السرفيس)  
فهي تعتبر من قبيل المحال العامة<sup>٥</sup> مما يجوز معه لمأمور الضبط القضائي  
دخولها لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون تفتيش للركاب أو الأمتعة مالم  
تتوافر حالة تبس بالجريمة تخول لمأمور الضبط سلطة القبض والتفتيش<sup>٦</sup>.”  
” وعلة اعتبارها من قبيل المحال العامة أنه يجوز دخولها لكل  
شخص دون تمييز كالمحال العامة<sup>٧</sup>.”

#### ٢- السيارات الأجرة

” السيارات الأجرة مثلها مثل وسائل النقل العامة فكلها يمكن لأي  
شخص ركوبها دون تمييز فهي تقاس على المحال العامة ما دامت في حالة  
عمل، فيكون لمأمور الضبط القضائي حق الدخول فيها وإيقافها لمراقبة تنفيذ

<sup>١</sup> نقض ١٩٧٠/١٠/١٢ مجموعة أحكام النقض - من ٢١ - رقم ٣ - ص ١٩٧٢ - نقض ١٩٨١/١١/١٩ -  
مجموعة أحكام النقض من ٣٢ رقم ١٦٣ ص ٩٤٤  
<sup>٢</sup> د/ محمد عودة دياب الجبور - الاختصاص القضائي لمأمور الضبط - القاهرة - ص ٤١٢  
<sup>٣</sup> د/ مسلمي حسني الحسيني - المراجع السابق رقم ١٢٧ - ص ٢٣٥  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٣/١٢/٢٢ - مجموعة أحكام محكمة النقض - من ١٤ - رقم ١٧٦ ص ٩٦٢  
<sup>٥</sup> حسن لحدان صقر الحسني المأذني - القبض على المتهم في القانون المصري - رسالة ماجستير -  
القاهرة - ١٩٩٣ - ص ٤٥٢  
<sup>٦</sup> تفتيش زكي أبو غانم - مرجع سابق - رقم ٢٠٠ ص ٢٥٢  
- ١٦٤ -

القبض والتفتيش والتلبس - حادار الصداقة  
الإشتراطات التي يتطلبها القانون فإذا هو أدرك أثناء ذلك جريمة متلبس بها  
كان له مباشرة الإختصاصات المخولة له قانوناً<sup>١</sup>.”

” أما في غير حالة العمل فيكون لها خدمه معينه فإذا كانت  
بمنزل فإن حرمتها تستمد من حرمة المنزل فإذا كانت واقفه في طريق عام  
أو جراج أو موقف عمومي فإن حرمتها تعد من حرمة شخص مالكها أو  
قائدها ففي الأحوال التي يجوز فيها القبض على أحدهما أو تفتيشه يجوز  
تفتيشها.”

### ٣-السيارات الخاصة:

” يختلف الحكم للسيارة بحسب ما إذا كانت موجودة في الطريق  
العام أم موجودة بداخل منزل... فإذا كانت السيارة الخاصة تسير في طريق  
عام فإنها تأخذ حكم ما يرتديه الشخص من ملابس وما يحمله من حقائب<sup>٢</sup>.  
فتكون حرمتها مستمدة من شخص قائدها يستوي في ذلك أن تكون مملوكة  
له أو مؤجره له أو يعمل عليها<sup>٣</sup> فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيشها  
إلا إذا توافرت حالة تلبس بالجريمة بكافة شروطها<sup>٤</sup>. وتطبيق القاعدة السابقة  
ولو كانت السيارة واقفه في طريق عام ما دام ظاهر الحال لا يوحي بتخلي  
صاحبها عنها، أما إذا كان قد انكر ملكيته لها فيجوز تفتيشها ولو كانت على  
ملكه في الواقع<sup>٥</sup>. ”

” فمتى كان المتهم قرر عند تفتيش العربيه التي ضبط بها المخدر أن  
هذه العربيه ليست له ، و كان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا  
يقبل منه التمسك ببطان تفتيشها ولو كانت على ملكه في الواقع<sup>٦</sup>. ”

” ويخضع الأمر في هذه الحالة لتقدير مأمور الضبط القضائي تحت  
رقابة سلطة التحقيق والمحاكمة<sup>٧</sup>. ”

” أما إذا كانت السيارة الخاصة تقف في فناء منزل المتهم أو في  
حديقة منزله أو في جراج خصوصي فيكون لها حرمة المسكن<sup>٨</sup> فلا يملك

<sup>١</sup> نفص ١٧/١٠/١٩٦٦ - أحكام النقض - س ١٧- رقم ١٧٦- ص ٩٥١

<sup>٢</sup> نفص ١٤/٢/١٩٨٤ - أحكام النقض - س ٣٥- رقم ٣٠- ص ١٤٩

<sup>٣</sup> نفص ٢٨/٤/١٩٧٤ - أحكام النقض - س ٢٥- رقم ٩٢- ص ٤٣٠

<sup>٤</sup> نفص ٢٤/٣/١٩٦٨ - أحكام النقض - س ١٩- رقم ٥٩- ص ٣٢٠

<sup>٥</sup> علي عبد الباقي - شرح قانون الإجراءات الجنائية - المطبعة العالمية - الطبعة الأولى ١٩٥١- ص ٣٣٢

<sup>٦</sup> نفص ١٤/١٠/١٩٤٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧٤- رقم ٣٩٨- ص ٣٧٨

<sup>٧</sup> د/ إبراهيم حامد طنطوي - التحقيق الجنائي - مرجع سابق ص ١٨١

**رابعاً: تفتيش المنقولات والأمتعة**

**١- تفتيش المنقولات**

” لنعرف حكم تفتيش المنقولات ينبغي التفرقة بين صورتين الأولى  
منها أن تكون المنقولات في حيازة الشخص فلها حينئذ حرمة الملكية ولا  
يجوز تفتيشها إلا في الأحوال المنصوص عليها قانوناً أو برضاء صاحبها..  
والصورة الأخرى إذا لم تكن تلك المنقولات في حيازة الشخص أو إذا لم  
يظهر لها حائز فلا حرمة لها ويجوز لرجال الضبط القضائي تفتيشها أداء  
لواجبهم الأصلي وهو جمع الإستدلالات<sup>٢</sup>.“

” ففسي الحالات التي يتخلل فيها الشخص بمطلق إرادته واختياره  
عن شيء بحيازته بحق لرجال الضبط القضائي أن يجري تفتيش ذلك الشيء  
فإن بان له أن في حيازته جريمة كان هناك حالة تلبس وهنا يستعمل جميع  
الحقوق التي خوله المشرع إياها فإن دلت ظروف الواقعة على أن التخلي  
عن الحيازة لم يكن بإرادة واختيار الشخص وإنما كاره عنه سواء أكان ذلك  
الإكراه مادياً أو معنوياً فإن التفتيش يكون باطلاً ولا يعول على ما يسفر  
عنه<sup>٣</sup>.“

” ومما سبق يتبين لنا أن بحث سلطة مأمور الضبط القضائي في  
التفتيش أن مقياس جواز تفتيش المنقولات من عدمه هو معرفة ما إذا كانت  
في حيازة أحد أم لا ومتى كانت في حيازة أحد اعتبر تفتيشها في غير  
الحالات التي يجيزها القانون تعرضاً لحرية ذلك الحائز فإذا لم تكن في حيازة  
أحد صبح تفتيشها باعتبار هذا الإجراء ضرباً من ضروب التحريرات  
والإستدلالات ، كالأشياء التي توجد بالطريق ويعبريات المسكك الحديديه ولا  
حائز لها كالسلال والحقائب.“

<sup>١</sup> د/ فوزية عبد المستر - الإجراءات الجنائية - مرجع سابق - رقم ٢٦٠ ص ٢٩١  
نقش ١٩٥٨/١/٢٧ - أحكام النقض - من ٩ - ق ٢٦ - ، نقض ١٩٦٠/١٠/١٧ - أحكام النقض - من

١١ ق ١٢٠

<sup>٢</sup> نقض ١٩٣٨/١٢/١٠ - مجموعة لقواعد القانونيه - ج ٤ ق ٣٠١

” وإن تخلص الحائز عن الأشياء بإرادته واختياره فلا يختلف الحكم لأنها حينئذ تعتبر لا حائز لها ويجوز تفتيشها وهذه القواعد تطبق أيضا بالنسبة إلى التفتيش الذي تجريه النيابة العامة<sup>١</sup>“.

## ٢- تفتيش الأمتعة

” يعد التفتيش قيدا على الحرية الشخصية للمتحم في التتقل وإذا وقع على الأمتعة التي يحملها فقد تعرض لحرمة السر التي تحتويه تلك الأمتعة حيث لا مساس بها إلا إذا جاز تفتيش شخصه طالما كانت بحوزته<sup>٢</sup> وإلا كان مجرد تحري أو استدلال وليس تفتيشا<sup>٣</sup>. فتفتيش الأمتعة يعتبر تعرض لحرمة السر<sup>٤</sup>. وإذا كانت الأمتعة تأخذ حكم الشخص فلا يجوز لسلطة التحقيق تفتيشها إلا حيث يجوز تفتيش الشخص وهو لا يكون إلا في حالتين :-

١- الإتهام بجناية أو جنحة ليا كانت .

٢- وجود قرائن قوية على أن الشخص يخفي بها أشياء تفيد في كشف الحقيقة وإذا كان التفتيش يباشر من مأمور الضبط بدون انتداب أو إذن من سلطة التحقيق فيلزم مراعاة الأحكام السابق بيانها بالنسبة لاختصاصات مأمور الضبط بتفتيش الأشخاص<sup>٥</sup>.

## تفتيش المزارع والحدائق

” قد تكون المزارع والحدائق ملحقة بمكان مسكون وغالبا يحيط بها وبه سور وأحد وهي حينئذ تلتق بالمسكن في الحكم فلا يجوز تفتيشها إلا في الأحوال وينفس الشروط التي يتطلبها القانون بالنسبة إلى تفتيش المنزل، أما إذا كانت المزرعة أو الحديقة غير ملحقة بمكان مسكون فلا حرج على رجل الضبط القضائي في إن دخلها وفتشها وبعد عمله من قبيل جمع الاستدلالات فليس في هذا اعتداء على حق لأحد<sup>٦</sup>“.

<sup>١</sup> المرصفاوي - مرجع سابق ص ٤٠٥

<sup>٢</sup> د/ أحمد فتحي سرور - أصول الإجراءات - المرجع السابق رقم ٣٩٦

<sup>٣</sup> نقض ١٩٣٩/١/٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ٤٥٨ ص ٥٤٠ ٤/٢٤ - ١٩٤٤ - ج ٦ - رقم ٣٣١ ص ٤٦١

<sup>٤</sup> نهاد فاروق - مرجع سابق ص ١٢٠

<sup>٥</sup> د/ مأمون محمد سلامة - إجراءات - مرجع سابق ص ٦٥٩

<sup>٦</sup> نقض ١٩٦٨/١/٤ - أحكام النقض - ص ١٩ ق ١٧٨

”أجاز القانون في م ١٢/٩١-ج) للمحقق أن يفتش أي مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمال في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة فقد لا يكون الشيء المراد ضبطه موجودا في مسكن المتهم كمنك فيجوز تفتيش خزائنه خاصة بالمتهم في بنك أو الإطلاع على حسابه لديه ، أو دكان ، فإذا كان هناك إذن من النيابة العامة بتفتيش متهم ومنزله فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيش الدكان بمقولة أنه لم يصدر به إذن لأنه لا يمكن القول ببطلان تفتيش دكان إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه<sup>٢</sup> ، أو ناد.“

”والأشياء المذكورة بالمادة ٢/٩١ أ.ج لم ترد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال . ويجب أن تكون ذات علاقة بالجريمة وتفيد في كشف الحقيقة وإلا كان التفتيش بغير مبرر ويكون ما ينتج عنه باطلا.“ وتقدر تلك الفائدة منزوك للمحقق ويخضع في هذا لرقابة محكمة الموضوع<sup>٣</sup>.

”وكل مكان مرتبط بشخص المتهم كمحل تجارته مثلا أو غير ذلك من الأماكن المرتبطة به له حرمة المستمدة من حرمة شخصه في إجراء التفتيش فمحل التجاره الخاص بالمتهم يأخذ حكم حرمة المتهم نفسه فمتى جاز تفتيش الثاني جاز تفتيش الأول“<sup>٤</sup>.

#### دخول المنازل والمحلات العامة

”متى جاز لأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم كان له بطبيعة الحال سلطة دخوله لهذا الغرض ، وهناك حالات يباح فيها لأموري

<sup>١</sup> نقض ١٠/٢٨ - ٩٦٨/١ - أحكام النقض - س ١٩ ق ١٧٤

<sup>٢</sup> أحمد عثمان حمزوي - موسوعة التطبيقات على مواد قانون الإجراءات الجنائية - ١٩٥٣ - ج ١ - ص ٤٧١

<sup>٣</sup> نقض ١١/٢٩ - ١٩٤٨/١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ ق ٩٩٧

<sup>٤</sup> حمزوي - مرجع سابق - ص ٤٧٠

<sup>٥</sup> المرصفاوي - مرجع سابق - ص ٤٠١ وما بعدها

<sup>٦</sup> نقض ١١/١٤ - ٩٥٩/١ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٧ - رقم ٣٢١ ص ١٥٩ - ١١/٢٤ - ٩٦٩/١

- س ٢٠ رقم ٢٧٧ - ١٣٣٠ - ١٩٨١/٥/٢٥ - رقم ٩٥ ص ٥٤٢ - ١١/١٠ - ١٩٨١/١١/٢٢ رقم ١٤٦ ص ٨٤٣ - ١٩٨٢/٣/١٤ - رقم ٧٣ ص ٣٦٤



القبض والتفتيش والتلبس - حار العجالة  
الضبط القضائي لدخول المساكن لغرض آخر غير التفتيش من ذلك تعقب  
المتهم داخل مسكنه بقصد القبض عليه.”

” فطبقاً للمادة ٤٥ أ.ج) يجوز لرجال السلطة العامة دخول  
المساكن في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق أو  
ما شابه ذلك. ودخول المساكن في هذه الحالات لا يعتبر تفتيشاً بل هو مجرد  
عمل مادي تقتضيه حالة الضرورة.”

” كذلك أباح القانون لرجال البلديات دخول المحال العامة لمراقبة  
تنفيذ القوانين و اللوائح الخاصة بها . و دخول هذه المحال يرمي إلى الكشف  
عن الجرائم التي تقع بالمخالفة للقوانين و اللوائح المذكورة يختلف عن  
التفتيش الذي لا يجوز إلا بعد اكتشاف الجريمة و توجيه التهمة فيها إلى  
شخص معين و لذا فهو لا يعد من إجراءات التحقيق و إنما يعتبر إجراء  
إدارياً من إجراءات الاستدلال<sup>١</sup>.”

” على أن دخول مأمور الضبط القضائي لمسكن أو محل عام لغرض  
غرض التفتيش في الأحوال المتقدمه يسمح له إذا وجد عرضاً أثناء قيامه  
بالعمل الذي دخل المكان من أجله شيئاً يكون جسم جريمه كمخدر أو سلاح  
غير مرخص أن يضبطه و أن يتخذ كافة إجراءات التحقيق بما فيها تفتيش  
المكان و القبض على من توجد دلائل كافية على ارتكابه للجريمة إذ الحالة  
عندئذ تكون حالة تلبس كشفت عنها إجراءات صحيحة<sup>٢</sup>.”

” و رغم أن قانون الإجراءات الجنائية لم يتضمن نص على دخول  
المحال العامة أو المحال الصناعية أو التجارية ، و لكن أيا كانت مواد القوانين  
الخاصة بها حق مأمور الضبط القضائي في الدخول ابتغاء التحقق من تنفيذ  
ما تأمر به . فيجوز لضباط الشرطة الدخول إلى المحال العامة الفنادق و  
البنسيونات و الوكالات ( لمراجعة الدفاتر الخاصة بها و للتحقق من  
المستخدمين عن صحة البيانات الواردة فيها للحصول بوجه عام على كافة  
المعلومات التي يهم الشرطة معرفتها<sup>٣</sup>.”

” و العبرة في تعرف ما إذا كان المحل عام أو صناعي أو تجاري  
مما يخول لرجال الضبط القضائي دخوله هي بواقع الحال بصرف النظر  
عما يضيفه عليه أصحابه من أسماء . فمتى كانت الحقيقة أن المحل لا يعدوا

<sup>١</sup> د/ عمر المسعد رمضان - مرجع سابق - ص ٢٥٤  
<sup>٢</sup> نفث ١٩٥٣/٧/٩ - مجموعة أحكام محكمة النفث - س ٤ رقم ٣٨٦ ص ١١٥٨  
<sup>٣</sup> نفث ١٩٥٢/٣/٣ - أحكام النفث - س ٣ في ٢٨٢

#### سادسا: تنفيذ التفتيش

” إن طريقة تنفيذ التفتيش متروكة لتقدير القائم به تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ولو احتاج الأمر لاستعمال الإكراه في حالة تفتيش الأشخاص جاز ذلك ما دام بالقدر اللازم لاتخاذ الإجراء<sup>٢</sup> ولمأمور الضبط القضائي أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة<sup>٣</sup>.“

” ودخول المنزل يستوي أن يكون من بابيه أو من نافذه فيه أو باعتلاء سوره. كما إذا أريد مفاجأة المتهم قيل أن يخفي جسم الجريمة هذا ما لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة بمنع التفتيش على وجه معين<sup>٤</sup>.“

” لا حرج على مأمور الضبط إن هو كلف المخبر الذي يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل وأن المخبر قد دخل المنزل بوجه قانوني تنفيذا لأمر رئيسه المندوب للتفتيش<sup>٥</sup>. ويصح أن يتم التفتيش في أي وقت من الليل أو النهار فلم يقيد المشرع هذا الحق بأي قيد<sup>٦</sup>.“

” ويجوز لمأمور الضبط القضائي أن يجري التفتيش بنفسه ويجوز له أن يعهد به إلى أحد مروضيه من غير مأموري الضبط القضائي بشرط أن يكون التفتيش قد تم على مرأى منه وتحت بصره<sup>٧</sup>. ولو كمل جمره المركاب أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولم لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت إشرافه<sup>٨</sup>.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٧٦/٢/١٦ - أحكام النقض - من ٢٧ ق ٤٥  
<sup>٢</sup> - نقض ١٩٥٧/٢/٤ - أحكام النقض من ٨ ق ٣١، ١٩٥٦/٣/١٩ من ٧ ق ١٤، نقض ١٩٥٧/٦/٣ -  
أحكام النقض من ٨ ق ١٦٣

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض من ١٤ ق ٣٤

<sup>٤</sup> نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ - المحامد من ١٦ ص ١٣٩

<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٣/٥/١٨ - أحكام النقض من ٤ ق ٣٠٣

<sup>٦</sup> المرصفاوي - مرجع سابق - ص ٣١٨

<sup>٧</sup> نقض ١٩٧٣/٢/٥ - أحكام النقض - من ٢٤ ق ٣٠

” وإذا لم يتم مأمور المركز بالتفتيش بنفسه أو بواسطة أحد مأموري الضبط القضائي بل نذب لذلك نفرا ممن ليسوا من رجال الضبطية القضائية للقيام به وقد أجره رغم مقاومته فإن إجراء التفتيش على هذه الصورة يقع باطلا مخالفا للقانون ولا يصح الاعتماد عليه في الدليل المستمد منه لإدانة الطاعن<sup>١</sup>. وما يتخذ مأمور الضبط القضائي المخول له حق التفتيش من إجراءات الكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى في موضع إخفائه من جسم المتهم لا يعدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته ، كما أن قيام الطبيب في المستشفى بإخراج المخدر من الموضع الذي أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراءات وقيامه بهذا الإجراء إنما يجريه بوصفه خبيرا ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله في مكان معين أو تحت إشراف أحد<sup>٢</sup>.”

” ومتى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المتدوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذ<sup>٣</sup>.”

” ولمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء التفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقه بعينها ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون<sup>٤</sup>.”

” ويجوز لهم تخير الطرف المناسب لإجرائه وبطريقه مثمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائما ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن<sup>٥</sup>.”

#### المدة التي يتعين خلالها تنفيذ التفتيش

” لم يرد في قانون الإجراءات الجنائية نصا بشأن تحديد المدة التي يتعين خلالها تنفيذ الإذن بالتفتيش وذلك على خلاف أوامر الضبط والإحضار الصادرة بمعرفة قاضي التحقيق أما النيابة العامة فيتعين تنفيذهم خلال ستة أشهر من تاريخ صدورهم المادتان ١٣٩ و ١/٢٠١ إجراءات<sup>٦</sup>.”

<sup>١</sup> نفث ١٩٤٠/١١ - المحاماة - س ٢١ ص ٥٢٩

<sup>٢</sup> نفث ١٩٧٤/٤/٧ - أحكام النفث - س ٢٥ ق ٨٢

<sup>٣</sup> نفث ١٩٧٩/٤/١٩ - أحكام النفث - س ٢٠ ق ١٠٣

<sup>٤</sup> المرصولي - المرجع السابق ص ٣١٩

<sup>٥</sup> نفث ١٩٧٩/٤/٢٩ - أحكام النفث - س ٣٠ ق ١٠٨ و ١٩٧٩/٣/١٨ ق ٧٢

” وإذا حددت السلطة الأمر بالتفتيش محل اللدب مده معينه في الإذن لتتفيذ هذا الإجراء تعين على المأذون له تنفيذ التفتيش في خلال هذه المده<sup>١</sup>.“

” ولا يجوز تنفيذ التفتيش بعد انقضاء المده المحدده في الإذن وإلا كان التنفيذ باطلا لعدم استناده على أساس ولا تصح الشكوى من هذه المده ما دامت أنها لم تترك المتهم مهديا لفترة طويلة<sup>٢</sup>.“

” وإذا كان الإذن قد سلم للجهة التي ستتولى تنفيذه في اليوم ذاته الذي صدر فيه فإن حساب المده التي يتعين تنفيذ الإذن خلالها تحسب ابتداء من اليوم التالي لصدور الإذن<sup>٣</sup> طبقا لما نص عليه قانون المرافعات المدنية والتجارية<sup>٤</sup>.“

” أما إذا كان الإذن قد أرسل بالبريد للجهة الإدارية التي ستتولى تنفيذه فظرا لأن وصوله إليها يستغرق عدة أيام فيتعين احتساب المده اعتبارا من اليوم الذي سلمت فيه الجهة الإدارية الإذن بحيث يدخل هذا اليوم ضمن حساب المده المقرره لتنفيذ الإذن<sup>٥</sup>.“

” وإذا لم يحدد في إذن التفتيش مده معينه لتنفيذه – وهو أمر نادر الحدوث فإنه يجوز تنفيذه في أي وقت مادام أن الدعوى الجنائية لازالت قائمه لم تنقضي بمضي المده ومادام أن الظروف التي اقتضت إصدار الإذن لازالت قائمه لم تتغير<sup>٦</sup>. أما إذا كانت المده محدده بالساعات فإنه يتعين حسابها ابتداء من الساعة التالية للساعة التي صدر فيها الإذن.“

” والوقت الذي يخرج من حساب المده لا يتمتع فيه التنفيذ ، فليس المقصود بإسقاط بعض الوقت تحديد بداية المده التي يتعين فيها تنفيذ الأمر وإنما المقصود تحديد المده التي يتمتع تنفيذ الأمر بعد انقضائها<sup>٧</sup>.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض – س ٢٤ رقم ١٥٥ ص ١٤٦  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٤٠/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية – ٥٦٠ – رقم ١٩٦ ص ٣٠٤  
<sup>٣</sup> نقض ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية – ج ٥ – رقم ٢٦٥ ص ٥٢١ ، نقض ١٩٤٣/٥/٣١ – ج ٥ – رقم ٢٠٨ ص ٢٧٨  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية – ج ٧ رقم ٤٩٤ ص ٤٥٤  
<sup>٥</sup> نقض ١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية – ج ٥ رقم ٢٥١ ص ٤٥٥  
<sup>٦</sup> د/ رمسيس بهنام – الإجراءات الجنائية – تأصيلا وتحليلا – منشأة المعارف – ١٩٨٤ – رقم ١٧٠ ص ٥١٤  
<sup>٧</sup> عوض محمد – الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية – دار المطبوعات الجامعية – ج ١ – رقم ٢٤٤ ص ٢٧٦

” وإذا حدد في الإن أن أجل معين لتنفيذه وانقضى هذا الأجل دون تنفيذ الإن فذلك لا يؤدي إلى بطلان الإن وإنما يتمتع تنفيذه لحين تجديده ويجوز أن يكون التجديد بالإحالة إلى الإن الذي انقضى مفعوله في نطاق ما لا يؤثر فيه انقضاء أجله<sup>١</sup>“

” ولا يسمح للندب للفتيش بتنفيذ إجراء التفتيش أكثر من مرة وأحد فستى أجرى المأمور المنتدب للفتيش فليس له أن يعيده اعتمادا على الإن المذكور<sup>٢</sup>. ولا يسمح للندب للفتيش بتنفيذ إجراء التفتيش أكثر من مرة وأحد فستى أجرى المأمور المنتدب للفتيش فليس له أن يعيده اعتمادا على الإن المذكور<sup>٣</sup>“

#### سابعاً - نتائج التفتيش

” إن التفتيش يكون للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الإستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ، وقد رتب المشرع كيفية المحافظة على ما قد يسفر عنه التفتيش ليكون محلاً للإطمئنان عند المحاكمة والإستدلال به على نسبة الجريمة إلى فاعلها<sup>٤</sup>“

” ولمأمور الضبط القضائي م ٥٥ / أ.ج ) أن يضبط الأوراق والأسلحة والألات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة مع مراعاة قيود التفتيش بالنسبة إلى الشخص أو المكان ، سواء كانت تلك الأشياء تؤدي إلى تثبيت أدلة الإدانة قبل المتهم أو تساعد على تبرئته<sup>٥</sup>“

” فإذا وجدت بمنزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقه فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفحصها محافظة على سريتها م ٥٢ أ.ج ) فإذا كان ظاهراً أن التغليف لا ينطوي على أوراق وإنما كان يحوي جسماً صلباً فإنه يجب فض الغلاف لفحص محتوياته<sup>٦</sup>“

” ويجب أن تعرض المضبوطات على المتهم ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ، ويحرر عن ذلك محضر يوقع عليه المتهم ، فإن امتنع عن

<sup>١</sup> نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - رقم ٣٤٠ - ص ٣٢٧ ج ١

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٨/٥/٢٦ - أحكام النقض - س ٩ - رقم ١٤٣ - ص ٥٦٣

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٧/١/٩ - أحكام النقض - س ١٨ رقم ٧ ص ٤٦

<sup>٤</sup> نقض ١٩٣٨/١٠/١٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٢٤٩ ص ٢٨٥

<sup>٥</sup> نفس المعنى - الحكم السابق

<sup>٦</sup> المرصوفي - مرجع سابق - ص ٣٢٣

<sup>٧</sup> نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ - أحكام النقض - س ٩ ق ١٨٠

القبض والتفتيش والتلبس. حار العدالة  
التوكيد أثبت هذا في المحضر م ٥٥ / ٢ أ.ج ) وتوضع المضبوطات في  
حرز مغلق وترتبط كلما أمكن ويختتم عليها ويكتب على الشريط داخل الختم  
تاريخ محضر ضبط تلك الأشياء ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط  
من أجلهم ٥٦ أ.ج )<sup>١</sup>.

” و يستوي في هذا أن يكون التفتيش الذي قام به مأمور الضبط قد  
تم بناء على نذب النيابة العامة أو استعمالا لحقه الأصلي.“<sup>٢</sup>

” و لا يجوز فض الأختام إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت  
عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك م ٥٧ أ.ج )<sup>٣</sup>.

” ومتى كان غرض المشرح هو الإطمئنان على صحة ما يسفر عنه  
التفتيش فإن الإخلال بما يتطلبه لا يستوجب البطلان حتما وإنما يخضع لتقدير  
القاضي شأنه شأن باقي الأدلة التي تطرح عليه.“<sup>٤</sup>

” والمقصود من إجراءات التحرير هو تنظيم العمل للمحافظة على  
الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفته بطلانا بل ترك الأمر في  
ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل<sup>٥</sup>. فاختلاف وصف الحرز  
المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي عن الحرز الموصوف بتقرير التحليل  
يوجب على المحكمة أن تجري تحقيقا تستجلي منه حقيقة الأمر<sup>٦</sup>. وإذا كانت  
آثار الجريمة لا يمكن تحريرها ونقلها كمقنوف ناري في حائط أو دماء عليه  
أو كسر في باب وكانت تغيب في كشف الحقيقة فإن لمأمور الضبط القضائي  
أن يضع الأختام على تلك الأماكن وأن يقيم حرسا عليها م ٥٣ / ١١ أ.ج )  
وحسبى لا تستعمل حقوق الفرد في الإنتفاع بذلك الأمانة بغير مبرر وضع  
تصرف مأمور الضبط القضائي تحت الإشراف فيجب عليه أن اتخذ الإجراءات  
المسابق بيانه أن يخطر النيابة العامة فور اتخاذه وعليها إذا رأت ضرورته أن  
ترفع الأمر للقاضي الجزئي لإقراره فإن صدر الأمر من القاضي بإقرار ذلك  
الإجراء كان لحائز المقار أن يتظلم أمامه من الأمر الذي أصدره بعريضه  
تقدم للنيايه العامه التي عليها أن ترفع التظلم للقاضي فوراً ٥٤ أ.ج )<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> نفق ١٠/١٢-١٩٥٩/١٠ أحكام النقض من ١٠ في ١٦٦

<sup>٢</sup> نفق ١٩٧٣/٦/٢٥ - أحكام النقض - س. ٤، ق. ١٦٤، ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ في ١٩، ١٩٦٢/١٢/١٠ من ١٣ في ١٩٩، ١٩٦١/١٠/٢٣ من ١٢ في ١٦٥، ١٩٥٣/٥/١٨ من ٤ في ٣٠٥، ١٩٥٥/٦/١٣ من ٦ في ٣٢٥، ١٩٥٩/٥/٢٥ من ١٠ في ١٢٧.

<sup>٣</sup> نفق ١٩٧٦/٥/٢٣ - أحكام نقض من ٢٧ في ١٤٤

<sup>٤</sup> نفق ١٩٦٦/٢/٢٢ - أحكام نقض - من ١٧ في ٣٤

” و لا يجوز في هذه الحالة فض الأختام إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك م ١٥٧ ج .“

” وبعد هذا العرض الموجز لنتائج التفتيش سنتحدث بالتفصيل عن هذه النتائج والتي تتعلق بالأشياء المضبوطة وموضوع الضبط والتصرف في هذه الأشياء وأحكام ردها وذلك على النحو التالي:

#### ١- موضوع الضبط

٢- القواعد الخاصة بتنفيذ الضبط.

٣- تقديم المضبوطات والإطلاع على الأوراق المضبوطة.

٤- تبليغ أو تسليم الأشياء المضبوطة وتحريرها.

٥- التصرف في الأشياء المضبوطة وصورها...

#### ١- موضوع الضبط

” يمكن أن يكون موضوعا للضبط من قبل سلطة التحقيق جميع الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة أو المتعلقة بالجريمة.“

” فيجب أن تكون هذه الأشياء مادية ويستوي بعد ذلك نوعها أو قيمتها كما يمكن ضبط الجثث أو أعضائها المنفصلة عنها ، ويجوز لسلطة التحقيق الضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ، ولدى مكاتب التلغراف كافة البرقيات ، كما يجوز لها أيضا مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائيه أو جنحه يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر م ٩٥ ) مع مراعاة أن الأمر بمراقبة التليفونات بخصوص الجرائم المشار إليها في المادتين ١٦٦ مكرره و ٣٠٨ عقوبات يكون بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة م ٩٥ مكررا (١“

” وضبط الخطابات والأوراق لدى مكاتب البريد ومراقبة المحادثات التليفونية يملكه دائما قاضي التحقيق ، والحكمة من قصر هذا الاختصاص على قاضي التحقيق والقاضي الجزئي هو أن ضبط هذه الأشياء هو نوع من

١ د/ مأمون سلامة - إجراءات - المرجع السابق ص ٦٦

التفتيش المتعلق بالتهمة وبشخص آخر غير المتهم لذا لا بد من استئذان القاضي الجزئي إذا كانت النيابة العامة هي المتوليه التحقيق.<sup>١</sup>

” أما النيابة العامة فيلزم لقيامها بذلك أن تستأن أولاً القاضي الجزئي حتى يتسنى لها مباشرة هذا الإجراء ، فتسجيل الأحاديث الشخصية للمتهم دون علمه هو نوع من التفتيش ولذلك يلزم إذن سلطة التحقيق لذلك.<sup>٢</sup>“

” واستئذانها للقاضي الجزئي لا يفيد أنه يختص هو الآخر بمباشرة ، فالمختص بذلك هو سلطة التحقيق وهي التي تملك ندب مأموري الضبط القضائي للقيام بالتفتيش ، ولذلك فإن انتداب القاضي الجزئي لأحد مأموري الضبط لمباشرة الإجراء السابق يقع باطلاً لصدوره ممن لا يملكه.<sup>٣</sup>“

” ويجب أن يكون أمر القاضي الجزئي مسبباً ، ويجوز لسلطة التحقيق أن تضبط أيضاً لدى البنوك والمؤسسات المختلفة الأوراق والأشياء المتعلقة بالمتهم والتي تقيد في كشف الحقيقة على أن يتم ذلك بالنسبة للنيابة العامة بعد استئذان القاضي الجزئي قياساً على مكاتب البريد والبرقيات.<sup>٤</sup>“

” أما إذا كان ضبط هذه الأوراق لدى البنوك فيها كشف لسرية حسابات المتهم لدى البنك فيلزم عرض الأمر على رئيس محكمة الاستئناف المختصة للإذن بذلك. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الإطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناءً على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة دون تحديد لحد أقصى.<sup>٥</sup>“

” وتملك النيابة العامة الاختصاصات المخولة لقاضي التحقيق وذلك في تحقيق الجرائم الداخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة العادية وكذلك الجرائم المنصوص عليها بالأوامر الصادرة بناءً على قانون الطوارئ.<sup>٦</sup>“

” وللمتهم حرية الاتصال بمحاميه أو خبره الإستشاري والمحاكمة معه على انفراد ، ولهذا فإن الرسائل التي تدور بين المتهم ومحاميه أو خبره الإستشاري لا يجوز ضبطها أينما وجدت أي سواء كانت لدى المتهم أو المحامي أو الخبير أو غيرهما أو في مكاتب البريد أو البرق.<sup>٧</sup>“

**ضبط الرسائل وأوراق الدفاع :**

<sup>١</sup> د/ أحمد فتحي سرور - الوسيط - المرجع السابق - ص ٦١  
<sup>٢</sup> د/ مامون سلامة - إجراءات - المرجع السابق - شروط التدب للتحقيق - ص ٨٠  
<sup>٣</sup> د/ عمر السعيد رمضان - مرجع سبق - ص ٣٠١



” أجاز المشرع للمحقق أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن يراقب المحادثات السلكية و اللاسلكية وأن يقوم بتسجيل المحادثات التي جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائده في ظهور الحقيقة في جنايه أو جنحه معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . م ٢٠٦ أ.ج .“

” واستهالك حرمتها بضبطها و الإطلاع عليها رهين بأن تغيد في ظهور الحقيقة فالأصل أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتغرافات والاتصالات التليفونية إلا إذا استلزمت مصلحة التحقيق ذلك فإنها حينئذ تكون أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكاتبات ، و قد أباح هذا الحق لسلطة التحقيق وحدها .“

” وقد أوجب المشرع لاتخاذ ذلك الإجراء الحصول مقنما على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي<sup>١</sup> . وقد سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين لعلهم غير خافيه وهي تعلق مصلحة الغير بها ، فاشتراط لذلك في التحقيق السذي تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي الذي له مطلق الحرية في الإنن بهذا الإجراء أو رفضه بما يرى ، وهو في هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع.“

” وسلطة القاضي الجزئي محدوده بمجرد صدور الإنن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإنن بنفسه فهو من شأن النيابة العامة إن شاعت قامت به بنفسها أو نذبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي.“

” على أن رجل الضبط القضائي لا يملك ممارسة رقابة المكالمات التليفونية بكونها من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز له مخاطبة القاضي

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٧/٢/١٤ - لحكم النقض - س ١٨ ق ٤٢

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦٢/٢/١٢ - لحكم النقض - س ٣٧ ق ١٢

<sup>٣</sup> نقض ١٩٧٨/٢/٢٧ - لحكم النقض - س ٢٩ ق ٣٠٤

<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٧/٢/١٤ - لحكم النقض - س ١٨ ق ٤٢

القبض والتفتيش والتلبس - مدار المحاكمة  
الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليه الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التفتيش الابتدائي.<sup>١</sup>

”وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم أو الحائز لها أو المرسله إليه وتكون ملاحظاته عليها.“

”ولا يجوز لها أن تسند أحد مأموري الضبط القضائي لذلك فالمشروع أحال بصدد التحقيق الذي تجريه النيابة العامة على أحكام قاضي التحقيق.“

”وتبعد فحص الأوراق إذا رأت النيابة العامة وجود فائده من ضبطها فهي ظهور الحقيقة تأمر بضمها إلى أوراق القضية وعليها هنا أن تجري تحريرها في حرز مغلق تبين فيه المضبوطات ومادة الضبط ورقم القضية . وإذا لم تر النيابة محلا لضم الأوراق للقضية فإنها تأمر بردها إلى حائزها أو من كانت مرسله إليه.“

ب) أوراق الدفاع:

”حرمت م ٩٦ أ.ج ( على المحقق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها لهما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية ، والغرض من هذا التحريم هو تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه بكامل حريته ، فالمستهم ضعيف أمام الهيئة الإجتماعية وينبغي أن يمكن من الوسائل التي تيسر له سبل الدفاع عن نفسه.“

”وكما أن الأوراق التي تتبادل بينه وبين محاميه أو خبيره الاستشاري قد تتضمن بعض وقائع أو اعترافات تضر بمركزه في الدعوى واحترام حق الدفاع يوجب حرمان المحقق من الإطلاع عليها ، وضبطها يعتبر باطلا ولا يصح الاستناد إلى أي دليل مستمد منها وهو بطلان أساسه مخالفته لاجراء جوهرية ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٢/٢/١٢ - أحكام نقض - س ١٣ ق ٣٧  
<sup>٢</sup> - در. غاري - مرجع سابق - ص ٩٠

**(جـ) كشف جريمه أثناء تفتيش صحيح:**

” عندما يقوم مأمور الضبط القضائي بالتفتيش بحثاً عن الأشياء الخاصة بالجريمة وفي هذه الأثناء يشاهد واقعه تعد في ذاتها جريمة فيضبطها. وقد جرت أحكام النقض على اعتبار أن هذا الضبط صحيح ، فإذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تعيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها . ومتى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم بحثاً عن أسلحه أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه هي وما يتبعها من ذخيره بأية طريقه يراها موصلة لذلك ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش على عليه اتضح أن بها ماله مخدرة كان حياض جريمه متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور.“<sup>١</sup>

” ومتى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر عرضاً قد تم صحيحاً في القانون فلا يغير من صحته أن البلاغ عن الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة إذا لم يتم التصرف فيها . وأن ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه في جريمة الرشوة لا يستلزم حتماً الإكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثاً عن أدله أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة.“<sup>٢</sup>

**٢- القواعد الخاصة بتنفيذ الضبط**

” إذا كان الضبط هو إجراء لاحق للتفتيش فيتعين أن تراعى فيه ذات القواعد المتعلقة بصحة التفتيش على حسب ما إذا كان الضبط قد تم في مكان معين أو بتفتيش شخص معين.“<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ - أحكام النقض - س ٢٠ في ١٩٣

<sup>٢</sup> نقض ١٩٦١/٤/١٧ - أحكام النقض - س ١٢ في ٨٤

<sup>٣</sup> نقض ١٩٦٢/١٠/١٥ - أحكام النقض - س ١٣ في ١٢٢، ٥٥ - ١٩٤٩/١/٢٢ - س ١ في ٣٧، ١٩٤٤/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ في ٣٦١، ١٩٥٦/١٢/٣١ - أحكام النقض س ٧ في ٣٦٩، ١٩٥٢/٣/١٣ س ٣ في ٢١٥، ١٩٤٢/١/٢٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ في ٢٣

<sup>٤</sup> نقض ١٩٦٨/١٠/١٤ - أحكام النقض - س ١٩ في ١٦٥

<sup>٥</sup> نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ - أحكام النقض - س ١٨ في ١٩٥

<sup>٦</sup> نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ - مجموعة القواعد - ج ٣، ٤، ٣، رقم ٩٨

” ويجوز ضبط الأشياء التي يخفيها الشخص معه في أي مكان من جسمه حتى ولو أدى الأمر إلى الاستعانة بخبير لإجراء عملية استخراج الشئ المضبوط من المتهم ، فإذا كان الثابت أن غسيل معدة الطاعن والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل إلا بعد أن شتم الضابط المخدر يتصاعد من فم المتهم على أثر رؤيته يتلع ماله لم يتبينها وكان شتم المخدر على هذه الصورة يعد تلبسا بجريمة الإحراز فإن غسيل المعدة بعد ذلك يكون إجراء صحيحا على أساس التلبس بالجريمة.“

” وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة أو التي تفيد في كشف الحقيقة يجب أن يراعى فيه القواعد الشكلية المتعلقة بالتفتيش على حسب المكان الذي ضبطت فيه هذه الأشياء وعلى حسب من باشر إجراء الضبطية على النحو التالي:

١- إذا كان الذي قام بالضبط مأمور الضبط القضائي بناء على طلب ما خوله له القانون من سلطات استثنائية بالتحقيق في أحوال التلبس فيجب أن يكون الضبط قد تم بمعرفة هو أو تحت إشرافه أو ملاحظته.

٢- إذا كان الذي قام بالضبط هو سلطة التحقيق أو قام به مأمور الضبط القضائي بانتداب من سلطة التحقيق فيلزم أن يكون الضبط قد وقع في حضور المتهم أو من ينبيه أو على الأقل يكون قد وقع بعد دعوة المتهم لحضور عملية التفتيش والضبط.

٣- إذا كانت الأشياء المضبوطة هي خطابات أو رسائل أو جرائد أو مطبوعات أو طرود وضبطت لدى مكاتب البريد أو التلغراف أو بناء على مراقبة المحادثات التليفونية فيلزم إذا كانت سلطة التحقيق هي النيابة العامة ، أن يكون قد صدر إذن سابق من القاضي الجزئي بالضبط ، إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم التي تملك فيها النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق.

٤- بالنسبة لضبط الأشياء مع المتهم يلزم أن يكون المتهم قد توافرت بالنسبة له الشروط الخاصة بجواز تفتيشه سواء بناء على ما خوله القانون لمأمور الضبط أو لسلطة التحقيق.

### ٣- تقديم المضبوطات و الإطلاع على الأوراق المضبوطة

<sup>١</sup> نفس ١٩٩٦/٩/١٠ - مجموعة لقواعد - ج ١ ، ٤٤١ ، رقم ٩٦

لسلطة التحقيق أن تأمر الحائز لشيء وترى ضبطه أو الإطلاع عليه بتقديمه فقد يكون الحائز موظف مكتب البريد أو التلغراف وقد يكون شخص آخر ، و يستوي أن يكون فردا عاديا أو موظفا حكوميا يحوز شيئا متعلقا بالجريمة أو يفيد في كشفها بمناسبه أو بسبب وظيفته . فقد لا يمكن ضبط هذه الأشياء عن طريق التفتيش نظرا لأن الحائز قد أخفى الأوراق أو الأشياء في مكان لم يتوصل التفتيش إلى اكتشافه لذلك جعل المشرع الإمتناع عن تقديم الأشياء التي في حيازة الشخص الذي يؤمر بتقديمها من قبل سلطة التحقيق جريمه تدرج تحت نص م ٢٨٤ أ . ج ) والخاصه بالإمتناع عن أداء الشهاده ، إلا إذا توافر بالنسبه للحائز حاله من الحالات التي يخول له القانون فيه الإمتناع عن أداء الشهاده.

” أما بخصوص الإطلاع على الأوراق المضبوطة فيطلع المحقق وحده على الخطابات والرسائل و الأوراق الأخرى المضبوطة ، وإذا كان المحقق هو قاضي التحقيق فله عند الضروره أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامه بفرض الأوراق المضبوطة.

” وللقاضي حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف القضية أو يردها إلى من كان حائزا لها أو إلى المرسله إليه.

” و يتم الإطلاع بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه كلما أمكن ذلك ويدون المحقق ملاحظات هؤلاء عليها.

” وللنيابه العامه حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو يردها إلى من كان حائزا لها أو من كانت مرسله إليه.

” وحضور هؤلاء شرط فقط في حالة إمكان حضورهم ، ولذلك ليس للقاضي أو النيابة العامه أن يمنع أحدا منهم من الحضور إذا تواجدوا وقت الإطلاع ، إلا إذا رأى ضرورة هذا الإجراء لمصلحة التحقيق، ولا تنقيد النيابة العامه بذلك القيد في تحقيقها للجنائيات المنصوص عليها في الأبواب: ١ ، ٢ ، و الثاني مكرر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

#### ٤- تبليغ أو تسليم الأشياء المضبوطة وتحريزها:

” تبليغ الخطابات والبرقيات المضبوطة إلى المتهم أو الشخص المرسل إليه، أو تعطى إليه صوره منها في أقرب وقت كل ذلك ما لم يكن في التبليغ أو التسليم إضرار بسير التحقيق.”

” ولكل شخص يدعي حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق أو النيابة العامة إذا كانت هي التي تبشر التحقيق تسليمها إليه.”

” وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام رئيس المحكمة الابتدائية أو أمام رئيس النيابة أو المحامي العام أو النائب العام على حسب من مباشر التحقيق.”

” وبالنسبة للأوراق التي يضبطها مأمور الضبط بناء على ما خوله له القانون فإذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجله فيها تعطى له صوره منها مصدق عليها من مأمور الضبط . م ٥٩ .”

” أما بالنسبة لتحريز الأشياء المضبوطة ، فتوضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حزر مغلق وتربط كلما أمكن ذلك ، ويختتم عليها من المحقق ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحضر بضبط الأشياء ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجلهم ٥٦.”

” ولا يجوز فض الأختام إلا بحضور المتهم أو وكيله وكذلك من ضبطت عنده الأشياء أو بعد دعوتهم بذلك م. ٥٧.”

” ومخالفة القواعد الخاصة بالتحريز وفصل الأحرار لا يترتب على مخالفتها بطلان باعتبار أنها قواعد تنظيمية ، وكل ما يترتب عليها هو التأثير في قيمة الدليل المستمد من الضبط ، وهذا أمر تستقل به محكمة الموضوع.”

#### ٥- التصرف في الأشياء المضبوطة وصوره

” أجاز المشرع التصرف في الأشياء التي ضبط أثناء التحقيق حتى قبل صدور حكم في الدعوى الجنائية وذلك بشرطين:

<sup>١</sup> نافذ ١٩٤٨/٢/٢ ، ١٩٥٠/٢/١٨ ، ١٩٥٣/٥/١٨ ، ١٩٥٣/١١/٢٤ و ١٩٥٥/١١/٢٩ - مجموعة القواعد ج١ - رقم ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ .

١- ألا تكون لازمه للسير في الدعوى.

٢- ألا تكون الأشياء المضبوطة محلا للمصادره ... ويستوي هنا أن تكون المصادره وجوبية أو جوازيه ، فمجرد إمكان الحكم بالمصادره الجوازيه يمنع سلطة التحقيق من التصرف في المضبوطات..

أولاً : التصرف في المضبوطات:

” إن الغرض من التفتيش هو ضبط كل ما يفيد في كشف الحقيقة عن الجريمة التي يجري التحقيق أو جمع الاستدلال بشأنها، ومعنى ضبطها هو وضعها تحت يد السلطة العامه للحفاظ عليها إلى حين انتهاء الإجراءات فسي الدعوى الجنائية سواء بإصدار أمر بحفظ الأوراق أو قرار بالآ وجه لإقامتها أو حكم في موضوعها ، فبقاء الأشياء المضبوطة تحت يد السلطة العامه مؤقت.

” وقد أجاز القانون لكل من يدعي حقا في الأشياء المضبوطة أثناء تحقيق الدعوى الجنائية أن يطلب إلى المحقق تسليمها إليه فوراً ما لم تكن هذه الأشياء محلا للمصادره أو لازمه للسير في الدعوى ، كما سمح لطالب السر في حالة رفض طلبه بأن يتظلم إلى محكمة الجنح المستأنفه منعقدته في غرفة المشوره ويكون لها عندئذ أن تأمر بالرد ، وكما يجوز أن يؤمر برد الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق الابتدائي يجوز أن تأمر به المحكمة الجنائية أثناء نظر الدعوى.”

” ومما ينبغي مراعاته أنه إذا كانت الأشياء المضبوطة تعد حيازتها جريمة فإنها لا ترد لمن وجدت معه وإنما تصادر سواء إداريا أو بحكم من القضاء فتسليمها إلى أي فرد معناه مقارفته لجريمه.”

” أما إذا كانت حيازة الشيء المضبوط مباحه فإنه إن كان مما يتلف بمرور الزمن كفاكهه متنازع على ملكيتها في جريمة سرقة أو كان حفظ الشيء يستلزم نفقات تستغرق قيمته كإطعام طيور لفترة طويلة ، جاز للنيابه العامه أن تأمر ببيعه بطريق المزاد العام ويحفظ ثمن البيع في خزينة المحكمة إلى حين تسليمه إلى صاحب الحق فيه ، وقد قيد المشرع البيع هنا

<sup>١</sup> المرصفاوي - مرجع سابق - ص ٤١

<sup>٢</sup> د/ عمر السعيد رمضان - مرجع سابق - إجراءات - ص ٤٣٠  
نقض ١٩٦٧/١٢/١١ أحكام النقض - س ١٨ ق ٢٦٠

بأن تسمح بالبيع مقتضيات التحقيق أي إذا لم يكن وجود الشيء بذاته ضرورياً في الإثبات م ١٠٩ أ.ج). وحدد المشرع المدة التي يجوز خلالها لأصحاب الأشياء المضبوطة طلبها بثلاث سنوات يبدأ حسابها من تاريخ انتهاء الدعوى ، وفي نهايتها إن لم ترد الأشياء تصبح ملكاً للحكومة دون حاجة إلى حكم يصدر بذلك م ١٠٧ أ.ج )<sup>١٠</sup>.

” فعند المطالبة بهذه الأشياء خلال المدة المذكورة يعتبر قرينه قانونية قاطعة على التنازل عن ملكيتها.“<sup>١١</sup>

#### ثانياً : صور التصرف في المضبوطات:

” إن التصرف في المضبوطات يتخذ عدة صور .. فقد يكون في صور رد الأشياء المضبوطة وقد تصبح المضبوطات ملكاً للحكومة بعد مضي مدة معينة..

و أخيراً قد يأخذ التصرف في المضبوطات صورة البيع بطريق المزاد..

#### ١- التصرف في المضبوطات عن طريق الرد :

” يصدر الأمر برد الأشياء المضبوطة إما من النيابة العامة أو قاضي التحقيق على حسب الأحوال ، كما يجوز صدوره من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو من المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية أثناء نظرها.“

” ويؤمر بالرد ولو من غير طلب ، وفي حالة المنازعة أو في حالة وجود شك في من له الحق في تسلم الأشياء المضبوطة لا يجوز لسلطة التحقيق الأمر بالرد سواء أكانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق.“

” ويتعين على سلطة التحقيق هنا أن ترفع الأمر إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على طلب ذوي الشأن لتأمر بما تراه.“

” وللمحكمة المنظورة أمامها الدعوى وأيضاً لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم إلى المحكمة المننية إذا رأت موجبا لذلك وهنا يكون وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى على حسب ما يترأى لها.“

<sup>١٠</sup> / عمر السعد رمضان - مرجع سبق - ص ٣٠٥



” ويكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها إلا إذا كانت من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها فهنا يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها بمقتضى القانون وعند المنازعة أو وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء المضبوط لا يجوز للنيابة العامة أو لقاضي التحقيق أن يأمر بالرد ، ويرفع الأمر إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على طلب ذوي الشأن لتأمر بما تراه.“

” والأمر الذي يصدر بالرد من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو غرفة المشورة لا يمنع ذوي الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما لهم من حقوق.“

” أما إذا صدر الأمر بالرد من المحكمة الجنائية أثناء نظر الدعوى بناءً على طلب المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية لهما في مواجهة الآخر فإنه تكون له حجيته أمام المحاكم المدنية م ١٠٤ أ. ج.“

” و بالنظر لما قد يستتبعه الفصل فيمن له الحق في الأشياء المضبوطة في بعض الأحيان من بحث طويل يخشى أن يشغل وقت المحاكم الجنائية فقد أجاز القانون للمحكمة الجنائية وغرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للقاضي أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجبا لذلك ، وهنا يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى بحكم م ١٠٧ أ. ج.“

## ٢-أبثولة المضبوطات إلى الحكومة:

” إذا لم يطالب برد الأشياء المضبوطة من أصحاب الحق فيها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى فإنها تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك.“

” والمقصود بانتهاء الدعوى هنا انقضاؤها بحكم نهائي أو سقوطها لأي سبب من أسباب السقوط أو بصدور أمر بأن لا وجه انتهت المواعيد المقررة لإلغائه أو الطعن فيه.“

” وهذا يكون حين تغفل سلطة التحقيق أو المحكمة الأمر فيما يجب اتباعه من تصرف بالنسبة للمضبوطات.“

### ٣- بيع المضبوطات بطريق المزاد:

” إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته ، جاز لسلطة التحقيق أن تأمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق ، وهنا يكون لصاحب الحق في الثمن أن يطالب في ميعاد الثلاث سنوات بالثمن الذي بيع به.“

#### ثامنًا: آثار التفتيش

” يعتبر التفتيش الذي تجريه النيابة العامة من الإجراءات الجوهرية المتعلقة بصالح الخصوم، فإن وقع باطلا لا يجوز للمحكمة أن تقضي بطلانه من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك بالبطلان أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم تحقيقا موضوعيا<sup>١</sup> . لكن إذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.“

” وإذا تقرر بطلان التفتيش والضبط بطل الدليل المستمد من هذا الضبط أو ذلك التفتيش<sup>٢</sup> ولكن يجوز أن تستند المحكمة إلى دليل آخر غير مستمد من التفتيش الباطل<sup>٣</sup> كاعتراف المتهم ، فإذا كان اعتراف المتهم في جريمة إحراز مواد مخدرة قد جاء فور ضبط المخدر معه بناء على التفتيش السباطل فإنه لا يصح الاستناد إليه في الإدانة، وإنما إذا تم الإقرار أمام النيابة وقت استجواب المتهم أو أمام المحكمة بعد طرح الدعوى عليها فإنه يصح أن تبني الإدانة على هذا الإقرار وحده لأنه قد جاء متأثر بنتيجة التفتيش.“

” وللمحكمة في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت البطلان أن تقدر مدى اتصال أقوال المتهم بالإجراء الباطل ومدى تأثيرها به بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها أن تأخذ بها.“

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٦/١٠/٢٣ - أحكام النقض - س ٧ ق ٢٩٥، ٢٦/٤/١٩٥٥ س ٦ ق ٢٧٤، ٢٠/٥/١٩٥٨ س ٩ ق ١٤١، ١٩٥٨/٤/٢٩ - نكته النقض س ٩ ق ١٩٦  
<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٨/٧/٣ أحكام النقض - س ٩ ق ١٥٦، ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٨١  
<sup>٣</sup> المذكور الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية، ونقض ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٧، ٢٢/١١/١٩٥٤ س ٦ ق ٦٧  
<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض - س ٢٤ ق ٤٥

” فإذا استبعدت المحكمة الإقرار بالباطل تعين أن تكون الأدلة الباقية مما يؤدي باستنتاج في العقل والمنطق سائغ إلى إثبات الفعل قبل المتهم ، ولا يقدح في هذا تزود الحكم به بالإشارة إلى ذلك الإقرار<sup>١</sup>.”

” والدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكتفي للرد عليه أطمئنان المحكمة أن وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها<sup>٢</sup>.”

وفي تناولنا لموضوع آثار التفتيش نقسم حديثنا عنه إلى:

#### ١- بطلان التفتيش

#### ٢- أثر البطلان

أولاً: بطلان التفتيش

” نظراً للقيمة القانونية لحقوق المتهم فإن أية مخالفته تحدث بخلاف احترامها وكفالة ضماناتها وطبيعتها فإنه رقابة على تلك الضمانات يتقرر البطلان كجزاء إجرائي على المساس بها لذلك فإن الدفع ببطلان التفتيش متعلق بالقانون لأنه يرمي إلى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش والتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز<sup>٣</sup>.”

” إلا أن ضوابط التفتيش منها ما يتعلق بالنظام العام وهي قواعد موضوعية يترتب البطلان المطلق على مخالفتها وللمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به لأول مرة أمام النقض<sup>٤</sup> . وما يتعلق بالقواعد الشكلية المتعلقة بصالح الخصوم شيء لا يدفع به لأول مرة أمام النقض<sup>٥</sup>.”

” ولا يجوز القضاء به من تلقاء نفس المحكمة<sup>٦</sup> ولا يقبل الدفع بالبطلان المتعلق بصالح الخصوم إلا ممن له مصلحة في ذلك<sup>٧</sup> وتكون مصلحة شخصيه للمتهم في شخصه أو مسكنه<sup>٨</sup> ويكون الدفع صريحاً<sup>٩</sup>.”

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٨/٢/١٠ - أحكام النقض - س ٩ ق ٤٧

<sup>٢</sup> نقض ١٩٧٧/٢/١٣ - أحكام النقض - س ٢٨ ق ٥٢ ، ١٩٧٩/١٠/١ ، ٥٢ ق ٣٠ في ١٥٥

<sup>٣</sup> نقض ١٩٣٧/٢/٢٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٢٤١ ص ١٣٤ - ١٩٨٧/١٠/٢٢ - س

٣٨ رقم ١٥١ ص ٨٣٥ - ١٩٧٨/٥/١٥ - س ٢٩ رقم ٩٤ ص ٥٠٧

<sup>٤</sup> نقض ١٩٣٧/٢/٨ - ج ٤ رقم ٤٣ ص ٤١ - ١٩٣٧/١٢/٢٧ - ج ٤ رقم ١٤١ ص ١٣٤ - ١٢/١٢/١٩٣٨

<sup>٥</sup> نقض ١٩٣٨ ج ٤ رقم ٣٠٣ ص ٣٩١

<sup>٦</sup> نقض ١٩٤٦/١٠/١٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ رقم ٢٠٠ ص ١٨٦

<sup>٧</sup> نقض ١٩٥٦/١/٢ - ج ٧ رقم ١ - ص ١

<sup>٨</sup> نقض ١٩٥٨/١/٢٧ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٥ رقم ٢٦ ص ٩٧

” وهو وحده الذي يملك التنازل عنه سواء صريح أو ضمنى حيث يعد تنازلاً أن يكون للمتهم محامي تم في حضوره الإجراء دون أي اعتراض<sup>٢</sup>“.

” و يترتب البطلان على مخالفة أحكام القانون في التفتيش إذ أن هذه الأحكام معتبرة من الأحكام الجوهرية في الإجراءات الجنائية وتلتزم المحكمة بالبحث في مراعاة احترام أحكام القانون الخاصة بالتفتيش الذي تولد عنه دليل الإدانة المطروح أمامها في الجلسة وإلا شاب حكمها القصور<sup>٣</sup>“.

” ومن الضروري أن يتمسك ببطلان التفتيش صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع ويجب أن يصدر التمسك به ممن توافر فيه شرط الصفة وشرط المصلحة<sup>٤</sup>“.

” والشرط الأول مقدم على الشرط الثاني فلا يقبل التمسك ببطلان التفتيش ممن لا مصلحة له في هذا البطلان. كما لا يقبل التمسك به حتى ممن له مصلحة فيه إذا لم تكن له صفة في التمسك به، كما لو أسفر التفتيش السباطل لمسكن شخص معين عن ضبط شخص آخر متلبساً بارتكاب جريمة فلا يقبل التمسك ببطلان التفتيش إلا من صاحب المنزل لأنه صاحب الصفة في الدفع ببطلان التفتيش ذلك لأنه هو الذي أعدي على حرمة مسكنه بالتفتيش الباطل<sup>٥</sup>“.

” أما الشخص الآخر وإن كان له مصلحة في التمسك بهذا البطلان إلا أنه لم يتم الإعتداء على مسكنه ومن ثم لا شأن له ولا صفة له بالدفع ببطلان تفتيش مسكن ليس مسكنه<sup>٦</sup>. فإذا لم يتوافر في التفتيش شرط من الشروط التي استلزمها القانون لصحته كان باطلاً<sup>٧</sup>“.

” وعلى صاحب المصلحة فيه الدفع به أمام محكمة الموضوع ولا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وعدم الدفع به يصحح ما وقع من إجراءات باطله<sup>٨</sup>“.

<sup>١</sup> نقض ١٩٩٩/١٠/٦ من ٢٠ رقم ١٩٩٩ - ص ١٠٢٢

<sup>٢</sup> /٢ نهاد فاروق - مرجع سابق - ص ١٤٠

<sup>٣</sup> نقض ١٩٩٦/٥/٧ - مجموعة أحكام النقض من ١٣ ص ٤٤١ رقم ١١١ ، نقض ١٩٧٩/١٢/٣ -

مجموعة أحكام النقض - من ٣٠ ص ٨٩١ رقم ١٩٠

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - من ٢٤ ص ٦٤ رقم ٢١٩

<sup>٥</sup> نقض ١٩٦٧/١/٩ - مجموعة الأحكام من ١٨ رقم ٧ ، ١٩٦٧/٢/٢٠ ، ١٨ ، ١٩٦٧/١٠/١٦ - من ١٨ - رقم ١٩٦

” وبطلان التفتيش لعدم وقوعه بمعرفة أنثى إذا كانت المتهمه أنثى يستلحق بالنظام العام ولا يصححه رضاه الأنثى بوقوعه سواء قام به مأمور الضبط أو أحد الأطباء بناء على انتدابه لذلك . وإذا كان القانون يجيز للأطباء الكشف على الإناث فإنما يكون ذلك بغرض العلاج فلا يجوز انتدابهم لتفتيش الإناث بحجة أنه يباح لهم الكشف عليهن.”

” ومع ذلك يجوز ندب طبيب لتفتيش الأنثى إذا استدعى التفتيش التدخل الطبي. وقد راعى المشرع في القواعد التي وضعها للتفتيش التوفيق فيها بين حماية الحرية الفردية وحرمة الأشخاص ومساكنهم وبين المصلحة العامة في الكشف عن الحقيقة والوصول بالتحقيق إلى الغاية المنشودة له. وعلى سلطة التحقيق دائماً أن تراعي القواعد الموضوعية والشكلية لهذا الإجراء حتى يتحقق الترفيق، ويترتب على عدم مراعاة هذه القواعد جزاء إجرائي هو بطلان التفتيش وما ينتج عنه من آثار.”

” وذهب البعض إلى أن مخالفة قواعد التفتيش يترتب عليها بطلان يتعلق بالنظام العام وقد أيدت محكمة النقض هذا الاتجاه في أحكام قديمة لها واعتبرت أن مجرد عدم مراعاة القواعد الخاصة بالتفتيش يترتب عليها البطلان المطلق لستعلق هذه الإجراءات الجوهرية بالنظام ويتعين على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها.”

” والبعض الآخر من الفقه اتجه إلى التفرقة بين بعض الشروط اللازمة لصحة التفتيش<sup>١</sup>. ومنهم من فرق بين الشروط الموضوعية وبين الشروط الشكلية وانتهى إلى تقرير البطلان المتعلق بالنظام العام بالنسبة للأولى واعتبر مخالفة الثانية يترتب عليها بطلان يتعلق بمصلحة الخصوم.”

” وفرق آخرون بين شروط التفتيش المتعلقة بالإختصاص وحضور المتهم أو من ينوبه من ناحية وبين باقي الشروط من ناحية أخرى وانتهى إلى

<sup>١</sup> نقض ١٩٥٥/٤/١١ - مجموعة الأحكام - من ٦ - رقم ٢٤٩

<sup>٢</sup> نقض ١٩٥٥/٤/١١ - مجموعة الأحكام - من ٦ - رقم ٢٤٩

<sup>٣</sup> نقض ١٩٣٣/١٢/١٧، ١٩٣٤/٣/١٣، ١٩٣٤/١٢/٣١، ١٩٣٤/١٢/٣٧، ١٩٣٧/١٢/٢٧ - مجموعة القواعد ج ١ ص ٤١٨ رقم ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٥، ١٩٤٩/١٢/٥ - مجموعة القواعد ج ١ - ٤١٨ - رقم ٢١٨

<sup>٤</sup> د/ رؤوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري لسنة ١٩٨٩

القيس والتفتيش والتليس ————— حادار الصحالة  
تعلق البطلان بالنظام العام بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى وتعلقه بمصلحة  
الخصوم في حالة مخالفة أي شرط آخر من شروط التفتيش<sup>١</sup>،

” وبطلان التفتيش لمخالفته لأي شرط من الشروط الموضوعية أو  
الشكليه هو بطلان يتعلق بمصلحه جوهريه للخصوم ولا يتعلق بالنظام العام  
وهذا هو الراجح فقها<sup>٢</sup>،

” ولم يتخذ قضاء النقض الحديث موقفا محددا من المشكله ولم  
يصرح في أحكامه بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من النظام العام بينما في  
بعض أحكام يستخلص أنه اعتبر الدفع متعلقا بمصلحة الخصوم و نجد في  
أحكام أخرى أنه اعتبره من النظام العام<sup>٣</sup>،

” وقضت في حكم حديث لها بأن المنقق عليها فقها وقضاء أن الدفع  
ببطلان التفتيش وببطلان إجراءات التحقيق من الدفوع الموضوعية التي  
تتطلب من محكمة الموضوع تحقيقا بحيث إذا لم يدفع بذلك البطلان أمام  
المحكمة المطعون في حكمها امتنع عن إثارته لأول مره أمام محكمة النقض  
لأن الفصل فيه يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع وهو ما يخرج عن سلطة  
محكمة النقض<sup>٤</sup>، واستقر قضاء النقض الحديث على أن الدفع ببطلان التفتيش  
لا يجوز إثارته لأول مره أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام  
محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته<sup>٥</sup>، وبطلان المتعلق  
بالنظام العام من خصائصه إمكان الدفع به لأول مره أمام محكمة النقض إلا  
أن شرط ذلك هو ألا يحتاج بحثه إجراء تحقيق موضوعي لخروج ذلك عن  
اختصاص محكمة النقض<sup>٦</sup>،

” فمحكمة النقض وإن لم تصرح بأن البطلان هنا يتعلق بالنظام إلا  
أن أحكامها تفيد ذلك ضمنا<sup>٧</sup>،

<sup>١</sup> د/ محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - مطبعة جامعة القاهرة - ط ١٠ - ١٩٨٨ ص  
٢١٧، د/ صر السعيد - الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٨٥ ص ٣٥٦، د/ أحمد  
فتحي سرور - الوسيط - المرجع السابق ص ٦١٤  
<sup>٢</sup> محكمة عليا - ديسمبر ١٩٥٥ - قضاء المحكمة العليا ج ١  
<sup>٣</sup> محكمة عليا - ١٩٩٤/٤/١٠ - قضاء المحكمة العليا ج ٣  
<sup>٤</sup> د/ مأمون محمد سلامة - المرجع السابق ص ٦٧٠  
<sup>٥</sup> نقض ١٩٩٧/١/٩ - مجموعة الأحكام ص ١٨ رقم ١٨٧، ١٩٦٧/٢/٢٠، ١٨ رقم ١٨٥، ١٩٦٧/١٠/١٦، ١٩٦٧/١٩/١٩  
من ١٨ رقم ١٩٦، ١٩٦٨/٢/٥، ١٩٦٨/٢/١٩ - رقم ٢٣ - ١٩٦٨/١٠/٢٨، ١٩٦٨/١٠/١٩ - رقم ١٩٦، ١٩٦٨/٤/١٥، ١٩٦٨/٤/١٥  
من ١٩ - رقم ٨٨

” هي أن بطلان التفتيش هو من البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم ويترتب على ذلك أنه يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ولا يجوز الدفع به لأول مره أمام محكمة النقض.“

” كما يترتب أيضا على اعتبار بطلان التفتيش متعلقا بمصلحة الخصوم أنه يجوز التنازل عن التمسك به ويستوي أن يكون هذا التنازل صريحا أو ضمنيا فالإبطال يصبح بالتنازل الضمني المستفاد من عدم الدفع به - كما يسقط الحق في الدفع به إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه.“

ثانيا : أثر الدفع ببطلان التفتيش

” كل ما بني على باطل فهو باطل وعلى ذلك يترتب بطلان الضبط الناتج عن تفتيش باطل<sup>١</sup>. وليس البطلان لذات الوقعه وإنما لما استنبط منها من أدله<sup>٢</sup>.“

” ولا يستند الدليل كالإعتراف الناتج عن تفتيش باطل<sup>٣</sup> إلا إذا كان الدليل من إجراء غير الإجراء الباطل أو اختلفت جهة الإجراء<sup>٤</sup>. أو اختلف المكان<sup>٥</sup> أو الظروف المحيطة<sup>٦</sup> ولا تأثير للإجراء الباطل على ما سبقه من إجراءات<sup>٧،٨</sup>.

” والبطلان لا يستقر إلا بحكم من القضاء أو بأمر من قضاء التحقيق ، ومعنى زوال الآثار التي تترتب على الإجراء الباطل مباشرة أن يعتبر هذا الإجراء كأن لم يكن.“

” فلا يجوز أن يستمد منه دليل، ويترتب على بطلان التفتيش استبعاد الدليل الذي نتج عن هذا الإجراء الباطل . فكل ما تم ضبطه نتيجة

<sup>١</sup> د/ مامون سلامة - المرجع السابق - ص ٦٧٤

<sup>٢</sup> نقض ١٩٤٧/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ رقم ٣٧٣ ص ٣٥٢

<sup>٣</sup> مدحت رمضان - تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء فقهاء الطوائف والإجراءات الجزائية

الإحتدبيين وقضاء المحكمة الإتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة - القاهرة ص ٤١

٢- د/ مدحت رمضان المرجع السابق ص ٤٠ ، نقض ١٩٧٦/١٢/٥ مجموعة أحكام محكمة النقض رقم ٣

ص ٢٧ ، ص ٢٦

<sup>٤</sup> نقض ١٩٧٧/١/٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٢٨ - رقم ٩ - ص ٤٩

<sup>٥</sup> نقض ١٩٥٨/٢/٩ - ص ٩ - رقم ١٢٢ - ص ٦٣٨

<sup>٦</sup> نقض ١٩٥٠/٣/٢٧ - ص ٤ - رقم ١٢٠ - ص ٤٦٨

<sup>٧</sup> نقض ١٩٦٦/١/١٧ - ص ١٧ - رقم ٩ - ص ٥٠ - ١٩٦٦/٥/٣ - ص ١٧ - رقم ١١٩ - ص ٦٥٨

<sup>٨</sup> / نهاد فاروق - المرجع السابق - ص ١٤٠

التفتيش الباطل يجب أن يستبعد ولا يصح الإستناد إليه في إدانة المتهم ، وكذلك يتعين استبعاد شهادة من أجرى التفتيش الباطل ولا يجوز أن يستمد دليل من أية مناقشة جرت مع المتهم بعد الإجراء الباطل<sup>١</sup> .

” وإذا اعترف المتهم كان اعترافه نتيجة التفتيش الباطل فيتعين استبعاد هذا الإقرار أيضا مالم تثبت المحكمة أن الإقرار كان مستقلا عن الإجراء الباطل<sup>٢</sup> .“

” ومعنى أن البطان يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة أن الإجراءات السابقة على الإجراء الباطل لا يتناولها البطان لأنها ليست مترتبة عليه وكذلك الإجراءات اللاحقة على التفتيش الباطل إذا لم تكن مترتبة عليه فلا يلحقها البطان<sup>٣</sup> .“

” وتقدير مدى تأثير الإقرار اللاحق على التفتيش الباطل بهذا الإجراء الأخير من إطلاقات قاضي الموضوع، فإذا وقع التفتيش الباطل من مأمور الضبط القضائي ثم اعترف المتهم أمام جهة أخرى كالتنبيه العامه للمحكمة أن تعتبر هذا الإقرار مستقلا عن الإجراء الباطل وتأخذ به سنداً لإدانة المتهم ولها أن تعتبره متأثراً بنتيجة التفتيش الباطل فلا تأخذ به وتهدره<sup>٤</sup> .“

” ومتى كان التفتيش باطلا فلا يجوز للمحكمة الإعتماد عليه أو أي دليل مستمد منه أو ترتب عليه حتى ولو كانت هناك أدلة أخرى مستقلة عن التفتيش الباطل لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا تكون المحكمة عقيدتها منها مجتمعة<sup>٥</sup> .“

” ومتى كان التفتيش باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته الدستور فلا تشترط أية صفة أو مصلحة فيمن يتمسك به لأن المصلحة مصلحة المجتمع

<sup>١</sup> نقض ١٩٦٢/١/٢٧ - مجموعة أحكام النقض - س ١٣ - ص ٧٨٥ - رقم ١٩١ - نقض ١٩٣٣/١٢/٢٧ - مجموعة القواعد القانونية - س ٣ - ص ٢٢٦ - رقم ١٧٦ - نقض ١٩٥٧/٦/١٩ - مجموعة أحكام النقض - س ٨ - ص ٦٨١ - رقم ١٨٤ - نقض ١٩٧٤/١٢/١ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٥ - ص ٧٨٢ - رقم ١٦٩ - نقض ١٩٤٣/٣/٢٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - ص ٢١٦ رقم ١٤٨ ، د/ فوزية عبد الستار - شرح قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٨٦ ص ٥٧٧ - د/ سامي الملا - اعتراف المتهم - رسالة بكتروا - القاهرة - ١٩٦٩ ص ٤٠١ - نقض ١٩٥٤/١١/٢٢ - مجموعة أحكام النقض س ٦ - ص ٢٠١ - رقم ٦٧

<sup>٢</sup> نقض ١٩٧٦/١/٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٧ - رقم ٣ - ص ٢٦ - نقض ١٩٤٧/٦/٢ - نقض ١٩٤٦/٣/١١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - ص ٨٩ - رقم ١٠١ ، نقض ١٩٤٧/٦/٢ - طعن رقم ٩٧٤ سنة ١٧ في



القبس والتفتيش والتأليس ————— حار العدالة  
بأسره ويجب على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها وإلا تعرض حكمها  
للقض<sup>١</sup>.”

”وبطلان التفتيش لا يلحق إلا بالإجراء المحكوم ببطلانه والآثار  
المتربته عليه مباشرة دون ما يسبقه من إجراءات تمت صحيحه ولا يقبل  
الدفع ببطلان التفتيش إلا ممن شرعت لمصلحته الإجراءات التي خولفت<sup>٢</sup>.  
فلا يقبل الدفع من غيره ولو كان هذا الغير يستفيد منه.“

<sup>١</sup> د/ عبد الرؤف مهدي - مرجع سابق ص ٤٩١  
<sup>٢</sup> د/ مأمون سلامة - مرجع سابق - ص ٦٧٣

**الأحكام :**

” لما كانت المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون، وكان مودى هذا النص أن أي قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان - يستوي في ذلك أن يكون القيد قبضاً أو تفتيشاً أو حبساً أو منعا من التنقل ، أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز إجراؤه إلا في حاله من حالات التلبس كما هو معرف قانوناً ، أو بإذن من السلطة القضائية المختصة ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل عنه أحكامه فإذا ما تعرضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، يستوي في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور.“

( نقض ١٩٨٣/١١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٦ ص ٩٣٤ )

**تعريف التلبس**

” التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص من ارتكبتها ، مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يكون دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة .“

( نقض ١٩٨٥/٢/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٣ ص ٢٠٩ )

” التلبس حاله لازمه للجريمة لا شخص مرتكبها .“

( نقض ١٩٧٣/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣٩ ص ١١٧٧ )

” من المقرر أن التلبس حاله تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومضى قامت في جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلاً أو شريكاً . هذا ولا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها.“

( نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٩ ص ٥١٤ )

” التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ، فمستى تحقق في جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها فعلا كان أو شريكا، شهود في مكان وقوعها أو لم يشاهد .“

( نقض ١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق ٥٢٧ ص ٦٦٥ )

” التلبس حاله تلزم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، قيامها في جريمة يؤدي إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلا أو شريكا . ويكفي لتوافرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وإدراك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقه يقينية لا تحتل شكاً . وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة ومبلغ كفايتها يكون مبداه لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع.“

( طعن ١٩٩٣/١٠/٣ ط ١٩٧٣٩ من ٦١ ق )

” إن التلبس حاله تلزم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها، كما هو المستفاد من نص المادة ٤١ تحقيق الجنايات الفرنسي الذي هو مصدر المادة ٨ تحقيق الجنايات ، و كما هو ظاهر من النص الفرنسي لهذه المادة . وهو ما استقر عليه القضاء . والحالة الأولى التي تشير إليها هذه المادة هي التي يفاجأ فيها الجاني حال ارتكابه الجريمة ، فيؤخذ في إبان الفعل وهو يفارق إثمه ونار الجريمة مستعرة . والشارع يعتبر مفاجأة الجاني وهو يرتكب الجريمة دليلا قويا على إجرامه ولذلك فقد أباح لأمور الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة إلى إذن من النيابة بل لقد أجاز لأي فرد من الأفراد أن يقبض عليه ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه إلى أحد رجال الضبط ( م ٥ ) والمفاجأة أغلب ما تكون عن طريق الروية ، وهذا - على ما يظهر - هو ما حدا على استعمال كلمة روية في النسخة العربية . ولكن الروية ليست شرطا في كشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكابه الجريمة وأدرك وقوعها بأي حاسة من حواسه ، سواء أكان ذلك عن طريق السمع أو البصر أو الشم . على أنه ينبغي أن تتحرز المحاكم فلا تقرر القبض أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقه لا تحتل شك.“

( نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق ٣٧٥ ص ٥١٥ )

” حالة التلبس بالجريمة غير مقصورة على الجريمة وقت ارتكابها ، بل تشمل الجريمة التي ارتكبت وقبض على فاعلها فوراً .“

( نقض ١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ق ٤٢ ص ٦٦ )

” الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول الأماكن العامة لمراقبة تنفيذ القواعد واللوائح ، وهو إجراء إداري مقيد للغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إجراؤها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .“

( نقض ١٩٨٦/٢/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤٥ ص ٢١٧ )

#### حالات التلبس محصورة

” إن القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتمثيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريقة القياس أو التقريب . وإن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية - مادام المتهم لم يكن في إحدى حالات التلبس المذكورة - إجراء التفتيش استناداً إلى أن حالته أقرب ما تكون إلى حالة التلبس الإعتباري .“

( نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٢٤٢ ص ٢٦٨ )

#### الزمن في التلبس

” لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ، مادام أنه قد بادر بالإنقال عقب علمه مباشرة ، ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .“

( نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ، نقض ١١/١٤/١٩٦٠ س ١١ ق ٥٠ ص ٧٨٢ )

” ليس في مضي الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنتفي به حالة التلبس كما هي معرفه به في القانون مادام أن تقدير

( نقض ١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٨٤، نقض ٢٩/٥/١٩٦١ س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢ )

” لا ينفي غياب حالة التلبس كون رجل الضبط القضائي قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مقارفتها مادام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على إثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخبر إليه يحملان الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سليما لما تمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما ، وهو ما لا يعدو أن يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني “.

( نقض ١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣ )

” إذا كانت الوقائع الثابتة للحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ بجادة القتل عقب وقوعها فيادر إلى محل القتل وتحقق من وقوعها قبل إبلاغه عنها ، فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه ، فإن هذا التفتيش حاصل في حالة تلبس ويكون صحيحا قانونا ، وليس ينفي قيام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعها بزمن مادام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام قد شاهد آثار الجريمة بادية “.

( نقض ١٩٣٦/٣/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩ ص ٥٨٣ )

#### المظاهر الخارجية

” الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم المظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ، ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ و ١٦٣ و ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، مما حصله أن الأخذ بالمظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي تم على مقتضاه ، وذلك تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب . والأعمال الإجرائية محكومة من جهتي الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها “.

( نقض ١٩٨٧/٢/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣١ ص ٢١٣ )

” من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في مجرد ما يعتري الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر الدلائل الكافية على إتهامه بالجريمة المتلبس بها ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه.“  
( نقض ١٩٨٥/٢/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٣ ص ٢٠٩ )

” وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة ، كفاية ذلك لقيام حالة التلبس بصرف النظر عن ما يكشف عنه التحقيق أو المحاكمة.“  
( طعن ١٩٨٨/١٠/٢٠ ط ٤٥٠٨ س ٥٧ ق )

” من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقيق بطريقه يقيني لا تحتل شكاً. يستوي في ذلك أن يكون هذا المخدر ظاهراً أو غير ظاهر.“

( نقض ١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥ ، نقض ٢/٤/١٩٨٢ س ٣٣ ق ٣ ص ١٤٩ ، نقض ١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩ ، نقض ١٩٥٧/٢/٢٥ س ٨ ق ٥٠ ص ١٧٣ )

” يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . بل يكفي في ذلك تحقيق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس يستوي في ذلك أن تكون تلك الحاسة الشم أو حاسة النظر.“

( نقض ١٩٧٠/٣/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٨ ص ٣٥٥ )

” من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبي عن ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة هنا ، فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، وإذا كان ذلك وكان المصاحب قد شاهد المتهم محرراً سلاحاً فإنه يكون من حقه

التفتيش والتفتيش والتفتيش  
أن يفتش المطعون ضده ، فإذا عثر معه عرضاً على مخدر أثناء بحثه عن السلاح وذخيره وقع ذلك الضبط صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ إجراءات.

( نقض ١٩٨٤/٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٦ ص ٣٣٢ ، نقض ١٥/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢ )

” حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوي فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبين لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط.“

( نقض ١٩٦١/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٥١ ص ٢٨٠ )

” متى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط المباحث للإنتقال إلى مقهى المتهم الذي صدر الإذن من النيابة العامة بتفتيشه للبحث عن المخدرات قد رأى أن المتهم أثناء تفتيشه يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً منه محاولاً إلقاءه والتخلص منه . فهذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة ٨ تحقيق جنایات ، وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء.“

( نقض ١٩٥٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٧ ص ٣٨٨ )

” إذا وجدت مظاهر خارجية منها بذاتها ما ينبيء عن ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك أنه لا جريمة.“

( نقض ١٩٤٠/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١١٣ ص ٢١٧ ، نقض ١٩٤٠/١٢/٢٣ ق ١٧٥ ص ٣٢٧ )

” إن مجرد رؤية المتهم المطعون ضده حاملاً سلاحاً، يجعله في حالة تلبس بإجراز السلاح ، حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على حيازته.“

( نقض ١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢ )

” إن مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده ، وعدم تقديمه لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح ، وذلك يعتبر تلبسا بجنحة حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليهم متوافرة فيها عناصر الجريمة أو أن المتهم هو الذي فارقها . وإذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحا وتفتيشه سواء لداعي مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه صحيح كذلك . ومتى كان التفتيش صحيحا فإن مأمور الضبط القضائي الذي يشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش ، سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأي جريمة أخرى لم تكن وقتئذ محل بحث .“

( نقض ١٩٤٥/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ق ٦٢٢ ص ٧٨٣ )

إثبات التلبس

” التلبس وصف يلزم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخصية مرتكبها ولا يلزم للكشف عن هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف بل أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأي حاسه تستوي في ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم متى كان هذا الإدراك بطريقه يقينية لا تحتمل شكاً ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى .“

( نقض ١٩٨٣/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠ )

” حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسه من حواسه .“

( طعن ١٩٩٣/٩/١٥ ط ٢٦٠٥ س ٦٢ ق )

” من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسه من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ، شاعداً كان أم متبهماً يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثرها من آثارها ينشأ بذاته عن وقوعها .“



( نقض ١٩٨٣/١١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٦ ص ٩٣٤ )

” من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسه من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من أثارها ينشئ بذاته عن وقوعها.“

( نقض ١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٨ ص ٦٨٧ )

” لا يكفي لقيام حالة التلبس بجريمة رشوه أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة من الغير ما دام هو لم يشهد أثرا من أثارها ينشئ بذاته عن وقوعها ، ولا يكفي للقول بقيام هذا الأثر على ما أشار إليه الحكم في موضع منه من أن المرشد قد أنهى إلى الضابط مضمون ما أشر به الطاعن ( الطبيب المتهم ) على الخطاب الذي أثبت به نتيجة كشفه عليه طبيا ما دام أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل إجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار إليه وبيان ما إذا كانت هذه الصورة تعد أثرا من أثار جريمة الرشوة ومظهرها من مظاهرها ينشئ بذاته - بعيدا عن الملابسات الأخرى - عن وقوعها أو أنه يقصر عن الإنباء بذلك بما ينحصر به القول بوقوع الجريمة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه.“

( نقض ١٩٦٦/٣/١ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٢ ص ٢٢١ )

” حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ، طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها.“

( نقض ١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٤ ص ١٠١١ )

” من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها ، اللهم إذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضي المضي فيها تدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه.“

( نقض ١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٤٨ )

”أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ السرويه في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيراً عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجنايته أو جنحه ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يورد الرويه إنما عني ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جنائية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أيهما ببرهه يسيره . ومفاد ذلك وطبقاً لما جرى عليه القضاء – حتى في ظل النص القديم – أن الرويه بذاتها ليست هي الوسيله الوحيديه لكشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وإدراك وقوعها بأي حاسه البصر أو السمع أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقه يقينيه لا تحتمل شكاً ، فيكون ما انتهى إليه الحكم – من أن الاعتماد على حاسه الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحريه الشخصيه ، منطويها على تأويل خاطئ للقانون بما يستوجب نقضه.“

( نقض ١٩٥٩/١٠/١٩ لحكام للنقض س ١٠ ق ١٦٩ ص ٧٩٣ )

”إن حالات التلبس وارده في ماده ٨ ت.ج على سبيل الحصر ، فلا يملك القاضي خلق حالات تلبس جديده غير الحالات التي ذكرها القانون بالنص ، ولكن يمكن القول بترافق شرط التلبس الذي يفسح لمأموري الضبطيه القضائيه في سلطات التحقيق التي فصلها الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات – ومنها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغير حاجه إلى استدذان النيابة – يجب أن يكون مأمور الضبط القضائي قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات التلبس التي عدهتها ماده ٨ سالفه الذكر . فإذا لم يكن قد شاهد أثناء ارتكاب الجريمة فعلاً فيجب على الأقل أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكابها الجريمة ببرهه يسيره وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال قائمه ومعالمها باديه تنبئ عن وقوعها . فإذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فلا أقل من أن يكون شاهد المجني عليه أو شاهد عامه الناس وهم يشيرون الجاني بصياحهم أو رأى الجاني عقب وقوع الجنايه بزمن قريب وهو حامل لألات أو أسلحه أو أمتعته أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو المشارك في ارتكابها . وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمه تبيح لمأمور الضبطيه القضائيه الإستمتاع بتلك السلطات الواسعه المسابقه الإشاره إليها أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ التلبس عن طريق الررايه ممن شاهده على حين لا يكون هو بنفسه قد شاهد صوره من صوره المتقدمة الذكر فإذا كان الثابت أن الذي شاهد المتهم وهو

ففي حالة التلبس بالجريمة - وهي جريمة بيع المواد المخدرة - هو المرشد الذي أرسله الضابط لشراء المادة المخدرة فلما حضر الضابط إلى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط البوليس مشاهدته والإستدلال به على قيام حالة التلبس فلا يمكن عند حضور الضابط اعتباره هذا المتهم في حالة تلبس ، ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التي حملها المرشد إلى الضابط عقب البيع من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قائمة فعلا وقت انتقال الضابط ، لأن الآثار التي يمكن اتخاذها أماره على قيام حالة التلبس إنما هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الأنباء عن ذلك إلى شهادة شاهد.

( طعن ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٣٨١ ص ٤٨٣ ،  
١٩٣٨/٥/٢٣ جـ ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٣٧ )

#### تقدير توافر حالة التلبس:-

” تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها “.

( نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩ )

” لئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكلًا إلى تقدير محكمة الموضوع دون معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها “.

( نقض ١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٨ ص ٦٨٧ )

” التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ويكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وتقدير

القبض والتفتيش والتلبس  
الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت  
اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكول إلى  
محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب  
سائغة. ”

( نقض ١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٩ ص ٩١٠ ،

١٩٧٧/١/٩ س ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨ )

”من المقرر أن للقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام  
أو عدم توافرها أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة  
الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب  
سائغة. ”

( نقض ١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٧ ص ٢٠٤ ، ٢٩/٥/

١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢٨ ص ١٣٨ ، ٦٥٤ ، ١٩٨١/١/٧ س ٣٢ ق ١ ص ٢٣ )

” تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو  
بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى  
محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والإعتبارات التي بنت  
عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي للنتيجة التي انتهت إليها ”.

( نقض ١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩ ، ١٠/١٤/

١٩٦٨ س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ )

التلبس في جريمة الزنا :

” نصت المادة ٢٧٦ عقوبات علي التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة  
الإثبات على المتهم مع المرأة المتزوجة ، ولا يشترط في التلبس بهذه  
الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن  
يكون شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقه لا تدع مجالا للشك في الجريمة  
الزنا قد ارتكبت فعلا ”.

( نقض ١٩٨٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٢ ص ٨٢٢ ،

١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ق ١٣٤ ص ٦٧٩ ، ١٩٨٦/١٢/٢٥ س ٣٧ ق

٢١٣ ص ١١٢١ )

-٢٠٤-

” لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ عقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجه وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقه لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .“

( نقض ١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٠٧ ص ٥٦٦ )

” إنه وإن كان النص العربي للمادة ٢٧٦ عقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل ، إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها ، فإن مراد الشارع ، كما هو مستفاد من النص الفرنسي ، ليس إلا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . وإن فيجوز إثبات حالة التلبس بمشاهدة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم إنه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكاب الزنا إذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن الزنا قد وقع .“

( طعن ١٩٤٠/٢/١٨ مجموعه القواعد القانونية جـ ٥ ق ٨٠ ص ١٤٢ )

” إن القانون لا يجيز إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا في باب الزنا ، فإن المتفق عليه أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية ، بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه في حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .“

( طعن ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعه القواعد القانونية جـ ٣ ق ٣١٩ ص ٤٨٣ )

” إن القانون إنما أراد بحالة التلبس التي أشار إليها في المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجه المزمع بها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عملاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً . فمقي بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحه لأن يفهم منها المعنى فلا وجه اعتراض عليه بأن الأمر لا يعدو أن يكون شروعاً في جريمة الزنا ، لأن تقدير هذا أو ذلك مما يملكه قاضي الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ، خصوصاً إذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود

القبض والتفتيش والتلبس - حادار الصداقة  
رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلاً على الزنا أي على  
الجريمة التامة لا مجرد الشروع .”

( طعن ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ق ٣٤٣ ص  
٥٢٥ )

صور يتوافر فيها التلبس:

” تتوافر حالة التلبس بجريمة تسهيل تعاظم المخدر لآخر بوجود  
مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .”

( ١٩٩٣/٥/٥ ط ١٧٥٦٥ س ٦١ ق )

” لما كان الثابت أن الضابط والتفتيش كانا نتيجة كشف هذه  
الزراعات عرضاً أثناء مرور رئيس مكتب المخدرات في حمله لتفقد  
الزراعات وضبط ما يجرم القانون زراعته ، فإن الجريمة في هذه الصورة  
تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعنين وتفتيش زراعاتهم دون إذن  
من النيابة العامة .”

( نقض ١٩٨١/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٢١ ص ١٢٢٩ )

” ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطاتها في تقدير  
أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال  
الشهود من شم رائحة المخدر متبعته من السيارة في حوزة المتهمين وتجمع  
العامة حولها من صياحهم بأن بالسيارة مخدراً وشم شرطي المرور هذه  
الرائحة وأنهى ذلك إلى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس  
بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورويته لياهما على تلك  
الحال ، وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معروفة به قانوناً .”

( نقض ١٩٦٠/٤/٤ أحكام النقض س ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨ )

” إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا  
يباشرون عملاً من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من  
المعتقل اشتهر عنه الإتجار بالمخدرات - وذلك تنفيذاً لأمر صدر ممن يملكه  
فإن لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشتبه في أن  
يكون السائق موجوداً بها للقبض عليه . فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر  
إنشرف فتح السيارة للإطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئاً  
فيها ، فإن جريمة إحرار المخدر تكون متلبساً بها ويكون من حق الضابط  
أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل من يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة .”

القبض والتفتيش والتلبس - حاد الصحالة  
(نقض ١٩٥٩/١٢/١٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٠ ص ١٠٢٤ )

” لمأمور الضبط القضائي - الذي يرافق مندوب إدارة الغاز والكهرباء عند مشاهدته ما يدل على السرقة أن يقوم بالتفتيش نون حاجه إلى إذن كل ما يظهر له من جرائم في أثناء ذلك الفحص يجعل الجريمة في حالة تلبس . ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر أن تكون السرقة قد بدأت فعلا في تاريخ سابق علي هذا الإجراء ، لأن جريمة السرقة وإن كانت جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكابها إلا أنها في صورة الفعل المعاقب عليه كلما أقدم علي ارتكابه ، فلا يصح الطعن علي الحكم من جهة استدلاله علي المتهم بالدليل المستمد من الإجراءات التي تمت علي أساس التلبس .“

(نقض ١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٣ ص ٩٤٣ )

” يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قضي المتهم ، فإذا وجدت لدي الضابط قرائن وأمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى حكم المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية .“

(نقض ١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣ ص ٨٤ )

” مشاهدة نور كهرباء ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء علي استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو مما تتحقق به حالة التلبس كما هي معرفه به في القانون .“

(نقض ١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٤ ص ٥٦٧، طعن ٤/٥ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج٤ ق ٦٩ ص ٦٣ )

” إذا كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى ، فإن من حقه أن يفتش المقهى ويقبض علي كل متهم يرى أن له صلة بالجريمة .“

(نقض ١٩٥٥/١١/١ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٧ ص ١٢٨٢ )

” إن ضبط المتهم يعرض المخدر للبيع في الطريق العام علي الكونستابل الذي تنكر في زي تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة يجعل الجريمة متلبسا بها .“

(نقض ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥١ ص ٦٩١ )

”تفتيش منزل المتهم بواسطة مأمور الضبطية القضائية للبحث عن أسلحه أو ممنوعات تبيح له أن يجري التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود الأسلحة فيه، وعثوره على أكياس معه لوضع مخدرات يجعله حيال جريمه متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص“.

(نقض ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٥ ص ٥٨٢)

”إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجري في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصباح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي إليه وأمسك به وعندئذ ألقى بورقه على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مائه تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده إلى مركز البوليس فقام الضابط بتفتيش مكانه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر ، فالواقعه على هذا النحو تجعل رجل البوليس إزاء جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما تبين من حقيقة الأمر فيها ، لذا فقد كان له أن يقبض على المتهم ، وإذا ما ألقى هذا بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحا لا مخالفه فيه للقانون“.

(نقض ١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٢ ص ٥٣٨)

”إن رؤية ضابط البوليس المتهمه وهي تلقي بالمخدرات ، ذلك تلبس بجريمة إحراز المخدر“.

(نقض ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٢ ص ١٠٤٨)

”ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الإستدلال بحالة التلبس على المتهم ما دامت بينت أنه شهود وهو يجري من محل الحادثه بعد حصولها مباشرة والأهالي يصيحون خلفه أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى ضبط على مسافة ١٥٠ مترا من مكان الحادث“.

(نقض ١٩٥١/١/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٢ ص ٥٣٧)

”إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم على أن المتهم اتفق مع إعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مائه مخدره إلى داخل البلاد واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها إليه في مدينة الإسماعيلية وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعين ببلدة الإسماعيلية وصعد إلى السيارة التي كانت تحمل المائه المخدره ثم تحسس



القبض والتفتيش والتلبس - حادار العدالة  
تلك المادة بيده وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة إلى مقرها  
الذي أراده لها وهو مقهى أبيه ، ولكنه فوجئ قبل تحرك السيارة وضبط هو  
والمخدر علي تلك الصورة فإن الحكم يكون علي حق إذ اعتبره متلبسا  
بإحراز المادة المخدرة .”

( نقض ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢ ص ٣ )

” إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم شوهد بقطار السكة الحديد  
بتلفست يمينه ويسره وبجانبه حقيبته ، فأثار ذلك شبهة رجلي البوليس فيه ،  
فأقناده إلى الضابط فسأله فأذكر ملكيته للحقيبة ففتشها فوجد بها مقادير من  
الأفيون ، فلا يحق له أن يتمسك ببطان تفتيشها ، إذ ما دامت الحقيبة لم تكن  
مع المتهم بحملها بل شوهدت بالقطار بجواره ، وما دام المتهم قد صرح بأن  
الحقيبة ليست له فلا يكون ثمة حرج علي رجال الضبطية القضائية إذا هم  
فتحوها وفتشوها .”

( طعن ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٧١٧ ص  
٦٧٣ )

” ضبط الراشسي حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف لجريمة  
الرشوة وقت ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية أن يقبض علي المتهم  
ويفتشه ، ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ  
الرشوة أن رفضت الإذن في التفتيش لعدم تبين المراد تفتيشه .”

( طعن ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٦١٣ ص ٥٧٦ )

” إذا كان الضابط المأذون في التفتيش لغرض معين قد شاهد  
عرضا أثناء إجراءات جريمته قائمه فأنثبت ذلك في محضره فلا يصح الطعن  
علي عمله هذا فيه تجاوزا للإذن الصادر له ، إذ هو لم يعم بأي عمل إيجابي  
يقصد البحث عن الجريمة .”

( طعن ١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧ )

” متى كان الثابت أن المتهم هو الذي فتح بنفسه الحقيبة المشتبه فيها  
، فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعثت هذه الرائحة متصاعدة  
من الحقيبة يعتبر تلبسا بجريمة إحراز المخدر يدخل من شملها من رجال  
الضبط القضائية البحث عن الحقيقة وضبط المخدر الذي بها للإستدلال به  
علي كل من يتهم بتلك الجريمة .”

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار العجالة  
( طعن ١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ١٦ ص ١٤ )

،،إن مشاهدة المتهم في حالة اضطراب وهي خارجه من إحدى غرف المنزل الذي تقيم فيه مع زوجها الذي صدر الإذن من النيابة بتفتيشه للبحث فيه عن المخدرات ورؤية رجال البوليس لها وقتئذ وهي تحمل شيئاً في يدها تحاول إخفائه ، ظنوه مخدراً ، كل ذلك يجعلها بناء على المادة ٨ تحقيق جنایات في حالة تلبس بجريمة الإحراز ، فيكون ضبط رجال البوليس ما في يدها صحيحاً .،،

( طعن ١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٣٤٧ ص ٦١٢ )

” إذا كانت الواقعة هي أن ضابط المباحث استصدر أمر من النيابة بتفتيش منزل منهم فلما دخله وجد شخصاً غير المتهم جالسا معه فأمسك به ، وكان بحجره وقتئذ ماله بيضاء ألصقاها على الأرض فالتقطها الضابط ثم فتشه فوجد في جيبه ورقتي هيروين ، فهذا الشخص يعتبر وقت مشاهدة الماده البيضاء معه ومحاولة التخلص منها عند رؤيته للضابط في حالة تلبس بتر التفتيش الذي وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل فيما بعد أن تلك الماده البيضاء لم تكن من المواد المحرم إحرازها .،،

( طعن ١٩٣٧/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ق ١٢٦ ص

( ١١٨

” إن مشاهدة الجاني يحمل مخدراً هي من حالات التلبس بالجريمة ، بل هي أظهر الحالات وأولاه .،،

( طعن ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٤٨ ص ٤٣ )

” إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن رجل الحفظ رأى المتهم يسرع إلى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقي فيه شيئاً فأدرك أن المتهم إنما أراد إخفاء ماله مخدراً فسارع إلى ضبطها فعلا بهذه الحالة من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .،،

( طعن ١٩٣٦ / ٤ / ٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٤٥٥ ص

( ٥٩١

” لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، كما أنه من المقرر أيضاً أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نيا الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس ما دام هو لم يشهد أثراً من آثارها . ينبئ بذاتها عن وقوعها . وكان مؤدى الواقعة التي أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن الطاعنة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريقة الحصر في المادة ٣٠ إجراءات ولا يصح الاستناد إلى القول بأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة إلى أنها من المعرفات لدى الشرطة بالإعتياد على ممارسة الدعارة وإلى ما قرره حائز الشقة التي ضبطت فيها ، وذلك أن مجرد دخولها إحدى الشقق و إخبار حائزها مأمور الضبط القضائي أنها قدمت إليه لممارسة الدعارة وأنها اعتادت ذلك ، كل هذا ينبئ بذاته عن إدراك مأمور الضبط القضائي بطريقه يقينيه ارتكاب هذه الجريمة . ومن ثم فإن ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره .“

( نقض ١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٩ ص ٦٣٢ )

” لما كان سقوط اللغافه عرضاً من الطاعن عند إخراج بطاقة الشخصيه لا يعتبر تخلياً منه حيازتها بل تظل رغم ذلك في حيازته القانونيه ، وإذ كان الضابط لم يستبين محتوى اللغافه قبل قبضها فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينه بطريق الحصر في المادة ٣٠ أ ج .“

( نقض ١٩٨٤/٤/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٧ ص ٤٢٨ )

” سقوط اللغافه المحتويه للمخدر عرضاً من المتهم عند إخراج بطاقة تحقيق شخصيته ، لا يعتبر تخلياً عن حيازتها ، وعدم تبين رجل الضبط القضائي محتواها قبل قبضها لا تتوافر حالة التلبس التي تبيح إجراء التفتيش .“

( ١٩٩٣/٤/٩ ط ٦٨٠٣ س ٥٩ ق )

” إن تخلي المطعون ضدهما عما يحملانه عند مشاهدتهما مأمور الضبط القضائي بهم باللاحاق بهما ينبئ بذاته عن توافر جريمه متلبس بها تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه .

(نقض ١٩٨٥/٤/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٨٨ ص ٥٢٤)

”إذا كانت الواقعة التي أوردتها الحكم هي أن رجلي البوليس الملكي شاهداً وهما يمران بإحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمنة ويسره وما أن وقع بصصره عليهما حتى ازداد ارتياكه ، ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت علي رأي واحد وحاول الهرب ، فإن هذه المظاهر بفرض صحتها ، ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يسجوز فيها لغير رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .“

(نقض ١٩٥٩/١/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦ ص ٦٠)

”إن صور التلبس قد وردت في القانون علي سبيل الحصر ، ولا يجوز القياس عليها ، فإذا أعربت المحكمة عن عدم ثبوتها في قول المخبر أنه اشتم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله علي أنه لما رأى المتهم يحاول إلقاء المنديل قبض عليه وأخذ منه المنديل واشتمه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون إذ اعتبر المتهم في حالة تلبس . وذلك أن مجرد محاولة إلقاء المنديل لا يؤدي إلى اعتبار الجريمة المسندة إلى المتهم متلبساً بها . لأن ما حواه المنديل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .“

(نقض ١٩٥٨/٣/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٦١ ص ٢١٣)

”مجرد اضطراب المتهم وارتياكه وإخراجه للفاكه من صدره محاولاً إلقاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقي القبض علي أخيه الذي كان يسير في صحبته لا يبنى بذاته عن إحرازه المخدر ، ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه .“

(نقض ١٩٥٣/١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ١٥٤ ص ٤٠٢)

”مجرد دخول امراء معروفه للشرطة بالإعتياد علي ممارسة الدعارة بإحدى الشقق المفروشه لا يبنى بذاته عن إدراك الضابط بطريقه يقينيه ارتكاب المتهمه هذه الجريمة ، والتعرض لها هو قبض ليس له ما يبرره .“

(نقض ١٩٨٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٧ ص ٤٢٨)

”إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهداً مصادفة أثناء مرورهما شخصاً يجلس أمام محل يدخل في جوزه زعماً أنهما اشتما رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم الضابط منه وضبط

الجوزة بمحتوياتها ، وفي هذه الأثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج عليه من جيبه فبادر واستخلصها منه وفتحها ففُتح بها علي قطعة من حشيش ، ثم ثبت من التحليل أن الجوزة ومحتوياتها خالية تماما من أي أثر للمخدر ، وأن ما ضبطت بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شتم رائحة الحشيش ثم قضت بالبراءة فإن قضاءها يكون سليما ، وذلك بأن ضبط الجوزة وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده وهما من إجراءات التفتيش ما كان يسوغ من القانون لرجلي الضبطية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة ، كما لم يتوافر في الجهة الأخرى حالة التلبس بالجريمة تبرر هذا الإجراء .”

( نقض ١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٤ ص ١٠٢٩ )

” إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم وهو ممن اشتهروا بالإتجار في المخدرات ، وجد بين أشخاص يخبئون في جوزه مطبقا بيده على ورقه حاول الهرب عند القبض عليه ، فهذه الواقعة لا يتوافر فيها قيام حالة التلبس كما هو معرف به القانون إذ أن أحدا لم يكشف عن مخدر بأي حاسه من حواسه قبل إجراء القبض والتفتيش .”

( طعن ١٩٤٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٩٠٨ ص ٨٨٥ )

” إن رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظننه مخدرا استنتاجا من الملابس ، ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به في القانون .”

( طعن ١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٧٨٧ ص ٧٥٠ )

” إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم عند رؤيته رجال البوليس أخرج ورقه من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة ، لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته . وإن فإذا كان رجال البوليس قد قبضوا علي هذا المتهم وفتشوه ، فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . ولكن الإذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد اطلاعه علي محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه مما فيه بأن تحريات البوليس السابقة تدل علي أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية علي أنه يحزر مواد مخدرة في منزله هو إذن صحيح والتفتيش الحاصل بناء عليه يكون مستقلا عن إجراء القبض والتفتيش السابقين علي فلا يبطل ببطلانهما ، وللمحكمة أن تعتمد في إدانة المتهم علي ما يسفر عنه هذا التفتيش .”

” إذا شوهد المتهم مرتكباً يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فشاهد به بقعا سوداء أثبت التحليل فيما بعد أنها من أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها.“

( طعن ٢٧/١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١٩٥ ص ٣٦٩ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما ذهب إلى المنزل الذي لئن له من النيابة بتفتيشه لم يجد صاحب المنزل وإنما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ، ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها في جيبها وتمسكه بالأخرى ، فطلب أن يفتشها فلم تقبل ، وإذ حضر علي إثر ذلك وكيل شيخ الخفراء دست إليه في يده شيئا أخرجه من الضابط فإذا به مائه اتضح من التحليل أنها أفيون ، فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر ، إذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل علي أن المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس والإذن الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيشها هي لما في هذا التفتيش من المساس بالحريه الشخصيه التي كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم أن المتهمه إذ أخرجت الماده المخدرة من جيبها إنما كانت مكرهه مدفوعه إلى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها فهرا عنها .“

( طعن ٢٧/١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١٩٤ ص ٣٦٨ )

” إذا كان ما دفع به المتهم أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد لقي أمامه الماده المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه ، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش ، علي أساس التلبس لأن المتهم لم يكن في حالة من حالاته .“

( طعن ٣/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١١٧ ص ٢٢٢ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه وصل إلى علم المحقق من رجال المباحث أن المتهم يتجر بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بهذا إلى مكان المتهم الذي اعتاد الجلوس أمامه ، فلما رأى المحقق ومن معه قام وجري يريد الإختفاء أو الهرب فتبعوه وأمسكوه ، وفتشه الضابط وضبط معه المخدر ، فهذه الواقعة لا تدل على قيام حالة التلبس .“

( طعن ٢٣/٥/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٣٧ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالإتجار في المخدرات وله سابقه في ذلك - يمشي وإحدى يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهيروين ، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة علي سبيل الحصر .“

( طعن ١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ١٤٩ ص ١٤٢ )

” التلبس لا يقوم قانونا إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكابه الجريمة أو عقب ارتكابها ببره يسيره إلى آخر ما جاء بالمادة ٨ ت ٠ ج فمجرد وجود ماله مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .“

( طعن ١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق ٣٢٥ ص ٤٢٥ )

#### صور للتخلي الاختياري :

” لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم اللفافه إلى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوي مخدر الأفيون الذي عرض عليه شراءه وحدد له سعره وقربه من أنفه ليشم ويتأكد من جودته وكان ذلك منه طوعية واختيارا فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش .“

( نقض ١٩٧٧/١/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨ )

” لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذي ألقى بالكيسين واللفافه عند رؤيته لرجال القوة و قبل أن يتخذ معه أي إجراء فتخلي بذلك عنهم طوعية واختيار فإذا ما التقطهم الضابط بعد ذلك وفتحهم ووجد فيهم مخدرا فإن جريمة إجرازه تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة .“

( نقض ١٩٧٦/٤/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٨ ص ٤٥٣ )

” القول بتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب سائغة . فمتى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم بطاقته العائليه إلى مساعد الشرطه للإستيثاق من شخصيته حين سماع أقوال الطاعن كشاهد في واقعة تعد ، وفتحها إياها عثر فيها على المخدر ، وأبان الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعي مقصود أو إجراء غير مشروع ، بل كان عن طوعية واختيار إثر تخلي الطاعن عن البطاقه ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار العدالة  
يستوي في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً من البطاقة أو غير ظاهر ما دام أن  
الطاعن قد تخطى عنها باختياره.“

( نقض ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥١ ص ٦٦٧ )

” تقديم المتهم طواعية واختيار قطعته من المخدر إلى الضابط والذي  
عرض عليه شراؤه به حالة التلبس . وتقدير توافر أو عدم توافر حالة التلبس  
موضوعي ما دام سائفاً.“

( طعن ١٩٨٩/١/١٢ ط ٦٢٦٥ س ٥٨ ق )

” تخلي الطاعن عما كان في يده من مخدر تتوافر به حالة التلبس  
بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجيه تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة.

( نقض ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩ )

” قيام رجل الشرطة بفض اللغافه التي تخلى عنها الطاعن طواعية  
واختيار بعد استيقافه استيقافاً قانونياً ووجود المخدر بها يوفر حالة التلبس  
بجريمة إحراز المخدر التي تبيح لرجل الضبطيه القضائيه القبض  
والفتيش.“

( نقض ١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١ )

” طلب الضابط البطاقه الشخصيه للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافاً  
لا قبضاً ، ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انفرط وظهر ما به  
من مخدر قد تم طواعية واختياراً يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض  
والفتيش.“

( نقض ١٩٧٠/١/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٩ ص ٤٣ )

” إنه يفرض صحة ما ذهب إليه الطاعن من أن اللغافه قد انفجرت  
وبانست منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفر حالة التلبس  
لوجود مظاهر خارجيه تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة إحراز المخدر.“

( نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢ )

” مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يحو  
الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقائه، ومن ثم لا يقبل



القبض والتفتيش والتلبس ——— حادار العدالة  
من المتهم قوله أن تخليه عن اللغافه كان انتقاء لقبض باطل يخشى وقوعه عليه.”

( نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام نقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢ و ٨٣ ص ٣٨٤ ،  
١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩١ ص ٤٢٨ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٢ ، ١٩٦٧/١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧ ، ١٩٦٤/١/٦ ق ١٥ ص ١٤ )

”إذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن ما أن شاهد الضابط حتى ألقى من يده اللغافه التي تبين أنها تحتوي على المخدر ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر ، لوجود مظاهر خارجيه تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة.”

( نقض ١٩٦٧/٦/٥ أحكام نقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٦٧٦ )

” إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم أنه تخلى باختياريه وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا يقدح في ذلك وقوف بعض رجال الشرطه لمنع دخول أو خروج رواد المقهى — الذي كان المتهم من بينهم — حتى ينتهي الضابط من المهمه التي كان مكلفا بها ، وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ أن المقصود بهذا الإجراء إنما هو المحافظه على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره.”

( نقض ١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٤ ص ٩٠ )

” متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردها أن المتهمه ألقت بالمتدول وما فيه وتخلت عنه طواعية ، فإنه يكون قد رد على دفاع المتهمه من أن تخليها عما معها إنما كان لخشيته من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك أن حمل البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامه ، وأداؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوي على معنى الإكراه الذي يعطل الإراده ويبطل الإختيار.”

(نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٥ ص ٤٢٦ )

” إذا دخل ضابط و كونستابل منزل متهم صدر بتفتيشه إذن من النيابة فشاهدا بمجرد دخولهما شخصا آخر بخرج من إحدى الغرف ويلقي بلغافه كانت في يده على الأرض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتعب الكونستابل هذا الشخص وقبض عليه ، فإن القبض

( نقض ١٩٥٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٤ ص ٦٩٢ )

” متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقى بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهاه ، فهذا يعتبر تخليا عن حيازتها ، فإذا ما ثبت من فحص هذه الحوزة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر تكون متلبسا بها ، ويكون تفتيش المتهم صحيحا.“

( نقض ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٤ ص ٦٩٢ )

” إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذي ألقى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد النقاط الضابط قطعة الحشيش التي ألقى بها باختياره وطوعية منه ، فالقبض والتفتيش يكونا صحيحين لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها نتيجة النقاط المخدر وتبينه بعد أن تخلى عنه صاحبه.“

( نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٨ ص ٥٠٠ ، ١٩٥٢/٤/٢٩ ق ٣٢٤ ص ٨٧٠ ، ١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٨ ص ٩٣٠ ، ١٩٥٢/٥/١٩ ق ٣٦٠ ص ٩٦٥ )

” متى كان الثابت أن المتهمين كانوا يجلسوا إلى منضده في أحد المقاهي وأمامهم ورقه ، فلما راوا رجال البوليس قادمين نحوهم تخلوا عن الورقة التي كانت أمامهم وألقى بعضهم أوراقا كان يحملها وهذا وذاك قبل أن يقبض عليهم أحد أو تفتيشهم ، فإن ضبط هذه الأوراق يكون صحيحا . وإذا كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه إلى وقوع جنايه معاقب عليها بالمادة ١/٩٨ من قانون العقوبات ، فإن ما تلا ضبطها من قبض وتفتيش يكون صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة.“

( نقض ١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٨ ص ٥٢٤ )

” إذا كان الثابت بالحكم بغيب أن رجل البوليس قد رابه أمر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما أن رأهما مقبلين عليه وضع ” المكمل الذي كان بحمله على كتفه ، فكشف رجل البوليس المكمل وتبين أنه مملوء بالجليجنايت فعساده به إلى زميله ، فضبط المفرقات في هذه الحالة لا يكون نتيجة تفتيش

(نقض ١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س٣ ق١٤٣ ص٣٧٨)

” متى كان الثابت من الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها المتهم ، فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، وذلك لأن المتهم هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطواعية منه.“

(نقض ١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س٣ ق٢٤ ص٥٨)

” إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حاله تدعو إلى الإنتباه إذ كان يتلفت يمنة ويسره ، وبمجرد رؤيته لهم ترك العربيه التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى ، فلما تتبعوه ألقى بالحقيبه التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهيموا بالقبض عليه ، فهذا منه يعد تخليا عن حيازتها وتركها لملكيته فيها يخول من بجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص ، فإذا هو فتحها ووجد فيها مخدرا كان المتهم في حالة تلبس بإحراز المخدر وجاز الإشتباه عليه بضبطه معه على هذه الصورة.“

(نقض ١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س٢ ق٢٧٥ ص٧٢٨)

” إذا كان المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه المخدر الذي كان معه على أثر متابعته من رجال البوليس وقبل إلقاء القبض عليه فإنه يصح الإستدلال عليه بالدليل المستمد من ذلك ، وإذا كان المتهم لم يجر إلا بعد العثور على المخدر الذي ألقاه فإن تفتيشه يكون صحيحا على أساس التلبس بالجريمة بناء على مشاهدة المخدر من قبل.“

(نقض ١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ق٢٣٣ ص٢٣٢ ،

١٩٤٧/٣/٢٤ ق٣٤١ ص٣٢٨)

” إن إلقاء المتهم بالحقيبه التي كان يحملها في الترعه على أثر سؤاله بمعرفة أومباشي البوليس ومن كان معه من رجال الدوريه عن صاحبها وعما هو بداخلها يجعل لرجال الحفظ هؤلاء ، بل يوجب عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضعوا يدهم عليها بما فيها تمهيدا لتقديمها لجهة البوليس ، ولا يصح للمتهم في هذه الحاله أن يدعي أنهم أخذوها منه أو فتشوا متاعه

الذي كان يحمله ، لأن إلقاءه بالحقيبه على نحو ما فعل قبل أن يمسك به أحد أو يهيم بالقبض عليه يعتبر تخفياً منه عن حيازتها بل تركاً لملكيته فيها ، ويخول بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقمها لجهة الاختصاص فإذا فتحوها بعد ذلك ووجدوا فيها مخدراً فإن المتهم يكون في حالة تلبس بإجرازه ولا يقبل منه النفي عليهم بأنهم أجروا تفتيشاً بغير إذن من سلطة التحقيق ، ما داموا في ذلك — والحقيبه لم تكن مع أحد ولا لأحد — لم يعتدوا على حرمة من الحرمات أو حريه من الحريات.”

( نقض ١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٦ ص ٥٨٠ )

#### مشروعية الكشف عن حالة التلبس

” لما كان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على مساعد الشرطه أثر قيام هذا الأخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الإجراءات القانونية بسبب ارتكابه جرائم مرور وتموين ، فإن حالة التلبس بالجريمة تكون قد تحققت أثر هذا الإستيقاف ، وتنبئ على ذلك أن يقع القبض عليه أثر قيام هذه الحالة صحيحاً لا مخالفه فيه للقانون.”

( نقض ١٩٨٧/٦/٧ أحكام القبض س ٣٨ ق ١٣٣ ص ٧٤٥ )

” تتوافر حالة التلبس بشتم عضو الرقابه الإداريه للحديث الذي دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الأخير ، ورويتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة خلال ثقب باب حجرة الإستقبال ما دامت تلك الحال قد جابت عن طريق مشروع هو دعوة الموظف عضوي الرقابه إلى الدخول لمنزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلًا إلى ضبط مقارفاها ، بما لا منافاه فيه لحريه شخصيه أو انتهاك لحرمة مسكن.”

( نقض ١٩٧٠/١/١٨ أحكام للنقض سنة ٢١ قضيه ٢٤ ص ٩٤ )

” لما كانت حالة التلبس بالجريمة التي شاهدها رجال الضبط لم تكن وليدة الإجراءات التي اتخذوها و التي اقتضت على مجرد إثبات مضمون تحرياتهم والإنتقال للمراقبه ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذاً لاتفاق سابق بين الطاعنين على ارتكاب جريمة السرقة ولم تقع عملية الضبط إلا بعد إدراك وقوعها إدراكاً يقينياً بوجود مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، فإن دفع الطاعنين بسبطلان القبض والتفتيش لإجرائه بدون إذن النيابة أو في غير الحالات التي تجيز ذلك يكون على غير أساس.”

”فرض القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ في المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها إلى مندوب السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك . فإذا كان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجد عالقا بها قطعته من الحشيش فإنه يصبح عندئذ في حالة تلبس بجريمة كشف عنها إجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته الشخصية . وينبغي على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه - على إثر قيام هذه الحالة صحياً - ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بجيبه الذي كانت به البطاقة “

( نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام القبض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠ )

”تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتهما في شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها مادام المتهم قدم المخدر إليهما بمحض إرادته واختياره “

( نقض ١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١ ص ٢ )

” إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن زيدا يستجر في المواد المخدرة فاستصدر إنفا من النيابة في تفتيشه وتفتيش محله ومن يوجد فيه وكلف مخبراً لشراء مادة مخدرة منه ، فعاد المخبر وقدم للضابط قطعة الأفيون قال أنه اشتراها من زيد هذا الذي أمر غلاماً يجلس أمام حانوته بتسليم قطعة الأفيون المذكورة ، فذاهم الضابط المحل وفتش غلاماً كان فيه على أنه الغلام الذي عناه المخبر ، وفتش زيدا فوجد كلا منهما يحمل مادة مخدرة في جيبه ، فهذا التفتيش صحيح إذ أن بيع الماده المخدرة لمخبر هو حالة تلبس بجريمة إغراز المخدر يخول لمأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها “

( ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٨ ص ٤٥٦ )

” متى كان غسيل معدة المتهم والحصول منه على إثر رؤيته إياه يستلزم ماله لم يتبينها ، فإن هذا الإجراء يكون صحيحاً على أساس قيام حالة التلبس . ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم قد حصل قبل ثم فمه ما دام الدليل المستمد من ثم الفم مستقلاً عن القبض ، مادام الثم في حد ذاته لا مساس فيه بالحرية الشخصية “

” إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متصلاً بالمخدرات السبي التي اتهم بالإتجار فيها وضالماً في إحرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس فإنه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة ، وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة ، ذلك لا يمكن عده تحريضاً على ارتكابها ، ولا يصح اتخاذه سبباً لبطلان إجراءات التحقيق ، مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظاً فيه صفة المرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض للشرائك من غير رجال البوليس .  
( ١٩٤٤/١١/٢٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩٩ ص ٥٣٤ )

” لا بطلان في الإجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصل لضبط محرز لمخدر متلبساً بجريمته ما دام الغرض منها هو اكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكابها . فإذا كلف كونستابل المباحث أحد المرشدين بشراء مادة مخدرة من عطار ، ثم ضبط العطار وهو يقدم بإرادته واختياره الأفيون إلى المرشد فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة إحراز الأفيون .“

( ١٩٣٧/١٢/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٠ ص ١٣٣ )

#### صور لإجراءات غير مشروعة

” بشرط في التخلي الذي ينبغي عليه قيام التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة طوعية واختياراً فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلاً لا أثر له .“

( نقض ١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥ )

” التلبس الذي ينتج أثره القانوني يجب أن يجرى اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع ، ولا يعد كذلك إذا كان كشف عنه إجراء باطل كالدخول غير القانوني لمنزل المتهم .“

( نقض ١٩٦١/١/١٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤ ص ٧٩ )

” متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم من أن المتهم لم يتدخل عما معه من القماش المسروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأموراً من

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
سلطة التحقيق بهذا الإجراء ، فإنه لا يصح الاعتداد بالتخلي ويكون الدليل  
المستمد منه باطلاً .”

( نقض ١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٠ ص ٢٣٤ )

” لا يجوز إثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختصها رجال  
الضبط من خلال ثوب أبواب المساكن لما في ذلك من المساس بحرية  
المساكن والمنافاة للأداب وكذلك لا يجوز إثبات حالة التلبس بناء على اقتحام  
المسكن ، فإن ذلك يعد جريمة في القانون .”

( ١٩٤١/٦/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٨ ص ٥٤٥ )

#### تعريف الشهادة

” الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو  
سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .”

( نقض ١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٥ ص ٢٦ )

#### لا يجوز رفض سماع الشاهد مسبقاً

” خوض المحكمة في الموضوع المراد الإستشهاد به والقول بعدم  
جدوى سماع الشهود افتراض من عندها قد يحضنه الواقع فتقدير أقوال  
الشاهد يراعى فيها كيفية أدائه للشهادة والمناقشات التي تنور حول شهادته .”

( نقض ١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤ )

” لا يصح للمحكمة استباق الرأي بالحكم على شهادة شاهد بالقول  
بأنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف على حقيقة الأمر فيما أثاره المتهم من  
دفاع في هذا الصدد ، لاحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد يتغير بها وجه  
الرأي في الدعوى .”

( نقض ١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٧ ص ١١٥٤ )

،،إن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً و عندئذ يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه  
في شهادته .”

(نقض ١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨٠ ص ٢٩١ )

” لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعوى أنه سوف  
يقول لها إذا ما سئل أقوالاً معينة أو أنها سوف تنتهي على كل حال إلى  
حقيقته معينة بغض النظر عن الأقوال التي يلي بها أمامها. ذلك لأنها في هذه

القبض والتفتيش والتلبس - حذر العدالة  
الحال إنما تبني حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير ما  
افتترضت فينبغي للشاهد بشهادته أمامها بالجلسه بأقوال من شأنها أن تغير  
النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعه ، كما أن تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا  
يقتصر على الحكم على أقواله المجردة، بل وبالمناقشات التي تدور حول  
شهادته أثناء الإدلاء بها وكيفية إدلائه بالشهادة.

( نقض ١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٤ ص ١٢١٦ )

” لا جدال في أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أقوال  
الشهود والأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه، إلا أن محل هذا أن  
تكون قد سمعتهم وناقشتهم في أقوالهم حتى يتسنى لها وزنها ومعرفة غثها  
من سمينها ، أما أن تحكم عليهم قبل أن تسمعهم بأنهم كاذبون وأنها لن  
تصدقهم مهما تكن شهاداتهم فهذا ليس من حقها.“

( ١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٦ ص ٣٥ ، ١٢/٦ /  
١٩٤٨ ق ٧٠٨ ص ٦٦٨ )

” لا يجوز للمحكمة أن تتكهن أو تفترض أقوالا أو روايات لشاهد  
لم تسمعه بنفسها. فإذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة سماع  
شهادة عسكري مسلم في التحقيق بوجوده بمكان الحادث، فلا يجوز لها متى  
كان الميسور الإهداء إليه من واقع دفاتر البوليس أن لا تستجيب إلى هذا  
الطلب متعللة لذلك بأقوال افتترضت أنه سيقولها إذا ما سمع أمامها.“

( ١٩٤٧/٥/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٧ ص ٣٤٦ )

صور يجوز فيها عدم سماع الشاهد

” إن تقدير ضرورة سماع شاهد النفي أمر تستقل به محكمة  
الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل، ومن ثم فإنه إذا كان الحكم  
قد رفض طلب سماع الما قول الذي أعاد إقامة البرج المنهار بسبب أنه لم  
يشترك في التنفيذ الأول موضوع الإتهام، وأن التقرير الفني الخاص كتب  
بالموضوع تعرض لكافة الإحتمالات التي أحاطت بالحادث فإنه لا تترتب  
على المحكمة إن هي اطمأنت إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى ورفضت  
سماع شاهد النفي ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا.“

( نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٠ ص ١٢٨ )



القبض والتفتيش والتطهير - حار الصحالة  
"إن استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم ورده بإشاره تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد المتهم ليس فيه ما يشوب الإجراءات في شيء."

(نقض ١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧ ص ٩٩)  
"المحكمة غير ملزمة بسماع شهود النفي الذين تنازل الدفاع عنهم."

(١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ ص ٣٣٠)  
"إذا كان عدم سماع المحكمة الشهود راجعا إلى عدم الاستدلال عليهم وكان المتهم مع تعهده بالإرشاد عنهم وتأجيل القضية عدة مرات لإتمام ذلك لم يذكر للمحكمة أنه قد صار ممكنا الإتهاد إليهم وسماعهم فلا يقبل منه التعمي على الحكم لهذا السبب."

(١٩٤٨/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٥ ص ٥٦٣)  
"إن المحكمة بالبداية لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم (١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٠ ص ٦٦٨)  
"يجوز لمحكمة الموضوع ألا تسمع شهود النفي إذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى المطلوب سماعهم فيها."  
(١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٠ ص ٤٠٢)

#### حق المحكمة في سماع أي شاهد

"يجوز استدعاء الضابط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة وكذلك كتابة التحقيق شهودا في القضايا التي لهم فيها عمل متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك."

(طعن ١٩٨٧/٢/٥ الطعن رقم ٦٢٠٠ س ٥٦)  
"من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع أقوال أي شخص لم يكن قد سبق إعلانته قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها إن هي أخذت بأقواله واستندت إليها في قضائها."  
(نقض ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٣ ص ٨٠٣، ١٩٥١/١١/٢٧ س ٢ ق ٢٨٧ ص ٧٥٨)

القبض والتفتيش والتأليس  
” للمحكمة أن تسمع شهودا من الحاضرين بالجلسه ومادام المتهم لم يعترض على سماعهم أو على تحليفهم اليمين فلا يحق له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.“

(نقض ١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٥ ص ٣٥٣)

” على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماع شهود الواقعة ولو لم يذكروا في قائمة شهود الإثبات وسواء أعلنهم أو لم يعلنهم.“

(طعن ١٩٩٣/٣/٧ ط ١١٤٩٣ س ٦١ ق)

” الإسترسال في المرافعة لا يحرم المدافع من العنول عن طلب سماع شهود.“

(طعن ١٩٨٨/١٢/٧ ط ٣٩٨ س ٥٨)

” لا يقدح في ضرورة سماع الشاهد أن يكون مقيما في كندا مادام لم يثبت للمحكمة أنه امتنع عليها ذلك بعد إعلانه إعلانا قانونيا.“

(نقض ١٩٨٥/١٢/١٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠٤ ص ١١٠٦)

” المجني عليه في الدعوى لا يعتبر خصما للمتهم بل خصم للمتهم في الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية ، وإن فللمحكمة أن تسمع المجني عليه في الدعوى كشاهد على المتهم.“

(نقض ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٧ ص ٧٥٨)

” إذا كان الثابت أن والد المجني عليه لم يبد منه أثناء المحاكمة سوى أنه تقدم إلى المحكمة الإستئنافية وعرف أن ابنه الذي لم يسأل أمام محكمة الدرجة الأولى حضر معه وأنه يطلب سماعه فأجابته المحكمة إلى ما طلب فليس في ذلك ما يؤثر على صحة إجراءات المحاكمة إذ هذا لا يعدو أن يكون مجرد تنبيه إلى أنه لا حاجة إلى تأجيل الدعوى لإعلان المجني عليه لوجوده في دار المحكمة عند نظر القضية.“

(١٩٤٨/٣/١) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٣ ص ٥١٥)

” ما دام أن القانون لم يجعل لأي شخص في الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذي لم يكلف بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن له اسمه ثم لم يرتكب أي بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخطت المحكمة الاعتراض وسمعته، وما دام أنه لم يحرم سماع شهادة

القبض والتفتيش والتلبس - حار المحاكمة  
الشهود الذين تسمى المحكمة الجنائية سماعهم فلا وجه للبحث في طريقة  
استدعاء هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي أدت بالمحكمة إلى هذا  
الاستدعاء. كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء أنفسهم  
إلى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بعبارة أن مثل هذا الشاهد مريب فإنه  
إذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم للشهادة يكونون مندفعين بعامل  
التحيز لمصلحة المتهم أو المجني عليه فإنه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين  
بدافع إحقاق الحق في ذاته. كل ما في الأمر أن على محكمة الموضوع أن  
تلاحظ ظروف عرض الشاهد نفسه على القضاء وأن تتمكن من أن ترفض  
معارضته في سماعه وأن يقدم لها ما ينقض شهادته وأن تعطيه من الوقت ما  
يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد.

( ١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢ )

#### طريقة إعلان الشهود

” تكليف شهود الإثبات بالحضور أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن  
للمتهم به. “

( نقض ١٩٦٩/١٢/٨ ص ٢٠ ق ٢٨٣ ص ١٣٨٤ )

” تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط للنيابة العامة ولا شأن  
للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل في الدعوى  
حين أصر على طلب سماع شاهدي الإثبات الغائبين. “

( نقض ١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٩ ص ١٠١١ )

” إن القانون قد بين الطريق الواجب إتباعه بصدد إعلان الشهود،  
فإذا كان المتهم لم يعلن موظفا أسأله كشاهد نفي - كما تقتضي بذلك المادة  
١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - بل اقتصر الدفاع عنه على طلب  
استدعاء المحكمة له ، فإطراح المحكمة لهذا الطلب لا يعد إخلالا بحق  
الدفاع ، إذ للمحكمة في هذه الحالة - بصريح نص المادة ٤٦ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات - السلطة في تقرير ما إذا كانت الدعوى بحاجة إلى  
سماع مثل هذا الشاهد أم لا فإطراحها لهذا الطلب فيه ما يفيد بذاته أنها رأت  
عدم حاجة الدعوى إلى سماعه. “

( نقض ١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ق ١٢٠ ص ٣٢٥ )

” إذا كان المتهم قد تمسك بضرورة سماع شاهد من شهود الإثبات تنازلت النيابة عن سماعه فاستجابت المحكمة لطلبه وكلفت النيابة غير مره إعلانه ، فإنه يكون من الواجب عليها أن تعمل على إحضاره مادام ذلك ممكنا ، لتعلق حق المتهم بوجوب سماعه باعتباره شاهدا على أساس أنه أعده شاهد نفسي له ، ولا يرد على ذلك بأنه هو لم يعلنه وفقا للقانون ما دامت المحكمة نفسها هي التي كلفت النيابة إعلانه مع تصريح الدفاع أمامها بأنه مستعد لذلك.“

( نقض ١٩٤٨/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٥ ص ٥٢٨ )

” استدعاء الطبيب الشرعي بطريقة الإعلان ليس واجبا قانونا ، لأن علة الإعلان الإحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون عليه إن تخلف عن الحضور ، فإن أمكن للمحكمة أو للنيابة أن يستحضره بغير هذا فلا مصلحة في الاعتراض على ذلك.“

( نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧ ص ٧ )

صوره لمن يجوز استدعاؤه من الشهود

” من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهود في القضايا التي لهم عمل فيها إلا أن استدعاء أي منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك.“

( نقض ١٩٧٧/١٢/٤ أحكام النقض ق ٢٠٨ ص ١٠١٦ ، ١٩٨٧/٢/٥ ص ٣٨ ق ٣٣ ، ٢٣١ ، ١٩٨٦/١١/١٧ ص ٣٧ ق ١٧٢ ص ٨٩٧ )

” ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها ، إلا أن استدعاء أي منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك.“

( نقض ١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨ )

## الإستيقاف

### تعريف الإستيقاف

” من المقرر أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، يسوغه اشتباه تبرر الظروف ، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري و الكشف عن حقيقته عملاً بالمادة ١٢٤-ج.“

( نقض ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض من ٢٧ ق ٧ ص ٣٣ ، ١٩٧١/١٢/٢٠ ، من ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ ، ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨ ، ١٩٦٨/٣/٢٥ من ٧١ ص ٣٧١ )

” الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة ، إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . والفصل في قيام الميرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه.“

( نقض ١٩٨٧/٦/٧ أحكام النقض من ٣٨ ق ١٣٣ ص ٧٤ )

” من المقرر أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته - إعمالاً لحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - والفصل في قيام الميرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، ومتى توافرت مبررات الإستيقاف ، حق لرجل السلطة اقتياد المستوقف إلى مامور الضبط القضائي لاستيضاحه و التحري عن حقيقة أمره.

( نقض ١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٠ ص ١٥٩ )

” الإستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف .“

( النقض ١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٣ ص ٣١٦ )

” الإستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع موضع الرية في سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالأ تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .“

( نقض ١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤ ، ١/١٣ / ١٩٦٤ س ١٥ ق ١١ ص ٥٢ )

#### مبررات الإستيقاف

” الفصل في قيام المبرر للإيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه.“

( نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ )

” إن تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها و التي تسوغ لرجل الضبط القضائي بعرضه له واستيقافه إياه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الإجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بناء عليها.“

( نقض ١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٨ ص ٨٧٣ )

” متى كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف فإن ملاحقة المتهم إثر قراره لاستكناه أمره يعد استيقافا والفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، ما دام لاستنتاجه ما يسوغه.“

( نقض ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٠ ص ٣٢٨ )

#### صوره عمليه للإستيقاف

” لما كان الفصل في قيام المبرر للإستيقاف وتخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر بحق أن الطاعن وضع نفسه طواعية

واختصاراً موضع الشبهات والريب يوقفه بسيارة الأجرة في عدة أوضاع مريبه وغريبه في وقت متأخر من الليل وبها الشاهد والمتهمين فإنه مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافهم للكشف عن حقيقة أمرهم.

( نقض ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ )

” تخلي المتهم عما في حيازته وإكراه ملكيته له دخول لرجل السلطة العامة الذي يجد الشيء المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه لأمور الضبط القضائي.”

( نقض ١٩٧١ / ١٢ / ٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ )

” يستحق الاستيقاف بوضع المتهم نفسه بإرادته واختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجل السلطة القضائية استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، فإشارة رجل الضبطية القضائية لقائد الموتوسيكل بالوقوف وعدم امتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولاً الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كميته من المخدرات يعد استيقافه قانونياً له ما يبرره من الظروف.”

( نقض ١٩٧١ / ١١ / ٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١ )

” ملاحقة المتهم إثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافاً.”

( نقض ١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨ ص ٧٤ )

” مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارته معه للإيجار وهي سائره في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه ، لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضاً في صحيح القانون ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه للأسباب التي أوردتها من رفض الدفع ببطان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد الاعتماد على الدلائل المستمدة من هذا الإجراء.”

( نقض ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠ ، ١٩٦٦/١/٣ )

س ١٨ ق ٢ ص ٥ )

” إن حمل المتهم سلاحاً ظاهراً وفراره بمجرد رؤيته رجال الشرطة يوفر في حقه من المظاهر ما يبيح للضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره.”

( نقض ١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥ ص ٨٧ )

” إذا كان الحكم قد اثبت أن المتهم تخلى عن الحقيبه التي كان يحملها ، ولما سئل عنها أنكر صلاته بها ، الأمر الذي أثار شبهة رجال الشرطه فاستوقفوه واقتادوه إلى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، فإنه يصح تفتيش الحقيبه بواسطة مأمور الضبط القضائي إذا وجد فيما أبلغ به الدلائل الكافيه على اتهام بإجراز مخدر ، فاستيقاف المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي إنما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطه واجبههم إزاء الوضع المريب الذي وضع نفسه فيه.“

( نقض ١٩٦٠/٥/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٧٩ ص ٣٩٩ )

” ارتداء المتهم الذي المألوف لرجال البوليس السري وحمله صفاره تشبه النوع الذي يستعمله رجال البوليس و إظهاره جراب الطبنجه من جيب جلبابه هو عمل يتنافى مع طبائع الأمور ويدعو إلى الريبه والإشتباه ، فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده إلى مركز البوليس لاستيضاحه والتحرري عن أمره ، ولا يعد ذلك قبضاً.“

( نقض ١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٥ ص ٧٢٢ )

” إذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئاً مما أن رأى سيارة البوليس تهدئ من سرعتها حتى قفل راجعاً يعدو ، وأنه خلّع حذائه ليسهل له الجري ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافيه التي تبرر القبض عليه طبقاً للقانون.“

( نقض ١٩٥٨/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٢ ص ١١٢٢ )

” مجرد استيقاف الدوريه الليليه لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل انحرّفوا عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤية أفراد الدوريه وظهروا أمامهم بمظهر الريسه مما يستوجب الإيقاف للتحرري عن أمرهم لا يعد قبضاً.“

( نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٠ ص ٨٩٤ )

” متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطه العامه قد أيقن بحق لظروف الحادث و ملائماته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يصطحبه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما في الحقيبه ليس مملوكاً له فقام بتفتيشه فإن الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل.“



القويس والتمتيع والتليس - حار العدالة  
( نقض ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٢ ص ٥٤ )

” ففتح مخبر باب مقعد القيادة بحثاً عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تبيح له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشاً.“

( نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥ )

” إن ما قام به رجل الهجانة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحاً نارياً في وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الإستيقاف اقتضته بادئ الأمر ملابسات جديده هي سير السيارة بغير نور فلا يرقى إلى مرتبة القبض.“

( نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٠ ص ٨١٧ )

” إذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم في سياره عامه وغيروا اتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهم مع باقي الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور . فهذا الإجراء الذي اتخذوه إن هو إلا صورة من صور الإستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض.“

( نقض ١٩٥٥/٤/١١ س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧ )

تليس إثر الإستيقاف

” إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطي المجني عليه وزميله قد شاهدا المطعون ضده سائراً في الطريق في ساعه متأخره من الليل فاسترابا في أمره وطلباً إليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره . فإن هذا يعد استيقافاً لا قبضاً ، وإذا توافرت مبررات الإستيقاف وعجز المطعون ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر في حقه حالة التليس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ و ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، فإنه يحق لرجل الشرطه قانوناً اقتياده إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره ، فإذا أمسكا بملايسه لاقتياده إلى نقطة الشرطه فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضاً بالمعنى القانوني ، بل مجرد تعرض مادي فحسب.“

( نقض ١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ ص ٥٦٨ )

”الإستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامه إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيار موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبئ عن ضروره تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته ، فإذا كشف الإستيقاف إثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمه جاز لرجل السلطة العامه أن يحضره ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي.“

( نقض ١٩٦٦/١٠/١١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٢ ص ٣٩٤ )

” متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الريبه بفتح أحد دواليب العمال الموضوعه بفناء محطة القاهره، بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامه استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمه قد تحققت إثر هذا الإستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطه عن طواعية واختيار - فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فإن ما يشيروه الطاعن من قبض رجلي الشرطه الملكيين عليه قبل إلقاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئاً ، إذ طالما أن مبررات الإستيقاف قد توافرت فقد حق لرجل الشرطه لقياده إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضاً.“

( نقض ١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ص ٢١٠ )

” إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبه عندما حاول الهرب لمجرد سماعه للمخبرين وعما بفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما بإجرازه المخدر ثم تبيناً انتفاخاً بجيبه ، فكان لازم هذا الإقرار ما أقر به والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين أن يقتاداه إلى مأمور الضبط القضائي الذي تلقى عنه المخدر الذي كان يحمله ، فإن الدفع ببطلان التفتيش يكون على غير أساس.“

( نقض ١٩٦١/٢/١٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٨ ص ٢٢٦ )

” إسراع المتهمه بالهرب ومحاولتها التواري عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة لشهر عنها الإتجار بالمخدرات يبرر متابعتها باعتبار المتابعه في هذه الصوره من حالات الإستيقاف ، وتخلي المتهمه عن المنديل الذي يضع فيه جانباً من المخدر وظهور الأوراق التي تحوي المخدر يوفر حالة التلبس بإجرازه المبرر للقبض عليها.“

” إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه عليه من الصفيح في فمه بمجرد رؤيته المخبر مضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها فإنه يكون قد وضع نفسه بإرادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وإذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت إثر هذا الاستيقاف بأنباء رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي ينبعث منه رائحة الأفيون ، فإن ما يثيره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس.“

( نقض ١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٦ ص ٤٣٧ )

” متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض ، وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتشه مما يعد تخلياً منه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحاً.“

( نقض ١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٧ ص ٩٧٨ )

” إذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكلفاً بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالإتجار في المواد المخدرة مع الآخرين ، فإن هذا المأمور إذا استوقف الطاعن عندما راه مرافقاً للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، إذ هو له أن يستحري عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم. فإذا كان هذا المرافق بمجرد أن طلب إليه أن يقف قد بادر إلى إخراج المخدر من جيبه وإلقاءه على الأرض فلا يكون له أن يتصل من تبعة إحراره المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف.“

( نقض ١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٨ ص ٦٥٦ )

” إذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن رجلي البوليس إذا كانا يمران في دوريه ليليه اشتبهيا في الطاعن اشتباها بترره الظروف فاستوقفا فلم يذعن بل حاول الهرب فلما تبعه أحدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس يديه إذ

القبض والتفتيش والتلبس \_\_\_\_\_ حاد الصداقة  
كان يحمل في يده السلاح الناري بشكل ظاهر ، فإن الحكم إذ أدانته في  
جريمة حمل السلاح بدون رخصه تأسيساً على قيام حالة التلبس لا يكون  
مخطئاً .”

(نقض ١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٧ ص ١٠٦٢)

” إن مجرد استيقاف الدوريه الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام  
في الليل في مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضاً ، وقرار هؤلاء  
الأشخاص ومتابعة رجال الدوريه لهم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئاً على  
الأرض تبين أنه أفيون ذلك يسوغ إدانتهم في إجران هذه المادة إذ أن عثور  
رجال الدوريه على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن  
ألقاها المتهمون وهم يحاولون الفرار .”

(نقض ١٩٥٠/٥/٨ أحكام النقض س ١ ق ١٩٩ ص ٦٠٦)

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الخفير قابل المتهمين  
راكبين دراجات فراهيه أمرهم لما يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في  
المخدرات فاستوقفهم فألقى واحد منهم على الفور كيساً به مادة مخدرة فأمسك  
به الخفير وفر الباقي فليس في ذلك ما يمكن عده من إجراءات القبض أو  
التفتيش قبل ظهور المخدر فإن مجرد الإستيقاف من جانب الخفير لا يعلم  
قبضاً العثور على الحشيش لم يكن نتيجة أي تفتيش .”

(طعن ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١٣٢ ص ٢٥٦)

صور تبرر الإستيقاف

” يجب لصحة الإستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب  
أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل  
المستوقف عن الكشف عن حقيقة أمره ، وإذن فمتى كان الثابت من القرار  
المطعون فيه أن المتهم قد ارتكب عندما رأى الضابطين ومد يده إلى صديريه  
وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعو إلى  
الإشتباه في أمره واستيقافه ، لأن ما أثاره لا يتنافى مع طبيعة الأمور ومن ثم  
فإن استيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذي لا  
سند له من القانون .”

(نقض ١٩٦٢/٤/١٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٥ ص ٣٣٩)

” الإستيقاف إجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضرع الشخص نفسه طواعية واختيار في موضع شبهه أو ربيه ظاهره بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره أما المتهم وزميله لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذي ارتاب لمجرد سبق ضبطه حقيقه تحتوي على تخديره ممنوعه في نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والإمساك بأحدهم واقتاده وهو ممسك به إلى مكان فضاء . فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون .“

(نقض ١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٦ ص ٥٠٥)

” لما كان ضابط المباحث قرر أن المتهم كان يسير بالطريق العام ليلا يتلفت يمينا ويسارا بين المحلات ، فليس ذلك ما يدعو للإشتباه في أمره واستيقافه ، لأن ما اتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، وبالتالي فإن استيقافه واصطحابه إلى ديوان القسم هو قبض باطل لا يستند إلى أساس وينسحب هذا البطلان على تفتيش المتهم وما أسفر عنه من العثور على الماده المخدرة لأن ما بني على الباطل فهو باطل .“

(نقض ١٩٨٧/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٥ ص ١١٣١)

” إذ كان ما استخلصه الحكم أن فرار المتهم كان عن خوف لا عن ربيه منه ، وهو أحد الإحتمالات التي يتسع لها تفسير مسلكه ، فإنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها .“

(نقض ١٩٨١/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠١ ص ٥٧٤)

” إن ما قارفه المخبيران على الصورة التي أوردتها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والإمساك به واقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس عمل ينطوي على تعطيل لحريته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني الذي لم تجزه الماده ٣٤ إجراءات جنائيه إلا لرجل الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها وإذ كان رجال البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطيه القضائيه وكانت القوانين الجنائيه لا تعرف الإشتباه لغير ذوي الشبهه والمتشربين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وإنما هو

مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي إلى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .“

” للإستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الإجراء وهي أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيار في موضع الشبهات والريب ، وأن ينبئ هذا الوضع عن صوره تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، ومن ثم فمتى كان المخبر قد أشتبه في أمر المتهم لمجرد تلفته وهو سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي إلى ما يتطلبه الإستيقاف من مظاهر تفرده فإن الإستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند إلى أساس في القانون ، فهو باطل .“

(نقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٣ ص ٩٩٨)

” متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر في الطريق وأمسكا بذراعه واقتاده على هذا الحال إلى مركز البوليس ، فإن ما قاما به ينطوي على تعطيل لحريته الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد من الفصل الذي يقارفه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ إجراءات جنائيه إلا لرجل الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها.“

(نقض ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٥ ص ٧٦٥)

القبض

## قاعدة عامة

” من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق “  
(نقض ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ١٢ ٥٠٦/١٠/١٩٥٨  
س ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٣٩)  
” المادة ٣٤ إجراءات جنائية بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم إلا في أحوال التلبس “  
(نقض ١٩٨٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤٠ ص ٤٢٠)

تعريف القبض

” القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حريته في التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة “  
(نقض ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣/٤/٢٧ ١٩٥٩  
س ١٠ ق ١٠٥ ص ٤٨٢)  
” الإستدعاء السذي يقوم به مأمور الضبط القضائي إبان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضاً مادياً لا يعد قبضاً “  
(نقض ٢١ / ٤ / ١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٢ ص ٥٣٤)

## صور لا تعد قبضاً

” من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى تتم المهمة التي حضر من أجلها “  
(نقض ١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥١٩)

” لا يقدح في أن المتهم تخلى باختياره وإرادته عما في حوزته من مخدر ، أمر الضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهي من المهمة التي كان مكلفاً بها - وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - إذ المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام

القبض والتفتيش والتلبس ----- حار المحاكمة  
دون تعرض لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فإن ما يثيره المتهم من أمر  
الضابط بعدم التحرك يعد قبضا بغير حق أراهيه وجعله يلقي المخدر يكون  
غير سليم .”

(نقض ١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٤٠ )

” الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال المرافقة له بالحفظ  
على أفراد أسرة المتهم المانون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم  
هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى  
يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل  
الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء  
المهام المنوط بها .”

(نقض ١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥ )

” الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونستابل  
الذي كان يرافقه ، إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله  
مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها والتي كانت في واقعة  
الدعوى تنفذ حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشتبهين .”

(نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠ )

” حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينه  
من اللبن الذي شاهد الطاعن يبيعه مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر  
قبضا أو تفتيشا .”

(نقض ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠ ص ٣٥ )

” متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أنه عقب حصول السرقة  
أمر صاحب المتجر بإغلاق أبواب المحل فورا وأعلن بين الموجودين أنه  
سيقوم بالتفتيش فلما أحست المتهمه بذلك وليقت أن فعلتها سينكشف أمرها  
سارعت بإلقاء الكيس من يدها ثم أخذت تدفعه بقدمها محاولة إخفاءه تحت  
إحدى المناضد المعدة لعرض البضاعة ، فإنه يكون ظاهرا من ذلك أن قبضا  
لم يقع بخلق الأبواب فعلا وأن تفتيشا لم يحصل بل بمجرد أن هدد صاحب  
المحل بخلق الأبواب وتفتيش من كانوا بالمحل بادرت المتهمه إلى إلقاء  
الكيس المسروق محاولة إخفاءه تحت المنضدة أي أنها تخلت عنه بعد سرقته  
، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما تثيره المتهمه حول بطلان القبض  
والتفتيش .”



#### من يبشر القبض

” لا محل للتحدي بما نص عليه الدستور من وجوب صدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لإجراء القبض أو التفتيش ، وذلك بأن المادة ٤١ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بعد أن أرسى القاعده الأصلية وهي أن الحرية الشخصية حق طبيعي وأنها مصونة لا تمس ، ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر يصدر من القاضي أو من النيابة العامة أعقبت بأن ذلك إنما يكون وفقا لأحكام القانون .“

(نقض ١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٨ ص ٩٧٩)

#### تحديد عقوبة الجريمة

” إن المادة ٣٤ إجراءات جنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بصفه عامه إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، والعبره في تقدير العقوبه بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم.“

(نقض ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠/١٣/١٩٦٩ س ١٠ ق ٢١ ص ٦٩)

#### المتهم الذي يكون محلا للقبض عليه

” إن التلبس صفه تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة .“

(نقض ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣)

” التلبس صفه تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكوم عليه الآخر في الدعوى قد ضبط ضبطا قانونيا محرزا لماده مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه الماده فإن انتقال الضابط إلى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون إجراء صحيحا إذ أن ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمة إحراز

المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه.”

( ١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٣ ص ١١٢١ ١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ق ١٦٨ ص ١٣١٨ )

” إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول ، وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر والذي تجيز المادة ٣٤ أ ج تتبعه لضبطه وتفتيشه ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجل الضبط القضائي لما كان مسيرا لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم والمبادرة إلى القبض على المتهم الذي توافرت الدلائل على اتهامه وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأموري الضبط القضائي في المادة ٣٤ المذكورة.”

(نقض ١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩١ ص ٩٣٠ )

” قيام حالة التلبس بالجريمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوا وقوعها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته فيها وأن يفتشوا سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا .”

( نقض ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤١٨ ص ١٤١٢ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذنًا من النيابة لضبط متهم حكم بإدانته وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحوز مصادره مخدرة وأن هذا المتهم له على شخص آخر - هو المطعمون ضده - باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها فإن انتقال الضابط إلى مكان هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر تكون جريمة إحراز متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه .”

(نقض ١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٥١ ص ٣١٩ )

” إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبط القضائي أن يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا أن يفتشه . وإن فإذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجونًا متلبسا بجريمة إحراز عتبة مجاير - وهي من الممنوعات المعاقب علي إدخالها في

السجن باعتبارها جنحة - فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن ممرضاً بالسجن ( الطاعن ) هو الذي أعطاه إياه ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه مخدراً فهذا التفتيش يكون صحيحاً وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه في إدانته بإحراز المخدر. ”

(نقض ١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥٠ ص ١٣٢ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إنفاً من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحرز مادة مخدرة وأن هذا المتهم دله على شخص آخر باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها فإن انتقال الضابط إلى منزل هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيحاً في القانون و ذلك لأنه بضبط المخدر عند المتهم الأول تكون جريمة إحراز متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها وكانت آثاره بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته في تلك الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه. ”

(نقض ١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٩ ص ٢٣٨ )

” من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تخول لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجناية فإذا كان الثابت بالحكم أن أحد رجال الضبطية القضائية الذي تنكر في زي مروج لأوراق النقود المزعم تقليدها وشهد مقارفة المتهمين إياها ومن بينهم المتهم ( الطاعن ) وكان متصلاً في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة وهم متلبسون وضبطوا معهم أدوات التزييف ثم فتشوا منزل المتهم فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية. ”

(نقض ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٢٦ )

#### تقدير دلائل الاتهام

” إن تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي التفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. ”

القبض والتفتيش والتلبس - حاد التعاقلة  
( ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠ / ١٤ / ١٩٦٨  
س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٥٣ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٩٦٧/٢/٢٨  
س ١٨ ق ٥٨ ص ٢٩٥ )

” التلبس حاله تلزم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت في جريمه صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلا جريمه أم شريكا وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .“  
(نقض ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )

” إنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط والإحضار مبنيا على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم ، إلا أن تقدير تلك الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها .“

(طعن ١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٧٣ ص ٥٣٦ )

” تقدير الدلائل من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى نفسه بشرط أن يكون ما ارتكن إليه يؤدي عقلا إلى صحة الإتهام ومجرد التلبس عن جريمه لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه ، بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريرات عما اشتمل عليه البلاغ فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في المادة ١٥ تحقيق جنابات أن يقبض على المتهم ويفتشه.“

(طعن ١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ١٣١ ص ١٢١ )

” لرجل الضبطية القضائية - بمقتضى المادة ١٥ تحقيق جنابات - أن يقبض على المتهم ويفتشه إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنابه مسنه وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية القضائية مادام من شأنها أن تسوغ ما رتب عليها .“

(طعن ١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ١٢٨ ص ١١٩ )

القبض في حالة التلبس

” إن المصاد ٣٤ أ ج بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تخول لمأمور الضبط القضائي في الجنابات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس

القبض والتفتيش والطلب - حار العدالة  
مده تزيد على ثلاثة أشهر إذا كانت الجريمة في حالة تلبس أن يأمر بالقبض  
على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه.

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٦ ص ٢٢٢)

” أجازت المادتان ٣٤، ٣٥ أ ج لمأمور الضبط القضائي في  
أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة  
أشهر أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه كما خولته  
المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض  
عليه قانوناً.“

(نقض ١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

” متى كان دخول الضابط كشخص عادي مع المرشد السري -  
الذي سبق ترده على الطاعن في مسكن الأخير - قد حصل بناء على إذن  
منه بالدخول غير مشوب بما يبطله إذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن  
أيهما هو المقصود بالدخول، وإنما وقع القبض على الطاعن المضبوطات  
التي عثر بها على آثار مخدر بعد ما كانت جنابة بيع المخدر متلبساً بها بتمام  
الاعتقاد الذي تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كميته من المخدر الذي  
علم من المرشد أن الطاعن يحرزه بقصد بيعه وحقق الممنعين به بل وحين  
صارت جنابة إحرار تلك المخدر متلبساً بها كذلك حال ارتكاب الطاعن إياها  
بمحض إرادته لتسليم المبيع طواعية فإن الحكم يكون سليماً فيما انتهى إليه  
من رفض الدفع ببطان القبض والتفتيش.“

(نقض ١٩٧٨/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٧)

” حالة التلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي دون إذن من النيابة  
العامه الأمر بالقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في  
لجنايات وفي جنح حددها القانون وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي  
تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه عملاً بالمواد  
٣٠، ٣٤، ٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ومباشرة النيابة العامه  
للتحقيق لا تمنع مأمور الضبط - في حالة التلبس بالجريمة - من القبض  
على مقترفاها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنبيه العامه تفتيشه وذلك  
دون حاجه إلى إذن مسبق بها.“

(نقض ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٧ ص ٩٢٥)

” إذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين بركبان سياره في طريق غير مألوف بالصحرَاء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهرب ب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجاء عندما شاهدا سيارة البوليس مقبله نحوهما وعادا مسرعين من حيث أتيا ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدءا بتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها بالسيارة فالتفيا كيسا تبين رجال القوه عند التقاطه أن به أفبونا فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتوافر به من المظاهر الخارجيه ما ينبئ بذاته عن وقوع الجريمة وفيه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمه تبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما.“

(نقض ١٩٥٨/١٢/٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٨ ص ١٠٢٦ )

” متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأمون بالتفتيش كلف المخبر بالتحفظ على الغرفه التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأ تخرج من باب الغرفه وهي تحمل درج منضده تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبعثر محتوياته التي كانت بينها قطع من الحشيش فقام المخبر بالقبض عليها وجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض لغير رجال الضبطيه القضائيه.“

(نقض ١٩٥٦/٥/٢٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢١٥ ص ٧٦٩ )

” إذا كان ما أثبتته الحكم يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا لا يجديه النعي بأن اسمه لم يكن واردا في الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش.“

(نقض ١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٨ ص ٧٠٤ )

” مادام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ لأي شخص القبض عليه طبقا للماده الثامنه من قانون تحقيق الجنايات فلا محل للجل فيما إذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض عليه أو بعده مادام هذا القبض صحيحا في ذاته.“

(نقض ١٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٠١ ص ٢٦٥ )

#### صور لا تبرر القبض

” إن القوانين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير ذوي الشبهة والمتشربين وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيره وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه.“

( ١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد رصيف المحطة وجوارحه حقيبتان من الجلد فسألاه عن صاحبهما وعما تحويانه فتردد في قوله وحينئذ قويت لديهما الشبهة في أمره فضبطا الحقيبتين واقتاده إلى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيبتين فوجد بإحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فإن ما اتاه رجلا الشرطة - وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة إنما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجزئه المادة ٣٤ إجراءات جنائيه إلا لرجل الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها .“

( ١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٣ ص ٩٣٨ )

” مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جناية قتل وارتباكه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - إن جاز معه للضابط استيقافه فإنه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنايه تبرر القبض عليه وتفتيشه وبالتالي يكون الحكم إذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه.“

( ١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢ )

” إذا كان مؤدى الواقعة التي انتهت إليها الحكم أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع ماله في فمه لم يتبين ماهيتها فظنها مخدرا فأجرى القبض عليه وفتشه ، فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حاله من حالات التلبس المبينه بطريق الحصر بالمادة ٣٠ إجراءات جنائيه حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث العامه بالإتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا“

( ١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٩ ص ١١٠٩ )

” متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة وفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير في ممرها يحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جذبته إلى الرصيف وأمسك به ، ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحري عنه . ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يش منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يحملته أفضى إليه أنه مخدر ، فاقتراده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا يتردد بحال القبض عليه ، إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ، ومن ثم فهو قبض باطل قانوناً لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل ، كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلاً ، ولم يكن ليوجد لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعده في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل.“

( ١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٣٩ )

” إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذي كان معه إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه ، فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدرات المضبوطة ، فإن ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق.“

( ١٩٤١/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١٨٥ ص ٣٥١ )

#### أثر القبض الباطل

” من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنني عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه ، وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الإتهام أي كان



القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب  
مادام التذليل سائغا ومقبولا ، ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده  
لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الإعتداد  
به في إدانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وجود فتات دون الوزن من  
مخدر الحشيش بجيب صديريه الذي أرسله وكيل النيابة إلى التحليل ، لأن  
هذا الإجراء والدليل المستمد منه متعارض عن القبض الذي وقع باطلا ولم  
يكن لوجوده لولا إجراء القبض الباطل .“

( ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ )

” من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبي عليه عدم  
التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ومن ثم  
فإن إبطال الحكم المطعون فيه القبض على الطاعن لازم بالضرورة إهدار  
كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الإعتداد به في إدانته ولما كان  
الحكم قد أغفل بيان مدى استقلال الأقوال المسندة إلى الطاعن في تحقيق  
النيابة العامة من جراء القبض الذي خلص إلى بطلانه فإنه يكون قاصر  
البيان ولا يغني عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد  
الجنائية متساندة.“

( ١٩٩٣/٣/١ ط ١١٣٨٣ س ٦١ ق )

” القاعده في القانون أن ما بني على الباطل فهو باطل ، ولما كان  
لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فتات  
المخدر الحشيش بجيب صديري المطعون ضده بعد إبطال مطلق القبض عليه  
والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به ومترتبا عليه ، لأن ما هو لازم بالإقتضاء  
العقلي والمنطقي لا يحتاج إلى بيان. لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم  
سائغا ويستقيم به قضاؤه ، ومن ثم تنحصر عنه دعوى القصور في  
التسبيب.“

( ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ )

” من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبي عليه عدم  
التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه وتقدير  
الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الإتهام أيا ما كان  
نوعه هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضيا بغير معقب مادام  
التذليل عليها سائغا ومقبولا .“

القبض والتمتع والتبليس  
( ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٠ ص ٢٥٥ ) حار العجالة

” بطلان القبض يوجب استبعاد الدليل المستمد منه، إلا أن هذا البطلان لا يستتبع إلى إجراءات التحقيق الأخرى اللاحقة مادام أن هذه الإجراءات منقطعة الصلة بذلك القبض الباطل.“

( نقض ١٩٩٠/٧/١٣ ط ٢٨ لسنة ٦٠ ق )

” لا صفة في الدفع ببطلان القبض لغیر صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا.“

( نقض ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )

الدفع ببطلان القبض من الدفع القانونيه المختطه بالواقع، وهي لا تجوز إثارتها لأول مره أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضي تحقياً.“

( نقض ١٩٦٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٩٣ )

صور للقبض قبل تعديل النص

” حق القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنايه متلبسا بها أو في غير حالة التبليس متى كانت ثمة دلائل كافييه على اتهامه.“

( نقض ١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢ )

” متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره فإن ذلك يستتبع القبض عليه استعمالاً للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ إجراءات جنائييه، فإذا ألقى بورقه من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه بعد أن اشتبه في أمره - فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره.“

( نقض ١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٢ ص ١٤٨ )

” لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافييه على اتهامه بجريمة إحرار مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ إجراءات جنائييه، ولا يشترط لصحة هذا الإجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمه إلى المتهم إذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها، ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجاً لأثره.“

( ١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢ ص ٨٤ )

” متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بإحدى الغرف، وبمجرد أن شاهد القوه لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئاً تحت قدميه فطلب إليه النهوض والإنتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته بغض النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا ، على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة إحرار مخدر مما يسوغ لرجال الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤،٤٦ إجراءات جنائية.“

( نقض ١٩٥٧/٢/٤ أحكام النقض س ٨ ق ٣٤ ص ١١١ )

” وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته لا ينفي بذاته عن تلبسه بجريمة الإشتباه ولا يوحى إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقاً للمادة ٣٤ إجراءات جنائية.“

( نقض ١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٨ ص ٩٥ )

” مؤدى نص المادة ٣٤ إجراءات جنائية أن القبض على المتهم الحاضر جائز قانوناً لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنايه متلبساً بها أو في غير حالات التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه.“

( نقض ١٩٥٦/١١/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٢ ص ١١٦١ )

” لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٣٤ /١، ٤٦ إجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية إحرار مخدر وإن يفتشه دون حاجه إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق.“

( نقض ١٩٥٤/٧/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٥ ص ٨٩٧ )

” متى كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتتها على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له خارجاً من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدراً ، فإن ذلك يجيز للكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه وبالتالي أن يفتشه طبقاً لما تقضي به المادتين ٣٤،٤٦ من ذلك القانون.“

( نقض ١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٢١ ص ٣١٢ )

”من المقرر أن القبض على الإنسان إنما يعني تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفستره يسيره تمهيدا لاتخاذ بعض الإجراءات ضده، وهو يختلف عن الإجراء التحفظي المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعطى بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣ والذي أوردت المذكورة الإيضاحية للقانون الأخير بشأنه أنه يعتبر بمثابة إجراء وقائي حتى يطلب من النيابة العامة صدور أمرها بالقبض، وأنه لا يعتبر قبضا بالمعنى القانوني وليس فيه مساس بحرية الفرد، إذ أن هذه الحرية يجب أن يزولها في الإطار الاجتماعي للمصلحة العامة وفق ما أشار إليه بعض الشراح، فلا مساس بهذه الحرية إذا طلب من الشخص أن يمكث في مكانه لحظات أو فترة قصيرة مثلما هو مقرر من أن لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله إلى مكان الحادث في حالة التفتيش أن يمنع الحاضرين من مباحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وهو ما لا يعتبر قبضا.“

(نقض ١٩٨٧/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٨ ص ٣٢٥)

”إن المادتين ٣٥،٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازنا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التفتيش بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالجس لمدته تزيد على ثلاثة شهور أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه، فإذا لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائي إصدار أمر بضبطه، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا.“

(نقض ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣)

”لا يلزم أن يكون أمر الضبط والإحضار الذي يصدره مأمور الضبط القضائي إعمالا لنص المادة ٣٥ إجراءات مكتوبا.“

(نقض ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠)

”لأحد الناس أو رجال السلطة العامة التحفظ على المتهم وجسم الجريمة الذي شاهده معه أو ما يحتوي على هذا الجسم، بحسبان ذلك الإجراء ضروريا ولازما للقيام بالسلطة تلك على النحو الذي استتته القانون وذلك كيما يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي.“

(نقض ١٩٨٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٨ ص ٤٨٣)

القبض والتفتيش والتلبس  
” تبين حالة التلبس لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي المختص.“

(نقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢)

” متى كانت حالة التلبس التي شُهرت عليها المتهم لم تكن وليدة الإجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجني عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها، فإن لهم وقد شاهدوه متلبسا بجنايته أن يسلّموه إلى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ إجراءات جنائيه.“

(نقض ١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٤٠ ص ١٤١)

” القبض المباح قانونا - للأفراد - هو الذي يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية

(نقض ١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢١ ص ٤٥)

” إذا شاهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة في حجره ، فهذه حالة تلبس توجب على من شاهدها حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلّمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك، وتفتيش المتهم في هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته.“

(طعن ١٩٣٦/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٨ ص ٦٠٦)

” إذا كان المتهم قد اقر على أثر استيقافه بأنه يحزر مخدر جاز لرجال السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ إجراءات اتياده إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي للحصول منه على الإيضاحات اللازمة في شأن الواقعة والتأكد من صحة ذلك الإقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط بأقواله رجلي السلطة العامة من أنه اعترف له بإجرازه مخدرا قد بادر إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجي ، وهو ما ينبئ بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة إجراز مخدر ، فإن لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وتفتشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ إجراءات.“

(نقض ١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٧١ ص ٣٧١)

القبض والتفتيش والتلبس \_\_\_\_\_ حار العدالة  
” للقبض على الإنسان إنما يعني تقييد حريته والتعرض له بإمساكه  
وحجزه ولو لفستره يسيره تمهيدا لاتخاذ بعض الإجراءات ضده ، الشيء  
المراد ضبطه ، وقد حظر القانون القبض على أي إنسان أو تفتيشه إلا  
بترخيص منه أو بأذن من سلطة التحقيق المختصة . فلا يجوز للشرطي -  
وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر أي من هذين الإجراءين  
، وكل ما خوله القانون إياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر  
الجاني في الجرائم المتلبس بها ، بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و ٣٨  
لإجراءات جنائيه ، و يسلمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ،  
وليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا . ولما كان الثابت في الحكم يدل على أن  
الطاعن لم يقبض عليه إلا لمجرد اشتباه رجل الشرطة في أمره ، ومن ثم  
فإن القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين.“

( نقض ١٩٦٦/٥/١٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٠ ص ٦١٣ )

” توافر حالة التلبس بالجريمة تبين لغير رجال الضبط القضائي  
التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط القضائي.“

( نقض ١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤ ص ١٩ )

” خولت المادة ٣٨ إجراءات جنائيه رجال السلطة العامة في حالات  
التلبس أن يحضروا المتهم إلى أقرب مأمور من مأموري الضبطيه القضائيه ،  
ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي  
شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائي  
، ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يفتشوه بل  
اقتادوا السيارة بحالتها - وهو جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله  
إلى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها ، وهو ما لا يعد في  
صحيح القانون أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبهم نحو المحافظة  
على جسم الجريمة بالنظر إلى ما انتهى إليه الحكم من وجودها في حالة  
تلبس كشفت عنه مراقبتهم المشروعة فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون  
يكون في غير محله .“

( نقض ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨ )

” مقتضى المادة ١٣٨ إجراءات جنائيه أن يتحفظ رجل السلطة  
العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كي يسلمه  
بدوره إلى مأمور الضبط القضائي ، بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت  
عنه حالة التلبس التي شاهدها لا أن يكون قد سعى إلى خلق الحالة المذكورة

(نقض ١٩٥٩/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٠ ص ٢٣٠)

”كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٨ إجراءات جنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجناح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بل هو مجرد تعرض مادي فحسب.“

(نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩)

”الإستجواب وهو إجراء حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشه تفصيليه كما يقتضاها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الإعتراف.“

(نقض ١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢)

”من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورته خاصة ببطل إذا لم يتم عليها.“

(نقض ١٩٨١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٤ ص ٩٩٧)

#### حضور المحامي استجواب المتهم

”إن المادة ١٢٤ إجراءات جنائية إذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته في الجنايات إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد، قد استثنت من ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وإذا كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع ، فما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السائغة التي أوردها ودلت على توافر الخوف من ضياع الأدلة ، فلا يجوز للطاعن من بعد مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه.“

(نقض ١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤١ ص ٢٠١)

”مفاد نص المادة ١٢٤ إجراءات جنائية أن المشرع تطلب ضمانه خاصه لكل متهم في جنايته هي وجوب دعوة محاميه لحضور الإستجواب أو مواجهه فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تظمينا وصونا لحرية الدفاع عن النفس.“

” لم يتطلب القانون لدعوة المحامي لحضور استجواب المتهم في جنائيه أو مواجهته شكلا معينا ، فقد تم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة.

(نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

” لما كان الطاعن لا يزعم أنه عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقرر الحضور من وقت هذا الإستجواب فإن ما يسعاه بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس في القانون ولا تلزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تنتزم بالرد على دفاع قانوني أظهر البطلان.”

(نقض ١٩٧٩/٦/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩)

دعوة المحامي لحضور الإستجواب

” مفاد نص المادة ١٢٤ إجراءات جنائيه أن المشرع استن ضمانته خاصه لكل متهم في جنائيه هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الإستجواب أو المواجهه ، إلا أن هذا الإلتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وهي التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن.”

(نقض ١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

” مفاد نص المادة ١٢٤ إجراءات جنائيه تطلب ضمانته خاصه لكل متهم بجنائيه ، وذلك تظمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه، وللتمكن من دعوة محامي المتهم تحقيقا لهذه الضمانه العامه، يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الإجراء أو الإعلان.”

(نقض ١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧، نقض ٢٨/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

” متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول لم يعلن اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الإستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا في القانون ، ويكون النص على الحكم في هذا



الخصوص غير قويم ولا يغير من هذا النظر ما يثيره الطاعن من إغفال المحقق دعوة محاميه الذي حضر معه في مرحلة سابقة، ذلك بأنه فضلاً عن أن الحكم رد على ذلك بما يسوغ إطراره فإن نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحاً في رسم الطريق الذي يتعين على المتهم أن يسلكه في إعلان اسم محاميه إن شاء أن يستفيد مما أورده هذا النص وهو الإجراء الذي لم يرق به الطاعن.

(نقض ١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

#### الدفع بالبطان

”الدفع ببطان استجواب المتهم في جنابه واعترافه المستمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور - رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة- هو دفع جوهري لتعلقه بحرية الدفاع والضمانات التي كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المتهم مما يقتضي من المحكمة أن تعني بالرد عليه بما يفنده فإن هي أغفلت حكمها يكون معيباً بالقصور في التسيب.“

(نقض ١٩٦٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

”ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الإجراء أو يبطله في وقت كان مكفولاً لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات.“

(نقض ١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٣١١)

”من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إعلاناً صحيحاً لجلسة المحكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه.“

(نقض ١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

”يجب على المحامي أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقاً للقانون بالحضور إليها ، فإذا طرأ عليه عذر قهري يمنعه من القيام بواجبه ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة - متى تبين صحة عذره - أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه.“

(نقض ١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

طلب التأجيل للإستعداد

” طلب التأجيل للإستعداد دون ادعاء ببطالان إجراء التكاليف بالحضور أو عدم الإعلان في الميعاد ، يكون خاضعا لتقدير المحكمة بلا معقب عليها، ولا إلزام بالرد عليه إذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستعدا ما دام قد أعلن في الميعاد.“

( نقض ١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٣٢٥ ص ٦ )

” من سلطة المحكمة أن ترفض طلب التأجيل للإستعداد إذا ما رأت أنه غير جاد ولم يقصد به إلا تأخير الفصل في الدعوى ، وإذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وكان المتهم معانا بالحضور للجلسة حسب القانون فلا يصح أن ينسب إليها خطأ في ذلك.“

( نقض ١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ق ٢٧٩ ص ٢٧٠ )

” لا يؤثر في صحة الإعلان أن يكون قد تم لأقل من الأجل المحدد في المادة ٢٣٣ إجراءات وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف للشكل القانوني و إنما يصح للطاعة - وفقا لنص المادة ٣٣٤ إجراءات - إذا ما حضرت أن تطلب أجلا لتحضير دفاعها استيفاء لحقها في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة إجابتها إلى طلبها و إلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة.“

( نقض ١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١ )

” لا يؤثر في صحة الإعلان أن يحصل بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثه ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف الشكل القانوني ، وإنما يكون له أثره في الحكم الذي يصدر بناء عليه.“

( نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ق ٢٧ ص ٢٠ )

” إن القانون إذ أوجب في المادة ٥٢ تحقيق الجنايات أن يرسل المدعي المدني إلى النيابة العمومية أوراق الدعوى التي يرفعها مباشرة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام فقد قصد بذلك تحقيق مصلحة للنيابة وحدها لتتمكن من الإستعداد في الدعوى ، و إذن فلا يجوز للمحكوم عليه أن يعترض على محكمة الموضوع بعدم استيفاء هذا الإجراء ويتحدى به محكمة النقض، على أن الاعتراض حتى لو أيدى من النيابة العامة صاحبة المصلحة في التمسك به فإن الأخذ به لا يؤثر في صحة رفع الدعوى ولا يترتب عليه سوى تأجيل نظرها للإستعداد.“

(نقض ١٩٣٩/٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج٤ ق ٣٤٢ ص ٤٤٨ )

#### بيان الإعلان

” لا يشترط قانوناً لصحة إعلان صحيفة الدعوى اشتغالها على بيان الدائر، التي ستقف أمامها الدعوى ، ومن ثم فإن نعي الطاعن ببطلان ورقة الإعلان لإغفال ذكر ذلك البيان بها يكون على غير سند.“

(نقض ١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٥ ص ١٢٧٢)

” ليس من الضروري إعلان المتهم قبل المحاكمة بمادة العود بل يكفي طلبها في مواجهته بالجلسة على أساس أن العود ظرف مشدد.“

(نقض ١٩٣٦/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٢٢ ص ٢٣)

” إن المادة ١٥٨ تحقيق جنایات لا تستلزم في إعلان متهم بالحضور لدى محكمة الجناح لمحاكمته على ما هو مستند إليه ، سوى ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها . وليس في المواد الخاصة بتحريك الدعوى العمومية من المدعي المدني ما يشير إلى أن الشارع أراد أن يكون في الإعلان الصادر إلى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة، فيكفي إذن في هذه الحالة أن تكون ورقة التكاليف بالحضور الصادر من المدعي المدني مشتملة كذلك على التهمة ومواد القانون كما هو الحال في الإعلان الصادر من النيابة العامة.“

(نقض ١٩٣٤/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ١٨٥ ص ٢٥٤)

” العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل انسان وليس على النيابة العامة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي يريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل ، إذ أن مما يعده القانون داخل في علم كافة الناس.“

(نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ١٢٩ ص ١٨٥)

” المتهم في حكم المادة ١/٢٦ إجراءات جنائيه هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأمور الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢٩/٢١ إجراءات جنائيه مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات عنها.“

القبض والتفتيش والتلبس  
(نقض ١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١) حاد العدالة

” جاء نص المادة ١٢٧ إجراءات جنائية مطلقاً في إلزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانوناً ، ومن ثم فإن الدفع ببطان القبض لأن من أجراه رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك يكون على غير أساس.“

(نقض ١٩٧٣/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٢ ص ٦٤٥)

” من حق المحكمة الجنائية - بموجب المادة ٢٤٤ / ١ ج - أن تحرك الدعوى وتحكم في جميع الجناح والمخالفات التي تقع في جلستها بشرط أن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها.“

(نقض ١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٣ ص ٨٥٣)

” إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات و ٢٤٤ إجراءات جنائية وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل الحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد إيداع الشهادة المزورة ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم إلا بإفقال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن.“

(نقض ١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ٥٨٣)

” إن القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع في الجناح والمخالفات في الجلسة لا يمكن أن يكون قد قصد إلى ضرورة إقامة الدعوى بالتبعية إلى شهادة الزور فور إدلاء الشاهد بشهادته ، بل إن ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضي بقاء هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة مستمرة.“

(نقض ١٩٥٢/١/١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٦ ص ٣٥٧)

” جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع بالجلسة التي يجب الحكم فيها وفقاً للمادة ٢٥٧ تحقيق جنابات في نفس الجلسة ، فمن حق

القبيس والتفتيح والتلويح - حادار العدالة  
المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة  
العمومية .”

( نقض ١٩٣٦/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٤٣٢ ص ٥٤٣ )  
” لم يحتم القانون إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها  
جناية الإهانة مادام قد بدئ في نظرها في تلك الجلسة بل إن المادة ٩٠  
مرافعات أجازت للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم إلى جلسة أخرى .”  
( نقض ١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية س جـ ٢ ق ٣٠٦ ص  
٥٣٧ )

” إن المقصود بعبارة من تلقاء نفسها الواردة في المادة ٨٩  
مرافعات هو تحويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من  
أحد تمكينها لها من حفظ كرامة القضاء بالإسراع في محاكمة من يعتدي عليه  
وابتزاز العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة .”

( نقض ١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ق ٣٨٠ ص ٤٣٣ )  
” لا وجوب لسماع أقوال النيابة العامة فيما يجري من المحاكمات  
على ما يقع بالجلسات المدنية من التشويش وجنح الإعتداء على هيئة المحكمة  
أو على إحدى أعضائها ، أما ما يجري في تلك المحاكمات أمام المحاكم  
الجنائية فسماع أقوال النيابة فيها واجب .”

( نقض ١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ق ٣٨٠ ص ٤٣٣ )  
” الساعات الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن بشأن عدم إعلانه  
بالحضور أمام محكمة الجنائيات بما لا يجوز للمحكمة أن تحكم في غيبته فلم  
تعرض له إيراداً له ورداً عليه مع كونه جوهرياً ينبغي على صحته بطلان  
إجراءات المحاكمة الغائبية وما لذلك من أثر على انقضاء الدعوى الجنائية  
بمضي المدة فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والإعاده .”

( ١٩٩٣/٣/٢ ط ٨٥٢٢ س ٦١ ق )

” مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية - في  
مفهومه المخالف - أنه لا يجوز لمحكمة الجنائيات الحكم على المتهم في  
غيبته إلا بعد إعلانه قانوناً بالجلسة التي تحدت لنظر دعواه وإلا بطلت  
إجراءات المحاكمة ، لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال  
المحكمة بالدعوى .”

( ٣/٢ / ١٩٩٣ ط ٨٥٢٢ س ٦١ ق )

” مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه إعلاناً قانوناً بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه ، فإذا كان الثابت أن المتهم قد بحث عنه رجال الإدارة فلم يستلوا عليه ولا على محل إقامته فإن إعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحاً فضلاً عن أنه قد أعلن إعلاناً قانونياً للإدارة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيابياً قد تمت بعد إعلانه إعلاناً قانونياً .“

( ١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦١ ص ٥٣٨ ١٩٦٧/٧/٢٦ س ٦٨ ق ١٧٤ ص ٨٦٦ )

” لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الإعتباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ( م ٢٣٧ وما بعدها ) كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التي أعيدت الدعوى فيها للمرافعة.“

( ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧ ، ١٩٥٧/٥/٢٨ س ٨ ق ١٥٤ ص ٥٥٨ ١٩٨٦/٣/١٣ الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٥٥ ق )

#### الدستور والمادة ٤٥ إجراءات جنائية

” إنه لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ويستوي في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور ، فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للإعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى ، لزم إعمال هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه ، لما كان ذلك ، وكان ما قضى به الدستور في المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون إنما هو حكم قابل للإعمال بذاته فيما أوجب في هذا الشأن من أمر قضائي مسبب ، ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهتدأ أيضاً من هذين الضامنين ، - الأمر القضائي والمسبب - اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ، فيسن قانوناً يتجاهل أحد هذين الضامنين - الأمر القضائي والمسبب - الذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن فيسن قانوناً يتجاهل أحد الضامنين أو كليهما ، وإلا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية . أما عبارة وفقاً لأحكام القانون الواردة في عجز هذا النص فإنما تعني أن دخول المساكن أو تفتيشها لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون ، من ذلك ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٥ إجراءات جنائية من حظر دخول المساكن إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك .

وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور يبقى صحيحاً من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً نافذاً ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور ، فإن حكمها لا ينصرف بداهة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغى أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع ، ومن ثم يكون تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه إجراء لا مندوحة عنه بعد العمل بأحكام الدستور دون تريض قانوني أدنى ، ويكون ما ذهبت إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير مديد.”

( نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨ )

” استقر قضاء المحكمة النقض على أنه متى صدر إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ما دام الآن قد صدر ممن يملك إصداره ومادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة من نفذه ، وأن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط المتهم فيه لا يعد في صحيح القانون التفتيش ، بل هو مجرد عمل مادي يقتضيه حدوث تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه ، ولا يقبل من غير صاحب المسكن الدفع بانتهاك حرمة.”

( نقض ١٩٨٣/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥١ ص ٧٥٩ )

#### صور عملية

” دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا يقصد تفتيشها جائز.”

( نقض ١٩٨٨/١٢/١ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٨١ ص ١١٥٩ )

” أن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي يقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه.”

( نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٢٧ )

” من المقرر أن دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الغرق والحريق إلا أن في هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ إجراءات جنائية ، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه.”

( نقض ١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٢ ص ١٠٥ ، نقض ١٢/١٧/١٩٦٢ ص ٣ ق ٢٠٥ ص ١٥٣ )

” الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحكمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا يقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي



القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
يقع على ذلك الشخص ، لأن حلة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به.”

(نقض ١٩٦٤/١٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١١ من ٥٢)

” من المقرر أن دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتسي الفرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ إجراءات بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . وإن كانت محكمة الموضوع قد رأت في نطاق سلطتها التقديرية أن صدور تلك الأحكام الثلاثة ضد المتهم يمثل حالة ضرورة تبيح تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ تلك الأحكام وكان تقديرها في ذلك سائغا ، فإنه لا تترتب عليها في هذا الخصوص.”

(نقض ١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ النقض ٦٣ ص ٣٠٥)

” التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي إجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن إجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .”

(نقض ١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ النقض ١٣٠ ص ٦٨٣)

” متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة أديعاء الطب قد دخلوا إلى منزل المتهم بالحيلة ، ولكنه هو الذي تقدم مختارا وأوقع الكشف الطبي على أحدهم ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الإجراءات ولارتكابه إلى دخولهم المنزل في غير الأحوال التي ينص عليها القانون.”

(نقض ١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ النقض ٧٤ ص ٢٦)

#### دخول المحلات العامة وتفتيشها

حق مأمور الضبط القضائي في دخول المحلات العامة وشروطه

” الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو إجراء إداري أكتته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض

القبض والتفتيش والتلبس ————— حاد العدالة  
لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك  
مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر  
حيازتها أو إجرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون التفتيش في هذه الحالة  
قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ  
القوانين واللوائح.”

( نقض ١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ النقض ١٢٥ ص ٥٩١ ،  
نقض ١٩٨٧/١١/١٠ س ٣٨ ق ١٦٩ ٩١٧ )

” يجب أن تحقق المحكمة من وقت حصول الضبط وما إذا كان  
المقهى مفتوحة للجمهور أو مغلقة للوقوف على صحة أو عدم صحة الدفع  
ببطلان القبض والتفتيش.”

( طعن ١٩٨٦/٣/٢٧ الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦ )

” لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة  
للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التي تبشر فيها تلك  
المحال نشاطها عادة، إلا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن في غير الأوقات  
التي يباح فيها للجمهور أن يدخلها.”

(نقض ١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠)

” الشارع إذ أجاز لمأمور الضبط دخول المحال العامة المفتوحة  
للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح إنما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذي  
يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ولا يتعداه بالإجازة إلى غيره ،  
فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان  
إلا أوقات العمل دون الأوقات التي تغلق فيها، ولا من حيث الغرض إلا  
بالقدر الذي يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض  
للأشياء والأماكن الأخرى التي تخرج عن هذا النطاق ، وعدة الإجازة أن  
المحال في الوقت الذي تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يقبل أن تغلق في وجه  
مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس في  
أحد الناس.”

( نقض ١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠ )

” من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية  
أن يدخلوا المحال المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهذا

(نقض ١٩٥٥/٤/٥ أحكام للنقض س ٦ ق ٢٤٣ ص ٧٨٦)

” ان معاون البوليس وهو من مأمورى الضبطية القضائية قد خول حق اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للمادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٥ ، وجعل له بموجب تلك المادة فى جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة.”

(نقض ١٩٥٢/٣/٣ أحكام للنقض س ٣ ق ٢٨٢ ص ٧٥٤)

” أنه وأن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقاً للاتحة المحال العمومية دخول تلك المحال لإثبات ما يقع مخالفاً لأحكام هذه للاتحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للتعاظمي أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت ، فإن ذلك لا يخول لهم فى سبيل البحث عن مخدرات تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها.”

(نقض ١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ١٣٤ ص ١٢٩)

” التفتيش قانوناً هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائى الذى لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية - وهم فى الأصل ممنوعون من إجراءات - إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصاً خاصاً فى أحوال معينة أو كان يبداهم انن به من الجهة القضائية المختصة . وكان موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز . وإذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض الى التفتيش لغرض آخر . فمعاون البوليس الذى يندب لتفتيش دكان شخص للتحقق مما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولاً به أو لا ، ليس له أن يفتش هذا الدكان للبحث عن المخدر به ، فإذا فتشه وعثر فيه على مخدر فيكون تفتيشه باطلاً ولا يصح الاعتماد عليه كدليل فى الدعوى.”

(نقض ١٩٣٥/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٣٤٣ ص ٤٤٢)

#### محل عام بالفعل

”من المقرر أن العبرة فى المحال العامة ليست بالأسماء التى تعطى لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها.”

(نقض ١٩٧٦/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٥ ص ٢٢٥)

”إباحة الدخول في جزء من المنزل لكل طارق و تخصيصه لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ، يجيز لرجال الضبط بغير إذن من النيابة العامة دخوله ، لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح.“

(نقض ١٩٨١/٣/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٠ ص ١٩٠)

”استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لبيع الشاي وتقديمه للزبائن فهم الواقع في الدعوى يدخل في سلطان محكمة الموضوع.“

(نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩)

”متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، فمثلة يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات جنائية من حيث عدم جواز دخوله إلا بأذن من جهة القضاء ، وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه.“

(نقض ١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٤ ص ٥٢٤)

”متى كان صاحب المنزل لم يرفع هو نفسه حرمة فإباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات جنائية ، فإذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه ويكون محضره الذي يحرره عن ذلك صحيحا لا يشويه بطلان ما.“

(نقض ١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٤ ص ٢٦٠ ، نقض ٤/١١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٢٠٠ ص ٢٠٨)

التفتيش الذي لا يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة المسكن

”التفتيش المحظور إلا بترخيص من القانون أو من سلطة التحقيق هو الذي يكون في إجراءاته اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي إجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فلا بطلان فيه.“

القبض والتفتيش والتلبس - حدار العدالة  
(نقض ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٤٩١ ص ٤٥٢)

”من المقرر وفقا لنص المادة ٤٥ اجراءات جنائية ان ايجاب اذن النسيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون أراد حماية المساكن فقط ، وبالتالي تفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن.“

(نقض ١٩٧٤/١/٢٧ أحكام نقض س ٢٥ ق ١٣ ص ٥٨ ، نقض ٤/٨/١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٩٨ ، نقض ١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٣ ص ٧٦٠)

” ايجاب اذن النسيابة في تفتيش الاماكن مقصورة على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات . وتفتيش المزارع لا يحتاج الى اذن من النسيابة العامة مادامت غير متصلة بالمساكن.“

( طعن ١٩٩٣/١٠/٣ ط ١٩٧٣٩ س ٦١ ق )

” قيام مأمور الضبط بتفتيش الزراعة بغير اذن من النسيابة العامة يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب.“

(نقض ١٩٦٨/١١/٤ أحكام نقض س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩)

”ان ايجاب اذن النسيابة في التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن المتهمين وما يتبعها من الملحقات ، ولكن هذا الإذن ليس ضروريا لتفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن ، لأن القانون انما يريد حماية حرمة السكن فقط . ولذلك فلا يكون هناك بطلان اذا قام البوليس بدون اذن النسيابة بتفتيش مزارع متهم غير متصلة بمسكنه ، كما أنه لا بطلان اذا حصل التفتيش في غيبة المتهم لعدم وجود نص على هذا البطلان.“

(نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج-٣ ق ٢٤٣ ص ٣٢٠)

”ان التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا احوال التلبس والاحوال الأخرى التي أجاز لهم القانون فيها ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث في مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضي اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح اجراؤه وتعقب المتهم في أى مكان والاستشهاد به

القبض والتفتيش والتلبس ——— حار المحاكمة  
كذلك على الدعوى . ومن ثم فإن التفتيش الذى أجراه الضابط بجسر النيل  
وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يجرمه القانون ويصح الاستدلال  
به..”

( نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨ )  
”التفتيش الذى أجراه الضابطان بشونه المتهم — هي مما لا ينعطف  
عليها حكم المسكن حسيما أورده الحكم من اعتبارات سائغة أمر لا يجرمه  
القانون والاستدلال به جائز..”

( نقض ١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام نقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣ )  
” تفتيش كوم من القش بجوار منزل المتهم لا يقتضي استئذان النيابة  
العامة اذ القانون لا يتطلب إنؤها الا فيما يتعلق بالمنازل والأشخاص ضمانا  
لحرمة المساكن وحرية الأفراد..”

( نقض ١٩٤١/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٦ ص ٤٢٨ )  
”لا يشترط لتفتيش مكان المتهم بمعرفة ضابط البوليس الحصول  
على اذن سابق من النيابة ، خصوصا اذا كان الضابط الذى أجرى التفتيش قد  
استحصل من النيابة العمومية على اذن سابق بتفتيش المتهم وتفتيش منزله  
ففتش مكانه وضبط به المواد المخدرة ، لأن حرمة الأمالك عدا المنازل  
مقصورة على ما نص عليه الدستور من وجوب عدم نزع ملكيتها إلا  
للمصلحة العامة وبشرط دفع ثمنها العادل عند الاستيلاء عليها وعلى الأحوال  
المبينة على سبيل الحصر فى المواد ٣٢٣ وما بعدها من قانون العقوبات..”

( المنصورة الابتدائية ١٩٤٧/٤/١١ المجموعة الرسمية س ٣٨ ق ١٥٨ )  
” نصت المادة ١/٤١ من الدستور على أن ” الحرية الشخصية حق  
طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا التلبس لا يجوز القبض على أحد  
أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعة من التنقل الآن بأمر  
مستلزم ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من  
القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون، وكان مؤدى  
هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من  
حقوق الإنسان ، يستوى فى ذلك أن يكون القيد قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو  
منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز إجراؤه الا فى حالة  
من حالات التلبس كما هو معرف قانونا، أو بإذن من السلطات القضائية  
المختصة ، ولا يغير من ذلك عبارة وفقا لأحكام القانون التى وردت فى

القبض والتفتيش والتلبس - حار المحاكمة

نهائية تلك المادة ، بعد إيرادها الحالتين اللتين يجوز فيهما القبض والتفتيش على السياق المتقدم ، لأن هذه العبارة لا تعني تفويض الشارع العادي في إضافة حالات أخرى تبيح القبض على الشخص وتفتيشه ، والقول بغير ذلك يفرضي السى إمكان تعديل نص وضعه الشارع الدستوري بإرادة الشارع القانوني وهو ما لا يفيد نص المادة ٤١ من الدستور ، وإنما تشير عبارة وفقا لأحكام القانون إلى الإحالة إلى القانون العادي في تحديد الجرائم التي يجدر صدور الأمر بالقبض على الشخص وتفتيشه وبيان كيفية حدوده إلى غير ذلك من الإجراءات التي يتم بها القبض والتفتيش . لما كان ذلك فإن ما قضى به الدستور في المادة ٤١ منه من عدم جواز القبض والتفتيش في غير حالة التلبس إلا بأمر يصدر من القاضي المختص أو من النيابة العامة وفقا لأحكام القانون ، يكون حكما قابلا للأعمال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد و الإجراءات في هذا الدستور ، لا ينصرف حكمها بدهاء إلا إلى التشريع الذي لم يستمر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور فإنه بغير حاجة إلى تدخل من الشارع القانوني.

( طعن ١٩٩٣/٩/١٥ ط ٢٦٠٥ س ٦٢ ق )

#### عمومية النص

” نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعمومية الصيغة التي ورد بها النص ولما كان البادئ مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحا فإن تفتيشه بمعرفة الضابط قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا.”

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣ ، نقض ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، نقض ١٩٨٥/٥/٩ س ٣٦ ق ١١٣ ص ٦٤٣ )

”خولست المادة ٤٦ من قانون الإجراءات تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا.”

( نقض ١٩٨٥/٢/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٣ ص ٢٠٩ )

القبض والتفتيش والتلبس  
”وقوع القبض على الشخص صحيحا ، صحة تفتيشه أيا كان القبض أو الغرض منه ، استنادا الى المادة ٤٦ لاجراءات.

(نقض ١٩٨٦/١١/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٦٩ ص ٨٧٨)

”من حق مأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانونا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه.“

(نقض ١٩٨٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤٠ ص ٩٣٦)

”ما دام من الجائز للضابط القانوني القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ لاجراءات جنائية ، وتفتيش الشخص قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للقرار انه يعتدي على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو غيره.“

(نقض ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠، نقض ٥/٨/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٨٢)

”متى صدر الأمر بضبط المتهم وإحضاره من سلطة تملك إصداره وصدر صحيحا موافقا للقانون فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ، ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه، كما هو مقتضى المادة ٤٦ لاجراءات جنائية.“

(نقض ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٧ ص ٢١٧)

”نص المادة ٤٦ لاجراءات جنائية هو نص عام لا يقتضي الخصوص ، يجيز لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم.“

(نقض ١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٨ ٣٢)

”ان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ لاجراءات جنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جميع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من القانون



القبض والتفتيش والتلبس. حادار الصداقة  
المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي  
عنايته في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى ، والقول بأن التفتيش المشار إليه  
فى هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص عن مجال التعميم  
الذى تسدل عليه عبارته الى نطاق التخصيص الذى لا موقع له من موضع  
النص ولا من صيغته التى أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التى تجيز  
القبض قانونا على المتهم.

(نقض ١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٧ ص ٦٦٦ ، نقض ١١/٢  
١٩٥٤/ س ٦ ق ٥٥ ص ١٦٢)

” انه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول  
القبض اجراء على المقبوض عليه صحيحا ، لأن التفتيش فى هذه الحالة  
يكون لازما ، ضرورة انه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا  
من شر المقبوض عليه اذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء  
بما قد يكون معه سلاح على من قبض عليه، وكون التفتيش من مستلزمات  
القبض يقتضى كل ما يخوله فالتفتيش يخوله حتما مهما كان سبب القبض او  
الغرض منه ، وإن فإذا كان الحكم مع ما أثبتته من أن القبض على المتهم  
وقع صحيحا قد التفت فى قضائه عن الدليل المستند من التفتيش الذى وقع  
على اثر القبض عليه فإنه يكون خاطئا.

( نقض ١٩٤٥/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ق ٩٨ ص ٧٣٣ )

” تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين بحثا عن الأسلحة والذخائر  
تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر اجراء اداريا  
تحفظيا وليس من أعمال التحقيق ، ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو اذن سابق  
من سلطة التحقيق يجوز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة  
كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام.

( نقض ١٩٨٧/٣/١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٣ ص ٣٤٧ )

” قبول المتهم ركوب الطائرة بفيد رضاه مقدما بالنظام الذى وضعته  
الموانسي الجوية من ضرورة تفتيشه وقائيا صونا لها ولركابها من حوادث  
الإرهاب والاختطاف.

( نقض ١٩٨٧/٣/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٧ ص ٣٧٣ )

” الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية.“

(نقض ١٩٨٧/٣/٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٥ ص ٣٦١)

٨٢٤-حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأشخاص والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية متى توافرت شبهة التهريب الجمركي ، عدم تقديمهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقبول القبض والتفتيش المبينة بقانون الإجراءات ، استنادا الى المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وعثور موظفي الجمارك أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية يصح الاستدلال به في هذه الجريمة.“

(نقض ١٩٨٧/٣/٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٥ ص ٣٦١)

صور عملية لاشتراط مشروعية الاجراءات السابقة على التفتيش

” من المقرر ان الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين لا يمكن أن ينصرف فحسب نصه والغرض منه الى غير ما أذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضا أثناء التفتيش المرخص به جريمة قائمة.“

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٤ ص ١٢٠٠)

” الاستمرار في تفتيش متهم بإحراز سلاح وذخائر مأذون بتفتيشه بعد عدم ضبط السلاح معه بحث عن أدله او أشياء أخرى متعلقة بالذخائر ، من حق مأمور الضبط القضائي ضبط ما يكشفه عرضا أثناء ذلك.“

(طعن ١٩٦٣/٣/١٦ ط ١١٧٥٤ س ٦١ ق)

”نص قانون الإجراءات الجنائية بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم بجواز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يبرى من خول إجراءه على المقتض عليه صحيحا ايا كان سبب القبض او الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص . فإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازما ضرورة إذ أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه اذا حدثت نفسه باسترجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه، فإن التفتيش يكون صحيحا.

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١ ص ٩٦)

” متى كان البين مما حوته الأوراق ان جريمة هرب المطعون ضده كانت في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها ان يقبض عليه وان يفتشه تبعاً لذلك عملاً بالمادة ٦ اجراءات وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي ألقاها المطعون ضده ، فإن الأمر المطعون فيه إذ خلص إلى بطلان القبض والتفتيش ، دون نظر إلى الجريمة هرب المطعون ضده ، وأثرها فيما اتخذ ضده من اجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد.“

(نقض ١٩٦٩/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٦ ص ١٣١١)

” متى كانت مساهمة المطعون ضده في جريمة احراز المخدر قد تبينت لمأمور الضبط القضائي من إقرار المتهم الآخر بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها، فإن الحكم المطعون فيه إذا ما أهدر الدليل المستند من التفتيش بدعوى بطلانه لإبتناؤه على أن غير مسبق بتحريات جديدة على الرغم من وجود ما يبرره قانوناً يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون.“

(نقض ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٨ ص ١٣١٨)

” ان حالة التلبس بذاتها لا تستلزم إنفا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش ، إذ ان هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي - متى كان له حق إيقاع على المتهم- تفتيش شخصية ومنزله كما هو المستفاد من المادتين ٤٦/١، ٤٧ اجراءات جنائية . فالأمر الصادر من النيابة يضبط المتهم متلبساً بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب إليه الدفاع وهو أن يكون الضبط مقيد بقيام حالة التلبس كما هو معروف به في القانون . وواقع الحال انه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ وهو ما حدث فعلاً على النحو الذي أورده الحكم.“

(نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨)

” إذا كان التلبس مما هو وارد في الحكم المطعون فيه ان ضبط المخدر الذي دان الحكم الطاعة بإحرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها ، و انما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختياراً بإلقائها اياه على مشهد من الضابط الذي كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل

القبض والتفتيش والتلبس - حار العجالة  
زوجها ، فلا يحق لها من بعد الجريمة مثلبس بها ان تطعن في صحة  
الضبط او في صفة من اجراء.”

(نقض ١٩٥٤/٦/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٧ ص ٧٩٢)

” لما كان الحكم قد اثبت في مدوناته أن مأمور الضبط قد استصدر  
إنفا من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعة تحرز وتحوز جواهر  
مخدرة وتمكن من ضبطها حيث عثر معها على المخدرات المضبوطة فإن  
مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة  
مستقبلة.”

(نقض ١٩٨٦/١/١٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤ ص ٦٤)

” أن فتح باب سيارة معدة للإيجار وهو واقفة في نقطة المرور لا  
ينطوي على التعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية  
الحق في هذا الإجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات  
الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم . وإذا كان الحكم  
قد استخلص تخطي المتهم عن الكيس الذي ضبطت به المادة المخدرة مما  
شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب  
السيارة وكان يده اذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأذكر ملكيته وحيازته وقال  
انه لا يعرف عنها شيئا ، فهذا التخطي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة  
متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون إذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦  
اجراءات جنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على ادائه الطاعن  
صحيا.

(نقض ١٩٥٣/٣/٢٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٢ ص ٦٦٩)

” إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وهو يحرز كمية من المواد  
المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سياره سحبت منه و قام مكتب  
المخدرات بإرسالها إلى إدارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند  
فحصها أنها مزورة فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط هذه  
الرخصة باطل ليس له من أساس . وذلك بأن ضابط المخدرات حين حصل  
على الرخصة وبعث بها إلى إدارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة  
مزورة بنطوي على جريمه جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها وإنما  
هو فعل ذلك تنفيذا لما تقضي به لائحة المرور في هذه الحالة من سحب  
الرخصة وتسليم المتهم تصريحاً مؤقتاً بالقيادة إلى أن يبت في أمر التهمة  
المسندة إليه.”

( نقض ١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض من ١ ق ٢٣١ ص ٦٢١ )

” إن ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة العامة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء أكان فاعلا أو شريكا وأن يفتش مسكنه.“

(نقض ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض من ٣ ق ٢١٧ ص ٥٨٧ ، نقض ٣/١٣/ ١٩٥٢ ق ١١٨ ص ٥٨٩)

” إن الجريمة متى شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببره يسيرة فإنها تكون متلبسا بها، ويجوز لرجل الضبطية القضائية أن يتبض على كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه إن رأى لذلك وجها ، و يستوي في ذلك من يشاهد وهو يقارب الفعل المكون للجريمة و من تبين مساهمته فيها وهو بعيد عن محل الواقعة.“

( نقض ١٩٤١/٣/٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٢٠ ص ٤١ )

” إن ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها . أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كان يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشئ كان يحمله عندما شعر بقنوم رجل البوليس للقبض عليه ، فإن ضبط هذا الشئ بعد إلقاءه ثم الإستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكون صحيحا لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات التلبس أو غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه.“

( نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٣١١ ص ٤٠٣ )

” إذا أذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى بسرقتها ، وفي أثناء التفتيش أتى أخو المتهم المقيم معه في هذا المسكن ، فجاء وخلصه ، عملا يريب في أمره ( وهو في هذه القضية أنه ألقى شيئا من يده في الشارع ) ففتشته معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه دخان حسن كفيف ، ثم ظهر أن الشئ الذي لقيه في الشارع هو مادة مخدرة ( حشيش ) فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذي لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة ، لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس.“

القبض والتفتيش والتلبس - حار التحالة  
(نقض ١٩٢٣/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٧ ص ٢١٦)

”ما يقوم به رجل الإسعاف من البحث في جيوب الشخص“ : انب  
عن صوابه ، قيل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره وهذا  
الإجراء لا مخالفه فيه للقانون ، إذ هو من الواجبات التي تملئها على رجال  
الإسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم ، وليس من شأنه أن يكون فيه  
اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو لذلك لا  
يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع إلى اعتباره عملا من أعمال  
التحقيق .“

(نقض ١٩٥٦/١/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ٩ ص ٢١)

”إذا كان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى يفيد أن المتهم كان قد  
تخلّى عن الحقيبة ولقاهما على الأرض قبل أن يمسك به رجال البوليس ليمتصاه  
من ركوب القطار بعد أن رأياه يجري محاولاً ركوبه دون أن يقدم تذكرته  
إلى عامل الباب فإن تفتيش الحقيبة بعد تخلّي المتهم عنها يكون صحيحاً ولا  
يكون لما يثيره المتهم بشأن بطلان القبض جدوى ما دام قد تبين من تفتيش  
الحقيبة وجود المخدر بها.“

(نقض ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٧ ص ٤٩٦)

”إن بحث البوليس في محتويات السلّة بعد سقوطها في الطريق العام  
لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذي يريده القانون ، و إنما هو ضرب من ضروب  
التحري عن مالّكها على يهتدي إلى معرفته بشئ من محتوياتها ولا جناح عليه  
في ذلك . فإذا هو وجد في هذه السلّة مخدراً ( حشيشاً ) وأدانت المحكمة  
صاحب هذه السلّة في تهمة إحراز الحشيش الموجود بها كان حكمها في  
محلّه.“

(نقض ١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨ ص ٥٤٠)

صور لعدم مشروعية الإجراءات السابقة

”إذا كان كل ما وقع من المتهم وحمل الضابط على تفتيشه هو دخوله  
المسكن مسرعاً فور رؤيته إياه وكان الإذن الصادر من النيابة مقصوراً على  
والد المتهم دون أن يشمل هو ، فهذا القبض والتفتيش الذي تلاه بناء على  
العثور على قطعه من الحشيش في غرفة والد المتهم يكونان باطلين.“

(نقض ١٩٥٢/١٢/١٥ أحكام النقض س ٤ ق ٩١ ص ٢٣٣)

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن أحد رجال البحث رأى المتهم في الشارع وأن المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع في مشيته فارتاب في أمره واقتاده إلى المركز ، وبمجرد وصوله إليه استأذن ملاحظ البوليس النيايه في تفتيشه فأذنت ، وعند تفتيشه وجد بجيبه ماله تبين من التحليل أنها أفسيون ، فإن هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه أنه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس، وإن فالقبض باطل والإذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك ، لأن استصداره إنما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان على البوليس إذا كانت القرائن متوافره لديه على اتهام المتهم أن يعرضها على النيايه لاستصدار إذن التفتيش من غير إجراء القبض.“

( نقض ١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٣٨٥ ص ٦٤٥ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجل البوليس اقتاد المتهم إلى مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الإتجار في المخدرات ، ثم حصل رئيس المكتب على إذن من النيايه بتفتيشه وفشله فوراً فعثر على قطعة من الأفيون داخل حذائه ، فلا يجوز الاستناد في إدانته إلى ضبط الماده المخدرة معه ، لأن إذن النيايه لم يصدر إلا بعد أن قبض على المتهم بصفه غير قانونيه ، وفي ذلك ما يدل على أن استصداره لم يكن إلا للحصول على دليل لم يكن ليوصل لولا هذا القبض.“

( نقض ١٩٤١/١/٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢١٩ ص ٤١٠ )

” لا يجوز قانوناً تقرير التفتيش بمقولة أن المتهم كان في حالة تلبس بجريمة سرقة مادام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة المقول بها ، ولم يكن التفتيش حاصلًا على أساس أن هناك جريمة سرقة بل على أساس وجود ماله مخدرة يراد ضبطها.“

( نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٢٤٠ ص ٢٦٨ )

” إن مشاهدة الجريمه وهي في حالة تلبس يجب أن يسبق التفتيش فلا يجوز خلق حالة تلبس بإجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمه المستمره في ذلك هو حكم باقي الجرائم ، فجريمة إحراز المواد المخدرة وهي جريمه مستمره لا تبيح التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً.“

( نقض ١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ١٤٩ ص ١٤٢ )

القبض والتفتيش والتلبس  
” إن التفتيش الذي يقع على الأشخاص في غير الأحوال التي يرخص فيها القانون به يكون باطل بطلاناً جوهرياً ، ولا يصح الإعتماد عليه كدليل لإدانة الشخص الذي حصل تفتيشه . فإذا قبض أحد رجال البوليس ( أومباشي) على شخص وهو سائر في الطريق وأجرى تفتيشه لمجرد الظن أو الاشتباه في أنه يحرز مخدراً ، فإن هذا التفتيش الحاصل يغير إن من النيابة يكون باطلاً لمخالفته لأحكام القانون.“

( نقض ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٤٣ ص ٤١ )

#### تنفيذ التفتيش

” الخطأ في الاسم بل إغفال ذكره كلية ليس في شأنه أن يبطل الإجراء متى أثبت الحكم أن للشخص الذي تم تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش.“

( نقض ١٩٨٦/١/١٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١ ص ٩٤ )

” لا يشترط القانون إلا أن يجري التفتيش أحد مأموري الضبط القضائي دون أن يقصر ذلك على محرر محضر الضبط.“

( نقض ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢١ ص ٥٠٠ )

” من المقرر أن ما يتخذه مأمور الضبط القضائي المخول حق التفتيش من إجراءات الكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى في موضع إخفائه من جسم المتهم لا يعدو أن يكون تعرضاً لمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته ، كما أن قيام الطبيب في المستشفى بإخراج المخدر من الموضع الذي أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما يجري بوصفه خبيراً ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله في مكان معين أو تحت إشراف أحد .“

( نقض ١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٢ ص ٣٧٨ )

” نص المادة ٤٦ إجراءات إنما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش.“

( نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩ )



”إن الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بتفتيش الامتعم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً بالتطبيق للمادتين ٣٤ و ٤٦ إجراءات جنائية قاصر على شخصه دون مسكنه.“

( نقض ١٩٧١/٥/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٦ ص ٣٩٥ )

”متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش ولغا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذ.“

( نقض ١٩٨٢/٦/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٨ ص ٧١٦ ، نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧ )

”متى كانت جريمة إحراز السلاح مثلباً بها ، فإن هذا يجوز لمأمور الضبط القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان ما دامت حالة التلبس قائمه ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين ، أو عند العثور على شيء معين ومن ثم فالدليل المستند من هذا التفتيش يكون صحيحاً.“

( نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٧٤٥ ص ٧٠٢ )

”لم يشترط القانون - بالنسبة إلى تفتيش الأشخاص حضور شهود لإحرازه ، إلا أن حضورهم وقت التفتيش لا يترتب عليه لبطان أو حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة الإجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ولا محل لاستناد المتهم إلى المادة ٧٧ إجراءات جنائية لأن المادة المذكورة لم تتحدث إلا عن حق خصوم الدعوى في حضور إجراءات التحقيق عندما يباشر قاضي التحقيق.“

( نقض ١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧ )

صور في ظل النص قبل التعديل

”لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٢/٣٤ و ٤٦ إجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجريمة مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق.“

( نقض ١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٨ ص ٥٥٦ )

القبض والتفتيش والتلبس - مدار العدالة  
” لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه  
وبدون إذن من سلطة التحقيق إلا في الأحوال التي يخول القانون لهم فيها  
القبض عليه، وهي التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة في المادة ١٥  
تحتقيق جنابات.“

( نقض ١٩٣٨/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٣٧ )

” لرجال البوليس دائما حق تفتيش الأشخاص الذين يجرون القبض  
عليهم طبقا للقانون ، فكلما كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا والعكس  
بالعكس.“

( نقض ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ٤٣ ص ٤١ )

” تفتيش السجين الذي يقوم به ضابط السجن للإشتباه في حيازة أشياء  
ممنوعة داخل السجن يعتبر استعمالا لحق “.

( طعن ١٩٨٧/١٠/٢٢ الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ )

” تفتيش السجين الذي يقوم به ضابط السجن للإشتباه في حيازة أشياء  
ممنوعة داخل السجن يعتبر استعمالا لحق بموجب المادة ٤٠ عن القرار  
بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون.“

( نقض ١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٢ ص ٨٤٨ )

” تفتيش المتهم قبل إيداعه سجن القسم صحيح.“

( نقض ١٩٨٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤٠ ص ٩٣٠ )

” لما كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين  
منها أن التفتيش الذي أجراه الحارسان للمطعون ضده - وكان مسجونا - إنما  
كان بحثا عن ماهية الممنوعات التي نمت إلى علمهما أنه توصل إليها أثناء  
وجوده بالمحكمة ، فإن ذلك التفتيش لا مخالفه فيه للقانون إذ هو من الواجبات  
التي تملئها عليهما الظروف التي يؤيدان فيها ولجب الحراسه بغية الكشف  
عن ماهية الممنوعات التي في حوزة المطعون ضده خشية استعمالها في  
إلحاق الأذى بنفسه أو بغيره أو تحظر لوائح السجن إحرارها ويتعين عليهما  
إبلاغ السجن بها عند عودتهما إليه ، فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشا بالمعنى  
الذي قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على  
دليل من الأدلة ولا تملكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها ، و إنما هو  
إجراء إداري تحفظي لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
لإجرائه أدله كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط  
القضائي فيمن يقوم بإجرائه ، فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن  
جريمه يعاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الإستشهاد بهذا الدليل  
على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول  
عليه أية مخالفه.

(نقض ١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٣٢ ص ٥٠٦)

” المسجون المركزية تجري عليها أحكام لوائح السجن ونظامه  
ولضباط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه  
و أمتعته وغرفته وضبط ما قد يحرزه من ممنوعات وإبتاء الأمر الصادر  
من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش  
الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدقي المشرف على سجن القسم لأحد  
النزلاء به خطأ في تطبيق القانون.”

(نقض ١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٨ ص ٧١٩)

” متى كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على  
أنه إذا اشتبه مدير السجن أو مأموره في أي زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه  
فإذا عارض الزائر في التفتيش جاز منعه من الزياره مع بيان أسباب هذا  
المنع في سجل يومية السجن. وكانتا هذه المادة كما هو واضح من عبارتها لا  
تستلزم الرضاء الذي يصدر بفعل إيجابي ممن يحصل تفتيشه بل يكفي عدم  
معارضته في التفتيش - وهو فعل سلبي - فإن تفتيش مأمور السجن  
للطاعنين حين لثبته فيهما لدى دخولهما سجن النساء في اليوم المخصص  
للزياره يكون صحيحا بالتطبيق لأحكام هذه المادة مادام أن الطاعنين لم يدفعوا  
بأنهما اعترضوا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ومن ثم يكون النعي  
ببطلان التفتيش في غير محله.”

(نقض ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ س ٨٨)

” لا يصح الإستناد إلى لائحة السجن في تقرير تفتيش المتهم ما  
دام أنه لا يوجد أمر قانوني بإيداعه السجن كما تنص به المادة ٤١ إجراءات  
جنائيه.”

(نقض ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٩٢)

” إن تفتيش المحبوسين حسب احتياطيا عند إدخالهم السجن صحيح وذلك على ما هو مفهوم من نصوص القانون من أن لفظ المسجون يطلق على المحبوسين إطلاقاً سواء أكان الحبس احتياطياً أم تنفيذياً.“

( طعن ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٣ ص ٤٥٣ )

#### تفتيش السيارات

##### تفتيش السيارات الخاصة

” التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما جريمة السيارة الخاصة فمستمد من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها وإذن فمادام هناك أمر من النيابة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن من بطلان.“

( نقض ١٩٨٤/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٠ ص ١٤٩ ، ٦/٢٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ ، ١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ ص ٥٧ ق )

” القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها.“

( نقض ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٣ ص ١١٥٩ )

” التمسك ببطلان تفتيش سياره لا يقلل من غير حائزها.“

( نقض ١٩٨٨/١٢/١ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٨١ ص ١١٥٩ )

##### تفتيش سيارات الأجرة

” الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون - طالما هي في حيازة أصحابها فإذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه - وله أصل في الأوراق - أن السيارة المضبوطة مملوكة لشخص كان نزول أحد المعتقلين وقد اعترف الطاعن الثاني أنه استأجرها من زوجة مالكها لاستغلالها كسيارة أجرة فإن هذه الحماية تسقط عنها.“

(نقض ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض من ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠)

” لما كان التفتيش الذي يجرمه القانون على رجال الضبط القضائي هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون على حق القبض والتفتيش بخصوص خاصه، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الإستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر - فإن من حق مأمور الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور.“

(نقض ١٩٨٣/١١/١٠ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠)

” القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة ، فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الإستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور.“

(نقض ١٩٦٦/١٠/١٧ أحكام النقض من ١٧ ق ١٧٦ ص ٩٥١)

#### تفتيش السيارات الخالية

” إن القيود الواردة على التفتيش إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها إلا في الأحوال الإستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، فإذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها.“

(نقض ١٩٦٣/١٢/٢٣ أحكام النقض من ١٤ ق ١٧٦ ص ٩٦٢)

” لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق، وفي غير أحوال التلبس ، إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها.“

(نقض ١٩٦٠/٤/٤ أحكام النقض من ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨)

القبض والتفتيش والتلبس ..... حادار الصحالة  
” التفتيش السذي يقع في سياره واقفه في الطريق لا يحرمه القانون والإستدلال به جائز.“

( ١٩٣٨/٢٠٦ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ٢٤٢ ص ٢٦٨ )

#### الرضاء بالتفتيش

” تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثاً عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إدارياً وقائياً ، وليس من أعمال التحقيق ، يجوز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفه لجريمه معاقب عليها بمقتضى القانون العام .“

( ١٩٨٦/١٠/٢ الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٦ )

” قبول المتهم ركوب الطائرة يفيد رضاه مقدماً بالنظام الذي وضعته الموائس الجوية من ضرورة تفتيشهم وقائياً صوتاً لها ولركابها من حوادث الإرهاب والإختطاف ، ويصح ما يسفر عنه ذلك التفتيش من ضبط الجرائم .

( ١٩٨٦/٤/٣٠ الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦ )

” ما دام الحكم قد أثبت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها الماده المخدرة قد تم برضاء صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافياً لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاه أحد غيره ممن كانوا في السيارة ، ولا شأن لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التفتيش .“

( ١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١٦٩ ص ٣١٦ )

#### الدفع بالبطلان

” المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقرره إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فإذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التي ضبط فيها المخدر ليست مملوكة للطاعن ، فإن تفتيشها لا يمس حرمه من الحرمات المكفولة له .“

( نقض ١٩٦٨/٤/٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٥٩ ص ٣٢٠ )

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
"الدفع ببطلان تفتيش السيارة لا يقبل إلا من مالكة، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن الذي تتصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها".

(نقض ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨)

#### تفتيش المتاجر

"إن للمتجر حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه وأن هذه الحرمة وما أحاطها به الشارع من عنايه تقتضي أن يكون دخوله بإذن من النيايه ما لم تكن الجريمة مثلباً بها أو كان صاحب الشأن قد رضي بالتعرض لحريته رضاه صحيحاً، وأن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو ممن يعد حائزاً له وقت غيابه، وتقدير توافر صفة الحيازه لمن صدر عنه الرضاء بتفتيش المكان هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاءه على ما يسوغه".

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٢ ص ١٨٥)

"التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون. أما محل التجاره فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه، وما دام أن لأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيشه هذا المحل".

(نقض ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٢٣٠)

"التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه وإن دأ هناك أمر من النيايه العامه بتفتيش أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضروره ما يكون متصلاً به والمتجر كذلك، ومن ثم فإن إطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التخصيص عليه صراحة في الأمر به يكون على غير سند صحيح من القانون".

(نقض ١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨١ ص ٩١٠، ٥/٢٥/١٩٨١ س ٣٢ ق ١٥ ص ٥٤٥)

"التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون، أما حرمة محل التجاره فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم

القبيص والتفتيش والتلبس ..... حار العدالة  
صنوبر إذن من النسيابه العامه بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ في تأويل  
القانون بما يوجب نقضه.

( ١٩٦٤/٤/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٩ ص ٢٤٦ )

” متى كان هناك إذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم فإن تفتيش  
محل تجارته بمقتضى هذا الإذن يكون صحيحا ، ذلك أن حرمة محل  
التجاره مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه.”

( نقض ١٩٦٢/١/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠ ص ٣٨ )

” التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر  
من القانون، فلا يمكن القول ببطان تفتيش دكان إلا على اعتبار اتصاله  
بشخص صاحبه أو مسكنه، وإذن فما دام هناك إذن من النيابة بتفتيش متهم  
ومنزله فلا يقبل منه الطعن بتفتيش دكانه بمقولة أنه لم يصدر به إذن.”

( طعن ١٩٤٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٧ ص ٦٥٩ )

#### الفقره الثانيه

##### مجال تطبيق النص

” مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى عندما يكون  
مكان التفتيش من المواضع الجسمانيه التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي  
الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المراه التي تخدش حيائها  
إذا مست.”

( نقض ١٩٧٣/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ، ٥/٢١ /  
١٩٧٢ ق ١٦٩ ص ٧٥٩ )

” تنفيذ الإذن بتفتيش الطاعنه دون الإستعانه بأنثى لا يعيب إجراءات  
التفتيش طالما اقتصر على مواضع لا تعتبر من عورات المراه التي لا يجوز  
لرجل الإطلاع عليها.”

( نقض ١٩٨٦/١/١٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤ ص ٦٤ )

” مجال إعمال حكم الماده ٢/٤٦ إجراءات جنائيه أن يكون ثمة  
تفتيش قد وقع على الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط  
القضائي الإطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المراه التي يخدش  
حيائها إذا مس.



**الشهادة التي تنفذ التفتيش**

” لا تستلزم المادة ٤٦ إجراءات جنائية أن تحلف الشهادة التي نذبت لتفتيش أنثى من مأمور الضبط القضائي وأثبت اسمها في محضر ضبط الواقعة إلى مین إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين طبقاً للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ إجراءات جنائية.“

( نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٧ ص ٨٢٥ )

**الحكم بالتنصيص إلى الطبيب**

” الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، وذلك أن قيامه بهذه الإجراءات إنما كان بوصفه خبيراً ، وما أجراه لا يعدو أن يكون تعرضاً للطاعنة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبي اللازمه لإخراج المخدر من موضع إخفائه في جسم الطاعنة .“

( نقض ١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١ ص ٩ )

” إن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الإثبات وأنه لا غضاوضه عند استحالة تفتيش متهمه بمعرفة أنثى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب . ذلك تقدير خاطئ في القانون .“

( نقض ١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧ )

**صور لا مخالفه فيها للنص**

” لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن تفتيش أنثى ، إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . وجنب الضابط المخدر من الطاعنة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى .“

( نقض ١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥ ، ١٩٦٦/٣/٧  
س ١٧ ق ٥١ ص ٣٥٨ )

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
” قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ساقى الطاعنه عند قيامه بتنفيذ  
إذن التفتيش - بفرض صحة ذلك - لا يتحقق به المساس بعوره لها أو  
الإطلاع عليها بحيث يبطل التفتيش “.

( نقض ١٩٨٣/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤٩ ص ٢٥٧ )

” لا يكون ضابط البوليس قد خالف المادة ٢/٤٦ إجراءات جنائيه إن  
هو أمسك بيد المتهم وأخذ عليه التي كانت بها . “

( نقض ١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠ ص ١٤٨ )

” إن ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون إن هو النقط لقاؤه  
المخدر التي طالعته في وضعها الظاهر بين أصابع قدم المتهم وهي  
عاريه “.

( نقض ١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٣ ص ٥٢١ )

” استلزم نص المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائيه إذا كان  
المتهم أنثى أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي  
، ولم يشترط القانون كتابة في هذا النذب لأن المقصود بنذب الأنثى ليس  
تحقيق ضمانات حرية من يجرى تفتيشها ولكن اشتراط نذب الأنثى جاء  
عندما يكون التفتيش في الموضع الجسمانيه التي لا يجوز لرجل الضبط  
القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المراه التي  
تخدش حيائها إذا مست ، بل يكتفى بالنذب الشفوي . “

( نقض ١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٥ ص ٥٨٨ )

#### صور فيها مخالفه للنص

” مراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون  
مكان التفتيش من الموضع الجسمانيه التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي  
الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المراه التي تخدش حيائها  
إذا مست ، ولما كان ما قام به الضابط من إمساكه باليد إلى سرى للمطعون  
ضدها وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفي فيه المخدر ينطوي بلا شك  
على مساس بمصدر المر . الذي يعد من العورات لديها لما يقتضيه ذلك  
بالضرورة من ملامسة هذا الجزء من جسمها . ومن ثم فإن الحكم المطعون  
فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطالان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السابقه التي  
أوردتها يكون قد طبق القانون بتسليماً سليماً “.

” إذا كان الحكم المطعون قد أجاز تفتيش صدر المرأة وسوغه بمقولة أن النقاط العلية المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشاً بمس مواطن الغف منها ، وقضى بإدانتها اعتماداً على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وتأويله . “

( نقض ١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٤ ص ١٣٤١ )

” لما كان قضاء محكمة النقض قد أسقط على أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه . وكان ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة إحرار المخدر متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون الحاجة لصندور إذن من النيابة العامة بذلك ، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون . “

( نقض ١٩٨٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٣ ص ٣٦٤ )

” إن ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة إحرار المخدر متلبساً لها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصندور إذن من النيابة العامة بذلك . “

( نقض ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١ )

” لمأمور الضبط القضائي دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب الجريمة في حالة التلبس لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستند إلى الحق المخول لمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ إجراءات جنائيه ، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدي إلى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقضي الظروف المحيطة بالحادثة أن يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله . “

( نقض ١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١١٧ ، ١١/١٤/١٩٦٥ س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢ )

” إذا كان الثابت مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضابطاً قانونياً محرراً لماده مخدرة وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة. فيكون انتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر إجراء صحيحاً في القانون، إذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة إحراره متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه.“

(نقض ١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٢ ص ٢٥٣)

” مآدام إذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة لم يكن مقصوراً على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضاً ضبطه وتفتيشه، فإن ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإنذار يكونان سليمين فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة فإن المتهم يكون عندئذ في حالة تلبس تجيز للضابط تفتيش مسكنه أياً كان وبغير حاجة إلى إذن النيابة.“

(نقض ١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٩ ص ٣٢٢)

” يجوز قانوناً لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس أن يفتش منزل كل متهم فيها بغض عن من النيابة، وذلك سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وسواء شوهد متلبساً بهذه الجريمة أم لم يشاهد.“

(طعن ١٩٣٩/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٧ ص ٥٣٠)

” لرجال الضبطية القضائية في جميع أحوال التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل جميع المتهمين سواء أكانوا حاضرين أم غائبين، وسواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء، فإن القانون لم يفرق بين متهم وآخر ولا يتطلب لإجراء التفتيش إلا أن تكون هناك دلائل قوية على اتهام الشخص المراد تفتيشه في الجريمة المتلبس بها.“

(طعن ١٩٣٧/٣/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣).

” لا يشترط لتفتيش منزل متهم في أحوال التلبس أن يشاهد هذا المتهم في حاله من هذه الحالات، كما قد يلوح من النص العربي للمادة ١٨ تحقيق جنایات، بل يكفي - كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة - أن تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس وأن توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها.“

#### شروط مشروعية الإجراءات

” إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قصد منزل المتهم لضبط نعبه اتهم أخوه بسرقتها، فلما لم يذعن الطاعن لطلب فتح الباب ولا حظ الضابط من ثقب المفتاح أن الطاعن يبعثر سكرًا ويلقي عليه ماء فقامت لديه شبهة في أن السكر مسروق، فالتحتم المنزل لتفتيشه، فهذه الواقعة لا تعتبر من حالات التلبس، لأن الضابط لم يكن له أن يمد نظره من ثقب مفتاح الباب لما في ذلك من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للآداب ولا يجوز أن يتخذ من طريق مخالفة القانون دليل على قيام حالة التلبس.“

(طعن ١٩٤٠/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٩ ص ١٦١)

” مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ إجراءات جنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش الشخص إذا قامت ضده أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على أنه يخفي معه شيئًا يفيد في كشف الحقيقة دون أن يصدر أمر قضائي ممن يملك سلطة إصداره أو أن تتوافر في حقه حالة التلبس، يخالف حكم المادة ٤١ من الدستور (على السياق المتقدم) فإن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمناً بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون تريض صدور قانون أدنى ولا يجوز الاستناد إليها في إجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ.“

(طعن ١٩٩٣/٩/١٥ ط ٢٦٠٥ س ٦٢ ق)

#### شروط توافر القرائن

” إنه وإن كان لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره في المكان المأذون له بتفتيشه إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفي شيئًا يفيد في كشف الحقيقة أو كان وجوده يندم عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلت به بالمتهم الضالعين فيها.“

(نقض ١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥)

” الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من منقولات فحسب ولا يتعداه إلى الأشخاص الموجودين فيه لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة منزله ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ إجراءات جنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهمًا أو غير متهم إذا قامت

القبض والتفتيش والتطهير  
قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة وهذا الحق استثنائي  
فيجب عدم التوسع فيه.”

(نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١)

” لأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة وله تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع.”

(نقض ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٠ ص ٦٢٢)

#### صور عملية لتفتيش غير المتهم

” لما كان الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق التبايه أنه وجد المطعون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه (المطعون ضده الثاني) وأنه قام بتفتيشها لما لاحظ من انتفاخ جيب جلبابها وبروز بعض أوراق السلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات في هذا الجيب ، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المطعون ضدها الأولى إنما كانت تخفي معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، مما يجيز لأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملاً بالمادة ٤٩ إجراءات جنائية ، ومن ثم فإن ضبط لفافات المخدرات في جيبها يكون بمنأى عن أي بطلان.”

(نقض ١٩٧٠/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٥ ص ٤٧٨)

” متى كانت المتهمه موجوده في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطيه القضائيه ، فلما رآته نهضت و أخذت صره كانت تضعها تحت ركبتيها فحملتها تحت إبطها . و لما عرفته أخذت تنقهز ثم ألقت بها فالتقطها ، فإن هذه المظاهر التي بدت من المتهمه أمام الضابط تعتبر قرينه قويه على أن المتهمه كانت تخفي معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، و من ثم فإن ضبط الصره بما فيها من مخدر يكون صحيحاً طبقاً للمادة ٤٩ إجراءات جنائية .”

(نقض ١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٠ ص ١١٢٦)

” إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن مواد مخدرة ، وعند تفتيشه عثر ضابط البوليس فعلاً على المخدر ففتش أشخاصاً آخرين كانوا في المنزل وقت تفتيشه علي اعتبار أن لهم ضلعاً في جريمة

إحراز المخدرات التي شوهد الفعل المكون لها حال ارتكابه في ذلك الوقت فتفتيش هؤلاء المتهمين يكون صحيحاً.

(نقض ١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٩٩ ص ٥٦٧)

” لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية إلا لمن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم.“

(طعن ١٩٩٣/٤/٢٨ ط ١٦٧٩١ س ٥٩ ق)

#### التقيد بالغرض من التفتيش

” إن الإذن الصادر من النيابة لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش متهم في جانيه أو جنحه لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض المقصود منه إلى غير ما أذن بتفتيشه ، وذلك لما يقتضيه صدور كل إذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه.“

(نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٣٠٣ ص ٣٩١)

#### صوره صحيحة

” إن ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه في جريمة رشوة لا يستلزم حتماً الإكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثاً عن أدله أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة.“

(نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥)

#### صور فيها تجاوز الغرض من التفتيش

” إذا كان التفتيش قد استنفذ غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الأسلحة التي ليس لها ذخائر حتى يمكن الإحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديري بعد ضبط السلاح المذكور فإن ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفاً للقانون.“

(نقض ١٩٦١/٦/١٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٦ ص ٧١٠)

” أنه إذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح فإن له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضاً في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعي من جانيه في إجراء التفتيش بحثاً عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من

القبض والتفتيش والتلبس  
أجلها . فإذا هو تجاوز الحدود وفتش لغير الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها كان عملاً باطلاً . فإذا كان الثابت بالحكم أن الضبط الذي كان يفتش عن سلاح قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظة المتهم شم رائحة الأفيون تتبعث منها ففتشها . فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن مبنياً على أنه اشتباه في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها ، و إنما فتشها لأنه اكتشف الأفيون بها.”

( نقض ١٩٥٠/١١/١٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٤ ص ٢١٧ )

” أنه وإن كان لرجل البوليس ( أومياشي ) المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المتهم وإحضاره تنفيذاً للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو إيذائه نفسه ، إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد ، فإذا كان التفتيش قد أجري من بادئ الأمر بقصد البحث عن مخدر فإنه يكون باطلاً غير جائز الإعتماد عليه.”

( نقض ١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٤٧٣ ص ٥٣٦ )

” تقدير جديدة التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش مسأله موضوعيه.”

( طعن ١٩٨٩/١/١٢ ط ٢٢٦٦ س ٥٨ ق )

” الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفاً في التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون.”

( نقض ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٣ ص ٦٨٢ )

” إن تصرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفاً ينطوي على عنصريين أحدهما مقيد هو تحري صدور الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيها لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوي على تقرير وتقدير الوقائع التي تغيب التعسف في تنفيذه وهو موكول إليها تنزله المنزل التي تراها ما دام سائفاً.”

( نقض ١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢ )

#### شرط ظهور الأشياء عرضاً

” لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحه وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحه والذخيره فيه ، فإذا ما اكتشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمه



القبض والتفتيش والتلبس ————— حار المحاكمة  
أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيا ل جريمه متلبسا بها  
ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش.

( نقض ١٩٧٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٧ ص ١٢٣٨ )

” المستفاد من نص المادة ٥٠ إجراءات جنائية وتقرير لجنة الشيوخ  
وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن  
الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جميع الإستدلالات أو حصول التحقيق  
بشأنها ، وأنه إذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمه  
أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمه أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن  
يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سعي يستهدف البحث  
عنها.

( نقض ١٩٧١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٩ ص ٦٥٦ )

” الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي  
بإجراء تفتيش لغرض معين لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه  
إلى غير ما أذن بتفتيشه ، إلا إذا شاهد عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص  
به جريمه قائمه في إحدى حالات التلبس.

( نقض ١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢ )

” متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحتراز  
مخدر فأنكشفت جريمة تهريب الدخان اللبي عرضا لمأمور الضبط دون  
سعي مقصود منه ، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس  
ويصح لمأمور الضبط القضائي في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول  
له في أحوال التلبس بالجريمة ، كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧  
إجراءات جنائية ، لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله وانتهى أثره  
بظهور تلك الجريمة الجديدة.

( نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ )

” متى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر عرضا قد تم  
صحيا في القانون ، فلا يغير من صحته أن البلاغ عن الحادث كان عن  
واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة إذ لم يتم التصرف فيها.

( نقض ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥ )

القبض والتفتيش والتفتيش - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحه وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرض أثناء هذا التفتيش جريمه أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمه متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش.

(نقض ١٩٦٣/١٠/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٥ ص ٦٢١)

” إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل ، وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصورا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه ، فإن دخوله يكون صحيحا فإذا ما شاهد الطاعن يلقي مخدرا كان له تبعا لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه وأن يفتشه.

(نقض ١٩٥٥/٣/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٢ ص ٦٥١)

” متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم للبحث عن مسروقات مستوفيا شرائطه القانونية ، فإنه يكون للضابط الذي باشره وفقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ إجراءات جنائية أن يضبط الأشياء التي تظهر عرضا أثناء التفتيش وتعد حيازتها جريمه.

(نقض ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٠ ص ٦٢٢)

” متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجردوا الطاعن مع المتهمه أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامه وهي تتاوله قطعه من المواد المخدرة فقبضوا عليه وقتشوه ففتشوا معه على كميه من المواد المخدرة ، ثم قاموا بتفتيش منزله ، فإن الحكم إذا قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه يكون صحيحا.

(نقض ١٩٥٤/٤/٧ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٥ ص ٤٨٦)

” لا حرج على الضابط المنتدب لتفتيش منزل المتهم إذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابيه إذا خشي أن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه. لا حرج عليه إذا هو كلف المخبر الذي يرافقه بفتح الباب من الداخل . و إذا كانت

القبض والتفتيش والتلبس - حاد العدالة  
زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني تنفيذاً لأمر  
رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالعليه التي كانت في يدها فإنها تكون قد  
تخلت عنها ، ويكون مباحاً للمخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها فإذا ما وجد  
بها مخدراً، فهذه حالة تلبس تجيز الضبط .”

(نقض ١٩٥٣/٥/١٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٠٣ ص ٨٣٢)

” متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم  
بحسب ما كان له من أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ،  
فهذا يسمح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك  
الأسلحة فيه هي وما يتبعها من ذخيره بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا  
هو عثر في أثناء التفتيش على عليه اتضح أن بها مادة مخدرة كان حيا  
جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يؤخذ عليه أنه  
تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور.”

(نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٧ ص ١٠٧)

” إذا أذنت النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في  
جريمة إخفاء أشياء مسروقة فعثر عرضاً أثناء بحثه في دواليب المنزل على  
مادة مخدرة فإن من واجبه قانوناً أن يضبطها.”

(نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٨٣ ص ١٥١)

” الإذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش  
منزل للبحث عن متهم هارب ومضبوطات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل  
بجميع محتوياته ، فإذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه في دواليب بالمنزل  
على مادة مخدرة فإن من واجبه أن يضبطها ، لا اعتماداً على الإذن الذي  
أجرى التفتيش بمقتضاه ، بل على أساس حالة التلبس بجريمة إجرار المخدر  
الذي اكتشفت له وهو يباشر عمله في حدود القانون.”

(نقض ١٩٣٩/٥/١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٣٨٤ ص ٥٤٤)

” الإذن في التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ،  
ولكن إذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لغرض محدد قد شاهد عرضاً  
أثناء إجرائه هذا التفتيش جريماً قائمه فأنبت ذلك في محضره فليس في عمله  
هذا ما يمكن أن يطعن عليه باعتباره تجاوزاً لحدود الترخيص المعطى له ،  
لأنه لم يقم بأي عمل إيجابي بقصد البحث عن الجريمة بل أنه شاهدها صنفه  
فأنبتتها بمقتضى واجباته القانونية.”

صورتان لا يتوافرن فيهما الشرط

” متى اقتصر الإنذرن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له في إجرائه أن يفتش المَطعون ضده إلا إذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة.“

( نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦ )

” أنه وقد اقتصر الإنذرن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المَطعون ضده الأول ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفتش زوجته إلا إذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جنابة إحراز المخدر المضبوط.

( نقض ١٩٦٦/١١/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢١ ص ١١٧٣ )

تقدير توافر الشرط الموضوعي

” إن ضبط مخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثاً عن أشياء خاصة بجريمة الرشوة التي كان جمع الاستدلالات جارياً بشأنها يوجب على المحكمه أن تمنى ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضاً أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سعي يستهدف البحث عنه، أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التسعف في تنفيذ إذن التفتيش بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى فيها التحقيق لكي نقول كلمتها في ذلك.“

( نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥ )

عدم حضور المتهم لا يرتب البطلان

” من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي جرى في مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته ، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون.“

( نقض ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١ )

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
” مجال تطبيق المادة ٥١ إجراءات جنائية هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون فيها ذلك ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على نذبهن لذلك من سلطة التحقيق فتسري عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضي بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك.“

(نقض ١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ ، نقض ٥/١٨/١٩٦٤ س ١٥ ق ٧٨ ص ٤٠١ ، نقض ١٩٨٧/٤/٢٢ س ٣٧ ق ١٠٧ ص ٦٣٢)

” لم يجعل القانون حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش في أحوال التلبس.“

( نقض ١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩٩ ص ١١٧٧ )

” إن التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه قانوناً بطلانه ، فإن حضور المتهم التفتيش الذي يجريه في مسكنه ، وإن كان واجباً حين تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظراً لما فيه من زيادة ثقة في الإجراء وما يتبعه من فرص المواجهه وما إلى ذلك . لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .“

( نقض ١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٤٤٧ ص ٤١٥ )

متى يجب حضور الشاهدين

” حصول التفتيش بحضور شاهدين إعمالاً لنص المادة ٥١ إجراءات جنائية لا يكون إلا في حالة غياب المتهم.“

( نقض ١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨ )

” خرج المشرع على قاعدة سرية إجراءات التحقيق بالنسبة إلى تفتيش المنازل فنص في المادة ٥١ إجراءات جنائية على أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ، و إلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين.“

(نقض ١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧)

” متى صدر إذن التفتيش دون تحديد مسكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد ولا يغير من ذلك أن يكون قد تحدد في طلب الإذن بالتفتيش مسكنان للمتهم المطلوب تفتيشه مادام الإذن قد صدر من النيابة العامة دون أن يتضمن تحديد المساكن المطلوب تفتيشها.“

( نقض ١٩٧٦/٥/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٧ ص ٤٨٦ )

” لا يؤثر في صحة إذن التفتيش خطأ الضابط الذي أجرى التحريات في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن متى كان الطاعن لا ينازع في أن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود من أمر التفتيش وقد عين تعيينا دقيقاً.“

( نقض ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦ )

” لما كانت حرمة المسكن إنما تستمد من حرمة الحياة الخاصة لصاحبها ، فإن مدلول المسكن يتحدد من ضوء ارتباط المسكن بحياة صاحبه الخاصة ، فهو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفه دائمه أو مؤقتة ، وعلى ذلك فإن عدم اكتمال بناء المسكن أو عدم تركيب أبواب أو نوافذ له لا يقدح في أنه مكان خاص طالما أنه في حيازة صاحبه يقيم فيه ولو لبعض الوقت ويرتبط به ويجعله مستودعا لمره ويستطيع أن يمنع الغير من الدخول إليه بإذنه ، فلا يعد مكانا متروكا يباح للغير دخوله دون إذنه ولا يجوز لرجال السلطة العامة دخوله إلا في الأحوال المبينه في القانون.“

( نقض ١٩٨٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧٣ ق ١٢١ ص ٦٤٠ )

” يقصد بلفظ المنزل في معنى القانون الإجراءات الجنائية أخذا من مجموع نصوصه كل مكان يتخذ الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيف أو الدوام بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه.“

( نقض ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١ )

” كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفه مؤقتة أو دائمه هو مسكن ولو لم يكن مكتملا أو لم يكن به نوافذ أو أبواب.“

( طعن ١٩٨٦/١٠/٢ الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٦ )

” إنه وإن اقتصر الأمر الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المتهم الأول في الدعوى ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي

القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
المنسوب لإجرائه أن يفتش المطعون ضده الذي يقيم في منزل مستقل عنه إلا  
توافرت في شأنه حالة التلبس.

( نقض ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ )

” ما قرره الحكم المطعون فيه من أن للزوجة التي تسكن زوجها  
صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها وهي تمثل في هذه  
الحيازة وتتوب عنه بل تشاركه فيه، وأنه على فرض التسليم جدلاً بأن المنزل  
الذي جرى تفتيشه مستأجر باسم زوج المتهم الأولى وأن ذلك لا يؤثر في  
سلامة الإذن بالتفتيش ما دامت المتهم المذكورة تسكن زوجها فيه ، ومن ثم  
فهو في حيازتها و بالتالي يكون الإذن قد صدر سليماً من الناحية القانونية ،  
هذا الذي انتهى إليه الحكم وجاء بمدوناته يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما  
يسفر عنه التفتيش الذي يتم تنفيذه بمقتضاء دليلاً يصح الاستناد إليه في  
الإدانة.

( نقض ١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٢ ص ٥٤٦ )

” الإذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضاً الحديقة باعتبارها ملحقة  
به.

( نقض ١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ ص ٦٠١ )

” من المقرر أن إيجاب النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة  
تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن  
فقط ، ومن ثم فإن تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير  
متصلة بالمساكن.

( نقض ١٩٨٥/١/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨ ص ٧٥ )

” التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير  
مبرر من القانون ، أما جريمة الجراح فمستندة من اتصاله بشخص صاحبه  
أو مسكنه ، وإن دأب هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو  
كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به و الجراح كذلك.

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

” إذا كان الثابت من واقعة الدعوى أنه أثناء أن كان الضابط المأذون  
بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه لاحظ الكونستابل ورجل البوليس الملكي -  
الذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش كانا يعملان تحت إشرافه -

القبض والتفتيش والتلبس - حار التحاللة  
وجود باب مغلق بفناء المنزل فأنها إليه بما لأحظاء فطلب الضابط من المتهم فتح الباب ففتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فدخلاها، ثم أخبراه بأنهما وجدا نبات الحشيش مغروسا بها ، فقام الضابط ويصحبته المتهم بتفتيش الحديقة بإرشاد الكونسابل والبوليس الملكي ، حيث شاهد الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التي وصفها ، فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مره واحده وفي وقت واحد في حضور المتهم.

( نقض ١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ ص ٦٠١ )

” متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات دون أن يحدد مسكنا معينا للمتهم ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد.“

( نقض ١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٣١ ص ٤٨٦ )

” متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقومان معا فيه ، وإن استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون.“

( نقض ١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٦ ص ٢٣٠ )

” إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمرا بتفتيش منازل عدة أشخاص إلا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل الإنن على أسمائهم فإن ذلك لا يعيب الإجراءات.“

( نقض ١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٩ ص ٧٢٤ )

” إذا كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الإنن بسبب ما تقوله في طعنها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه، فلا يجوز إشارة ذلك أمام محكمة النقض ، إذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا.“

( نقض ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٩ ص ٧٧٦ )

” ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص الذين صدر الإنن بتفتيش مساكنهم معينون تعيينا كافيا، وأن هناك واقعه معينه أسندت إليهم و يقتضي تحقيقا ضرورة التصدي لحريتهم أو حرمة مسكنهم ، فلا يجدي الطاعن أن



القبض والتفتيش والتلبس  
يتمسك ببطلان التفتيش لنقص في البيان بدعوى أن الإذن بحالته قد يمتد  
فيشمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو صاحب شأن في التحدث عنهم.”

( نقض ١٩٥٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤ )

” مادام الإذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه  
قد يكون به شيء يتعلق بجريمه وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات والجهة  
الواقع بها فإنه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه ،  
وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الإجراء الذي اتخذ في حقه ،  
لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب  
الاسم نفسه ، ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى  
كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو بعينه المقصود به.”

( نقض ١٩٤٥/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ق ٦٠٥ ص ٧٣٧ )

” يجب أن يكون الإذن بالتفتيش صادرا بشأن منزل متهم معين ، وما  
لم يستحق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن إننا جديا يتسنى معه إجراء  
التفتيش بوجه قانوني . فإذا قدم لوكيل النيابة طلب إذن بتفتيش منازل  
أشخاص ( مذكوره أسماءهم بكشف مرافق الطلب ) فأشر وكيل النيابة على  
الطلب بالترخيص في إجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية إشارة تحدد هؤلاء  
الأشخاص أو يتبين أنهم هم المقصودون بالإذن فلا يعتبر هذا الإذن جديا يبيح  
التفتيش.”

( نقض ١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٣٢٥ ص ٤٣٥ )

” المحل العام يصبح خاصا يتمتع بحرمة المسكن في الأوقات التي  
يغلق فيها في وجه الجمهور.”

( نقض ١٩٨٦/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٩ ص ٤٣٦ )

#### شروط تفتيش المسكن

” التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو  
ما يتصل بشخصه ، شرط صحته علم رجل الضبط القضائي بتحرياته أن  
جريمه معينة وقعت من شخص معين وهناك من الدلائل والأمارات ما يبرر  
تعرض التحقيق لحرية هذا الشخص وحرمة مسكنه.”

( نقض ١٩٩٣/٤/٨ ط ١٣٥٩٤ س ٦١ ق ، نقض ١٩٩٣/٣/١٧ ط ٧٣٤٤  
س ٦١ )

”الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمه (( جنايه أو جنحه )) واقعه بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو حرمة الشخصيه.“

( نقض ١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٠٠ ص ١٠٥٩ ، نقض ١٩٨٦/٣/١٣ س ٣٧ ق ٨٤ ص ٤٠٨ )

”الأصل في الإذن بتفتيش أو بتسجيل المحادثات أنه إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمه - جنايه أو جنحه - وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة الشخصيه.“

( نقض ١٩٨٧/١١/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٣ ص ٩٤٣ ، طعن ١١/١١/١٩٨٧ ط ٣٨٨٧ س ٥٨ ق )

”الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمه - جنايه أو جنحه - واقعه بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة الشخصيه.“

( نقض ١٩٧٢/٢/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ، نقض ٦/١٧/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٢٤ ص ٧١٣ ، نقض ١٠/١٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥ )

” تقدير القصد من التفتيش أمر موكل إلى محكمة الموضوع تنزله المنزله التي تراها مادام مائتفا ، ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب.“

( نقض ١٩٨٠/١/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٣ ص ١٢٠ ، طعن ٣/١٦/١٩٩٣ ط ١١٧٥٤ س ٦٠ ق )

” من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة هو وجود دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيش مسكنه ، فإذا كان طلب الإذن مبنيا على جريمة الترويج للمذهب الشيوعي الذي من مقاصده قلب نظام الدولة بالعنف والقوة فإن النيابة إذا أذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت في القانون.“

( نقض ١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤ )

” متى كان الإذن الصادر بتفتيش منزل المتهم إنما صدر بناء على اتهامه ببيع مسروقات فإنه يكون صحيحاً إذ هو قد صدر في شأن متهم بجحده.“

( نقض ١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية جـ٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧ )

” صدور إذن بتفتيش مكان معين للمتهم بناء على أبحاث عملت عن هذا المكان لا يمنع صدور إذن آخر بتفتيش أماكن أخرى للمتهم استناداً إلى هذه الأبحاث نفسها.“

( نقض ١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ٣٦٨ ص ٥٠٦ )

” إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب إليهم فيها أنهم يتجرون في المواد المخدرة فقام البوليس بالتحري عن صحة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيدها من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشتريا مرتين مواد مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة ، وبناء على ذلك استصدر البوليس إنفا من النيابة بتفتيش المنزل الذي يجتمعون فيه وفتشه فهذا التفتيش يكون قانونياً لصدور إذن النيابة به في جريمته معينة اعتماداً على قرائن أحوال من شأنها أن تعتبر وقسوع الجريمة ممن يقيمون في المنزل الذي حصل تفتيشه وإذا فر أحد المتهمين عند ضبط المخدرات في هذا المنزل إلى مسكنه جاز للضابط أن يفتش هذا المنزل بغير استئذان من النيابة العامة على أساس أن للمتهم ضلعاً في جريمة إجراز متلبس بها.“

( نقض ١٩٣٧/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ٨١ ص ٧١ )

” إن المفهوم من نص المادة ٣٠ تحقيق جنايات أنه يجب لقيام النيابة بنفسها أو إندها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية أو جناحه وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الإتهام إلى شخص المراد تفتيش منزله.“

( نقض ١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ٥ ص ٣ )

#### عدم اشتراط تحقيق سابق

” لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ إجراءات أن يكون قد سبق تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية . ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتتحاً للتحقيق.“

” متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها علي محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنحه معينه ووجود أدله تسمح بتوجيه الإتهام إلى شخص معين و قدرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعه الجنائيه المراد تحقيقها ، مخولا له اتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق و منها تفتيش مسكن المتهم دون توقف عسي اتخاذ أي إجراء آخر شكلي أو غير شكلي كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعه أو قطع مرحله من مراحل التحقيق ، لأنه ليس في القانون ما يوجب بدء التحقيق أو السير فيه علي نحو معين ، بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانونا أن تبشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تنديه لذلك من مأموري الضبط القضائي “.

( نقض ١٩٦١/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٣ ص ١٠١٠ )

” لا يشترط لصحة الإذن بالتفتيش الصادر من النيابة أن يسبقه عمل من أعمال التحقيق ، بل يكفي أن يكون الطلب مصحوبا بتحريات أو ببلاغ يكفي بذاته في نظر النيابة في التفتيش “.

( طعن ١٩٤٩/١/٢٤ مجموعه القواعد القانونيه جـ٧ ق ٨٠٢ ص ٧٦١ )

#### تسبيب الأمر بالتفتيش

” من المقرر أن المادة ٩١ إجراءات جنائيه المعدله بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب “.

( نقض ١٩٧٦/١٠/٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٣ ص ٦٨١ )

” لم يتطلب القانون تسبيب امر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن ، وهو فيما استحدثته في المادتين ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائيه من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبيب “.

( نقض ١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥١ ص ٨٣٥ )

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مجلس القضاء الأعلى حين أصدر الإنذار إنما أصدره بعد اطلاعه على الطلب المقدم إليه من النائب العام ، وما تضمنه من أسباب توطئه و تسويغاً لإصداره ، فإن بحسب إذنه ذلك كي يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابة جزء منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الإنذار نفسه ، ومن ثم يكون هذا الإنذار مسببا ، خاصة وأن القانون لم يرسم شكلا خاصا لتسبيب الإنذار بتسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والتصوير ويكون الحكم المطعون فيه على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطالان الإنذار لهذا السبب .”

( نقض ١٩٨٥/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٤ ص ١١٥٧ )

” إن المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ إجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثته من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم تشترطاً قدرا معينا من التسبيب أو صوره بعينه يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش ، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .”

( نقض ١٩٧٦/١/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢ )

” لم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدرا معينا من التسبيب أو صوره بعينه يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش ولما كان الثابت من المفردات المنضمة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لإنذار صدر من وكيل النيابة علي ذات محضر التحريات الذي قدم إليه وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإنذار بإجراء الضبط والتفتيش ، بما مؤداه أن مصدر الإنذار قد اقتنع بجنبة تلك التحريات وأطمأن إلى كفايتها لتسويغ الإنذار بالتفتيش ، واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسبابا لإنذره ، فإن هذا ما يكفي لاعتبار إنذار التفتيش مسببا حسبما تطلبه المشرع .”

( نقض ١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٧ ص ٤٥٨ )

” إن المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ إجراءات جنائية لم تشترط أيهما قدرا معينا من التسبيب أو صوره بعينه يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش ، ولا يشترط صياغة إنذار التفتيش في عبارات خاصة وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته

القبيص والتفتيش والتلبس - حار التحالفة  
أن جريمته وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن  
بتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك .”

(نقض ٢٧/٤/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٢ ص ٣٥٥)

” يشترط القانون لإجراء التحقيق من السلطة التي تبأشره استصحاب  
كاتب لتدوينه ، فإذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي  
بانتداب من النيابة العامة ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقاً ،  
إلا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال ، و إنما يؤول أمره إلى  
اعتباره محضر جمع استدلالات .” ومضى تقرر ذلك وكان من المسلم به أن  
القانون لا يستلزم للإذن بالتفتيش أن يكون مسبوقاً بتحقيق بأمرته سلطة  
التحقيق بل يصح الاستناد في إصداره إلى ما تضمنه محضر جمع  
الاستدلالات فإنه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطان المحضر الذي حرره  
الضابط المنتدب للتحقيق .”

(نقض ٢٠/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٠ ص ٢٣٣)

” استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش  
منزل المتهم بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما  
تضمنه لإصدار هذا الأمر .”

(نقض ٥/١٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٨ ص ٨٦٦)

” لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ إجراءات  
جنائية أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع  
مرحلة معينة ، ومن ثم فلا يعيبه السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه  
” ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش قد تم في غير المكان الذي أراده الإذن .”

(نقض ٢١/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢)

” الشارع لم يشترط في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون  
قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً من أدلة الإثبات بل ترك تقدير ذلك لسلطة  
التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه .”

(نقض ٥/١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٧١ ص ٢١١، ١٤/٦/١٩٥٤ ق  
٢٥٣ س ٧٧٠)

” لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من تسبب الأمر  
بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبب ، وكان من المقرر

القبض والتفتيش والتليس - مدار العدالة  
أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأمر بالتفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الإستجابة لهذا الطلب تعني أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره ، و على اتخاذها بدهاءة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجه إلى التصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم .”

( نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٢ ص ٢٥٨ )

” لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبيب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن .”

( نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤ )

#### التفتيش في قضايا المحاكم العسكرية

” إن الشارح إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن " يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ إجراءات جنائية ، إذ نص على ذلك و لم ينص على الإعفاء من القيود الواردة بالمواد ٣٤ ، ٤٦ ، ٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية و هي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص و تفتيشهم إنما أراد أن يعفي النيابة العامة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجري هي التحقيق بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ إجراءات جنائية التي تسبغ على التحقيق صفته كإجراء من إجراءات التحقيق.”

( نقض ١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٧ ص ٨٤٣ )

#### تقدير التحريات

” شرط صحة إجراء الإنذ أن يكون مسبوقاً بتحريات جديده يرجح منها نسبية الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما يقتضي من المحكمة أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإنذ دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإنذ من سلطة التحقيق .“

( نقض ١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٠ ص ١٠٥٩ )

” من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب .“

( نقض ١٩٧٨/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٠ ص ٨٣٠ )

” تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.“

( هيئة عامه ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١ )

” تولي رجل الضبط بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الإنذ بالتفتيش أو معرفته المطلوب تفتيشه شخصياً أو معرفة منزله غير لازم ، له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين والمبلغين مادام قد اقتنع بصدق ما نقلوه إليه .“

( ١٩٩٣/٤/٨ ط ١٣٥٩٤ س ٦١ ق )

” لا يشترط تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات ، وتقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.“

( ١٩٩٣/٣/١٧ ط ٧٣٤٤ س ٦١ ق )

” تولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الإنذ بالتفتيش غير لازم ، وله الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة من المرشدين السريين وغيرهم .“

( ١٩٨٧/٣/٥ الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٥٦ ق )



القبض والتفتيش والتلبس - حار العدالة  
”تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإنذرن بالتفتيش هو من  
المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف  
محكمة الموضوع.“

(نقض ١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦ ، ١٩٧٣/٥/٦ س  
٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦ ، ١٩٧٣/٦/١١ ق ١٥٥ ص ٧٤٦ ، ١٩٧٢/١/١٧  
س ٢٣ ق ٢٢ ، ٨١ ٢٢ ١٩٨٧/٢/١٦ ط ٦٢١٩ س ٥٦ ق ، ١٩٨٧/٣/٢٣ ط  
٤٦٨ س ٥٧ ق )

” إن تقدير جدية التحريات التي تسبق الإنذرن بالتفتيش من المسائل  
الموضوعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع .“  
(نقض ١٩٥٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤ ، ١٩٥٢/٢/١٩  
ص ٧١٣)

” من المقرر أن تقدير التحريات وكفايتها لإصدار الإنذرن بالتفتيش هو  
من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت  
إشراف محكمة الموضوع . وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية  
الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت  
النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه  
بالموضوع لا بالقانون.“

(نقض ١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤)

” لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من  
المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف  
محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار  
هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .“

(نقض ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٩٦ ، نقض ٣/٢٥/  
١٩٧٣ ق ٨١ ص ٣٨٣ ، نقض ١٩٨٦/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٤ ص ٧١٣ ،  
نقض ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٣ ص ١٢٤)

” إن تقدير جدية التحريات وكفايتها للإنذرن في التفتيش أمر متروك  
للنيابة العامة تحت مراقبة المحاكم ، فمتى قررت المحكمة أنها كافية فلا  
سلطان لأحد عليها لأنه تقدير موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به.“

(نقض ١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٠ ص ١١٢٥ ، نقض ٢٨/  
١٩٥٠/١١ ق ١١٩ ص ٣٢٢)

” إن تقدير جدية التحريات التي يقوم عليها إذن التفتيش هي مسأله موضوعيه متروك تقديرها لمن يصدر الإذن وهو وكيل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع.“

( نقض ١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨ ، نقض ١٦/٦/١٩٥٤ ق ٢٥٥ ص ٧٨٧ ، نقض ١٩٥٩/٣/١٤ ق ٣ ص ٢٠٨ ص ٥٥٤ )

” تقدير الضروره الموجبه للتفتيش بالفائده التي تعود منه على التحقيق متروك إلى الإذن به تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى أقرته فلا تجوز إثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض.“

( نقض ١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونيه جـ ٤ ق ١٤٩ ص ١٤٢ )

” تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعيه التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق به تحت رقابه وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تتحول على التحريات وأن تطرحها جانباً ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .“

( نقض ١٩٧٣/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤ ، نقض ١/١/١٩٧٣ ق ٧ ص ٢٧ ، نقض ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨٠ ص ٣٤٩ )

” من سلطة المحكمة أن ترى في تحريات الشرطه ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضيها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائعه.“

( نقض ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ )

” إن نص المادة ٩١ إجراءات جنائيه ليس فيه ما يوجب أن يتكشف التحقيق عن أدله أخرى غير ما تضمنته تقرير رجل الضبطيه القضائيه أو أن يكون قطع مرحله أو استظهر قدرًا معينًا من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الفرص مما تأثر به مصلحة الجماعه التي تسمو على مصلحة الفرد ، وكفي أن تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود المبرر لإصدار الأمر بالتفتيش.“

( نقض ١٩٥٥/٢/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٧ ص ٥٣٥ )

” إذا كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعد أن قدرت هي جدية البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات وكان تقديرها في ذلك مستمداً من التحقيق الذي ندبت أحد مأموري الضبط القضائي لإجرائه ، ثم أقرتها محكمة

القبض والتفتيش والتلبس ..... حار العدالة  
الموضوع على تقديرها ، فلا أهميه لما إذا كان المأمور الذي نفذ أمر النيابة  
العامه بالتفتيش لم يستصحب كاتباً ، لأنه لا يشترط لإتخاذ إجراء التفتيش أن  
يكون مسبقاً بتحقيق أجري بمعرفة سلطة التحقيق.”

( نقض ١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٢ ص ٢١٣ )

” إن تحريات رجال البوليس التي يؤسس عليها طلب التفتيش إنما  
يرجع تقدير كفايتها وجديتها إلى سلطة التحقيق حين تصدر الإن من على أن  
تقرها في ذلك محكمة الموضوع . فإذا كان الحكم قد قال أن تقدير الدلائل  
المؤيدية إلى صحة الإتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين  
منه أن المحكمة إذا اعتبرت التفتيش صحيحاً لم تبحث دفع المتهم ببطلان إذن  
التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جديده على ذلك الأساس القانوني ،  
ويكون حكمها هذا فضلاً عن قصوره في البيان مخطئاً في تفسير القانون.”

( نقض ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٠ ص ١٠٩٧ )

” إذا كانت النيابة العامه قد اعتمدت في إصدار إذن التفتيش على  
تحريات رجال البوليس مما مفاده أنها رأتها كافية لتسويغ هذا الإجراء ، ثم  
أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فهذا يكفي لاعتبار الإن صادراً وفقاً  
لأحكام القانون.”

( نقض ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٠ ص ٤٧١ ، نقض ٣/٣١/  
١٩٥٢ ق ٢٤٤ ص ٦٥٧ ، نقض ١٩٥٢/٣/٣ ق ٢٨٣ ص ٧٥٨ ، نقض ٣١/  
١٩٥١/١٢ ق ١٣٥ ص ٥٣ )

” لا يصح النعي بأن إذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطاعن  
ومسكنه مع أن المأذون له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدراً في  
مسكنه ، لأن النيابة - وهي تملك التفتيش بغير طلب - ألا تنقيد في التفتيش  
الذي تأنن به بما يرد في طلب الإن.”

( نقض ١٩٧٦/١/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢ )

#### صور لجديّة التحريات

” مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في  
محضر التحريات لا يقطع بذاته عن عدم جدية ما تضمنه من تحرر.”

( نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٠ ص ٩٧٨ )

القبيض والتفتيش والتلبس  
”من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص واحد في بلاد  
مختلفة وإجراء التفتيش أثناء حمله تفتيشه لا يكشف بذاته عن عدم جدية  
التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها.“

( ١٩٧٤/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٢ ص ٥٢٣ )

”إن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم  
جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، ولا يعيب الإجراءات أن لا يفصح رجل الضبط  
القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلة في التحري.“

( نقض ١٩٧٣/١/١٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٦ ص ٨٥٠ )

” لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعه مبكره من  
صبيحة الضبط لاستصدار الإنن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفه  
فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط  
أو يقدح في سلامة إجراءاته ، مادامت الجهة الأمره بالتفتيش قد رأت في  
تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها إلى المطعون ضده  
مما يسوغ لها إصدار الإنن بالقبيض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله  
بالجريمة ، فإن الإنن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا.“

(نقض ١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٥ ص ٩٤٢)

” لجوء الضابط فور انتهائه من تحرير محضر التحريات إلى وكيل  
النيابة في مكان تواجد استصدار الإنن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق  
تقديره ، ولا مخالفه فيه للقانون.“

( نقض ١٩٨٥/١/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٥ ص ٨٦٧ )

” مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطاعن في  
محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر.“

( نقض ١٩٧٣/٩/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٥ ص ٧٤٦ )

” عدم إيراد محل إقامة المطلوب تفتيشه محدا في محضر  
الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات.“

( طعن ١٩٨٧/٣/٢٢ ط ١٦٨ س ٥٧ ق )

” إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم اتجر في المواد  
المخدرة ويختزن كميه منها مفاده أن الجريمة قد وقعت بالفعل ، واستنادا بعد

القبض والتفتيش والتلبس \_\_\_\_\_ حادار العدالة  
ذلك إلى الحكم ببطلاق الإنن بالتفتيش بمقولة صدره عن جريمه مستقبله  
خطأ في تطبيق القانون.”

( نقض ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٠ ص ٣٤٩ )

” إيراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر  
الإستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات.”

( نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٥١١ )

” لا يقدح في جدية التحريات حسما أثبتته الحكم أن يكون ما أسفر  
عنه التفتيش غير ما انصب عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة  
الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها.”

( نقض ١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ )

” صدور الإنن - بناء على تحريات ضابط المباحث - بحثا عما  
يحرزه من مخدر لا يعني أن الأمر صدر للكشف عن جريمه مستقبلية.”

( نقض ١٩٦١/٦/٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٥ ص ٦٤٨ )

” ما أورده الحكم من استمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات في  
تحرياته بعد حصوله على الإنن بتفتيش المتهمين مفاده تعقب المتهمين  
والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الإنن وتحينا لفرصة ضبطهما  
وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على الإنن .”

( نقض ١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٦١ ص ٤٩٥ )

” لا يوجب القانون حسما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه  
التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإنن بالتفتيش أو أن يكون  
على معرفه سابقة بالتحري عنه ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات  
أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التتقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامه  
والمرشدين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع  
شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات.”

( نقض ١٩٧٩/٤/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٦ ص ٤٥٣ )

” متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جديده سبقت  
صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيذا استدلالا على جدية التحريات من أن  
التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا.”

عدم جدية التحريات

” لما كان الثابت أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحرياته عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه ، أما وقد جهله فذلك لقصوره في التحري مما يبطل الأمر الذي استصدره ويهدد الدليل الذي كشف عنه تنفيذه، ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ في ذلك الاسم ، و هو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع.“

( نقض ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦١ ص ٣٣١ )

” لما كانت المحكمة قد أبطلت التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريه عن المتهم الأول لتوصل إلى عنوان المتهم ومسكنه ، أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد سنة فإن ذلك يفصح عن قصور في التحري يبطل الأمر الذي استصدره ويهدد الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع.“

( نقض ١٩٨٥/٤/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٥ ص ٥٥٥ )

” لئن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق إصدار الإذن بالتفتيش موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة.“

( نقض ١٩٧٨/٤/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٦ ص ٣٥ )

” لما كان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمه "جنايه-أو جنحه " واقعه بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمه مسكنه أو تحريته الشخصيه ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائغة.

#### إذن التفتيش

الشروط الشكلية للإذن ، وبعض صورها العملية

” لا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان اسم النياه التي يتبعها مصدر الإذن إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر الإختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النياه مصدر الإذن بالتفتيش.“

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٨ ص ١١٦٨)

” لا يشترط القانون شكلا معيناً للإذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.“

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

” ليس في القانون ما يوجب على مصدر إذن التفتيش أن يبين فيه اختصاصه الوظيفي والمكاني ، إذ العبرة في ذلك عند المنازعه تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى حين المحاكمة والحكم.“

(نقض ١٩٨٦/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤٦ ص ٧٦٠)

” لم يشترط القانون شكلا معيناً للإذن التفتيش ، ومن ثم فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته ، طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.“

(نقض ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧)

” لم يشترط القانون شكلا معيناً للإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضاءه.“

(نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦)

” لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش .“

(نقض ١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٣ ص ٨٠٦ ، نقض ١٩/١٩٧٠/١ س ٢١ ق ٣٢ ص ١٣٧)

القبض والتفتيش والتلبس  
” لم يشترط القانون شكلا معيناً لإنن التفتيش فلا ينال من صحته  
خلوه من بيان محل إقامة المأذون بتفتيشه طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى  
أنه الشخص المقصود بالإذن.“

(نقض ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧)

” لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن - شأنه في ذلك شأن سائر  
إجراءات التحقيق - ثابتاً بالكتابة ، وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه  
بالمسره أو ببرقيه أو بغير ذلك من وسائل الإتصال . ولا يشترط وجود ورقة  
الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات  
التحقيق ، وهي بطبيعتها تقتضي السرعة ، وإنما الذي يشترط أن يكون لهذا  
التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة في الأوراق.“

(نقض ١٩٧١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٨ ص ٦٥٣ ، نقض  
١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ق ١٣٩ ص ٧٣)

١١٥٠- من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الإذن بالتفتيش بيد مأمور  
الضبط القضائي المنتدب للتحقيق إذ لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن  
بالتفتيش ثابتاً بالكتابة.

(نقض ١٩٧٠/١٠/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣١ ص ٩٧٢ ، نقض ١٩  
١٩٨١/١١ س ٣٢ ق ١٦٣ ص ٩٤٤)

” العبرة في صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة.“

(نقض ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

” يكفي في أمر التنب للتحقيق أن يثبت حصول هذا التنب من أوراق  
الدعوى.“

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩)

” لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأذون بالتفتيش.“

(نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢١)

” لم يشترط القانون شكلا معيناً لإنن التفتيش ، ولم يوجب النص فيه  
على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الإختصاص المكاني لمصدره ، وكل ما يتطلبه  
القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى تعيين



القبيس والتفتيش والتلمس - حار العدالة  
الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا  
بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضاءه.

(نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

” إذن النيابة العامة لمأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون موقعا عليه بإمضاء من أصدره ، لأنه وفقا للقواعد العامة يجب إثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة يعامل الموظفون - الأمر من منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج ، ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي ، بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره إقرارا بما حصل منه ، وإلا فإنه لا يعتبر موجودا و يضحى عاريا مما يفصح عن شخص مصدره ، ذلك أن ورقة الإذن وهي ورقه رسميه يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الإذن أو بأي طريق من طرق الإثبات ، ومن ثم فإنه لا يغني عن التوقيع على إذن التفتيش أن تكون ورقة الإذن محرره بخط الإذن أو معنونه باسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها منه نون التوقيع عليها مادام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الإذن باسم مصدره بل بالشكل الذي أفرغ فيه بالتوقيع عليه بخط مصدره.”

(نقض ١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١)

” رفض الدفع ببطان إذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره يعتبر خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم مادام أن الإتهام قائم على الدليل المستمد من التفتيش وحده.”

(نقض ١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١)

” من المقرر أنه لا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الإذن إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش.”

(طعن ١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ س ٥٧ ق)

” لم يتشترط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش ، ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن المذكور ، إذ

القبض والتفتيش والتلبس - حذار العدالة  
المعبره في الاختصاص المكاني لهذا الأخير إنما تكون بحقيقة الواقع وإن  
تراخى ظهوره إلى وقت المحكمة.

(نقض ١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩٢ ص ٤٥٨)

” المعبره في بيانات إذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخه  
المطبوعه للقضيه . ولا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التي  
ينتمي إليها مصدر الإذن ، لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص  
المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ولما كان النعي في  
حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته وكونه يشبه علامة إقبال  
الكلام ، فإنه لا يعيب الإذن مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره ومن ثم فما  
بثيرة الطاعن في هذا الخصوص لا يستاهل ردا.

(نقض ١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩١ ص ٤٥٢)

” الإذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي تجب إثباتها بالكتابة  
وبالتالي فهو ورقه من أوراق الدعوى.

” لا يشترط القانون عبارات خاصه يصاغ بها الإذن بالتفتيش ، وإنما  
يكفي لصحة الإذن أن يكون رجل الضبطيه قد علم من تحرياته واستدلالاته  
أن الجريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن  
بتفتيش ممكنه ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في سلامة الإذن أن يكون قد استعمل  
كلمة بحثا عن مخدرات بمعنى ضبطها .

(نقض ١٩٦١/٦/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٨ ص ٦٥٨)

” مفاد نص المادة ٧٣ إجراءات جنائيه هو أن المحاضر التي نصت  
هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصه بالتحقيقات  
التي يبشرها قاضي التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود وإجراء المعاينات  
واستجواب المتهم ، إذ هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى  
مجريات التحقيق بحيث لا تعوقه عن ذلك كتابة المحضر ، دون أوامر  
التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وإن كان يعتبر إجراء  
متعلقا بالتحقيق إلا أنه ليس من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة .

(نقض ١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠١ ص ٥٤١)

” صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة  
الإذن بالتفتيش مادل أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان

القبض والتفتيش والتفتيش - حاد العدالة  
مختصا بإصداره ، والعبرة في ذلك إنما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره  
إلى وقت المحاكمة .”

( نقض ١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٢ ص ٩٢٣ )

” العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما يكون  
بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .”

( نقض ١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢ )

” يكفي لصحة التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي أن يكون  
قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من أعضاء النيابة ، فإذا  
كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي أجرى التفتيش بمنزل الطاعن لديه هذا  
الإذن ، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحا ولو لم يكن الإذن بيد الضابط  
وقت إجرائه ، لأن القانون لا يحتم ذلك ، وخصوصا إذا كان لم يطلبه أحد  
به .”

( طعن ١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ق ٦١٨ ص ٧٦٧ )

” إن الإذن الذي يصدر من النيابة العامة إلى مأمور الضبطيه  
القضائية بإجراء تفتيش هو - كسائر أعمال التحقيق - يجب إثباته بالكتابة  
وفي حال السرعة إذا طلب صدور الإذن أو تبليغه بالتليفون ، يجب أن يكون  
الأمر مكتوبا وقت إبلاغه للمأمور الذي يندب لتنفيذه ، ولا يشترط وجود  
ورقة الإذن بيد المأمور ، فإن اشتراط ذلك من شأنه عرقلة إجراءات التحقيق  
وهي بطبيعتها تقتضي السرعة وليس في القانون ما يمنع أن يكون النذب  
لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف أو غيرها من  
وسائل الاتصال المعروفة .”

( طعن ١٩٤٥/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ق ٥٠١ ص ٦٤٤ )

” إن إذن النيابة لمأموري الضبطيه القضائية بالتفتيش يجب أن يكون  
مكتوبا وموقعا عليه بامضاء من أصدره . فإذا أُنْتُت النيابة عن طريق  
التليفون بتفتيش ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع عليه ممن أمر بالتفتيش فإن  
التفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الإذن مثبتا في دفتر الإشارات التليفونية .”

( طعن ١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ١٧٣ ص ٣٢٤ )

” إذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون بالكتابة ، فالإذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش ، لكن إذا كان صاحب الشأن قد رضي صراحة بإجراء التفتيش فإنه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه قانونا “.

(طعن ١٩٣٧/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية جـ٤ ق ١١٣ ص ٩٨ )

” إن دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل معاقب عليه قانونا . وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي ، لأن القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر المصادره بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون - الأمر من منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبني عليه من النتائج ، فإذا قرر وكيل النيابة بالجلسة بأنه إذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهمة واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون ، كانت مخطئة فسي رأياها . والدفع ببطان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم إيدائه قبل سماع أول شاهد ، بل يجوز التمسك به حاله كانت عليها الدعوى “.

(طعن ١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق ٣٦٦ ص ٤٠٦ )

” إن نذب النيابة العامة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل مستهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ، فلا يكفي إذن أن يشير رجل الضبطية في محضره إلى أنه يباشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك “.

( طعن ١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق ٢٦٦ ص ٣٥٦ )

#### إثبات صدور الإذن

” عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفي سبق صدوره ، ولا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش مادام الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذي استصدره من سبق صدوره وإشارته إلى ذلك بالصورة المنسوجة لمحضره ، مما كان يقتضي من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تجري تحقيقا تستجلي فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى قضائها ببطلان التفتيش ، أما وهي لم تفعل ، وأقامت قضاؤها ببراءة المظنون ضده على بطلان تفتيشه لعدم وجود إذن مكتوب بملف الدعوى

(نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٧ ص ٦٦٥ )

” من المقرر أن عدم وجود إذن النيابة بملف الدعوى لا يكفي وحده  
لأن يستخلص منه عدم صدوره ، ثبوت اطلاع وكيل النيابة علي محضر  
التحريرات المذيل بأصل إذن التفتيش ، تشكل المحكمة في صدور الإذن رغم  
ذلك يوجب عليها إجراء التحقيق لاستجلاء حقيقة الأمر .”

( نقض ١٩٧١/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٢ ص ٤٥٨ )

” متى كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت  
ببطلان تفتيش المطعون ضده تأسيساً علي عدم وجود إذن التفتيش بملف  
الدعوى وهو ما لا يكفي وحده لأن يستخلص منه صدور الإذن بالتفتيش ما  
دام الحكم قد أثبت أن محضر تحقيق النيابة قد أورد فحوى الإذن واسم وكيل  
النيابة الذي أصدره وتاريخ وساعة إصداره مما كان يقتضي من المحكمة -  
حتى يستقيم قضاؤها - أن تجري تحقيقاً تستجلي فيه الأمر قبل أن تنتهي إلى  
القول بعدم صدور الإذن ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العياره القاصره ،  
فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه  
والإحاله .”

( نقض ١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٣ ص ٢٩٧ )

” عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتماً عدم وجوده أو  
سبق صدوره الأمر الذي يتعين معه علي المحكمة أن تحققه قبل الفصل في  
الدعوى .”

(نقض ١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٣ ص ٨٥٢ ،

١٩٦١/١٠/١٠ س ١٢ ق ١٥٢ ص ٧٨٦ )

” إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلاً من  
وكيل النيابة المختص ببناء علي التحريات التي أجراها البوليس وأنه اختفى  
بعد ذلك من ملف الدعوى إما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ،  
فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الإذن بعد أن أجرت التحقيق  
بنفسها في هذا الخصوص هو من صميم سلطتها التقديرية ، وتكون قد  
أصابته فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها  
إلى الدليل المستمد منه .”

”الأصل في الإجراءات هو حملها علي وجه الصحة ، فإذا كان التابست بالحكم المطعون فيه أن الإذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوليس ولكنه لم يعثر علي هذا الإذن في ملف الدعوى إما لضياعه وإما لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئه في رفضها دفع المتهم بسبطلان التفتيش لعدم وجود الإذن به في أوراق الدعوى ، ولا في استنادها إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش “.

( طعن ١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جـ٧ ق ٩٠ ص ٨١ )

”تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم ( بغير رضاه ) لا يكون صحيحا إلا إذا كان الضابط مأذون من النيابة بإجراء هذا التفتيش وعالما بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش فعلا . علي أن مجرد سهو الضابط عن الإشارة في محضر التفتيش إلى الإذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالما بهذا قبل إجراء التفتيش “.

( طعن ١٩٣٤/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق ٢٩٣ ص ٣٩٩ )

#### الدفع بالبطلان

”إن العبرة في الدفع ببطلان إذن التفتيش بمدلوله لا بلفظه مادام المدلول واضحا لا لبس فيه “.

( نقض ١٩٧٤/٦/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٨ ص ٥٥٨ )

”متي كان التفتيش قد جرى صحيحا علي مقتضى الأمر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، فإنه لا مصلحة للطاعين فيما أثاراه من عدم توافر حالة التلبس “.

( نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠ )

”من المقرر أن الدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء علي الإذن أخذا بالأدلة التي أوردها “.

( نقض ١٩٦٩/١٠/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٥ ص ٧٣٥ )

” من المقرر أن خلو الإذن بالتفتيش من تاريخ صدوره يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الإذن إذ تتضمن إجراء من إجراءات التحقيق هي ورقه رسميه يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الإذن على النحو الذي صدر به لصاحب المصلحة أن يدفع ببطلانها لهذا السبب ، فإذا ما بطلت بطل الإذن ذاته “.

( نقض ١٩٨٧/٤/٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ٩٩ ص ٥٩١ )

” لما كان الشارع لم يشترط لصحة الإذن بالتفتيش الذي تصدره النيابة العامة أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة ، فإذا ما رأيت النيابة تحديد المدة التي يجب إجراء التفتيش خلالها فإن ذلك منها يكون إعمالا لحقها في مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهيدا بالتفتيش إلى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد ، وإذا لم تحدد النيابة العامة أجلا لتنفيذ الإذن الذي أصدرته ، فإن هذا الإذن يعتبر قائما ، ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا طالما أن الظروف التي اقتضته لم تتغير وأن تنفيذه تم في مدة تعتبر معاصره لوقت صدور الإذن “.

( نقض ١٩٨٠/١/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٥ ص ٣٤ )

” تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملابساته صحيحا مستوفيا شرائطه القانونية ، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان “.

( نقض ١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣ )

” إثبات ساعه إصدار الإذن بالتفتيش إنما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه ، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الإذن به وقيل نفاذ أجله ، فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشماله على ساعه صدوره “.

( نقض ١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٢ ص ٩٣٣ )

” إن المادة ١٦ مرافعات عبرت عن قاعده عامه واجبة الإتياع في كل الأحوال وفي جميع المواد و وهي أنه إذا كان الميعاد المقرر أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة إجراء من الإجراءات قد عين لأيام فإن حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضا لا بالساعات ، وعلى أساس عدم إدخال اليوم الأول في العدد ومباشرة العمل أو الإجراء في اليوم الأخير ، وإن فالحكم الذي يقول بصحة التفتيش الذي أجري يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للإذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشتراط فيه وجوب إجراء التفتيش في مده لا تتجاوز ثلاثة أيام من صدور هذا الحكم يكون صحيحا “.

( طعن ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٤٩٤ ص ٤٥٤ )

” إذا كان إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه على أن يكون تنفيذه خلال ثمانين وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فإن اليوم الذي صدر فيه الإذن لا يحسب في الميعاد طبقا للقواعد العامة بل يجب احتساب الساعات ابتداء من اليوم التالي “.

( طعن ١٩٤١/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢١٨ ص ٥٤٩ )

” الإذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه في بحر الأسبوع وإلا كان التفتيش باطلا ، والعبرة في بداية المدة المحددة في الإذن هي بيوم وصوله إلى الجهة المأذونه بإجراء التفتيش لا بيوم وصوله لمن أحيل إليه من هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه “.

( طعن ١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٥١ ص ٤٥٥ )

امتداد الإذن ومسوغاته

” من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الإذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلا أن يجدد مفعوله . ومن ثم فإن الإحالة عليه وعلى التحريات التي بني عليها بصدد تجديد مفعوله جائزه مادامت منصبه على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور “.

( نقض ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦ ،

١٩٥٨/٥/٢٦ س ٩ ق ١٤٣ ص ٥٦٣ )



” من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر لا يترتب عليه بطلانه ، وإنما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزه مادامت منصبه على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . وإصدار النيابة إنذاراً بالتفتيش حدد لتنفيذه أجلاً معيناً لم ينفذ فيه وبعد انقضائه صدر إذن آخر بامتداد الإذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل في هذه المدة الجديد يكون صحيحاً .“

( نقض ١٩٥٨/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧ )

” متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض النفع ببطلان إذن التفتيش استناداً إلى انقضاء أجله لا يمنع النيابة من الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله لمدة أخرى مادامت الإحالة وارده على ما يؤثر فيه انقضاء الأجل ، فإن اللبني على الحكم في هذه الناحية يكون على غير ذي سند من القانون .“

( نقض ١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٧ ص ٣١ )

” ما يثيره الطاعن من سقوط إذن التفتيش الأول ونسخه بالإذن اللاحق عليه مردود بأنه لا يجادل في طعنه في أن الإذن الثاني لا يختلف عن الإذن الأول إلا من حيث امتداد نطاقه إلى آخرين غيره ، فلا يعد ناسخاً للإذن السابق ، ذلك بأن الإلغاء الضمني لا يكون إلا عند تعارض حكيمين متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخاً للتقديم لاستحالة إعمال كلا الأمرين المتضادين في وقت واحد ، وهو ما لا يتوافر في خصوص الدعوى المطروحة .“

( نقض ١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٩ ص ٥٧٠ )

” إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحوزون مخدرات ويتجرون فيها وطالب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورأت النيابة جدية التحريات التي بني عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به ، على أن يجري تنفيذه في أجل محدد ، ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه إلى فترة أخرى جرى التفتيش خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رأت من جدية تلك التحريات فإن التفتيش يكون صحيحاً .“

( نقض ١٩٥٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٧ ص ٦٦٥ )

القبض والتفتيش والتلبس. حار الصلابة  
” متى كان الواضح من حكمي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة  
الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول كانت هي  
التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني ، فإنه لا يكون هناك تعارض بين حكم  
محكمة الدرجة الأولى الذي وصف هذا الإذن بأنه إذن جديد ، وبين حكم  
محكمة الدرجة الثانية الذي أيده لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الإذن الثاني امتدادا  
للإذن الأول.“

( نقض ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠ )

” إذا كان الإذن الصادر بالتفتيش قد وضع في صيغة امتداد لإذن  
سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الإذن الأول وأساس غير أساسه ،  
فهذا يجعل منه في حقيقة الأمر إذنا جديدا ويكون على المحكمة أن تقدر  
الأساس الذي قام عليه وتتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحيته لصدور  
إذن جديد أو عدم صلاحيته فإذا هي قضت بطلانه على أساس مجرد وصفه  
بأنه امتداد لإذن سابق انتهى بانتهاؤه أجله فإن حكمها بذلك يكون معينا متعينا  
نقضه.“

( نقض ١٩٤٩/١٢/٥ أحكام النقض س ١ ق ٤٥ ص ١٣٠ )

” إذا كان الإذن الصادر من النيابة في تاريخ معين لضبط متهم  
وتفتيشه قد نص فيه أن يتم التفتيش في بحر أسبوع ولم ينفذ هذا الإذن لعدم  
تمكن الضابط الذي استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله في خلال هذه  
المدّة ، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضر أثبت فيه ذلك  
، كما أثبت أن مراقبة المتهم أعيدت فتبين أنه لا يزال مشغولا بتجارة  
المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديد إذن التفتيش  
المسابق فرخصت بمدّة أسبوعا من تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الأمر وضبط  
مع المتهم مخدر ، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحا مستظهره من  
الأمر الذي صدر أخيرا بعد الإذن بناء على اعتبارات ذكرتها في حكمها  
تؤدي إلى ما رتبته عليها فلا يجوز الجدل في ذلك لدى محكمة النقض.“

( نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٠ ص ٣٢٧ ، ٣/  
١١/١٩٤٨ ق ٦٧٩ ص ٦٤١ )

من يباشر التفتيش

” التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، فمن حق النيابة العمومية أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتاعه.”

( نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س٣ ق٧ ص١٣ )

” لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه ، والقضاء ببطالان إذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه خطأ في تطبيق القانون.”

( نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س٢٣ ق١٧٧ ص٧٨٦ ، ١٩٦٨/٢/٥  
ص١٩ ق٢٣ ص١٢٤ ، ١٩٦٢/٦/١١ س١٣ ق١٣٤ ص٥٣٢ ، ٢/٢٠ /  
١٩٥٦ س٧ ق٦٦ ص٢٠٧ )

” متى استبان المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة إذن التفتيش أن من أذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلا دون تعيين كان لكل أحد من مأموري الضبطية القضائية أن ينفذه.”

( نقض ١٩٤٨/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ق٥٢٥ ص٤٨٦ ، ٦/٢ /  
١٩٤٨ ق٦٢٢ ص٥٨٧ )

” لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يستخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريق بعينها مادام لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . ومن ثم فإن التفتيش الذي يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له ما دام أن قيام من أذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته.”

( نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س٢٣ ق١٨٨ ص٨٣٠ )

” الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق التنب من المأمور المعين ما دام الإذن لا يملكه هذا التنب.”

( نقض ١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س٢٠ ق٩٧٨ ص٨٩ )

”الإنن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأي رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك ، وفي هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينقذه ولو كان ذلك بطريق الإنتداب من المأمور المعين مادام إنن التفتيش لا يملكه هذا النذب.“  
( نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٣ ص ٧٠٤ )

” عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يعيب الإنن .“  
( نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦ ، ١٩٦٢/٦/١١ س ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٣٢ ، ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧ )  
” لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإنن لمن قام بالتحريات ، بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقديرها.“

( نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )  
” الإنن الذي يصدر من النيابة للبوليس بإجراء تفتيش محل المتهم لا يشترط فيه أن يكون معينا به من يقوم بإجراء التفتيش من رجال الضبطية القضائية فيصح أن يتولى التفتيش أي واحد من هؤلاء ولو كان غير الذي طلب الإنن به ما لم يكن الإنن قد اختص أحدا معينا بذلك.“

( نقض ١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦ ص ٣٠٤ )  
” متى كان وكيل النيابة قد أصدر إننه لمعاون المباحث ولمن يعاونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص سته من المتهمين فإن انتقال الضابط الذي صدر باسمه الإنن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته على إنجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الإنن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه.“

( نقض ١٩٥٧/٥/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٠ ص ٤٧١ )  
” إذا نذب ضابط لإجراء تفتيش هو أو من يكلفه بذلك : فذهب لتنفيذ الأمر ومعه ضابطان وقتش هو أحد المتهمين وأثبت في محضره أنه كلف الضابطين تفتيش الباقيين ، فهذا التكليف من جانبه يعد ندبا كتابيا لهما لإجراء التفتيش في حدود الإنن الصادر من النيابة ، فيكون التفتيش الذي أجرياه صحيحا.“

( نقض ١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٤ ص ٦٢٦ )

### التفتيش تحت إشراف مأمور الضبط

” إن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط القضائي المأذون له جريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرمى منه وتحت بصره.“

( نقض ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ١٦/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩٠ ، ٢٨/٦/١٩٦٥ س ١٦ ق ١٢٤ ص ٦٤٣ )

” من المقرر أن الذباية العامة إذا نذبت أحد مأموري الضبط لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ويكون التفتيش الذي يجريه أي من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بنذبه.“

(نقض ١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٠ ص ٥٤٨ )

” لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في إجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ما دام يعمل تحت إشرافه.“

( نقض ١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢ )

” لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي.“

( نقض ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣/٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٦٨ ص ٨٣٨ )

” لا يتدح في سلامة الحكم أنه لم يعين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المأذونان بالتفتيش ، طالما أنه قد عني ببيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم ، ومادام أنه لم يعتمد في الإدانة على شهادة الباقيين.“

( نقض ١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٦ ص ٧٧٨ )

” متى كان الثابت أن الكونستابل كان يعمل من وقت تفتيش المتهم تحت أمره معاون المباحث المنتدب لإجراء التفتيش وتحت إشرافه ، فإنه لا يهيم - في استظهار هذا الإشراف - أن يكون الكونستابل الذي قام بالتفتيش

القبض والتفتيش والتلبس  
هو من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها مادام لم يكن يعمل  
مستقلاً وكان يساعد من انتدب للتفتيش.

(نقض ١٩٥٤/٤/٦ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٣ ص ٤٧٨)

”مادام الثابت أن معاون البوليس هو الذي تولى إجراءات التفتيش  
فلا يقدح في صحة هذا التفتيش أن الذي عثر على المخدر هو الكونسابل  
الذي كان معه مادام أن هذا العثور كان تحت إشراف الضابط ومباشرة.”

(نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٣ ص ١٠٨)

”إن مساعدة المخبر لضابط البوليس في إجراء التفتيش المأذون به  
إذا كانت على مرأى منه وتحت بصره لا يترتب عليها أي بطلان.”

(نقض ١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٩ ص ٥٦٧)

”إنه وإن كان يشترط لصحة التفتيش الذي يجريه البوليس أن يكون  
من أجراه من مأموري الضبطية القضائية ، إلا أن ذلك لا يمنع مأمور  
الضبطية القضائية من الإستعانة في عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت  
إدارته ولو كانوا من غير مأموري الضبطية القضائية وإذا عثر أحد هؤلاء  
على شيء مما يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحاً مادام قد حصل تحت  
إشراف من له حق التفتيش قانوناً.”

(نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٣ ص ٤٧)

”إذا لم يتم مأمور الضبطية بنفسه بتفتيش المتهم المأذون بتفتيشه ،  
بل ندب أحد رجال الشرطة فتربص للمتهم حتى مر به ففتشه قسراً وضبط ما  
معه من مخدر فإن هذا التفتيش يقع باطلاً ولا يصح الاعتماد على الدليل  
المستمد منه في إدانته.”

(نقض ١٩٤٠/١١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٩ ص ٢٦٤)

#### طريقة تنفيذ التفتيش

”من المبادئ المقررة أن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها من رجال  
السلطات العامة أو المحققين إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية  
المنصوص عليها فيه ، وأن دخولها في غير هذه الأحوال هو أمر محظور  
يقضي بذاته إلى بطلان التفتيش ، وقد رسم القانون للقيام بتفتيش المنازل  
شروطاً وحدوداً لا يصح إلا بتحقيقها ، وجعل التفتيش متضمناً ركنتين أولهما  
دخول المسكن وثانيهما البحث في الأشياء والأوراق التي تقيد في كشف

الحقيقة ، وأن الضمانات التي قررها الشارع تنسحب على الركنين معا بدرجة واحدة ، ذلك بأن تفتيش منزل المتهم يقوم على جملة أعمال تتفاوت في مجراها وتبدأ بدخول الضابط القضائي في المنزل المراد تفتيشه ويوجب الشارع في هذه الأعمال المتعاقبة منذ بدايتها إلى نهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التي جعلها الشارع شروطا لصحة التفتيش ، ومن ثم إذا كان الموظف الذي دخل المنزل غير مأذون له من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في الأحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال الضبط والتفتيش.

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ٩٠ ص ٤٨٣)

” من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحه وذخائره أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر فيه ، فإن كشف عرضا أثناء التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش.”

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٨ ص ٩٦٥)

” ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أسلحه وذخائره ودفع الطاعن بأن العثور على المخدر كان نتيجة تعسف في تنفيذ الإذن بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة إحراز السلاح أو الذخيرة ، يوجب على المحكمة أن تعني ببحث الظروف والملايسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط ليستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة إحراز السلاح والذخيرة دون سعي يستهدف البحث عنه أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التعسف في تنفيذ إذن التفتيش بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التي صدر عنها إذن التفتيش.”

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٨ ص ٩٦٥)

” من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا بطريقة إجرائه متروكة لرأي القائم به ، ومادام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان في الإمكان أن يدخله من بابه فلا تثريب عليه في ذلك.”

(نقض ١٩٦٤/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٦١٧ ص ٥٩٧)

”من المقرر قانوناً أن لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة العامة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك بطريقة معينة ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ويكون لهم تخير الطرف المناسب لإجرائه وبطريقه مسمّره وفي الوقت الذي يرونه ملائماً مادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن.“

”من المقرر قانوناً أن لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة العامة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك بطريقة معينة ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، فلا تثريب على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الإذن من طرق باب منزل الطاعن والإعلان عن شخصيته ثم النظر إلى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين علة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه في مسلك المتهم.“

(نقض ١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٩ ص ٧١٥)

”من المقرر أن لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة العامة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقه مسمّره وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالإذن.“

(نقض ١٩٧٩/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٢ ص ٣٥١)

”مادام إذن التفتيش صادراً بالبحث في منزل عن لحوم مذبوحة فتفتيده يستلزم تفتيش المنزل كله ولو عثر على شاه مذبوحه عنه بابه.“

(نقض ١٩٤٨/١١/٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٦٤٩ ص ٦٢١)

”إن الأصل في دخول المنزل أن يكون من أبوابها ، ولكن إذا تعذر الدخول من تلك الأبواب لأي سبب كان جاز الدخول من المنافذ إذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة بمنع ذلك.“

(نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٣٧٦ ص ٤٨٠ ،  
نقض ١٩٣٨/٢/٢١ جـ ٤ ق ١٦٥ ص ١٥١)

”إذا كان التفتيش الذي قام به الضابط مأدونا به قانوناً فإن له أن يجريه بالطريقة التي يراها محققة للغرض منه مادام أنه قد التزم الحدود التي تضمنها إذن النيابة ، ومن ثم فلا تثريب عليه إن هو اقتحم غرفة نوم



القبض والتفتيش والتلبس ————— حادار العدالة  
المطعون ضده فجر يوم الحادث بعد أن تمكن أحد معاونيه من فتح باب  
المسكن الخارجي بواسطة التسور مادام الضابط قد رأى ذلك.

( نقض ١٩٧٩/١١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٩ )

#### الحد من الحرية

” ما يتخذ الضابط المأذون له بالتفتيش من إجراءات غسل معدة  
المتهم بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدوا أن يكون تعرضا لها بالقدر الذي  
يستجه تنفيذه إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس في حقها بمشاهدة الضابط لها  
وهي تبتلع المخدر والنبعاث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضي استئذان  
النيابة في إجرائه.”

( نقض ١٩٧٣/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧ )

” صدور الإذن بتفتيش المتهم يقتضي تنفيذه الحد من حريته بالقدر  
اللازم لإجراء التفتيش ولو لم يتضمن الإذن أمرا صريحا بالقبض لما بين  
الإجرائين من تلازم ، ومن ثم فلا وجه للقول بطلان أمر القبض في هذه  
الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم بالمادة ١٢٧ إجراءات جنائية.”

( نقض ١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٨ ص ٨٣٨ ، نقض ١٤ /  
١٩٦٣/١١ س ١٤ ق ١٣٣ ص ٧٤١ ، نقض ١٩٥٧/٦/٣ س ٨ ق ٦٦٢  
ص ٥٩٠ )

” لما كان الحكم لم يورد في مدوناته أن الضابط غير المندوب دخل  
المسكن وشل حركة من فيه، فإن تحفظه على المسكن دون دخوله يعد من  
الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكيننا للضابط المأذون  
بتفتيش المسكن من أداء المأمورية المنوطة به، وهو ما لا ينال من سلامة  
التفتيش وصحة الاستناد إلى الدليل الذي يسفر عنه.”

( نقض ١٩٨٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤١ ص ٢٩٢ )

” متى كان الإكراه الذي وقع على المتهم إما كان بالقدر اللازم  
لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته ، فإنه لا تأثير  
لذلك على سلامة الإجراءات.”

( نقض ١٩٥٧/٢/١ أحكام النقض س ٨ ق ٣١ ص ١٠٤ )

” القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش لا غبار عليه.”

(نقض ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض من ٣ ق ٢٦٦ ص ١٣)

” إنه إذا كان إذن النيابة العامة في تفتيش متهم لا يخول له - حسب الأصل - القبض عليه إلا أنه إذا كان المتهم لم يدعى للتفتيش أو بدت منه مقاومته أثناء ذلك كان لمن يباشر إجراءه أن يتخذ كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بمهمته ولو كان ذلك بطريق الإكراه.“

(نقض ١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٦٥٢ ص ٦٢٢)

#### الوقت

” لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقه مئتمره وفي الوقت الذي يراه مناسباً ، مادام أن ذلك في خلال الفترة المحددة بالإذن.“

(نقض ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٢٥ ص ٧٤٦ ، نقض ٢١/١٩٧٢/٥ من ٢٣ ق ١٦٩ ص ٧٥٩)

” إن القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره ، بل يكفي أن يكون ذلك في مدة تعتبر معاصره لوقت صدور الإذن ، وإن فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يتحين الطرف المناسب لكي يكون التفتيش مئتمراً . فإذا ما رأيت النيابة تحديد المدة التي يجب فيها إجراء التفتيش بأسبوع فلا تثريب عليها في ذلك ، ولا تصح الشكوى من هذا التحديد مادام ليس من ورائه ترك المتهم مهتداً بالتفتيش مدة طويلة.“

(نقض ١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج-٥ ق ١٦٦ ص ٣٠٤)

” الإذن الذي تصدره النيابة العمومية لأحد مأموري الضبط القضائية بتفتيش منزل ينتهي مفعوله بتنفيذ مقتضاه ، فمتى أجرى المأمور المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده مره ثانية اعتماداً على الإذن المذكور . أما إذا طرأ ما يسوغ التفتيش للمره الثانيه كقيام حالة التلبس بالجريمه فلمأمور الضبطية القضائية أن يقوم به ، وذلك اعتماداً على الحق الذي خوله القانون لياه لا اعتماداً على الإذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش الأول.“

(نقض ١٩٣٨/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج-٤ ق ٢٤٩ ص ٢٨٥)

” الإذن الصادر من النيابة بتفتيش مكان المتهم يعتبر قائماً ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً مادامت النيابة لم تحدد فيه أجلاً معيناً لتنفيذه ومادامت الظروف التي اقتضته لم تتغير.“

#### المكان

”من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة العامة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الإذن ومن قام بإجراءات تنفيذه.“

(نقض ١٩٦٦/٥/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٧ ص ٦٥٠)

”من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة العامة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ولا يحق للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام بإجراءات القبض والتفتيش ، لأن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه، والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح.“

(نقض ١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٣ ص ٨٥٦)

#### محضر التفتيش

”إن القانون لا يشترط أن يفرد للفتيش محضر خاص به فيكفي أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق.“

(نقض ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٦٥ ص ٥٢١)

#### الرضاء بالتفتيش

”من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحا حرا لا لبس فيه حاصل من قبل الدخول وبعد إلمامهم بظروف التفتيش والغرض منه وعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ويستوي بعد ذلك أن يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفيها.“

(نقض ١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٢ ص ٣٧٩)

” حرمة المنازل وما احاطها به الشارع من رعايه تقتضي حين يكون دخولها بعد رضاء اصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضاء صريحا حرا حاصلا منهم قبل الدخول وبعد إلمامهم بظروف التفتيش وعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه.“

( نقض ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض من ١٤ ق ١٠ ص ٤٣ )

” يجب في الرضاء الحاصل من صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون حرا حاصلا قبل الدخول وبعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد إجرائه لا يملك ذلك قانونا.“

( نقض ١٩٣٩/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧٧ ص ٥٣٠ )

” يجب بمقتضى القانون للأخذ برضاء صاحب المنزل بدخول رجال البوليس أو غيرهم منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضاء صريحا حرا حاصلا من قبل الدخول وبعد إلمامه بظروف التفتيش وعدم وجود مسوغ في القانون يخول من يطلبه سلطة إجرائه . وإذن فإن قول المحكمة بصحة التفتيش الذي أجري في منزل المتهم بناء على ما ذكرته من أن الزوجه أجازته بعدم اعتراضها عليه لا يكون كافيا لتبرير التفتيش والإعتماد على ما تحصل منه.“

( نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢١ ص ٢٠٥ )

” إن حرمة المنازل وما احاطها بها الشارع من عنايه تقتضي أن يكون دخولها برضاء اصحابها ، وأن يكون هذا الرضاء صريحا لا لبس فيه وحاصلا قبل الدخول ، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الإستنتاج من مجرد سكوت اصحاب الشأن ، إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعا عن الخوف والإستسلام ، فاستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضاء الضمني لا يصح .“

( نقض ١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٦ ص ٣٥١ )

معن يصدر الرضاء

” من المقرر أنه إذا تعلق الأمر بتفتيش منزل أو مكان وجب أن يصدر الرضاء به من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائزا له وقت

غيابه ، وأن صلة الأخوة بمجرد أنها لا توفر صفة الحيابة فعلا أو حكما لأخي الحائز حتى تثبت إقامته معه بصفه مستمره وقت حصول التفتيش.

( نقض ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س. ٢٠ ق ١١٣ ص ٥٤٤ )

” التفتيش الذي يجريه رجال الشرطة في منزل بغير إذن من النيابة العامه ولكن بإذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه في غيبته هو تفتيش صحيح قانونا ويترتب عليه صحة الإجراءات المبينه عليه . وإذا أذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار أنها زوجة صاحب المنزل ، فإنها تعتبر قانونا وكيلته والحائز للمنزل فعلا في غيبة صاحبه ولها أن تأذن بدخوله . ولا فرق في أن تكون هذه المراه زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهي تملك في الحالين حق الإذن لرجال الشرطة بالدخول طالما أنها الحائز فعلا للمنزل في الفتره التي تم فيها التفتيش.

( نقض ١٩٨٦/٢/٥ أحكام النقض س. ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ )

” الزوجة تعتبر قانونا وكيله صاحب المنزل والحائز فعلا له في غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن في دخوله ، ويكون التفتيش الذي يجريه رجل البوليس بإذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشا صحيحا في القانون.

( نقض ١٩٥٦/٤/٩ أحكام النقض س. ٧ ق ١٥٠ ص ٥١٥ )

” للزوجه تعتبر قانونا وكيله صاحب المنزل والحائز فعلا للمنزل في غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن في دخوله ، وكذلك خلية صاحب المنزل تملك هي الأخرى حق الإذن في دخول المنزل في غيبة صاحبه . فالتفتيش الذي يجريه رجل البوليس بإذن من أي الأثنين ( الزوجه أو الخليله ) في غيبة صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا صحيحا ، وكل ما يترتب عليه من الإجراءات يكون صحيحا أيضا.

( نقض ١٩٣٦/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦٥ ص ٥٩٩ )

” الولد الذي يقيم مع والده بصفه مستمره في منزل واحد يجوز له أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا، إذ هذا المنزل يعتبر في حيازة الوالد والولد كليهما.

( نقض ١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٣ ص ٩٨ )

القوبس والتفتيش والتلبس  
”يجوز للوالد الذي يقيم مع ولده بصفه مستمره في منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر في حيازة الوالد وولده معا.“

(نقض ١٩٥٦/١٠/٢٣ أحكام للنقض من ٧ ق ٢٨٩ ص ١٠٥٤)

الرضاء بتفتيش ببشره شخص عادي

”التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الإتهام بحيازة شيء حيازه إجراميه غير مشروع ، ليس تفتيشا يزل منزلة التفتيش الذي خاطب المشرع المحقق بأحكامه ، وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التتقيب عن الأشياء الخاصة بجريمه تحقق وقوعها، وإذا رضي به المتهم كان دليلا يصح استناد قضاء الإتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التتقيب كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى.“

(نقض ١٩٦٠/١/١٨ أحكام للنقض من ١١ ق ١٢ ص ٧٠)

”لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى الموظفين من المخالفات أو التقصيرات في عملهم ، ولو كان هؤلاء الرؤساء غير رجال الضبطية القضائية ، فإذا طرأ في أثناء التحقيق ما يقتضي التعرض لحرية الفرد الشخصية أو حرمة مسكنه كان عليهم - متى كان في الواقعه جريمه- أن يلجأوا إلى المختصين بالتحقيق لاستصدار إذن من النيابة من إجراء التفتيش إلا إذا هم شاهدوا جريمه في حالة تلبس أو رضي صاحب الشأن بالتعويض لحرية الشخصيه أو لحرمة مسكنه رضاء صحيحا ، ففي الحالة الأولى يكون لهم ككل أفراد المجتمع أن يضبطوا الجاني وكل ما بحوزته مما له علاقة بالجريمه طبقا للقانون، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء صحيحا لرضاء المتهم.“

(نقض ١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٦٠ ص ٥٥)

صور للرضاء

”إذا كان الحكم قد أسس قضاؤه بصحة التفتيش على أن المتهمين قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبه ، فكان من حق رجال البوليس أن يستوثقاها لاستطلاع حقيقة أمرهما ، وأن التفتيش الذي تلا ذلك كان

القبض والتفتيش والتبليغ. ————— حذر العدالة  
برضاتهما بعد أن اعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحزران مواد مخدرة، فإن  
ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحا في القانون.“

( نقض ١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٥ ص ٧٣٥ )

” إذا كان الحكم قد اعتمد على الأخذ بنتيجة الحكم على أن وجود أحد  
رجال البوليس على باب عتابر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش  
الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول  
شخص العمل بهذه العتابر يستفاد منه رضاؤه بالنظام الموضوع لعمالها ،  
فإنه يكون صحيحا في القانون.“

( نقض ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٦ ص ٢٧٧ )

” إن قبول المتهم الإشتغال في شركة عاملا فيها يصح أن يفيد  
رضاؤه بالنظام الذي وضعته الشركة لعمالها ، فإذا كان من مقتضى هذا  
النظام أن يفتش العمال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها كل  
يوم ، فإن التفتيش الذي يقع عليه يكون صحيحا على أساس الرضاء به  
رضاء صحيحا.“

( نقض ١٩٤٥/٤/٩ مجموعة القواعد القانونية جـ٦ ق ٥٤٩ ص ٦٩٣ )

” إن تفتيش عامل في ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحا إذا كانت  
لائحة الملجأ توجب هذا الإجراء ، وذلك على أساس أن هذه اللائحة بمثابة  
قانون بيل على أساس سبق رضاء العامل بقبول الخدمة في الملجأ على  
مقتضى لائحته.“

( نقض ١٩٤١/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية جـ٥ ق ٢٣٠ ص ٤٢٥ )

” إن الحكمه التي عنهاها الشارع من وضع الضمانات والقيود لإجراء  
تفتيش الأشخاص هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور  
وأقرتها القوانين ، وإن فإذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون  
لاشتباههم في أمره وأحضره للمركز قد اعترف للضابط بحيازته للمخدر  
وأذنه في التفتيش ، فإنه إن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن  
تفتيشه يكون صحيحا، إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات  
التي فرضها القانون لإجراء التفتيش.“

( نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٨ ص ١٩٩ )

” إذا كان المتهم قد اعترف بالسرقه وقال أنه اقتسم المسروقات مع باقي المتهمين وبأن بعضها يوجد في المنزل ، فانتقل ضابط البوليس، المحقق إلى المنزل وأحضر ما به من مسروقات فلا محل عندئذ للقول بأن ما أجراه يعتبر تفتيشاً باطلاً ، إذ هو فيما فعل إنما كان يعمل بناء على طلب المتهم.“

( نقض ١٩٤٦/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية جـ٧ ق ٢٤٧ ص ٢٤٧ )

” إذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مبرر قانوني فإن عمله هذا يكون معاقباً عليه قانوناً ولكن إذا اشتبه ضابط البوليس في شخص فطلب تفتيشه فقبل ، فلما فتشه وجد معه قطعة حشيش فإن هذا التفتيش الحاصل برضاء المتهم لا وجه للاعتراض عليه ، ولضابط البوليس في هذه الصورة وهي صورة التلبس - أن يضبط المتهم ويجري معه التحقيق اللازم.“

( نقض ١٩٣٥/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية جـ٣ ق ٣٦١ ص ٤٦٤ )

#### اثبات الرضاء

” استخلاص الحكم في استدلال سائق لرضاء الطاعنه بتفتيش منزلها وعدم إثارة الدفع بجلسة المحكمة بحصول إكراه للتوقيع على إقرار الرضاء بالتفتيش يجعل الجدل في صحة إقرار الطاعنه ورضائتها بالتفتيش غير مقبول.“

(نقض ١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧)

” يكفي في الرضاء بالتفتيش أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤيدية إليه.“

( نقض ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٦ ص ٨٢٧ )

” متى كانت المحكمة قد استخلصت في حدود السلطة المخولة لها ومن الأدلة الساتفة التي أوردها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحاً كغير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش و كان الطاعمان يعلمان بظروفه و كان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بكتابه صادرة ممن حصل تفتيشه فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان التفتيش.“

( نقض ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨ )



” الرضاء بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استئنائه من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤديه إليه.“

( نقض ١٩٥٥/١٠/٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٢ ص ١٢٠٦ )

” متى كانت المحكمة في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التي ذكرتها أن رضاء المتهم بالتفتيش كان صريحا غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش فلا تصح المجادله في ذلك أمام محكمة النقض.“

( نقض ١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٢٠ )

” لا يشترط أن يكون الرضاء بدخول المسكن وتفتيشه بالكتابه.“

( نقض ١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٧٠ ص ٥٥ )

” التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا ما لم يرضى به ذوو الشأن ، ولقاضي الموضوع أن يستنتج هذا الرضاء من وقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض معه في ذلك متى كان الإستنتاج سليما.“

( نقض ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج-٤ ق ١٠٣ ص ١٨٨ )

” ما دام التفتيش حاصلا بطلب من المتهم أو برضاء فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه ، فإذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير للمتهم قد وقع برضاء فليس له بعد ذلك أن يطعن على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانونا.“

( نقض ١٩٣٥/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج-٣ ق ٣٩٣ ص ٤٩٥ )

” لا يصحح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضاء منسوب لإبن الطاعن . مادام لم يثبت أن هذا الإبن قد رضي رضاء صحيحا صادرا عن علم بان من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه.“

( نقض ١٩٥١/١٢/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٠ ص ٣٣٨ )

#### بطلان التفتيش

##### الدفع ببطلان التفتيش ونوعه

” الدفع بصور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي الرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن منها بالأدلة المائغة التي أوردتها.“

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

”الدفع ببطلان إذن التفتيش هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته ، لأنه يقتضي تحقيقاً تتأى عنه وظيفة محكمة النقض ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيًا على مسالك الشاهد في استقاء تحرياته ولهفته في استصدار إذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك . إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إيدأوه في عبارته صريحه تشتمل على بيان المراد منه.“

(نقض ١٩٧٨/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠)

”الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضي تحقيقاً تتأى عنه وظيفة محكمة النقض.“

(نقض ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ، نقض ٥/٢١/١٩٧٢ ق ١٦٩ ص ٧٥٩ ، نقض ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٢ و نقض ١٩٦٠/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨ ، نقض ١٩٦٧/١/١٦ س ١٨ ق ١٩٦ ص ٩٦٨)

”الدفع ببطلان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضي تحقيقاً تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة.“

(نقض ١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥١ ص ٨٣٥)

”الدفع ببطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه يرمي إلى عدم الأخذ بالدليل من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز.“

(نقض ١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٢٤١ ص ١٣٤)

”الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات هو في حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر به لعدم جدية التحريات التي سبغته ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة إذ -٣٤٦-

( نقض ١٩٨٦/٢/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٥ ص ٤١٢ )

” إن بطلان محضر التفتيش بغير إذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى. أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يصطحب فيه كاتباً فيبطلانه نسبي ولا يمس النظام العام في شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى.“

( نقض ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٦ ص ٢٢٦ ،  
نقض ١٩٣٤/٣/١٢ ق ٢١٩ ص ٢٩٠ )

**دفع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض**

” لا يجوز إيداع الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم ينبذ لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا تغني إثارته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع كيما يصح اتخاذ سكوت الحكم عن الرد عليه وجهاً للنعي على قضائه.“

( نقض ١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦ )

” الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضي تحقيقاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به.“

( نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

” متى كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن لم يدفع ببطلان الإذن الصادر من وكيل النيابة بضبطه وتفتيشه ، كما لم يدفع ببطلان التفتيش لحصوله في مسكن آخر غير مأنون بتفتيشه فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على وقوع هذا البطلان.“

( نقض ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦ )

” يوجد فرق بين الدفع ببطلان التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته ، ولما كان الطاعن لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فإنه لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه في حقيقته دفع موضوعي

( نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٤ ص ٦٤٣ )

” ليس صحيحا في القانون أن الحق في الطعن على إجراءات التفتيش يسقط لعدم إثارته من الدفاع في استجواب النيابة إذ العبرة في سقوط هذا الحق لا تكون إلا بعدم إيدائه أمام محكمة الموضوع.“

( نقض ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨ )

” متى كان الواقع هو أن المحامي المترافع عن المتهم لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش بل ترافع في موضوع التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.“

( نقض ١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٦ ص ٧٠٩ )

” إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع ببطلان إجراءات التفتيش أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .“

” مآدام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الإستئنافيه الدفع ببطلان إذن التفتيش للغش والتلبس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تستبينه من الوقائع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .“

( نقض ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠ )

” الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز إيدأوه لأول مرة أمام محكمة النقض إذا كان الفصل فيه يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع.“

( نقض ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٦٢ )

” الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع وهذا خارج عن سلطة محكمة النقض.“

( نقض ١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٢٠٠ ص ١٨٦ )

” لا يجوز التمسك ببطان التفتيش لحصوله بدون إذن من النيابة لأول مره أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع مما يختلط فيه القانون بوقائع يجب أن تكون محل تحقيق أمام محكمة الموضوع.“

( نقض ١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ١٣٧ ص ١٢٣ )

” إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطان التفتيش فلا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه.“

( نقض ١٩٤١/٢/٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٠٣ ص ٣٩٤ )

” لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقرره إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم.“

( نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ )

” إن للزوجه وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته من الصفه بوصف كون المنزل منزلها ما يخول له الدفع ببطان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها وتضار بنتيجته مادام الزوج لم يكن قد رضي بالتفتيش قبل حصوله.“

( نقض ١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦٧ ص ٢٠١ )

” لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقرره إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، ومن ثم فلا صفه للطاعن في الدفع ببطان تفتيش السياره التي ضبط بها بعض التبغ مادام أن الثابت أنها غير مملوكه له ولم تكن في حيازته ، وكذلك الحال بالنسبه للمخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان مادام أنه غير مملوك له ولا محوز له.“

( نقض ١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ )

” الدفع ببطان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فإن التمسك به لا يقبل من غير حائزه، وإذا ما كان الطاعن لا يدعي ملكية أو حيازة المكان الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه المسروقات فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة.“

( نقض ١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٧ ص ١٢١٨ )

” لا يقبل من غير صاحب المسكن التفرع بانتهاك حرمة.”

( نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧ )

” لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره.”

( نقض ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠ )

” الدفع ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل ممن لا شأن له بهذا المنزل.”

( نقض ١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ق ٢٠٠ ص ١٨٦ )

” الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فإن لم يثره فليس لغيره أن يبديه ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بطريق التبعية وحدها.”

( نقض ١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٣ ص ٩٤٤ )

” لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.”

( نقض ١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٤ ص ١٠٨٩ )

” الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فإن لم يثره فليس لغيره أن يبديه ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا عن طريق التبعية وحدها.”

( نقض ١٩٦٣/٤/٨ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٠ ص ٢٩٥ )

” إن بطلان التفتيش لا يسعده منه إلا صاحب الشأن ممن وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثره ولو كان يستفيد من ذلك ، لأن الإستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط.”

( نقض ١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٦٠ ص ١٦٣ )

”مادام قد صدر إذن النيايه في تفتيش متهم فلبوليس أن ينفذ عليه أينما وجده ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في منزل شخص آخر ، فإن النفع بحرمة المسكن إنما شرع لمصلحة صاحبه.“

(نقض ١٩٥٠/٢/١٣ أحكام النقض س ١ ق ١٠٨ ص ٣٢٨)

”الدفع ببطان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخص فيها قانونا بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده ، لأنه هو الذي من أجله تقرر البطان على أساس أنه هو الذي يؤذيه انتهاك حرمة مسكنه.“

(نقض ١٩٤٩/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٨٠٤ ص ٧٦٣)

”متى كان المقهى الذي وقع التفتيش فيه ليس مملوكا للمتهم الذي ضبط معه الحشيش وهو فيه، فلا يقبل من هذا المتهم أن يتنزع بانتهاك حرمة المقهى للنعي على الحكم.“

(نقض ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٦٩٥ ص ٦٥٨)

”مادام المتهم قد أنكر كل اتصال له بعربة النقل التي وجد بها الديناميت المضبوط ، ومادام المتهم لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له شأن بها ، فلا يقبل منه أن يسعى على تفتيشها أنه أجري بغير إذن من سلطة التحقيق.“

(نقض ١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٤٤٦ ص ٤١٥)

”متى كان المتهم قد قرر عند تفتيش العربة التي ضبط بها المخدر أن هذه العربة ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطان تفتيشها ولو كانت هذه العربة على ملكه في الواقع.“

(نقض ١٩٤٧/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٣٩٨ ص ٣٧٨)

”إنه مادام بطان تفتيش المسكن على أساس عدم صدور إذن من سلطة التحقيق لا يتصور براءة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها ومادام بطان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك إلا عند عدم رضاء الأشخاص بالتفتيش الذي وقع عليهم ، فإنه يتعين القول بأنه ليس لغير من وقع التفتيش في مسكنه أو على شخصه أن يتمسك ببطانته لعدم صدور إذن به ، لأن البطان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن أو الحريه الشخصيه ، فإذا لم يثره من وقع عليه لأي سبب من الأسباب فليس لسواه أن يشير ، إذ هذا منه يكون تطفلا غير مقبول ، كما أنه يقتضيه

القبض والتفتيش والتظلم - حذر العدالة  
التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لأشأن له في التحدث عنهما أصلا  
ولا صفة تخوله أن يتعرض لهما.“

( نقض ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق ٤٩٤ ص ٦٤٠ )

”مادام التفتيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه فلا يكون له أن يتمسك ببطلانه ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن المقطف الذي حصل تفتيشه لم يكن للمتهم وإنما هو أعطيه من شخص آخر لكي يوصله لثالث ، وكان المتهم مسلما بذلك وقت المحاكمة فلا يقبل منه أن يطعن ببطلان هذا التفتيش .“

( نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق ٥٠٨ ص ٦٥١ )

” إذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطلان التفتيش بحجة أن هذا البطلان مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن منه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استفادته إنما تكون بالتبعيه ، وكان الطاعن يسلم في طعنه بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لابنه فلا يصح أنه يطعن في الحكم بمقولة أنه أدانته بقاء علي تفتيش باطل .“

( طعن ١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج١ ق ٤٥١ ص ٥٩١ )

” إن بطلان التفتيش الذي يجرى على صورة مخالفه للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يتقدم بطعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب ببطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستقاده لا تلحقه إلا من طريق تبعيه فقط .“

( طعن ١١٩٤٠/١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٩ ص ٢٧٣ )

” لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقرره له إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فيصح الإستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوبا بما يبطله ما دام لم يقدم الطعن في صحته من واقع التفتيش على شخصه أو في بيته .“

( طعن ١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٩ ص ٤٤١ )



” إذا كان المحل الذي صدر إذن التفتيش بتفتيشه غير مملوك للمتهم ولكنه تحت إدارته فلا يجوز للمتهم أن يتمسك ببطلان محضر التفتيش بدعوى أن الإذن لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك.“

( طعن ١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة لقواعد القانونين ج ٤ ق ١٤١ ص ١٣٤ )

#### شروط الدفع بالبطلان

” يجب إيداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش في عبارته صريحه تشمل على بيان المراد منه “.

( نقض ١٩٧٢/١/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩ ص ٣٠، ١٩٧٢/١/١٧ ق ٢١ ص ٧٦ )

” يجب إيداء الدفع ببطلان إذن التفتيش في عبارته صريحه تشمل على البيان المراد منه ، ومن ثم فإن مجرد قول المدافع في مرافعته أن الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطلان الإذن .“

( نقض ١٩٦٩/١٠/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٣، ١٠/١٦ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ١٩٦ ص ٩٦٨ )

#### وجوب الرد على الدفع بالبطلان

” من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة الساتفة التي أوردتها “.

” تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش بعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطه فإن ذلك لا يصلح ردا على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لا حق على تحريات الشرطه وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمه إلى المأثون بتفتيشه مما كان يقتضي من المحكمة - حتى

القبض والتفتيش والتلبس ..... مدار العدالة  
يستقيم الدفع - أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإنذار دون  
غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم  
كفايتها لتسويغ إصدار الإنذار من سلطة التحقيق أما وهي لم تفعل فإن حكمها  
يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال.

(نقض ١١٩٧٢/٢/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ، ١٢٢/٢٢٠ /  
١٩٧١ ص ٢٢ ق ١٩٢ ص ٨٠١)

”الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهري التي يتعين  
الرد عليه وإذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فإنه يكون قاصرا.“

(نقض ١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١١٧ ق ١٢١ ص ٦٦٧)

”جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من  
أوجه الدفاع الجوهري التي يتعين الرد عليها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه  
قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما  
دفع به من بطلانه فإنه يكون قاصرا للبيان مما يتعين معه نقضه.“

(نقض ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١١١ ص ٤٤١)

”إذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة ببطلان الإنذار الصادر من  
النيابة بتفتيشه لأنه بني على تحريات غير جديده وبطلان ما تلاه وترتب  
عليه من ضبط وتفتيش ، ومع ذلك أدانته المحكمة استنادا إلى الدليل المستمد  
من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره المتهم في شأن صحته مع أنه لو  
صح لما جاز الاستناد إليه كدليل في الدعوى فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه  
ويوجب نقضه.“

(نقض ١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٤ ص ٧٦١)

أثر البطلان في أدلة الدعوى

”من البداهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل  
باطل.“

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ )

”إن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا  
الوقائع التي حدثت يوم إجرائه ، فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على  
وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الإثبات

( نقض ١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦ )

” دخول الضابط منزل الطاعن بوجه غير قانوني إجراء باطل لا يعصمه من ذلك تكليف المأذون به بالتفتيش بإجرائه ، لخروج هذا الأمر عن نطاق الأفعال المرخص بها قانوناً . وعدم مجازاة الطاعن في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي قام بمباشرة وأجرى ضبط المخدر والميزان والمطواه ، لا يحمل البطلان يمتد إلى ما أسفر عنه التفتيش الصحيح .”

( نقض ١٩٨٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤١ ص ٢٩٢ )

” إن بطلان التفتيش - بغرض صحته - لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش .”

( نقض ١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢ )

” لأن كان بطلان التفتيش الذي حاول الضابط إجراءه بنفسه ، علي ما أثبتته الحكم المطعون فيه ، وإن اقتضى استبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الإعتماد بها في الإثبات إلا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة وقائمه بذاتها .”

( نقض ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٦ ص ٦٦٩ )

” القول بأن من يقوم بالإجراء الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند قيام البطلان وثبوته ، أما إذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات فإنه يكون من حق المحكمة أن هي عولت علي أقوال الضابطين المقول بقيامهما بالتفتيش بدلاً من الضابط المأذون له به - في صدد إقرارها للدفع ببطلان القبض والتفتيش .”

( نقض ١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٧٨ ص ٣٨١ )

” إن القول بعدم جواز الأخذ بشهادة رجل البوليس في إثبات رضا المتهم بالتفتيش الذي أجراه معه بغير إذن من النيابة غير صحيح إذ أن ما هو مقرر أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند

القبض والتفتيش والتلبس ————— حار العدالة  
قيام البطلان ، أما إذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات فإنه  
يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه بأي دليل .”

( طعن ١٩٤١/٦/٢ مجموعه القواعد القانونية جـ ٥ ق ٤٧٣ ص ٥٣٦ )

” إذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود إذن النيابة وذلك  
بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به  
المتهم و وكان ما يتركب علي بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه  
، فإن بطلان التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها  
المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة  
الصلة بالتفتيش الباطل .

( نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٢ ص ٤٠٨ )

” متى كان التفتيش الذي وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور  
الضبط القضائي حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرية  
الشخصية فهو باطل هو ما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقاب لرجل  
الضبط .”

( نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١ )

” إدانة المتهم علي اعترافه بجريمة السلاح ونخبرته ، مرتين في  
محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة ، واتخذت المحكمة من ذلك  
دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش فإن مصلحة هذا المتهم فيما يثير في  
صدد بطلان التفتيش تكون منتفية .”

( نقض ١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٢٠ )

” مآدام الحكم قد اعتمد في إدانة الطاعن علي إقرار مخدر بصفه  
أصليه علي اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة واخذ منه دليلا  
قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان  
إجراءات القبض عليه وتفتيشه .”

( نقض ١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٤ ص ٩٣٢ )

” إن بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة  
علي أي دليل يكون مستمدا منه ، ثم إن الأدلة التي توردها المحكمة في  
حكمها في المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ، بحيث إن سقط أحدها  
أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة ، وإن فإذا

كان الحكم بالإدانة مع قوله ببطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستند منه وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكملة الدليل المستند من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييد أقواله فإنه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه .”

( طعن ١٩٤٧/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٣٧٣ ص ٣٥٢ )

” إذا كانت المحكمة مع قضائها ببطلان التفتيش الذي وقع على المتهم قد أدانته بناء على ما استخلصه مما شهد به الشهود ، وعلى أقواله هو أمام النيابة فهذا منها سليم ولا شائبة فيه ، لأن تمويلها على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه أن هذه الأقوال تعد دليلاً قائماً بذاته ومستقلاً عن التفتيش ، بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثر بالتفتيش الذي وقع عليه .”

( طعن ١٩٥٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ق ٦٣٠ ص ٧٨٣ )

” إن بطلان التفتيش ليس من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش المؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها ، فإذا كان المتهم قد اعترف أمام المحكمة بجوازته الأشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذت المحكمة بمقتضى هذا الإقرار فلا تترتب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلاً .”

( طعن ١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٤١٨ ص ٦٧٣ )

” متى قبلت المحكمة الدفع ببطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدر فلا يصح منها أن تدنن المتهم على أساس وجود المخدر عنده بل يجب أن يكون اقتناعها بالإدانة مبني على أدلة أخرى كافية .”

( طعن ١٩٤٢/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٣٧٥ ص ٦٣٩ )

” إذا تبين أن التفتيش قد وقع صحيحاً فإن سماع المحكمة لمن قام به وبأشهره وأركانها في حكمها على أقواله لا تكون فيه شائبة على الإطلاق .”

( طعن ١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٣٥٥ ص ٦١٧ )

” إن اعتراف المتهم بوجود المخدر معه متى كان قد صدر عنه من تلقاء نفسه بالجلسة أمام المحكمة أثناء المحاكمة ، ولم يكن لإجراءات التفتيش تأثير ، فإنه يكون صحيحاً ولا يترتب على المحكمة أن تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلاً .”

( طعن ١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٣٤٨ ص ٦١٣ )

” إن الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضيق بمنزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلا كذلك ولا يصح الإستشهاد به عليه ، لأن المناقشة إنما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة “.

( طعن ١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٥١ ص ٤٥٥ )

” إن بطلان التفتيش لا يمنع القاضي من أن يأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش متى كانت مستقلة عنه “.

( طعن ١٩٤٠/٤/١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٨٩ ص ١٦١ )

” إذا كان محضر التفتيش باطلا حقيقة ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على أدلة غير مستمدة منه فإن المصلحة في التمسك ببطلانه تكون منتفية “.

( طعن ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٦٠٣ ص ٨٨ )

” متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشره له كالإلقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلا كذلك ، إذ القانون يقتضي بأن كل ما بني على الإجراء الباطل باطل “.

( طعن ١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٣٦٤ ص ٤٩٩ )

” لا فائدة للطاعن في إثارة بطلان محاضر التفتيش إذا كان الحكم لم يقف في إدانته عندما أثبتته هذه المحاضر الباطلة ، بل كان قد عدد ضده أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع ثبتت لدى المحكمة “.

( طعن ١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٣٠٦ ص ٤٠٦ )

” للمنازل حرمة ودخولها بغير رضاء أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال بها قانونا يحرمه القانون ويعاقب فاعله . فدخل رجل الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور ، والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ، ولا يصلح للمحاكم

القبض والتفتيش والتوقيف - حار المحاكمة  
الإعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن  
أخبار منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون . فالإعتماد على مثلها في  
إصدار الحكم اعتماد على أمر تمقته الأداب ، وهو في حد ذاته جريمة  
منطبقة على المادة ١١٢ عقوبات ، وإن فيكون باطلا الحكم الذي يؤسس  
عليه مثل هذا التفتيش الباطل قانونا ، وعلى أقوال رجال البوليس الذين  
أجروه ، ولم يكن له سند في الإدانة غير محضر هذا التفتيش وهذه  
الشهادة.

( طعن ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ١٧٦ ص ٢٢٦ )  
صور لا محل فيها للتمسك بالبطلان :

” لا جدوى مما يثيره الطاعن في وجه الطعن من أن إلقاء المخدر  
كان اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش قد تمت وفقا  
للإذن الصادر به واستنادا إليه ، إذ أنه أيا كان الأمر في شأن الإلقاء فإنه لا  
يقدر في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر التنبيه العامه به .“

( نقض ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦١ ص ٨٥٢ )

” متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله و إنما  
عثر على المخدر ملقى في الطريق دون مساس بجسم المتهم أو حرية فإن  
الدفع ببطلان التفتيش على أي أساس أقيم غير مجد في هذه الحالة .“

( نقض ١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦ ص ٩٧ )

” متى أنكرت المتهمه ملكيتها للصره التي وجدت بها المواد المخدرة  
فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصره على ملكها في  
الواقع .“

( نقض ١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣١١ ص ١١٢٩ )

” متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن تخلى بنفسه عن  
لفافه من الورق في مكان علي مرأى من الضابط الذي كان قادما مع رجاله  
لتنفيذ الأمر الصادر إليه من التنبيه بضبط المتهمين وتفتيشهما فإن ما يقوله  
الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .“

( نقض ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩ )

” إذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم  
بالحيله ولكن المتهم هو الذي قدم الماده المخدرة إليهم بنفسه وبمحض إرادته

فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الإجراءات ارتكنا على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .”

( طعن ١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة للقواعد القانونية جـ ٣ ق ٣١١ ص ٤٠٩ )

حضور المتهم أو من ينبيه ليس شرطاً جوهرياً :

” حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه عملاً بالمادة ٩٢ إجراءات جنائيه ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ، ولا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون قد حصل في غيبة المتهم أو من ينبيه عنه.”

( نقض ١٩٧٢/٦/١٩ أحكام للنقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ ، ١/٢٤ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ٢٢ ص ٩٥ )

” إن مجرد القول بأن الطاعن كان محبوساً لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته، ذلك أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانوناً، كما أن حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً.”

( نقض ١٩٦٤/١/٢٠ أحكام للنقض س ١٥ ق ١٢ ص ٥٧ )

” حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينبيه عنه - التفتيش الذي يجري في مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته.”

( نقض ١٩٨٠/٦/٨ أحكام للنقض س ٣١ ق ١٤٠ ص ٧٢٣ )

” لم يجعل قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ولم يربط بطلاناً على تخلفه.”

( نقض ١٩٦٠/١١/١٤ أحكام للنقض س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢ )

” التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نديه لذلك من سلطة التحقيق تسري عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ إجراءات جنائيه والمادة الأولى هنا تنص على إجراء تفتيش منزل المتهم وغير المتهم بحضوره أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش.”

( نقض ١٩٥٩/٥/٢٥ أحكام للنقض س ١٠ ق ١٢٦ ص ٥٦٨ )



**منزل غير المتهم : حاله لا تتوافر فيها الصوره**

” للزوج التي تسكن زوجها صفه أصلية في الإقامة معه، لأن المنزل في حيازتها وهي تمثله في هذه الصفه وتكوب عنه بل تشاركه فيه ولا يمكن أن يعد المسكن بالتالي لغير المتهمه في الدعوى حتى يستلزم الأمر إصدار إذن من القاضي الجزئي بتفتيشه ، ومن ثم فإن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر ممن يملكه قانوناً.“

( نقض ١٩٥٦/١١/١٢ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٩ ص ١١٥٣ )

**تفتيش الشخص**

” الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفاً في التنفيذ من الموضوع لا من القانون.“

( نقض ١٩٨٧/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٢٠٧ ص ١١٣٩ )

” لا صفه لغير من وقع في شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقيق المصلحه في الدفع لاحق لوجود الصفه فيه، كما أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمه أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونيه المقرره لذلك إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم.“

( نقض ١٩٨٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٣ ص ٢٩٨ )

” المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأموناً قانوناً به فطريقه إجرائه متروكه لراي القائم به ، ومن ثم فلا تتريب على الضابط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأمون له به أن يتظاهر - كشخص عادي - برغبته في شراء نقد أجنبي بعمله محليه.“

( نقض ١٩٨٧/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٦ ص ١١٣٤ )

**المنزل لا ينسحب على الشخص**

” الإذن الصادر من النيابة في تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه .“

( ١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونيه ج ٧ ق ٧٨٧ ص ٧٥٠ )

لا يشترط للإنذار شكل معين

” لم يشترط القانون شكلاً معيناً للإنذار بالتفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى أنه المقصود بالإنذار “

( نقض ١٩٧٣/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٦ ص ٨٥٠ ، ٥/١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٧٦٢ )

” لا يتطلب تحديد الأماكن بإذن التفتيش إلا إذا كان الإنذار صادراً بتفتيشها ، أما إذا كان الإنذار صادراً بتفتيش الأشخاص أو السيارات الخاصة فلا يوجب القانون تحديد المكان الذي يجري فيه التفتيش بالإنذار . “

( نقض ١٩٨٧/٢/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣١ ص ٢١٣ )

#### الخطأ في اسم الشخص

” من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش المعني فيه بالاسم الذي اشتهر به . “

( نقض ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦١٩ ، ١٩٧٣/١/١ / س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٧١/٣/٨ س ٢٢ ق ٥٤ ص ٢٢٠ )

” إنه وإن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش إلا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذي وقع التفتيش عليه أو في مسكنه في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش . “

( نقض ١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٨ ص ٩٥٤ )

” من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش . “

( نقض ١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٨ ص ٧١٠ )

” إن ذكر اسم المطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقي في الإنذار الصادر بالتفتيش لا يبطل التفتيش ، ما دام الحكم قد بين مما أورده من الإعتبارات أن الذي حصل تفتيشه هو ذاته الذي كان مقصوداً بذكر صاحب الاسم الذي ذكر خطأ في الإنذار . “

تحديد الشخص المأذون بتفتيشه

” يكفي في الإنذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص أن يكون واضحا ومحددا في تعيين الشخص المراد تفتيشه، ولا يتطلب القانون في مثل هذا الإنذن تعيين المكان الذي يجري به التفتيش، كما أنه من المقرر أن عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش لا يعيب الإنذن، ويكون لأي من مأموري الضبط القضائي المختصين تنفيذ الإنذن في هذه الحالة متى كان لم يعين به مأمور بعينه.“

( نقض ١٩٨٧/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣٩ ص ٢٨٠ )

” إغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه لا ينبنى عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش.“

( نقض ١٩٦١/٢/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٤ ص ٢٢٠٩ )

” متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام مسلسلته وعلى صورته منتظمة خالصة من أي أثر مربب، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم فإن الدفع ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل.“

( نقض ١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٦ ص ٢٣٠ )

” متى كان الحكم قد استظهر بأجله سائغه أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش، فإن إغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يجدي المتهم متى أطمأنت المحكمة إلى أنه هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الإنذن.“

( نقض ١٩٥٧/١٠/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٨ ص ٧٤٠ )

” متى كان الدفع ببطلان التفتيش مؤسسا على أنه خاص بشخص يفاير اسم المتهم وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره المتهم في هذا

القبض والتفتيش والتفتيش والتفتيش  
الخصوص وقررت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته  
المقصود بأمر التفتيش فإنها إذا رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت.

(نقض ١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٢ ص ٥٠٩-)

” إن صدور إذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدح في سلامة الحكم  
ما دام قد استظهر أن من وقع عليه التفتيش قد اشتهر بهذا الاسم في البيئة  
الشوعية وأنه يتراسل به في محيط الجمعيه التي ينتمي إليها.“

(نقض ١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤)

” إذا صدر إذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن  
الشخص المقصود بالتفتيش هو الذي فتش فعلاً، وذلك من أن المخبر أرشد  
عنه بمجرد أن طلب منه الإرشاد عن صاحب هذا الاسم الولد في الإذن  
ومن إجماع رجال القوه على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم — فإنه إذا  
قبض مأمور الضبطيه للقضائيه على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحاً،  
وإذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالي حول رجال القوه وخشية  
إفلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الأهالي ، فذلك لا  
يقدح في صحة التفتيش وإذا كان الضابط قد فتش جلابيب المتهم خارج مكتبه  
ولم يجد به شيئاً ولكنه اشته رائحة مخدر تنبعث من المتهم ، ثم لما فتح  
المكتب و أمكن الضابط دخوله تابع تفتيشه ففتش صديريه، فهذا التفتيش  
التالي لا يكون إلا متابعة واستمراراً وإكمالاً للتفتيش الأول ، وإذا وقع الثاني  
فسي أثر الأول بدون فاصل بينهما في الوقت ويعرفه شخص واحد فلا غبار  
عليه قانوناً.“

(نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٨ ص ٣١٧)

” يجب أن يكون تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحاً ومحدداً له  
تحديداً نافياً للجهالة وقت صدور الإذن، فإذا جاء الإذن الصادر من النيابة  
بإجراء التفتيش مجهلاً خالياً من أية إشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلده  
التي يقع فيها منزله بل هو في عبارته العامه المجهله يصلح لأن يوجه ضد  
كل شخص مقيم في أي بلد تجاور البلده المذكوره في الإذن ، ما دام أن  
الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أي تحديد فإنه لا يكون إننا جدياً  
ويكون التفتيش الذي حصل على مقتضاه قد وقع باطلاً لمخالفته الأصول  
المقرره للتفتيش ويبطل تبعاً الدليل المستمد منه.“

( ١٩٥٩/١١/٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٨ ص ٧٢٨ )

” حرمة السيارة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، فإذا صدر أمر النيابة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك.“

( نقض ١٩٨٧/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٦ ص ١١٣٤ )

من يتصادف وجوده مع المأذون بتفتيشه

” إذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها إليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد تصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الإذن بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا ، و بالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش.“

( نقض ١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٠ ص ٢٢٧ )

” احتواء إذن التفتيش على ضبط وتفتيش الطاعن وآخر أينما يتواجدان بدائرة محافظة الإسماعيلية لا يجعل الإذن معلقا على شرط عن جريمه احتماليه.“

( طعن ١٩٨٦/١/٢ الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ )

” الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون.“

( نقض ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٢ ص ٢١٨ )

” إذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا في القانون وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه في الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه قد سمي باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش.“

” إذا كان إذن النياية في التفتيش منصوباً فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بهما أو معه ، وقام الضابط الذي كلف بتنفيذ ذلك فأمسك بالمتهم في سيارة أتوبيس وفتشه وفتش من كان يجلس بجواره ، فوجد مع هذا مخدراً ، فلا يصح القول ببطالان هذا التفتيش على أساس أن الإذن به لم يجز ضبط الغير إلا إذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو محل عمله ، لأن عبارة الإذن عامة تتصرف على أي مكان.“

( نقض ١٩٤٨/١٣/٣ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ق ٣٧٤ ص ٦٣٨ )

” إذا كانت النياية بعد التحريات التي قدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين وتفتيش مسكنه ومحل عمله ومن قد يتصانف وجوده معه وقت التفتيش على أساس أنهم يكونون موضع مظنة اشتراكهم معه فلا يعاب عليها الإذن في هذا التفتيش في مثل هذه الظروف.“

( نقض ١٩٤٨/٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ق ٥٤٨ ص ٥٠٨ )

” الإذن الصادر من النياية العامة بعد تحريات الشرطه بتفتيش شخص معين ومن قد يتصانف وجوده معه وقت التفتيش بمظنة اشتراكه معه في الجريمة بعد صحيحاً ، ولا يشترط أن يكون المرافق للماذون بتفتيشه مسمى باسمه أو في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش .“

( نقض ١٩٨٧/١٢/١٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٧ ص ١٠٨٢ )

” إذا كانت النياية العامة لم تأمر بضبط الطاعنه وتفتيشها و إنما كان إذنهما منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنه لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت فيها وفتشت ولم تكن كذلك في حاله من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش فإن تفتيشها يكون باطلا ، وببطل تبعاً للنيل المستمد منه.“

( نقض ١٩٥٢/٥/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٠ ص ٩٣٧ )

### التفتيش لجريمة واقعه لا مستقبله

” استعمال عبارة ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة في إصدار الإذن لا ينصرف على احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتماليه.“

( نقض ١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٣ ص ٨٠٦ )

” متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن المطعون ضده وآخر بجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجانها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسليم مظهرا لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يحوزها ، بما مفهومه أن الأمر الصادر لضبط جريمته تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمته مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمه لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى المطعون ضده ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.“

( نقض ١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٩ ص ٢٢٣ )

” إذا كان ما أثبتته الحكم من مدوناته يتضمن أن المطعون ضده يتجر في المخدرات وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الإتجار ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمته تحقق وقوعها من مقارفها ، لا لضبط جريمته مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمه لم يثبت وقوعها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.“

( نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٨ ص ١٢٧٤ )

” لا يصح إصدار إذن التفتيش لضبط جريمه مستقبله ولو قامت التحريات والدلائل على أنها ستقع بالفعل ، ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمه قد وقعت من الطاعن فعلا حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش بل صدر الإذن استنادا إلى تحريات رئيس مكتب المخدرات التي اقتصر فيها على القول بأن الطاعن سافر إلى القاهرة لجلب كميه من المخدرات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ

القيس والتهديد والتلبس ..... حاد العدالة  
قضى برفض الدفع و أدانه الطاعن استنادا إلى ما أورده على غير سند  
صحيح من الأوراق من أن تحريرات الضابط دلت على أن الطاعن قد ارتكب  
جريمة إحرار بالفعل وأنه عائد به إلى أسوان ، يكون معيبا بما يستوجب  
نقضه.”

( نقض ١٩٦٧/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٤ ص ١٧٤ )

” الإنن بالتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانون  
إصداره إلا لضبط جريمة ( جنائيه أو جنحه ) واقعه بالفعل وترجحت نسبتها  
إلى المأنون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي أصدره لضبط جريمة مستقبلية ولو  
قامت التحريات والدلائل الجدييه على أنها ستقع بالفعل . فإذا كان الإنن قد  
صدر استنادا إلى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمييه  
من المخدر إلى خارج المنيه ، فإن الحكم إذ دان الطاعن دون أن يعرض  
لبسيان ما إذا كان إحراره هو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور إنن  
التفتيش لم لاحقا له ، يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.”

( نقض ١٩٦٢/١/١ أحكام النقض س ١٣ ق ٥ ص ٢٠ )

لا يشترط تسبب الأمر بتفتيش الشخص

” لم يتطلب المشرع تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن  
، بموجب المادة ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائيه - ولم  
يرسم شكلا خاصا للتسبب ، فإذا نصب أمر التنباه العامه على تفتيش  
شخص الطاعن ومتجره فلا موجب لتسببيه.”

” إن المادة ٤٤ من الدستور والماده ٩١ إجراءات جنائيه بعد تعديلها  
لا توجبان تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش  
المساكن، فإذا اقتصر التفتيش على شخص المطعون ضده دون مسكنه ، فإن  
الحكم فيه إذ انتهى إلى بطلان ذلك الإنن بدعوى عدم تسببيه ورتب على ذلك  
براءة المطعون ضده يكون أخطا في تطبيق القانون.”

( نقض ١٩٧٦/١/١٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١ ص ٦١ )

” لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربيه تسبب  
الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن وإذا كان  
الناصب من الأوراق أن الإنن قاصر على تفتيش الطاعن وتم تنفيذه بتفتيش  
شخصه عند ضبطه بالمقهى ، فإن الحكم إذ التفت عن النفع ببطلان إنن



القبض والتفتيش والتوقيف  
التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور لخلوه من الأسباب التي دعت لإصداره  
يكون قد التزم صحيح القانون.“

( نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤ )

” لا يشترط القانون لصدر أمر التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح مادام التفتيش لم يقع في منزل المتهم.“

( نقض ١٩٥٦/١٠/٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٥ ص ١١٠٥ ، نقض ٢/٨ / ١٩٥٥ س ٦ ق ١٧١ ص ٥١٠ )

” لا جدوى للمتهم مما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصدر الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش المتهم مسبوقا بتحقيق مفتوح.“

( نقض ١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٣ ص ٤٩٨ )

#### التفتيش الوقائي ، صوره لبطالته

” إمامور الضبط القضائي أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع عليه بعد ذلك يكون باطلا.“

( نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١ )

#### التفتيش في الجمارك

##### حق مستمد من قانون الجمارك

” إن ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين هو نوع من التفتيش الإداري الذي يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح الذي عناه الشارع بالمادة ٤١ من الدستور.“

( نقض ١٩٨٥/٤/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٨ ص ٥٢٤ )

” جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الدائره الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع صالحي الخزانه ، ويجريه موظفو الجمارك الذي أسبغت عليهم القانون صفة الضبطيه القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة

القبض والتفتيش والتليس - حذر العدالة  
المراقبه دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمه بقانون  
الإجراءات واشترط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقرره  
له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقرره في هذا الشأن.

( نقض ١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥ )

” القضاء بسيطاً لتفتيش المتهم داخل الدائره الجمركيه لانتهاء ما  
يجبزه طبقاً لإحكام قانون الإجراءات الجنائيه دون أن يعرض الحكم لحق  
مأموري الضبط الجنائي من رجال الجمارك في التفتيش لقيام مظنة التهريب  
هو خطأ في تطبيق القانون.

( نقض ١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥ )

” البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم  
٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك  
الذي أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية  
وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل  
الدائره الجمركيه أو في حدود نطاق الرقابه الجمركيه إذا قامت لديهم دواعي  
الشك في البضائع و الأمتعه ومظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك  
المناطق . وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته مباشرة  
بصالح الخزائنه العامه ومواردها ويمدى الإحترام الواجب للقيود المنظمه  
للإستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبه للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش  
المنظمه بقانون الإجراءات الجنائيه واشترطه وجود المراد تفتيشه في إحدى  
الحالات المبهره له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقرره في القانون  
المذكور ، بل إنه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبه والتفتيش في  
تلك المناطق حاله تتم عن شبهه في توافر التهريب الجمركي فيها- في  
الحدود المعرف بها في القانون- حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو  
عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمه غير جمركيه  
يعاقب عليها في القانون العام فإنه يصح إجراء الإستدلال بهذا الدليل أمام  
المحاكم في تلك الجريمه ، لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم  
ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفه . وإذ نتج عن التفتيش الذي  
أجري دليلاً يكشف عن جريمه جلب جوهر مخدر فإنه يصح الإستشهاد بهذا  
الدليل على تلك الجريمه على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانوناً.

( نقض ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، نقض ١٩٧٣/٤/٢٩  
١٩٧٣ ق ١١٥ ص ٥٩٩ ، نقض ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧ )

” أخضع الشارع الدائره الجمركيه - نظر إلى طبيعة التهريب الجمركي - لإجراءات قيود معلومه ، منها تفتيش الأمتعه والأشخاص الذين يدخلون إليها ويخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به.”

( نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١ )

” تفتيش الأمتعه والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائره الجمركيه أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخزانة ويجريه عمال الجمارك وحراسه الذين أسبغت عليه القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لمجرد قيام التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمه بقانون الإجراءات الجنائية واشترط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبرره له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقرره في هذا القانون.”

( نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١ )

#### الدائره الجمركيه

” لا جدوى للطاعن في إثارة بطلان القبض عليه مادام التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذاً لقانون الجمارك على سيارته التي كانت ما تزال في الدائره الجمركيه رهن إتمام إجراءات الإفراج عنها ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه.”

( نقض ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣ )

” إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن الذي حصل تفتيشه خارج عن الدائره الجمركيه فإنه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بتفتيشه أية صفة في إجراءاته ولا في اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق.”

( نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٠ ص ٣٣٨ )

#### اعتبارات الاشتباه

” الشبهة في توافر التهريب الجمركي حاله ذهنيه تقوم بنفس المنوط بهم في تنفيذ القوانين الجمركيه يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب في شخص موجود في حدود دائره المراقبة الجمركيه ، ومتى أقرت

القبض والتفتيش والتفتيش  
محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى  
الإشتباه في الشخص محل التفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية على  
توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك.

( نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١ )

#### ضبط جريمه غير جمركيه

” إن لائحة الجمارك صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة  
و الأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون عملهم فيها فإذا عثروا  
أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمه غير جمركيه معاقب  
عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الإستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم في  
تلك الجريمه على اعتبار أنه ثمره إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في  
سبيل الحصول عليه لية مخالفه.”

( نقض ١٩٤٥/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق ٥٦٥ ص ٧٠٦ )

” استصدار النيايه العامه الأمر بتسجيل المحادثات من القاضي  
الجزئي بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية الإجراء عمل من  
أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الإذن أو نذبت مأمور الضبط لذلك ، ولم  
يشترط القانون شكلا معينا للأمر الصادر من النيايه لمأمور الضبط القضائي  
بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بإجراء التسجيلات.”

( نقض ١٩٨٥/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٨ ص ٨٣١ )

” جرى قضاء محكمة النقض على أن مدلول كلمتي الخطابات  
والرسائل التي تشير إليهما وإباحة ضبطهما في أي مكان خارج منازل  
المتهمين طبقا للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته ليشمل  
كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يندرج تحته  
المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية.”

( نقض ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )

” لا جدوى للتحدي بما تقتضي به المادتان ٤٤ و ٤٥ من الدستور من  
عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل  
الاتصال إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون، إذ أن التحصيل المدخل  
بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على المادة ٣٠٦ وإن أوجب أن يكون  
الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات السلكية و اللاسلكية  
مسببا ، إلا أن ذلك لا ينسحب على الأمر الصادر من النيايه بتكليف أحد  
-٣٧٢-

القبض والتفتيش والتوقيف  
مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة  
المحادثات السلكية واللاسلكية فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة  
بذلك.

(١١/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٢ ص ١٣٨)

” إذا كان الحكم قد أبان أن القاضي قد أصدر الإنذار بمراقبة تليفون  
الطاعنه بعد أن أثبت اطلاعه على التحريات التي أوردتها الضابط في  
محضره وأصبح عن أطمئنائه إلى كفايتها ، فإنه بذلك يكون قد اتخذ من تلك  
التحريات أسبابا لإنذنه بالمراقبة وفي هذا ما يكفي لاعتبار إنذنه مسببا حسبما  
تطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية  
المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢.”

( نقض ١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ )

” تقدير جنسية التحريات وكفايتها لإصدار الإنذار بمراقبة المحادثات  
التليفونية هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة  
التحقيق لا إلى القاضي الجزئي المنوط به إصدار الإنذار تحت إشراف محكمة  
الموضوع.”

( ١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )



## الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
الباب الأول	٤
التلبس	
أهمية التلبس بالجريمة	٤
ثانيا خصائص التلبس	٦
أولا العينية	٦
ثانيا الوحدة	٧
ثالثا الطابع الحصري	٨
ثالثا تحديد حالات التلبس	٨
أولا طبيعة الجريمة للمتلبس بها	٨
ثانيا حصر صور التلبس	٩
ثالثا حالات التلبس	١٠
١ - مشاهدة الجريمة حال ارتكابها	١١
٢ - التلبس بالجريمة عقب ارتكابها ببرهه يسيره	١٤
٣ - التلبس بالجريمة إذا تبع المجني عليه مرتكبها	١٥
٤ - التلبس بالجريمة إذا تبع العامة مرتكبها مع الصياح أثر وقوعها	١٦
٥ - مشاهدة أدلة الجريمة	١٧
رابعا شروط صحة التلبس	١٩

- أولا مشاهدة مأمور الضبط القضائي حالة التلبس بنفسه ١٩
- ثانيا حصول المشاهدة بطريق مشروع ٢٠
- خامسا إثبات التلبس ٢٢
- ١ - إثبات التلبس بطريق مشروع ٢٤
- ٢ - خلق حالة التلبس و التحايل عليها ٢٦
- ٣ - التحريض للصوري على الجرائم ٢٨
- حالات أخرى للتلبس ٢٩
- ١ - التلبس في جريمة الزنا ٢٩
- ٢ - التلبس نتيجة الدخول المأذون به للمكان ٣٠
- ٣ - تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس ٣٠
- ٤ - حالة التلبس لا تجيز غير القبض على الشخص و تفتيشه ٣١
- ٥ - التصرف في تنفيذ التفتيش و حالة التلبس ٣٢
- ٦ - التلبس نتيجة أداء مأمور الضبط القضائي واجبه ٣٢
- ٧ - التلبس نتيجة الإستيقاف ٣٢
- ٨ - التلبس نتيجة دخول المحال العامه ٣٣
- ٩ - التلبس نتيجة الرضا بالتفتيش ٣٣
- ١٠ - حالات التلبس و جرائم الشكوى ٣٤
- سادسا ضمانات التلبس ٣٤
- ١ - أن يكون سابقا على إجراءات التحقيق ٣٥
- ٢ - تحقيق الإدراك الشخصي المشروع ٣٥
- ٣ - عدم استخدام القوة ٣٦
- ٤ - الدلائل الكافية ٣٦



- ٣٧ ٥ - أن تكون الجريمة المتلبس بها على قدر من الجسامه
- ٣٧ ٦ - جدية الإتهام
- ٣٨ سابعا آثار التلبس
- ٣٨ أولا سلطات الإستدلال المترتبة على التلبس
- ٣٩ ثانيا سلطات التحقيق المترتبة على التلبس
- ٤٠ ثالثا واجبات مأمور الضبط القضائي إزاء التلبس
- ٤٣ الباب الثاني
- الإستيقاف
- ٤٣ ١ - ماهية الإستيقاف
- ٤٤ ٢ - شروط الإستيقاف
- ٤٥ ٣ - المظاهر المبرره للإستيقاف
- ٤٦ ٤ - تطبيقات على الإستيقاف
- ٤٨ الباب الثالث
- القبض
- ٤٩ أولا مفهوم القبض
- ٥١ ثانيا الخصائص المميزه للقبض
- ٥١ ١ - القبض إجراء من إجراءات التحقيق
- ٥٢ ٢ - القبض إجراء مقيد للحريه
- ٥٣ ٣ - القبض إجراء مؤقت
- ٥٤ ثالثا التمييز بين القبض و بين غيره من الإجراءات
- ٥٤ ١ - التمييز بين القبض و الإستيقاف
- ٥٦ ٢ - التمييز بين القبض و التعرض المادي

٥٨	٣ - التمييز بين القبض و التحفظ
٦٠	رابعاً أحوال القبض
٦٣	حظر القبض من مأموري الضبط القضائي في غير أحوال التلبس
٦٤	شروط صدور الأمر بالقبض في غير أحوال التلبس بناء على طلب مأمور الضبط القضائي
٦٥	خامساً الضبط و الإحضار
٦٦	١ - الأمر بالقبض على المتهم و إحضاره
٦٨	٢ - جواز اتخاذ إجراءات تحفظه قبل صدور أمر القبض
٦٩	٣ - القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص المحقق
٦٩	٤ - مكان تنفيذ أمر القبض
٧٠	٥ - مدة القبض
٧١	٦ - سقوط أمر القبض و الإحضار
٧١	سادساً الضمانات الخاصة بالقبض
٧٢	أولاً ضوابط القبض على المتهم بأمر من سلطة التحقيق
٧٢	١ - بيانات أمر القبض
٧٤	٢ - مدة صلاحية أمر القبض
٧٤	٣ - الكتابه
٧٥	٤ - الحالات التي يجوز فيها إصدار أمر القبض
٧٥	٥ - ضرورة صدور أمر قضائي بالقبض
٧٦	٦ - نوع الجريمة
٧٦	٧ - جدية الإتهام
٧٧	٨ - الشكوى و الإنذار

- ٧٨ ثانيا ضوابط القبض على المتهم بدون أمر قضائي
- ٧٨ ١ - ضوابط القبض في غير أحوال التلبس
- ٧٩ ٢ - ضوابط القبض في أحوال التلبس
- ٧٩ سابعاً حقوق المتهم
- ٧٩ ١ - المحافظة على الأثلة
- ٨٠ ٢ - ضرورة توافر الدلائل الكافية على الإتهام
- ٨٢ ٣ - سماع أقوال المتهم
- ٨٣ ٤ - ضرورة أن يتم الإستجواب خلال ٢٤ ساعة
- ٨٤ ٥ - علم المتهم بأسباب القبض عليه و حقه في الإتصال بمن يشاء
- ٨٥ ٦ - كفالة حقوق الدفاع للمقبوض عليه
- ٨٥ ثامناً بطلان القبض
- ٨٥ أولاً الدفع ببطلان القبض
- ٨٦ ثانياً بطلان القبض .. و ما يترتب عليه
- ٨٨ ثالثاً آثار البطلان
- ٩٠ الباب الرابع
- التفتيش
- ٩٠ أولاً المقصود بالتفتيش و الهدف منه
- ٩٢ ما يأخذ حكم تفتيش الأشخاص...
- ٩٢ ١ - المنقولات
- ٩٢ ٢ - تفتيش السيارات الخاصة و المتاجر
- ٩٣ ثانياً خصائص التفتيش

- ٩٣ ١ - التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق
- ٩٥ ٢ - التفتيش و خاصية الجبر و الإكراه
- ٩٦ ٣ - مساس التفتيش بالحق في السريه
- ٩٧ ٤ - البحث عن الأدلة المادية للجريمه
- ٩٩ التمييز بين التفتيش و غيره من الإجراءات
- ٩٩ التفتيش الفضائي .. و التفتيش الإداري
- ١٠٠ ثالثا السلطة المختصة بمباشرة التفتيش
- ١٠٣ مباشرة التفتيش بناء على إذن من سلطة التحقيق
- ١٠٤ السلطة المختصة بتفتيش غير المتهم ومنزله
- ١٠٥ امتداد اختصاص المحقق
- ١٠٥ التفتيش بغير إذن من سلطة التحقيق
- ١٠٩ رابعا شروط التفتيش
- ١٠٩ أولا الشروط المتعلقة بالجريمه
- ١١٠ ثالثا الشروط الشكلية
- ١١٦ ثانيا الشروط الموضوعية
- ١٢٥ خامسا محل التفتيش
- ١٢٨ أولا تفتيش الأشخاص
- ١٢٨ ١ - المقصود بتفتيش الأشخاص و ما يأخذ حكمه
- ١٣١ ٢ - إجازة التفتيش حيث يجوز القبض
- ١٣٤ ٣ - حالات تفتيش الأشخاص
- ١٣٨ ٤ - قواعد تفتيش الأشخاص
- ١٣٨ أولا القواعد العامة في تفتيش الأشخاص
- ١٤١ ثانيا قواعد تفتيش الأئني

١٤٤	٥ - ضمانات تفتيش المتهم
١٤٥	ثانيا تفتيش المساكن
١٤٦	١ - المقصود بالسكن
١٤٨	٢ - الشروط الواجب توافرها في المسكن محل التفتيش
١٥٢	٣ - حرية القائم بتنفيذ التفتيش في اختيار أسلوب تنفيذه
١٥٣	٥ - ضمانات تفتيش المسكن
١٦٤	ثالثا تفتيش السيارات
١٦٤	١ - السيارات العامه أو وسائل النقل العامه
١٦٤	٢ - السيارات الأجره
١٦٥	٣ - السيارات الخاصه
١٦٦	رابعا تفتيش المنقولات و الأمتعه
١٦٦	١ - تفتيش المنقولات
١٦٧	٢ - تفتيش الأمتعه
١٦٧	تفتيش المزارع و الحدائق
١٦٨	تفتيش الأمكنه الأخرى
١٦٨	دخول المنازل و المحلات العامه
١٧٠	ساسا تنفيذ التفتيش
١٧٣	سابعا نتائج التفتيش
١٧٥	١ - موضوع الضبط
١٧٧	أ - المراسلات
١٧٨	ب - أوراق الدفاع
١٧٩	ج - كشف جريمه أثناء تفتيش صحيح
١٧٩	٢ - القواعد الخاصه بتنفيذ الضبط

١٨٠	٣ - تقديم المضبوطات و الإطلاع على الأوراق المضبوطة
١٨٢	٤ - تليغ أو تسليم الأشياء المضبوطة و تحريرها
١٨٢	٥ - التصرف في الأشياء المضبوطة و صوره
١٨٣	أولا التصرف في المضبوطات
١٨٤	ثانيا صور التصرف في المضبوطات
١٨٤	١ - التصرف في المضبوطات عن طريق الرد
١٨٥	٢ - ايلولة المضبوطات إلى الحكومه
١٨٦	٣ - بيع المضبوطات بطريق المزاد
١٨٦	ثامنا آثار التفتيش
١٨٧	١ - بطلان التفتيش
١٩١	٢ - أثر الدفع ببطلان التفتيش
١٩٤	الأحكام
١٩٤	أولا : أحكام التلبس
٢٢٩	ثانيا : أحكام الإستيقاف
٢٣٩	ثالثا : أحكام القبض
٢٦٣	رابعا : أحكام التفتيش
٣٧٤	الفهرس